دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات
الاستراتيجية والعسكرية

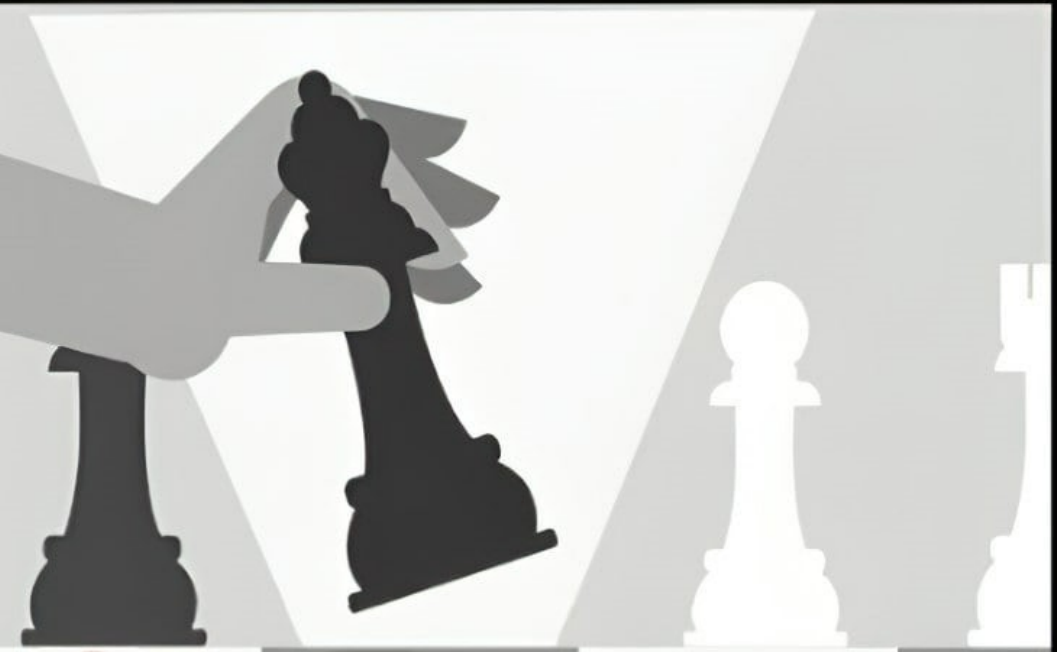

ISSN 2626-093X

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and Military Studies
International Scientific Periodical Journal

مجلة دراسات إستراتيجية وعسكرية .. المركز الديمقراطي العربي

JSMS

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
https://democraticac.de

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol: 8 / N°: 31 (June 2026)
مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

دورية علمية دولية محكمة

Journal of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER	International Standard Serial Number
zenodo	https://zenodo.org/
Crossref	https://www.crossref.org/
EuroPub	https://europub.co.uk
Google Scholar	https://scholar.google.com/
OpenAIRE	OpenAIRE
ZEITSCHRIFTEN DATENBANK	الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK KATALOG	المكتبة الوطنية الألمانيةDNB
WorldCat	الفهرس العالمي WorldCat
DEUTSCHE DIGITALE BIBLIOTHEK Kultur und Wissen online	المكتبة الألمانية الرقميةDDB
Clarivate Web of Science Research Commons	قاعدة بيانات Research Commons التابعة لمنصة Clarivate Web of Science
الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة	عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة https://arabicjournal.org/

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

Journal
Of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal دورية علمية دولية محكمة

A member of the International Association of Peer-Reviewed Scientific Journals عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة متعددة اللغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية) تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري (فصلية: تصدر في نهاية مارس ويونيو وشتنبر ودجنبر) ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

The Journal of Strategic and Military Studies is an international, peer-reviewed, multilingual journal (Arabic, French, English, German, Spanish) published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies in Germany/Berlin.

The journal focuses on research related to strategic and military studies, security, geopolitics, international relations, strategic development planning, territorial governance, and the formulation and evaluation of policies and programs, whether in the economic, financial, or social fields. These issues may have national, regional, or international dimensions. Additionally, the journal covers research in the humanities and social sciences.

The journal is published periodically (quarterly: at the end of March, June, September, and December) and is overseen by an active international scientific board comprising a large group of leading academics from various countries. The board supervises the peer-review process of the research submitted to the journal.

The journal adheres to an ethical charter for its publication guidelines and an internal regulation governing the peer-review process. The Journal of Strategic and Military Studies also follows the formal and substantive standards of international peer-reviewed journals in selecting the content for its issues.

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

Databases to which the journal is indexed قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة

- المعرف الرقمي DOI من Crossref
- قاعدة بياناتEuropub
- المكتبة الوطنية الألمانيةDNB
- الفهرس الألماني الموحد للدورياتZDB
- الفهرس العالميWorldCat
- المكتبة الألمانية الرقميةDDB
- قاعدة بيانات Research Commons التابعة لمنصةClarivate Web of Science

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Democratic Arabic Center Gmbh –Berlin / Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. عبد القادر التايري، أستاذ الجغرافيا، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

نائب رئيس التحرير

د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة – المغرب

مدير التحرير

دة. ليلى الرطيمات: أستاذة العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب

أعضاء هيئة التحرير

محمد عسيوي: أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

يوسف بليط: أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور – المغرب

بنيونس بنعائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

رشيد أيت يونوس: أستاذ باحث في الجغرافيا وعلوم التربية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

الهيئة الاستشارية

د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث في الجغرافيا الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. عزي هرو، أستاذ باحث في الاقتصاد الجهوي والجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المدققون اللغويون

دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

د. محمد الحسني، تخصص الأدب العربي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، المغرب

د. هشام الحايك، دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص الفقه والأصول والدراسات السامية ومقارنة الأديان، جامعة محمد الأول، وجدة

تنسيق العدد: الدكتور عبد الحق الخيروني

العدد الحادي والثلاثين

المجلد الثامن

يونيــو 2026

البريد الالكتروني للمجلة strategy@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=54433

رابط موقع المجلة على منصة OJS: https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. عبد القادر التايري: تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، تخصص الشؤون الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث في الجغرافيا والحكامة الترابية، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث في السوسيولوجيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث في الجغرافيا السياسية، خبير في الشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. بلباي إكرام، أستاذة باحثة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر بكلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث في الجغرافيا الطبيعية، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث في التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، محلل سياسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، باحثة في التاريخ وقضايا التربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. محسن بطشي، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
- د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد أستاذ باحث بجامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا.
- د. يوسف سعدون محمد أستاذ القانون المدني في كلية الإمام الكاظم، أقسام بابل، العراق
- د. حيدر عذاب حسين، أستاذ اللسانيات، كلية الإمام الكاظم، العراق
- د. بدرالدين الرواص، أستاذ باحث متخصص في جغرافية الموانئ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. طنجة. المغرب

Editorial Team

Editor-in-Chief: Dr. Abdelkader Tayri, Professor of Geography, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Deputy Editor-in-Chief: Khalid Chiat Professor of International Relations, Mohammed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco.

Managing Editor: Dr. Layla Rattimat, Professor of International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

Editorial Board Members:

- Mohammed Assioui: Research Professor in Urban Economics, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Youssef Balet: Research Professor in Geography, Mohammed I University, Multidisciplinary Faculty, Nador, Morocco.
- Benyounes Benaicha: Research Professor, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Rachid Ait Youness: Research Professor in Geography and Educational Sciences, Mohammed I University, Higher School of Education and Training, Oujda, Morocco.

Advisory Board:

- Dr. Abdelhak Essadek, Research Professor in Urban Geography and Geographic Information Systems, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Azzi Hrou, Research Professor in Regional Economics and Geography, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Language Editors:

- Dr. Al Hachimi Aqawi, Professor of English Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Buthaina Hassani, Professor of French Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohammed Al-Hassani, specializing in Arabic Literature, Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region, Morocco.
- Dr. Hicham El Haiek, Doctor of Arts and Humanities, specializing in Jurisprudence, Fundamentals of Religion, Semitic Studies and Comparative Religion, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Chair of the Scientific Committee: Dr. Abdelkader Tayri, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Members of the Scientific Committee:

- Dr. El- Mustafa Tayel, Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

- Dr. Khalid chiat, Professor of International Relations, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Layla Rattimat, Research Professor in International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.
- Dr. Malika Zakhnini, Research Professor in International Relations, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.
- Dr. Mustafa Sadni, Laboratory: Good Performance in International and Comparative Law, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Souissi, Rabat, Morocco.
- Dr. Mohammed Haytoumi, Research Professor in Sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.
- Dr. Mohammed Ahmiane, Research Professor in History, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelaziz Ben Lehsen, Research Professor, specializing in African Affairs, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelouahed Bouberia, Research Professor in Geography and Territorial Governance, Multidisciplinary Faculty, Taza, Fez University, Morocco.
- Dr. Mohammed Assioui, Research Professor in Urban Economics, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Morocco.
- Dr. Ali Boukhalkhal, Research Professor in Sociology, Amar Telidji University, Laghouat, Algeria.
- Dr. Nassim Belhoul, Professor of Political Science, Blida 2 University, Algeria.
- Dr. Idriss Ait Cheikh, Research Professor in Political Science, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Ala Al-Hussein, Research Professor in Economics, National School of Applied Sciences, Fez University, Morocco.
- Dr. Bahni Abdelkebir, Research Professor in Human Geography and Development, University Institute for Scientific Research, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Moussa Maliki, Research Professor in Political Geography, Expert in Strategic Affairs, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdennour Sidik, Research Professor in Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelhak Bakouri, Research Professor in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Labid Imad, Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria.
- Dr. Hazem Mahfoud, Expert at the International Relations Unit, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
- Dr. Belbai Ikram, Research Professor at the Faculty of Law and Political Science, Abd al-Hamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria.
- Dr. Fatima Zahra Azizi, Research Professor in Economics, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Khadija Boutkhili, Research Professor in International Relations, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Sala, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Idriss Belabed, Research Professor in History, Regional Center for Education and Training Professions, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelhadi Ahmed Abdelkarim, Lecturer at the Faculty of Educational Sciences, University of N'Djamena, Chad.
- Dr. Soulayman Hamidoun Harma, Coordinator of the Local Development Department, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott Al-Asriya, Mauritania.
- Dr. Fayçal Fatteh, Research Professor in Human Geography, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

- Dr. Cherine Jaber, Senior Researcher at the Center for Strategic Studies, Bibliotheca Alexandrina, Egypt.
- Dr. Bouchra Abdul-Kadhim Obaid, Researcher in Political Geography, Iraqi Ministry of Education, Iraq.
- Dr. Abderrahim Farah, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Mohammed Moussaoui, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Redouane Brioul, Research Professor in Physical Geography, Multidisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Hicham Al-Maki, Research Professor in Communication, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Abdessalam Al- achhab, Research Professor in Human Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Dima Abdullah Ahmed, Assistant Professor, Iraqi University, Faculty of Education for Women, Baghdad.
- Dr. Mitham Munfi Kadhim Al-Amidi, Assistant Professor, Department of Law, Babel Departments, Al-Kadhim University, Iraq.
- Dr. Mohammed Issam Laaroussi, Political Analyst, Professor of International Relations at the Diplomatic Academy of Abu Dhabi, Former Director of Research and Studies at the Trends Center, Abu Dhabi, UAE.
- Dr. Amal Ben Souileh, Lecturer specializing in Law, May 8, 1945 University, Guelma, Algeria.
- Dr. Ahmed Al-Morabiti, Doctor in International Law and International Relations, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.
- Dr. Ibtissam Zaher, Researcher in History and Education Issues, Higher School of Education and Training, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohsen Batchi, Professor-Researcher in Geography, Ibn Tofail University, Kénitra, Morocco.
- Dr. Mustapha Khalifa Ibrahim Mohammed, Professor-Researcher at Zaytuna University, Tarhuna, Libya.
- Dr. Youssef Saadoun Muhammad Professor of Civil Law, Imam Al-Kadhum College, Babylon Branches, Iraq
- Dr. Haider Adhab Hussein, Professor of Linguistics, Imam Al-Kadhum College, Iraq
- Dr. Rouass BadreddineProfessor and researcher specializing in port geography, at the Regional Center for Education and Training Professions. Tangier, Morocco

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المحتويات

المقال	الصفحة
عزالدين الغوساني تحول وظيفة القاضي الإداري في ظل أتمتة العدالة الإدارية بالمغرب	10
حفيض اقرو ؛ فيصل بوخريصة ديناميةالحيز الترابي وتطور القطب التنافسي بفرنسا: حالة COSMETIC VALLEY	23
معروف صلاح الدين طه؛ مهند سلّوم تأثير حرب الاثني عشر يومًا بين إسرائيل وإيران على الأمن الجوي والاستخباراتي في الدول العربية	32
فؤاد عامري علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ: من الإسهامات التأسيسيّة إلى التوظيف المعاصر	54
عبد الوهاب السحيمي المقاربة الجهوية لمنهاج الجغرافيا بالمغرب: نحو إدماج البعد المجالي في بناء التعلمات وترسيخ المواطنة الترابية	71
معروف صلاح الدين طه؛ مهند سلّوم كيف غيرت أحداث السابع من أكتوبر مفهوم الاستخبارات والأمن في الوطن العربي؟	90

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Sommaire/Table of Contents

Article	Page
AKKI FOUAD ; MAHMOUD EL HASSOUNI Géopolitique des détroits maritimes : de la vulnérabilité à la stratégie de sécurisation des flux commerciaux mondiaux	115
Khalid BA AQQA ; Faycal FATAH La zone industrielle de Kénitra « Atlantic Free Zone », un modèle de développement géostratégique émergent au niveau de l'Afrique : Cas d'étude l'industrie d'automobile	130
AYAD HILAL HUSSIEN AL-KNANY The Test of Nuclear Deterrence " A Case Study of the Ukrainian Crisis"	152
Lobna BEN HARB ; Esma BELGHITH Les déterminants de la prédisposition des jeunes à l'engagement militaire	169
NORA BARKI; HICHAM HAIEK; YOUSSEF ACIM Sacred Bonds and Strategic Influence: The Spiritual Foundations of Moroccan-African Diplomacy	194

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Transformation of the Administrative Judge's Function in the Context of Automated Administrative Justice in Morocco

EL GHOUSSANI Azz-eddine

Ph.D. in Public Law and Political Science
Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.

Email 1 : azz-eddine.elghoussani@usms.ac.ma

https://orcid.org/0009-0008-3869-071X

Received	Accepted	Published
13/06/2026	20/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.10-22

EL GHOUSSANI Azz-eddine. (2026). **The Transformation of the Administrative Judge's Function in the Context of Automated Administrative Justice;** Subtitle. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8* (issue31), pp 10 - 22.

Abstract

This paper investigates the fundamental transformation of the administrative judge's role driven by the accelerating automation of justice. While algorithmic systems enhance judicial efficiency by reducing adjudication timeframes and alleviating routine administrative burdens, they generate complex challenges, notably the risk of automated bias and the difficulty of auditing the algorithmic "black box." Consequently, the judge's function is evolving from traditional dispute resolution to the scrutiny of the automated logic underlying decisions. Drawing upon a comparative approach, the study concludes that establishing a legislative framework and amending procedural laws are imperative to regulate the use of artificial intelligence in courts. This approach ensures a delicate balance between technological efficiency, fair trial guarantees, and the principle of legality.

Keywords: Predictive Justice, Administrative Disputes, Artificial Intelligence.

© 2026, EL GHOUSSANI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

تحول وظيفة القاضي الإداري في ظل أتمتة العدالة الإدارية بالمغرب

عزالدين الغوساني

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، المغرب.

Email 1 : azz-eddine.elghoussani@usms.ac.ma
https://orcid.org/0009-0008-3869-071X

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/06/13	2026/06/20	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.10-22

للاقتباس: عزالدين الغوساني. (2026). تحول وظيفة القاضي الإداري في ظل أتمتة العدالة الإدارية، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08* (العدد31)، ص ص 10- 22.

ملخص

تبحث هذه الورقة التحول الجوهري لوظيفة القاضي الإداري إثر تسارع أتمتة العدالة. فبينما تعزز الأنظمة الخوارزمية النجاعة القضائية عبر تقليص آجال البت وتخفيف الأعباء الروتينية، فإنها تفرز تحديات معقدة تتمثل في خطر التحيز الآلي وصعوبة الرقابة على الصندوق الأسود للخوارزميات. وعليه، تتطور وظيفة القاضي من الفصل التقليدي للنزاعات إلى فحص المنطق الآلي للقرارات. واستنادا إلى مقاربة مقارنة، تخلص الدراسة إلى حتمية إرساء إطار تشريعي وتعديل قوانين المسطرة لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي بالمحاكم، بما يضمن الموازنة الدقيقة بين النجاعة التكنولوجية وضمانات المحاكمة العادلة ومبدأ المشروعية.

الكلمات المفتاحية: العدالة التنبئية، المنازعات الإدارية، الذكاء الاصطناعي.

©2026، الغوساني، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

أحدثت الثورة الرقمية المعاصرة، بما تحمله من تقدم استثنائي في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، تغييرا جذريا في طريقة عمل مرافق الدولة، لا سيما المنظومة القضائية. وتعد رقمنة العدالة الإدارية تجسيدا حقيقيا لهذا التطور، إذ تعتمد على التقنيات الذكية للفصل في المنازعات وتوجيه القرارات، بهدف تسريع الإجراءات، ورفع مستوى الكفاءة، وتحسين الخدمات المقدمة للمتقاضين. بالتالي لم يعد التحول الرقمي مجرد استجابة لظرفيات طارئة أو أداة تقنية مساعدة، بل أضحى يمثل تحولا بنيويا وعميقا يعيد صياغة هندسة الدولة وعلاقتها بالمواطنين، حيث انتقلنا من نموذج "الدولة الدركية" أو الحارسة إلى "الدولة المتدخلة"، وصولا اليوم إلى ما يصطلح عليه بدولة المنصات (État Plateforme) التي تدير الشأن العام عبر الفضاء السيبراني والمعالجة الخوارزمية (Vida Fernandez, Jose, 2023, P: 65).

وقد انخرطت العديد من الأنظمة القانونية المقارنة في مسار تحديث العدالة الإدارية عبر اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية، غير أن هذا التحول أفرز نقاشا قانونيا وفقهيا متزايدا بشأن مدى تأثير الأتمتة على الوظيفة التقليدية للقاضي الإداري، خاصة فيما يتعلق بسلطته التقديرية، ودوره الاجتهادي، وضمانات المحاكمة العادلة، وحدود الرقابة القضائية على القرارات الإدارية المؤتمتة. لا سيما أن استخدام الخوارزميات لم يعد مقتصرا على العمليات الحسابية البسيطة أو أتمتة المساطر الشكلية، بل امتد ليشمل آليات التنبؤ القضائي، وتقييم المخاطر، واتخاذ قرارات إدارية فردية وتنظيمية تمس بشكل مباشر المراكز القانونية للأفراد، مما يطرح إشكاليات معقدة حول ظاهرة "الصندوق الأسود" لهذه التقنيات ومدى قابليتها للخضوع لرقابة قضاء المشروعية الذي دأب على مراقبة العنصر البشري.

على المستوى الوطني، انخرطت المملكة المغربية في مسار التحديث التكنولوجي للإدارة العمومية بصفة عامة، والإدارة القضائية بصفة خاصة، وهو ما تجسد في تفعيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" التي تهدف إلى وضع البلاد في مصاف الدول الرائدة رقميا (وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، 2024). وصدور القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية (القانون رقم 54.19، 2021). الذي أرسى في بواباته المتعددة دعائم الإدارة الرقمية ونزع الطابع المادي عن الإجراءات والخدمات. كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أكد على الأهمية البالغة للذكاء الاصطناعي كمنعطف استراتيجي يجب استثماره في قطاعات حيوية لتحسين الخدمة العامة، مع التنبيه إلى ضرورة تأطيره بحكامة جيدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2024). غير أن هذا التوجه نحو رقمنة المرفق العام، وما يستتبعه من إدماج تدريجي للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، يلقي بظلاله المباشرة والمكثفة على نظرية القرار الإداري الكلاسيكية وعلى منظومة الضمانات المخولة للمرتفقين، مما يجعل دراسة العلاقة المعقدة بين الحكامة الخوارزمية والمنازعات الإدارية موضوعا أكاديميا وعمليا ذا راهنية.

وعليه تتجسد أهمية هذا الموضوع في رصد التحول الجوهري والعميق الذي يطال طبيعة عمل القاضي الإداري في ظل الانتقال المتسارع نحو أتمتة العدالة الإدارية. فهو من جهة أولى؛ يبرز كيف تساهم هذه الأتمتة في تجريد القاضي من الأعباء الروتينية والإجرائية، وتزوده بأدوات مساعدة متطورة كتحليل البيانات الضخمة للاجتهادات القضائية، مما يسهم في تسريع وتيرة البت في النزاعات، وتقليص الآجال القضائية، وتعزيز النجاعة في الإدارة القضائية. ومن جهة ثانية؛ يسلط الضوء على التحديات التي تعيد تشكيل الدور الكلاسيكي للقاضي الإداري، حيث تتطور وظيفته من مجرد الفصل التقليدي في

الخصومات، إلى ممارسة رقابة دقيقة على آلية عمل "الخوارزميات"، وضمان الأمن القانوني، وحماية المتقاضين من أي تحيز أو تعسف آلي محتمل قد يشوب القرارات الإدارية المؤتمتة. في المقابل؛ يفرض هذا التحول غير المسبوق ضرورة الانفتاح على النماذج المقارنة، كالتجربة الفرنسية والأنظمة الرائدة في الرقمنة القضائية، لاستخلاص الدروس في ضمان الموازنة الدقيقة بين "النجاعة الرقمية" التي تتيحها الأتمتة، و"الضمانات الحقوقية والرقابة الإنسانية" التي تظل في صميم الولاية العامة للقاضي الإداري بوصفه الحارس الطبيعي للمشروعية.

وتنطلق الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من التساؤل الآتي: **إلى أي حد أسهمت أتمتة العدالة الإدارية في إعادة تشكيل وظيفة القاضي الإداري في التجارب المقارنة، وما مدى قدرة المنظومة القانونية المغربية على مواكبة هذا التحول مع الحفاظ على ضمانات المشروعية والعدالة؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الفرضية الأساسية التي يتبناها هذا البحث، ومفادها: **أن أتمتة العدالة الإدارية لا تؤدي إلى إلغاء دور القاضي الإداري، بقدر ما تسهم في إعادة صياغة وظائفه وآليات تدخله، من خلال الانتقال من الدور التقليدي القائم على الرقابة المباشرة إلى دور أكثر تخصصا في مراقبة مشروعية القرارات الخوارزمية وضمان احترام الحقوق الأساسية ومبادئ العدالة.**

لمقاربة هذا الموضوع واستجلاء أبعاده، تم الاعتماد على **المنهج التحليلي** لتفكيك البنية القانونية للقرارات الإدارية الخوارزمية وتحليل النصوص الاستراتيجية والتشريعية المؤطرة للتحول الرقمي في المغرب، واستنباط مكامن الخلل والقصور فيها، لا سيما التعارض بين الأتمتة وقواعد التعليل. كما يتم الاعتماد على **المنهج الوظيفي** لفهم الأدوار الجديدة للمرفق العام الذكي وكيفية اشتغال مؤسسة القاضي الإداري في ظل البيئة الرقمية. ويبقى المنهج المقارن حاضرا بقوة من خلال استحضار تجارب رائدة تشريعيا وقضائيا، وتحديدا قضاء مجلس الدولة والمجلس الدستوري في فرنسا، وتوجهات مجلس أوروبا، والاجتهادات القضائية في هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، بغية تسليط الضوء على مكامن النقص في التجربة المغربية واقتراح مداخل تشريعية للإصلاح. أضف إلى ذلك استحضار **مقاربة سوسيولوجية نقدية** لفهم تفاعل الإدارة والمرتفق مع هذه التحولات وتأثيرها على مبادئ العدالة المجالية والإنصاف. بناء على هذا التصور المنهجي، قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية، من خلال تحليل أثر الحكامة الخوارزمية في تدبير المنازعات الإدارية، ثم تناولنا تطور رقابة القاضي الإداري في ظل العدالة التنبئية.

1- أثر الحكامة الخوارزمية في تدبير المنازعات الإدارية

إن الانتقال من نموذج الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الخوارزمية لا يقتصر أثره المباشر على تسريع الإجراءات وتقليص آجال الانتظار للمرتفقين، بل يمتد ليمس جوهر الوظيفة الإدارية المتمثلة في هندسة اتخاذ القرار الإداري وتدبير المرفق العام بفعالية واستباقية. هذا التدبير الذكي يلعب دورا وقائيا حاسما يمنع نشوء النزاع الإداري في مهده، من خلال تقليص أسباب الطعن بالإلغاء الناتجة عن عيوب المشروعية. كما أنه يوفر آليات تحليلية متطورة للبت في التظلمات وتسوية المنازعات في المرحلة الإدارية السابقة لعرضها على القضاء، مما يخفف العبء الملقى على كاهل المحاكم الإدارية. وعليه سنتناول توظيف

الذكاء الاصطناعي في ضبط القرار الإداري، ثم التسوية الودية والتدبير الإداري للمنازعات عبر الأنظمة الذكية وحدودها الأخلاقية **(الفقرة الثانية)**.

1.1- توظيف الذكاء الاصطناعي في ضبط القرار الإداري

يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة رافعة أساسية لتكريس الحكامة الجيدة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساواة التي تعد من الركائز الدستورية للمرافق العمومية. وقد بدأ المشرع المغربي في تهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية لهذا التوجه، لا سيما مع صدور القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الذي جاء استجابة للتوجيهات الملكية بضرورة تحديث الإدارة، حيث نصت على إلزامية اعتماد الرقمنة في تنظيم وتدبير المرافق العمومية (القانون رقم 54.19، 2021، الفرع الأول من الباب الثالث). وفي نفس السياق، جاءت استراتيجية المغرب الرقمي 2030 لتعزز هذا المسار، من خلال التأكيد على دمج التقنيات المتقدمة، كالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنشاء مراكز بيانات ضخمة في صلب عمل الإدارات والمؤسسات العمومية.

من الناحية الفقهية والقانونية، يؤثر الذكاء الاصطناعي في بناء ما أصبح يصطلح عليه بالقرار الإداري الإلكتروني أو القرار الإداري الخوارزمي. فالقرار الإداري كما هو مستقر في الفقه والقضاء الإداريين، يقوم على خمسة أركان أساسية لا محيد عنها لصحته هي؛ الاختصاص، الشكل، السبب، المحل، والغاية. وفي سياق الإدارة الخوارزمية، يتخذ القرار بناء على عمليات ومعادلات مبرمجة مسبقا تحاكي الذكاء البشري، والتي تعرف بأنظمة الخبير، هذه الأخيرة تعد أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يعرف بكونه: «برنامج كمبيوتر ذكي يستخدم في إجراءات المعرفة والاستدلال، وتتميز النظم الخبيرة بقدرتها على تحليل المعلومات المتعلقة بالمشكلة المحددة، وتحديد الخيارات المتاحة والمناسبة، والتوصية بأفضل الحلول الممكنة، وتستخدم النظم الخبيرة في عدة مجالات كالطب، الهندسة، التجارة، التعليم وغيرها». (موسى، 2019، ص:38). حيث تتولى الآلة معالجة المعطيات الأولية واستخلاص النتائج وفق قاعدة منطقية حتمية مفادها؛ إذا توافرت الشروط (أ) و(ب)، فقم باتخاذ الإجراء (ج).

هذا الضبط الميكانيكي والخوارزمي يضمن توافر ركن السبب بشكل دقيق وعلمي. فركن السبب في القرار الإداري يمثل الحالة الواقعية أو القانونية التي تسبق اتخاذ القرار وتدفع الإدارة لإصداره؛ ولا يمكن للنظام الخوارزمي السليم أن يصدر قرارا أو يبني استنتاجا دون استيفاء الشروط والمعطيات المبرمجة فيه بدقة متناهية. هذا التجريد الآلي يحد بشكل كبير من القرارات التعسفية، أو تلك المشوبة بخطأ جسيم في التقدير المادي للوقائع، والتي تشكل أساس دعاوى الإلغاء أمام المحاكم الإدارية. علاوة على ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي يضمن تحقق ركن المحل (الأثر القانوني المباشر للقرار) بشكل منسجم تماما مع القواعد المبرمجة المتطابقة مع القوانين السارية (حمامدة، 2016، ص: 93).

من التطبيقات العملية في المغرب، والتي أثبتت فعاليتها في تفادي المنازعات من خلال الضبط الخوارزمي المسبق، نجد تجربة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المتمثلة في نظام (BADR). هذا النظام المعلوماتي، الذي يشكل ركيزة مركزية للتحول الرقمي في المجال المالي والضريبي في المغرب، حيث يعتمد على التبادل الإلكتروني اللامادي للبيانات، وتوظيف المراقبة الإلكترونية المتقدمة، وتحليل المخاطر (الشرقي، 2026، ص: 11). فمن خلال أتمتة المساطر الجمركية وتحجيم التدخل

البشري التقديري المباشر في العمليات الروتينية، تمكنت الإدارة الجمركية من تحقيق شفافية أعلى، وتطبيق موحد وصارم للقاعدة القانونية والتعريفة الجمركية على جميع الفاعلين الاقتصاديين، هذا التوحيد الخوارزمي يقلص من احتمالات التظلم والنزاع الناتج عن التمييز في المعاملة، أو التأخير الإداري، أو الشطط التقديري للموظف الجمركي، مما ينعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد الوطني ومناخ الأعمال (Aboutaoufik & Salam, 2021, P: 6).

هذا التوجه يؤكد أن الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة من شأنه تحسين الحياة اليومية للمواطنين، شريطة تعزيز الحكامة وتحسين البنيات التحتية الرقمية، لضمان عدم تحول هذه التكنولوجيا إلى آلية عمياء للتمييز أو الإقصاء الاجتماعي.

2.1- التسوية الودية والتدبير الإداري للمنازعات عبر الأنظمة الذكية وحدودها الأخلاقية

لا يقف دور الحكامة الخوارزمية عند مرحلة الوقاية القبلية من المنازعات من خلال تجويد القرارات الإدارية، بل يمتد بفعالية إلى مرحلة التدبير الإداري للنزاع قبل تحوله إلى خصومة قضائية علنية، وهو ما يشمل معالجة التظلمات وتسوية الشكايات الإدارية. إن حجم الشكايات والتظلمات بالإدارات العمومية يجعل من التدبير البشري البحت عملية بطيئة ومكلفة، حيث تتسم في كثير من الأحيان بالقصور وعدم الفعالية أو تناقض الردود، مما يدفع المرتفقين إلى اللجوء إلى القضاء الإداري، مثقلين كاهل المحاكم ومكلفين مالية الدولة والجماعات الترابية نفقات باهظة في أتعاب الدفاع والتعويضات.

في هذا السياق، تبرز الأنظمة الخوارزمية كحلول تكنولوجية مبتكرة لتسوية المنازعات في المرحلة الإدارية. يمكن توظيف نماذج الذكاء الاصطناعي المعتمدة على معالجة اللغات الطبيعية (NLP) لمعالجة وتصنيف التظلمات آليا. حيث تقوم الخوارزمية بقراءة موضوع التظلم، واستخراج الكلمات المفتاحية، ومقاطعته فوريا مع النصوص القانونية السارية، والاجتهادات القضائية المستقرة، والمناشير الوزارية، لتقييم مدى جدية الشكاية ومطابقتها للقانون. هذا التحليل التنبئي الداخلي يسمح للإدارة بتقديم إجابات سريعة، دقيقة، وموحدة للمرتفقين، كما يمكن الإدارة من المراجعة الذاتية، والتراجع عن القرارات غير المشروعة أو سحبها تلقائيا بمجرد تنبيه النظام الذكي لاحتمالية السقوط في عدم المشروعية، وذلك قبل أن يتحول النزاع إلى دعوى قضائية مكلفة. (النقبي وأبو العزم، 2025، ص: 293).

من جهة أخرى، وبخصوص الدفاع القضائي عن الدولة، أشار الفقه الإداري إلى أن تشكيل بنية دفاعية مركزية يهدف أساسا إلى تدبير المنازعات بكفاءة، وتوحيد الاجتهاد في الدفاع، وترشيد الطعون، وتحصين الصالح العام. في ظل هذا التوجه المركزي، يمكن بقوة توظيف تقنيات البيانات الضخمة لجمع وتحليل كافة المنازعات والمقررات القضائية التي تكون الدولة والمؤسسات العمومية طرفا فيها. ويعول على هذا النظام الذكي المدمج أن يوفر للإدارة المركزية ما يمكن تسميته بلوحة القيادة الخوارزمية (Tableau de bord algorithmique)؛ وهي واجهة تحليلية تعمل على الرصد الفوري والتنبئي لمكامن الخلل والأخطاء المسطرية والموضوعية المتكررة. ويدعم هذا التوجه ما أكدته أدبيات الإدارة الرقمية الحديثة، حيث تمكن هذه الأنظمة الخوارزمية صانع القرار من توحيد المعالجة وتفعيل الرقابة الاستباقية للحد من الاختلالات الإدارية في الإدارات اللاممركزة والترابية (Conseil d'État, 2022, P: 34-38). والتي تتسبب بشكل مستمر في خسارة الدولة للدعاوى وإلزامها بالتعويض. بناء على المخرجات التحليلية لهذه اللوحة الخوارزمية، يمكن للسلطات الحكومية اتخاذ تدابير استباقية

وتصحيحية، كإصدار دوريات توجيهية لتصحيح الممارسات الإدارية الخاطئة المكتشفة آليا، وهو ما يترجم فعليا مفهوم الحكامة الخوارزمية في المجالات الإدارية والوقائية التي تحمي المال العام وتصون حقوق المواطنين في آن واحد.

ومع ذلك، فإن هذا التدبير الذكي والتسوية الخوارزمية للمنازعات لا يخلو من محاذير قانونية، تتعلق أساسا بخصوصية البيانات الفردية، وأمان المعطيات، واحتمالية التحيز الخوارزمي. فالبيانات التي تتغذى عليها هذه الخوارزميات هي بيانات مرتفقين، تتضمن تفاصيل عن وضعيتهم المالية، الاجتماعية وغيرها. وفي هذا الصدد الراهن، أطلقت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالمغرب، ابتداء من مارس 2025، سلسلة جلسات استماع موسعة شملت القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية، والأحزاب السياسية من مختلف التوجهات، والهيئات المهنية (مثل الفيدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات وجمعية ممارسي القانون الرقمي)، لدراسة التقاطعات المعقدة بين الذكاء الاصطناعي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، 2025).

يعكس هذا التحرك المؤسساتي النشط وعيا بضرورة إرساء إطار تنظيمي وأخلاقي يمنع الخوارزميات من استخدام المعطيات الشخصية للمواطنين بطرق غير مشروعة لرفض تظلماتهم، أو اتخاذ قرارات ضدهم بناء على تصنيفات آلية تمييزية (Algorithmic Profiling)، وهو ما يشكل خطرا على دولة الحق والقانون ومساسا بالمبادئ الدستورية للمملكة.

2- تطوررقابة القاضي الإداري في ظل العدالة التنبئية

إذا كنا قد تناولنا دور الإدارة المرفقية في توظيف الذكاء الاصطناعي لدرء النزاع وتسويته وديا، فإن التحليل ينقلنا إلى مرفق المحاكم؛ المرحلة التي تتحول فيها الإدارة إلى مدعى عليها أمام القضاء الإداري. حيث يطرح الذكاء الاصطناعي إشكاليتين قانونيتين متقاطعتين وعميقتين؛ الأولى تتعلق بمدى استعانة القاضي الإداري نفسه بالآلة لترشيد الأحكام وتوحيدها (العدالة التنبئية وإدارة المحاكم)، والثانية تتعلق بكيفية ممارسة القاضي لرقابته المشروعة على قرار إداري اتخذته أو ساهمت في اتخاذه آلة خوارزمية (الرقابة على المشروعية الخوارزمية)، وهو ما يستوجب بالضرورة استحضار النماذج المقارنة المتقدمة لفهم مسارات الحل. وعليه سنناقش التحول الرقمي للإدارة القضائية بالمغرب ورهانات العدالة التنبئية، على أن ننتقل لمقاربة الرقابة على المشروعية الخوارزمية والمسؤولية الإدارية في ضوء التجارب المقارنة.

1.2- التحول الرقمي للإدارة القضائية بالمغرب ورهانات العدالة التنبئية

إن مرفق العدالة في المغرب لم يكن بمنأى عن تطورات التحول الرقمي والتكنولوجي التي شهدتها مؤسسات الدولة. حيث تبرز أهمية التكنولوجيا في تحسين الخدمات وتسهيل الولوج إلى العدالة، وعليه تم نهج سياسة استباقية لتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في تدبير وتصريف الإجراءات والمساطر القضائية، من خلال رصد إمكانيات مالية وبشرية مهمة بهدف تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية داخل أروقة المحاكم. وفي هذا الصدد، تم التأكيد من قبل التوجيهات الملكية على ضرورة إدماج الرقمنة في قطاع العدالة (الرسالة الملكية، 2019). وهو ما تم تنزيله من خلال مشروع المحكمة الرقمية (الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، 2013، ص: 51). الذي يعد خيارا استراتيجيا لا محيد عنه في المستقبل القريب لمواجهة الكم الهائل من القضايا.

ضمن هذا التحول الرقمي للعدالة، يبرز مفهوم العدالة التنبئية (Justice Prédictive) كمرحلة جد متقدمة من الإدارة القضائية الذكية. وفي سياق المنازعات الإدارية تحديدا، والتي تتميز بطابعها الفني المعقد وبتعلقها بمبدأ المشروعية والموازنة الدقيقة بين امتيازات السلطة العامة وحقوق الأفراد، يمكن للعدالة التنبئية أن تلعب دورا محوريا في دعم عمل القاضي الإداري. وهو التوجه الذي أكده الفقيه القانوني (Bernard Stirn)، حيث يرى أنه؛ رغم استحالة إحلال الخوارزميات محل القاضي الإداري نظرا للتفرد الذي لا يمكن اختزاله(L'irréductible singularité) للمنازعة الإدارية، فإن العدالة التنبؤية تشكل أداة مساعدة لا غنى عنها؛ فهي تساهم في التوجيه المبكر للقضايا، وتوقع مآلات الطعون استنادا للبيانات القضائية الضخمة، مما يقلص من القضايا النمطية، ويمنح القاضي مساحة أكبر للتركيز على القضايا المعقدة التي تتطلب موازنة دقيقة للمشروعية (Stirn, 2018, P: 217-221). حيث تعتمد تقنية العدالة التنبئية على استخدام خوارزميات متطورة لتحليل آلاف القرارات والأحكام القضائية الإدارية السابقة، وذلك لاستخراج الأنماط والاتجاهات الفقهية، ونسب قبول الطعون. هذا التحليل الضخم يمنح القاضي، والمحامي، وحتى المتقاضي قدرة غير مسبوقة على توقع مآل النزاع الإداري بناء على المعطيات المدخلة.

على مستوى الممارسة في القضاء الإداري المغربي، وتحديدا في قضايا ذات طابع مالي متكرر، مثل الطعون المتعلقة بالتعويض عن الاعتداء المادي على الملكية العقارية من طرف الجماعات الترابية، أو دعاوى نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، أو المنازعات الضريبية، يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في توحيد المعايير القضائية لتحديد نسب التعويض المالي. إن من شأن هذا التوحيد الخوارزمي أن يتجاوز التفاوتات الشاسعة التي قد تقع في تقدير التعويضات بين محكمة إدارية وأخرى لنفس الحالات المشابهة، وبالتالي تكريس مبدأ الأمن القضائي والثقة في المؤسسات.

إلا أن هذا الرهان الطموح تعترضه إكراهات هيكلية وتنظيمية كشفت عنها الأبحاث الأكاديمية المتخصصة في التجربة المغربية. والتي خلصت إلى أن غياب الالتقائية والتنسيق البنيوي بين المكونات الخمسة للسياسة الرقمية (الاستراتيجيات الرقمية، الأمن السيبراني، مكافحة الفساد، الحكومة المفتوحة، وتبسيط المساطر) قد ساهم بشكل مباشر في تعثر أوراش التحول الرقمي للعدالة. كما تم تسجيل وجود فجوة وعدم تناسب بين الطموحات المستقبلية المعبر عنها في مخرجات لجنة النموذج التنموي الجديد، والخطابات الرسمية، وبين الواقع العملي الذي يعاني من ضعف التقييم المؤسساتي للاستراتيجيات الرقمية السابقة (أغانيم، 2025).

ولتحقيق عدالة إدارية رقمية ناجعة وتجاوز هذه العقبات، اقترحت التوجهات الأكاديمية ضرورة إحداث هيئة أو وكالة وطنية مستقلة للعدالة الرقمية تضم متخصصين لضمان صيانة الأنظمة وتخزين البيانات بتنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية، مع ضرورة تدخل المشرع لتحديد القضايا التي يمكن الفصل فيها عبر الخوارزميات، وتلك التي يمتنع فيها ذلك وتستلزم حصريا القناعة الوجدانية للقاضي البشري.

2.2- الرقابة على المشروعية الخوارزمية والمسؤولية الإدارية في ضوء التجارب المقارنة

يمثل هذا المحور النقطة الأكثر أهمية في تخصص القانون الإداري الرقمي. فعندما تتخذ الإدارة قرارا يمس بمركز قانوني (إقصاء من مباراة توظيف، أو فرض غرامة بناء على رصد آلي، أو إقصاء من خدمة اجتماعية...) استنادا لمعالجة خوارزمية

مؤتمتة، فإن القاضي الإداري في دعوى الإلغاء يواجه خصما تقنيا غير تقليدي؛ هي الخوارزمية. حيث تطرح الإدارة الخوارزمية تحديات قانونية في المغرب، فلا يزال الإطار القانوني عبارة عن نصوص متناثرة تفتقر إلى تنظيم دقيق لاستخدامات الذكاء الاصطناعي. ومن أبرز هذه التحديات إشكالية انعدام الشفافية والتعليل الناجمة عن ظاهرة الصندوق الأسود (Opacity and Black Box). فمبادئ القانون الإداري المغربي المستقرة، وعلى رأسها القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية السلبية، تفرض على الإدارة تسبيب قراراتها بشكل واضح ومقنع من الناحيتين القانونية والواقعية (القانون رقم 03.21، 2002). إلا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصا تلك المبنية على التعلم العميق والشبكات العصبية، تتخذ قرارات وتصنيفات لا يمكن حتى لمصممها والمبرمجين أحيانا تفسير المسار المنطقي الداخلي الذي قاد إليها. هذا الغموض يحرم المرتفق من حقه في فهم أسباب القرار الإداري المتخذ ضده، ويجعل رقابة القاضي الإداري على مبدأ المشروعية أو اكتشاف الانحراف في استعمال السلطة مسألة شبه مستحيلة (Moufakkir, 2025, P: 20).

لتجاوز هذا المأزق الفقهي والقضائي، يتجه الفقه الإداري المقارن، ولا سيما في الولايات المتحدة، إلى اقتراح إعادة صياغة لمفهوم الشفافية. حيث نجد (Cary Coglianese) قد دعا إلى تجاوز مطالب الشفافية المطلقة أو شفافية حوض السمك، التي تستدعي كشف الكود المصدري المعقد والمشفر الذي لا يفهمه القانونيون، لصالح إقرار ما يسمى بالشفافية المسببة أو المعقولة. حيث تعتمد هذه الأخيرة على إجبار الإدارة على تقديم مبررات واضحة لطريقة عمل الآلة، والأهداف المبرمجة فيها، ومصادر البيانات المستخدمة، وحدود إمكانياتها التدخلية، بطريقة يفهمها المتقاضي والقاضي على حد سواء (Coglianese & Lehr, 2019). كما تقترح دراسات لمؤتمر القانون الإداري الأمريكي منهجية المقاييس الاستباقية المتمثلة في إلزام الوكالات الحكومية بتخصيص عينة عشوائية من القرارات التي تتخذها الخوارزميات ليتم البت فيها ومراجعتها يدويا من طرف العنصر البشري دوريا، كاختبار مستمر وملموس لمدى مشروعية وصلاحية مخرجات الآلة أمام القضاء الإداري (Engstrom & Daniel, 2020, P: 849).

أما في القارة الأوروبية، التي تتسم بصرامة في حماية الحقوق الأساسية، فيقدم الاجتهاد القضائي والتشريعي دروسا مفصلية يمكن للمشرع والقاضي المغربي استلهامها. ففي فرنسا؛ أرسى قانون العلاقات بين الجمهور والإدارة (CRPA) قاعدة جوهرية تلزم الإدارة بإعلام المرتفق متى كان القرار الإداري الفردي المتخذ في حقه مبنيا على معالجة خوارزمية، مع ضمان حقه في الحصول، عند الطلب، على المعايير والمقاييس ودرجة مساهمة الخوارزمية في القرار النهائي (CTRLZed Media, 2026).

تجلت أهمية هذه الضمانة بوضوح في قضية نظام التوجيه الجامعي بفرنسا (Parcoursup) وسلفه (APB). فقد شهدت هذه القضية نزاعا حول قانونية ومشروعية استخدام الخوارزميات في فرز وتوجيه ملفات آلاف الطلبة لولوج الجامعات. حيث لجأت الجمعيات الحقوقية والطلابية (مثل اتحاد طلبة فرنسا UNEF وجمعية حقوق الثانويين) إلى المحاكم الإدارية، وإلى اللجنة الوطنية للمعلوماتيات والحريات (CNIL)، ولجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية (CADA)، مطالبين بالكشف عن الكود المصدري للخوارزمية باعتباره وثيقة إدارية قابلة للتواصل (Conseil d'État, 2019). وقد توج هذا المسار القضائي التاريخي بقرار المجلس الدستوري الفرنسي (Conseil Constitutionnel) رقم QPC 834-2020 الصادر في 3 أبريل 2020، والذي كرس، في سابقة قضائية، الحق في الولوج إلى الوثائق الإدارية، بما فيها الخوارزميات المعقدة، كحق دستوري مكفول بموجب إعلان

حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789. اعترف القرار بوجوب الكشف عن المنطق الداخلي للخوارزمية للمتضررين لمعرفة أسباب إقصائهم، رغم وضعه بعض القيود لحماية سرية المداولات واستقلالية الجامعات. شكلت هذه السابقة ثورة في الفقه الإداري المقارن، إذ أخضعت القرار الخوارزمي لرقابة القاضي ولحقوق الدفاع الدستورية (Guglielmi, 2023, P: 2).

وعلى مستوى الفضاء الأوروبي، يضع دليل مجلس أوروبا وحدود ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي (CFREU) قيودا على الإدارة الخوارزمية، معتبرا إياها محفوفة بمخاطر انتهاك حق عدم التمييز (المادة 21)، والحق في الخصوصية (المادتان 7 و8)، والحق الأساسي في الانتصاف الفعال (المادة 47) للطعن في القرارات الآلية. وتعد قضية مساعدات رعاية الأطفال في هولندا، المثال الأبرز للمخاطر الإدارية والإنسانية الناجمة عن الثقة العمياء في الذكاء الاصطناعي الحكومي. حيث استخدمت الإدارة الضريبية الهولندية خوارزمية تدعى (SyRI) لكشف ومحاربة الاحتيال في تلقي الإعانات الاجتماعية، والتي أسفرت عن اتهامات خاطئة وتمييزية قاسية طالت آلاف العائلات، غالبيتها من أصول مهاجرة. وقد أدت التداعيات الكارثية لهذا القرار الخوارزمي المعيب إلى استقالة الحكومة الهولندية بأكملها وإخضاع مسؤوليها للمساءلة (Ciacchi & al, 2025, P: 29-32). هذا المثال الحي يجسد خطورة استبعاد مبدأ الإشراف البشري في اتخاذ القرارات الإدارية، وهو مبدأ تم تكريسه حديثا بقوة قانونية ملزمة بموجب تشريع الذكاء الاصطناعي الأوروبي، الذي يصنف العديد من التطبيقات الإدارية الخوارزمية (مثل أنظمة التنقيط الاجتماعي) ضمن الفئة عالية المخاطر أو الممنوعة، فارضا عليها تقييمات مطابقة وتسجيلا مسبقا قبل دخولها حيز التنفيذ.

تثير هذه النوازل والمعطيات مسألة فقهية محورية في صلب القانون الإداري، ألا وهي مسألة المسؤولية الإدارية عن أضرار الذكاء الاصطناعي. هل يمكن مقاضاة الدولة المغربية والحكم عليها بالتعويض بناء على مسؤولية مرفقها العام عن خطأ تسببت فيه آلة مبرمجة ذاتية التعلم؟، في هذا الإطار هناك من اعتبر أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع قانونيا بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي لا يمكن للآلة أن تمتلك حقوقا أو تتحمل مسؤولية مدنية أو إدارية مستقلة عن مشغلها (Hannioui & Njoum, 2025, P: 1193).

ولتجاوز قصور قواعد المسؤولية الإدارية الكلاسيكية القائمة على استلزام إثبات الخطأ الشخصي أو الخطأ المرفقي الواضح، يقترح الفقه الإداري المعاصر تكييف أنظمة الذكاء الاصطناعي في الإدارة الحديثة وفق مقاربتين؛ إما باعتبار الخوارزمية بمثابة التابع الذي تتحمل الإدارة مسؤولية أعماله بوصفها المتبوع المستفيد؛ أو باعتبارها جزءا من أدوات المرفق العام الخطرة، حيث تطبق عليها نظريات المسؤولية الإدارية بدون خطأ القائمة على أساس المخاطر أو الإخلال بمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة. هذا النقاش يكتسي أهمية بالغة، خصوصا حينما تقتني الإدارة أنظمة ذكاء اصطناعي مغلقة من شركات تكنولوجية خاصة، مما يجعل مهمة القاضي الإداري في تحديد المخطئ الفعلي المباشر، هل هو المطور الخاص للبرنامج أم الإدارة المستعملة له؟ أمرا في غاية التعقيد.

يتضح مما سبق أن القضاء الإداري المغربي مطالب بتطوير أدواته ومناهجه لمراقبة القرارات الإدارية المستندة إلى الذكاء الاصطناعي. فلا يكفي تطبيق معايير الإلغاء التقليدية التي وضعت لتقييم السلوك البشري، بل يجب على المحاكم الإدارية إرساء اجتهاد قضائي شجاع يفرض على الإدارة عبء الإثبات والإفصاح عن الخوارزميات المؤثرة، ولو تطلب الأمر اللجوء

المستمر إلى الخبرة القضائية التكنولوجية. كما يجب الإقرار ببطلان أي قرار إداري مؤتمت بالكامل يمس بالحقوق، إذا لم يحتفظ النظام بهامش حقيقي لتدخل السلطة التقديرية للعنصر البشري الذي يمكن مساءلته قانونيا، صونا لحقوق المرتفقين في دولة المؤسسات.

3-الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية التحليلية، يتبين أن إدماج الذكاء الاصطناعي وتكريس الحكامة الخوارزمية في تدبير المرفق العام والإدارة القضائية في المغرب لم يعد مجرد خيار تكنولوجي، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات النجاعة وسياقات العولمة الرقمية. لقد أثبت التحليل أن الآلة قادرة بامتياز على درء المنازعات الإدارية في مهدها من خلال تنميط القرارات وتحقيق المساواة الخوارزمية، وقادرة على تسريع التسوية الإدارية الودية للنزاعات وتحصين دفاع الدولة من خلال تحليل البيانات الضخمة.

غير أن التكنولوجيا تفرض تحديات مرتبطة بالمشروعية الإدارية الكلاسيكية. فصعوبة فهم منطق الخوارزميات، وغياب التنصيص التشريعي الدقيق على الحق في الشفافية الخوارزمية، يضعفان من قدرة المرتفق على الدفاع عن حقوقه، ويجعلان رقابة القاضي الإداري على عيوب السبب والانحراف في السلطة أمرا بالغ الصعوبة، مما يهدد بتجريد القضاء الإداري من وظيفته الأساسية كحام للحقوق والحريات في مواجهة تعسف الإدارة.

وبناء عليه، ولضمان الموازنة بين التحديث التكنولوجي للمرافق العامة واحترام المشروعية وقواعد العدالة، نقدم المقترحات والتوصيات الآتية:

- **إصدار مدونة الإدارة الرقمية والذكاء الاصطناعي:** على المشرع المغربي أن يعمل على اصدار إطار قانوني شامل، مستلهم من تشريع الذكاء الاصطناعي الأوروبي، يصنف الأنظمة الخوارزمية المستعملة في اتخاذ القرارات الإدارية الماسة بحقوق الأفراد ضمن الأنظمة عالية المخاطر، ويفرض خضوعها لمصادقة تقنية وقانونية مسبقة من طرف جهة وطنية مستقلة تقيم خلوها من الانحياز والتمييز قبل وضعها قيد الاستخدام المرفقي.

- **حظر القرار الإداري المؤتمت بالكامل:** ضرورة التنصيص تشريعيا على قاعدة التدخل البشري الإلزامي كشرط لمشروعية القرار الخوارزمي؛ بحيث يمنع أن ينتج نظام الذكاء الاصطناعي أثرا قانونيا قاطعا ونهائيا في حق مواطن دون أن تقترن مخرجاته بمراجعة ومصادقة نهائية من موظف إداري مخول له قانونا ممارسة السلطة التقديرية.

- **إحداث غرف متخصصة في المنازعات التكنولوجية والرقمية:** يجب العمل على تهيئة وتكوين قضاة إداريين متخصصين في النزاعات التكنولوجية، مع تزويد المحاكم الإدارية بآليات تمكن القاضي الإداري من سلطة الأمر بإجراء خبرة فنية معمقة على الكود المصدري والخوارزميات، لضمان بسط رقابة القضاء على السبب والمحل الخوارزمي.

- **تأسيس وكالة وطنية مستقلة للعدالة الرقمية:** تماشيا مع مخرجات الأبحاث الأكاديمية الوطنية، يجب تأسيس مرصد أو وكالة مستقلة للإشراف على تطوير خوارزميات العدالة التنبئية، تضم قضاة، ومحامين، ومهندسي بيانات، تضمن حياد

الخوارزميات وتمنع تحول الاجتهادات القضائية التنبئية إلى قوالب نمطية تقضي على مبدأ تفريد الأحكام المستند إلى القناعة الوجدانية للقاضي.

- **توسيع اختصاصات اللجنة الوطنية:** يجب تعزيز دور اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لتشمل مهام التدقيق الاستباقي للأنظمة الخوارزمية الحكومية، مع منحها صلاحية إصدار قرارات ملزمة بتوقيف استخدام أي إدارة حكومية لخوارزمية يثبت إساءتها لاستخدام البيانات الشخصية للمرتفقين لتوجيه المنازعات أو تصنيف المواطنين بشكل يمس بالكرامة الإنسانية والمساواة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أغانيم، سعاد. (2025). تقرير عن أطروحة دكتوراه في موضوع السياسات العمومية الرقمية بالمغرب: التحول الرقمي بالإدارة القضائية نموذجا. مركز تكامل للدراسات والأبحاث. https://2u.pw/OBeAnS.
- الرسالة الملكية إلى المشاركين في المؤتمر الدولي للعدالة بمراكش. (2019). مراكش.
- الشرقي، فاطمة الزهراء. (2026). رقمنة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني. مجلة براق الدولية للدراسات القانونية والاقتصادية، 3(1).
- ظهير شريف رقم 1.02.202 بتنفيذ القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية. (2002، 12 أغسطس). الجريدة الرسمية، (5029).
- ظهير شريف رقم 1.21.58 بتنفيذ القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية. (2021، 22 يوليو). الجريدة الرسمية، (7006).
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. (بدون تاريخ). الذكاء الاصطناعي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. المملكة المغربية. https://short-url.org/1lfhX.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2024، يونيو). الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ (إحالة ذاتية رقم 78/2024).
- موسى، عبد الله. (2019). الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- النقبي، حميد عبد الله سالم خميس، وأبو العزم، كريم سيد. (2025). التحول الرقمي في إدارة المرافق العامة: أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير إدارة المرفق العام. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، 1(20).
- الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة. (2013، يوليوز). ميثاق إصلاح منظومة العدالة. المملكة المغربية.
- المملكة المغربية. وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (2024). الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030". https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/2024-09/PlaquetteInstitutionnel_18092024_Ara.pdf.

- حمامدة، أشرف محمد خليل. (2016). القرار الإداري الإلكتروني. دورية الفكر الشرطي، 25(99).

Romanization of Arabic Bibliography

- Aboutaoufik, A., & Salam, G. (2021). Retour sur l'expérience de l'administration numérique au Maroc : cas des douanes et impôts indirects et de PortNet. HAL Open Science.
- Coglianese, C., & Lehr, D. (2019). Transparency and algorithmic governance. Administrative Law Review, 71(1), 1-4.
- Colombi Ciacchi, A., Flórez Rojas, M. L., Lane, L., & Nowak, T. (Eds.). (2025). AI and public administration: The (legal) limits of algorithmic governance. JuLIA Handbook.
- Conseil d'État. (2019, June 12). Décision n° 427916. https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CE/decision/2019-06-12/427916.
- Conseil d'État. (2022, March 31). Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance (Étude annuelle 2022).
- CTRLZed Media. (n.d.). Algorithmes d'État: notation sociale. Retrieved from https://www.ctrlzed-media.fr/post/algorithmes-d-etat.
- Engstrom, D. F., & Ho, D. E. (2020). Algorithmic accountability in the administrative state. Yale Journal on Regulation, 37.
- Fernandez, J. V. (2023). Artificial intelligence in government: Risks and challenges of algorithmic governance in the administrative state. Indiana Journal of Global Legal Studies, 30.
- Guglielmi, G. J. (2023). Contrôle des algorithmes et droit du contentieux administratif français. Revue générale du droit.
- Hannioui, H., & Njoum, O. (2025). The legal regulation of artificial intelligence. Revue Internationale de Droit et des Affaires (61) .
- Moufakkir, E. I. (2025). Service public à l'ère de l'intelligence artificielle au Maroc. Revue internationale Burak des Etudes Juridiques et Economiques.
- Stirn, B. (2018). Premières réflexions sur le juge administratif et le droit prédictif. Archives de philosophie du droit, 60.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Territorial dynamics and the development of the competitive pole in France: the case of Cosmetic Valley*

Hafid Aqorro[1]; Faissal Boukhrissa[2]

[1] PhD Student, Faculty of Letters and Human Sciences, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco

[2] PhD Student, Normal School, Abdelmalek Essaâdi University, Tétouan, Morocco

Email 1 : geodmn@gmail.com

Email 2 : faissal.boukhrissa40@gmail.com

1: 0009-0004-4740-8684

2: 0009-0005-2443-2283

Received	Accepted	Published
06/06/2026	19/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.23-31

Barabel, M., Chabault, D., Meier, O. & Tixier, J. (2026). Territorial dynamics and the development of the competitive pole in France : the case of Cosmetic Valley (H, Aqorro. F, Boukhrissa , Arabic Trans.). *Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8* (issue31), pp 23- 31.

Abstract

This study aimed to examine the dynamics of territorial space and its relationship to the development of competitive hubs, using the Cosmetic Valley hub in France as a case study. It highlighted the role of territorial space in enhancing competitiveness and supporting economic development. The work stems from a central question: how does territorial organization, based on geographical, institutional, and organizational proximity, contribute to creating a dynamic environment within the cosmetics industrial district?

The article adopted a descriptive-analytical approach, starting with the collection and analysis of a range of data. This included interviews with key members and stakeholders within the hub, as well as data obtained from field research conducted as part of a strategic planning and consulting project for the hub. This approach facilitated a historical tracing of the territorial space's development. The adopted approach enabled an understanding of the hub's structural evolution and transformations through various stages, from a mere professional association to local production systems, and finally to a competitive hub with a formal structure and national and international reach. The study concluded that the development of Cosmetic Valley was not solely a result of geographical proximity, but rather the product of a complex interplay between institutional and organizational proximity and the building of collaborative networks among economic and institutional actors. It also revealed that institutional framing and legitimacy, essential for establishing the hub's identity, were crucial elements in expanding its reach and enhancing its capacity to mobilize new resources and foster innovation. This makes competitive hubs an effective model for territorial development based on innovation, collaboration, and renewal.

Keywords: Territorial space, competitive hubs, Cosmetic Valley, territorial proximity, development.

© 2026, Aqorro. Boukhrissa, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Barabel, M., Chabault, D., Meier, O. et Tixier, J. (2009). La dynamique de territoire et l'évolution d'un pôle de compétitivité : le cas de Cosmetic Valley. Management & Avenir, 25(5), 144-163.https://doi.org/10.3917/mav.025.0144.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

دينامية الحيز الترابي وتطور القطب التنافسي بفرنسا: حالة COSMETIC VALLEY

حفيض اقرو[1]؛ فيصل بوخريصة[2]
[1] طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
[2] طالب باحث، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب
الايميل1: geodmn@gmail.com
الايميل 2: faissal.boukhrissa40@gmail.com
حساب 1: 0009-0004-4740-8684
حساب 2: 0009-0005-2443-2283

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/06/06	2026/06/19	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.23-31

للاقتباس: بارابيل، م.، شابو، د.، ماير، أ.، وتيكسييه، ج. (2026). دينامية الحيز الترابي وتطور القطب التنافسي بفرنسا: حالة COSMETIC VALLEY (ترجمة حفيض اقرو وفيصل بوخريصة)، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08* (العدد 31)، ص ص23 – 31.

ملخص

سعت الدراسة إلى التطرق لدينامية الحيز الترابي وعلاقته بتطور الأقطاب التنافسية حالة قطب Cosmetic Valley بفرنسا، مع إبراز دور الحيز الترابي في تعزيز القدرة التنافسية ودعم التنمية الاقتصادية. وينطلق هذا العمل من إشكالية تتمحور حول كيفية مساهمة التنظيم الترابي القائم على القرب الجغرافي والمؤسساتي والتنظيمي في خلق دينامية حيوية داخل المقاطعة الصناعية الخاصة بمستحضرات التجميل.

اعتمد المقال على مقاربة وصفية تحليلية، انطلقت من جمع وتحليل مجموعة من المعطيات، منها التي شملت مقابلات مع أعضاء وفاعلين رئيسيين داخل القطب، إضافة إلى معطيات مستخلصة من بحث إجرائي ميداني في إطار تقديم استشارة وتخطيط استراتيجي للقطب، ما ساعد على التتبع التاريخي لتطور هذا الحيز الترابي. وقد مكنت هذه المقاربة المعتمدة من فهم تطور بنية القطب وتحولاته عبر مراحل مختلفة، من مجرد جمعية مهنية إلى أنساق إنتاجية محلية ثم إلى قطب تنافسي ذي طابع رسمي وإشعاع وطني ودولي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطور Cosmetic Valley لم يكن نتيجة القرب الجغرافي فقط، بل هو نِتاج تفاعل متداخل ما بين القرب المؤسساتي والتنظيمي، وبناء شبكات التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين. كما تبين أن التأطير المؤسساتي والشرعية لإكساب هوية القطب اعتبرا عنصرين هامين في توسيع حدود القطب وتعزيز قدرته على تعبئة موارد جديدة وتطوير الابتكار. مما يجعل من الأقطاب التنافسية نموذجا فعالا للتنمية الترابية القائمة على الابتكار والتعاون والتجديد.

الكلمات المفتاحية: الحيز الترابي، الأقطاب التنافسية، Cosmetic Valley، القرب الترابي، التنمية.

©2026، اقرو، بوخريصة، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يتناول هذا المقال موضوع الحيز الترابي كمفهوم أساسي يرتبط بالإنسان من جهة ومجال عيشه من جهة ثانية، ويركز الموضوع على هذا المفهوم في إطار علاقته بتطور القطب التنافسي المرتبط بالمواد التجميلية بفرنسا، حيث ارتأينا ترجمة مفردة «Territoire» بمرادف "الحيز الترابي"، لأنها تنسجم مع سياق الموضوع، وتحمل المعنى الدقيق لحمولة هذه المفردة، فعند تتبع أصول هذا المفهوم رغم الاختلاف في الترجمة نجد عددا من الباحثين يترجمونها كذلك بلفظة "التراب".

فالحيز الترابي هو" تلك الرقعة الأرضية التي خلقت منها الطبيعة والثقافة خلال مجرى الأزمنة كيانا زمكانيا حيث يعيش الناس حياتهم اليومية، كما أنه يتألف من مجتمع ومكان ينظمه المجتمع تتداخل فيه العناصر الطبيعية والبشرية وتتفاعل فيما بينها (بلفقيه،2002، ص 387-388). كما عرفه لحسن جنان كونه " مجال جغرافي متملك ومعاش، تتهيكل شخصيته عبر البعد المادي والاجتماعي الثقافي، ثم البعد الاقتصادي، فالأول يشمل مكونات الوسط الطبيعي والثاني كفضاء وحياة لجماعة بشرية، والاقتصادي حول المعرفة والمهارات المرتبط بنظام الإنتاج وأساليبه المحلية، إضافة إلى خاصية التفرد" (جنان،2021، ص282-283).

لذا كان الهدف من هذا المقال هو إبراز مفهوم الحيز الترابي من جهة، والوقوف على أهميته كعنصر أساسي في سيرورة الإنتاج بمختلف مراحلها، مع الحفاظ على الخصوصيات المميزة، من جهة أخرى، إضافة إلى سيرورته في إطار الأقطاب التنافسية. ولتحقيق هذا المعطى قسمنا المقال إلى ثلاث محاور أساسية، المحور الأول حول مفهوم الحيز الترابي في علاقاته بالأقطاب التنافسية، ثم المحور الثاني تناول نموذج «COSMETIC VALLEY» بفرنسا كمسار حيوي للحيز الترابي، ثم المحور الأخير يناقش ويحلل الدينامية التي يشهدها هذا الحيز الترابي بهدف تحقيق التنمية.

1- المحور الأول: الحيز الترابي مفهوم استراتيجي في إطار الأقطاب التنافسية

بدأت أشكال التعاون منذ السبعينيات والتي تعد أقرب إلى مفهوم القطب التنافسي الذي اقترحته الحكومة الفرنسية منذ نهاية عام 2004. فالاقتصادي مارشال (1890) كان أول من اهتم بمخطط التنظيم الصناعي القائم على التوزيع الاجتماعي بين الشركات الصغيرة المتخصصة في جزء من عملية الإنتاج. فنجاح هذه المناطق الصناعية يعتمد بشكل خاص على تحقيق اقتصادات التكتلات المرتبطة بالقرب الجغرافي الذي يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج. هذا القرب يسمح بظهور ثقافة مشتركة، ونشر التآزر الأمثل بين الفاعلين الاقتصاديين والموارد المتعددة للحيز الترابي.

خلال السبعينيات ظهر مفهوم الأنساق الإنتاجية المحلية (SLP)، الذي يجمع الشركات في إطار علاقات وشراكات تتجاوز الطابع التعاقدي التقليدي. كما ظهر مفهوم الأقطاب في إطار الدينامية التي يعرفها الحيز الترابي من التطور والقدرة على التنافسية: حالة Cosmetics Valley الذي ركز بشكل أساس على الابتكار والاستثمار من خلال الشركات الأكثر ربحية في جميع أنحاء الاقتصاد الجهوي أو الإقليمي.

يشير مفهوم الكتلة أو التجمع Cluster الذي انتشر في الدوائر الأكاديمية والسياسية والاقتصادية بعد أعمال بورتر (1990، 1998) إلى نماذج من نوع وادي السيليكون في الولايات المتحدة. حيث المكانة الراجحة الممنوحة لمفهوم الابتكار

والعلاقة المحددة بين البحث والصناعة التي تجذب الفاعلين إلى ديناميكية جماعية حول مرسى جغرافي حقيقي. كما تطرق المقال لعدة مفاهيم من قبيل المقاطعة الصناعية "District industriel" واعتبرها أنها عبارة عن نسق إنتاجي مرتبط بالتموقع الجغرافي وتوزيع العمل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ثم مفهوم الأنساق الإنتاجية المحلية "Système productif local" الذي يعرَّف باعتباره تجمعا لمؤسسات وشركات ضمن نفس الحيز الترابي، ترتبط فيما بينها بمهنة أو مهن صناعية. كما تطرق كذلك إلى مفهوم التكنوبول" Technopôle"على أنه تجمع علمي ينبني على الابتكار والتجديد، والارتباط بالبحث العلمي قصد تكوين أنساق مبتكرة، ثم أخيرا "Cluster" وهو شبكة من الشركات تتميز بخاصية القرب الجغرافي ترتبط بمهن تكنولوجية ومهارات مشتركة.

كما ربط أبعاد القرب بالحيز الترابي باعتباره مجال التفاعل بين مختلف المتدخلين في الأقطاب التنافسية، ومن أجل نظرة تحليلية لأنواع قرب الفاعلين المرتبطين بالقطب التنافسي Cosmetic Valley تم التوصل إلى ثلاث أنواع للقرب، الأول قرب جغرافي الذي يشير إلى المسافة بين البحث عن العوامل الخارجية وضعف الانفتاح، فالقرب المؤسساتي الذي يعتمد على الثقة المتبادلة والراسخة، ثم القرب التنظيمي حيث التحكم بين الانتهازية والبيروقراطية.

2- المحور الثاني: حالة "Cosmetic Valley" مجموعة وادي مستحضرات التجميل: مسار حيز ترابي حيوي

من أجل عملية تحليل دينامية تطور الحيز الترابي لقطب Cosmetic Valley وفهم آليات اشتغاله، تم اعتماد منهجية جمع أنواع متعدد من البيانات على مستوى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى تم فيها إجراء 30 مقابلة مع الأعضاء الرئيسيين بهذه المقاطعة الصناعية، ترتكز بالأساس على تاريخ الكتلة أو المقاطعة وكيفية الاشتغال والعمل، ثم في مرحلة موالية تم جمع البيانات من خلال بحث إجرائي في إطار تقديم الاستشارة للقطب ووضع خطة استراتيجية للحيز الترابي، ما سمح بتوطيد البحث وتكملة الجانب التاريخي لهذا الحيز الترابي. ثم في المرحلة الأخيرة تم إجراء حوالي 47 مقابلة شبه مباشرة مع الجهات المساهمة والفاعلة في بناء الكتلة من الأعضاء الإدارية والجهات الممولة ومختبرات البحوث، ما سمح بتعميق التحليل لفهم دور الفاعلين في الاستفادة من الحيز الترابي.

كما ركزت عملية تحليل البيانات على القضايا المشتركة بين الفترات الثلاث المدروسة، لا سيما الحوكمة، وأدوار الجهات الفاعلة، والروابط بين المقاولين من الباطن، والروابط بين الشركات المصنعة والمقاولين من الباطن، إضافة إلى دور المؤسسات المحلية، وأبعاد القرب الجغرافي، والقرب المؤسسي، والقرب التنظيمي. وبشكل عام، سمحت هذه المعطيات بالتمييز بين العناصر المرتبطة بتطور Cosmetic Valley، كما سنأتي على ذلك في الفقرة الموالية، حيث إن الهدف الرئيسي من إنشاء الشبكة سنة 1994 تمثل في إضفاء الطابع الرسمي على الروابط التي كانت إلى حد كبير غير المنظمة، وذلك بهدف ضمان التماسك الاقتصادي للحيز الترابي في قطاع العطور ومستحضرات التجميل بإقليم Eure-et-Loir، والانطلاق نحو أحياز جديدة، والتوسع في اتجاه تنويع الموارد، باعتبارها تستجيب لحتمية القدرة التنافسية وإضفاء الشرعية على البنية ككل.

في هذه الفقرة سنعرض الرهانات التي تحكمت في تطور الحيز الترابي لCosmetic Valley في مختلف المراحل وهي كما يلي:

- **جمعية المواد العطرية والتجميلية سنة 1994:** من خلال اتحاد فاعلي عطور مستحضرات التجميل من Eure-et-Loir، وكذا التماسك الإقليمي وتطور الاقتصاد المحلي؛
- **الأنساق الإنتاجية المحلية SPL سنة 2000:** عبر اكتساب الشرعية مؤسسة، ووجود الرؤية الوطنية والدولية؛
- **القطب التنافسي سنة 2005:** ادماج لأبعاد التجديد ثم التنافسية المحلية وكذا النظرة الوطنية والدولية، وصبغة الشرعية على مستوى البنية؛
- **القطب التنافسي بين سنتي 2008 و2011:** بتنوع الموارد المالية وإضفاء الشرعية على القطب بواسطة دمج صورة باريس والجهات الفاعلة الرئيسية.

يتضح من خلال ما سبق أن مسار تطور Cosmetic Valley لم يكن خطيا ميكانيكيا، بل تشكّل عبر دينامية تدريجية انتقلت من إطار جمعوي محلي إلى نسق إنتاجي محلي، ثم إلى قطب تنافسي ذي إشعاع وطني ودولي. وقد لعب إضفاء الطابع المؤسسي، وتوسيع شبكات الفاعلين، وتكامل مختلف أشكال القرب الجغرافي والمؤسسي والتنظيمي دورا حاسما في هذا التطور والتحول. مما جعل الحيز الترابي يعزز تماسكه الداخلي، ويوسع مجالات اشتغاله، ويدعم قدرته على الابتكار والتنافسية.

3- المحور الثالث: التحليل والمناقشة حول دينامية الحيز الترابي

بعد تتبع المراحل الرئيسية لبناء وتعزيز مجموعة القدرة التنافسية لوادي مستحضرات التجميل، سنناقش أولا أهمية وضع علامة الجودة على القطب كرافعة لتنمية القرب، ثم ثانيا المأسسة كموجه بديل للتنمية الترابية.

❶ علامة الجودة على القطب رافعة لتنمية القرب

تعد مسألة علامة الجودة نقطة تحول كبيرة في كيفية تعامل الفاعلين مع التنمية، وبالأساس كرافعة لتنمية القرب، والجدول التالي يبين هذه العناصر:

	القرب الجغرافي	القرب المؤسساتي	القرب التنظيمي
مرحلة 1960-1994	حيز ترابي محدودة يعزز الروابط بين الجهات الفاعلة	مؤسسة محلية في أصل تخصص الحيز الترابي / ضعف إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الرقابة والتوجيه	تقارب ثقافي يؤدي إلى تقاسم المعرفة إذا كانت الأبعاد لا تهتم باستراتيجية النشاط
مرحلة 1994-1999	حيز ترابي آخذ في التوسع يحتفظ بشارتر كمركز	جمعية Cosmetic Valley كأول عمل لتمويل قواعد التشغيل المشتركة	بداية للتعاون رسمي بشأن العناصر الاستراتيجية

			(شراء على سبيل المثال)
مرحلة 1994-2004	إلى Eure وLoiret، كحدود أولية يجب تجاوزها	من أجل تعزيز أنماط الحكامة (الأنساق الإنتاجية المحلية)	الانكماش الذاتي وقصر في الأداء
مرحلة 2005-2008	حيز ترابي يتجاوز الجهة من أجل اكتساب المهارات والتخلي عن التراب الأولي كحدود معرقلة	إضفاء الطابع الرسمي القوي على حكامة وإدارة القطب مما يؤدي إلى تكامل المؤسسات الجهوية والوطنية (التمويل والرقابة)	التعاون الرسمي في إطار برنامج البحث والتطوير الذي يتم تحفيزه بقوة من خلال العلامات الجودة المساعدة على بناء ثقافة قوية قائمة على المشاركة

❷ المأسسة كموجه بديل للتنمية الترابية

إن احترام التراتبية في أشكال القرب لا يعد قائما لكون استراتيجية القطب التنافسي Cosmetic Valley تقترب أكثر إلى الميتروبول الباريسي، وهي رغبة في القرب التنظيمي والمؤسسي أكثر من كونها عملية بسيطة للتقارب الجغرافي. إنها مسألة المساهمة في بناء هوية القطب من خلال اكتساب الشرعية. والتي نعني بها تصور أو افتراض معمم بأن أفعال الكيان مرغوبة ومناسبة فيما يتعلق بنظام اجتماعي يبني معايير ومعتقدات.

إن توسيع حدود القطب في حاجة ضرورية إلى الشرعية قصد الاستفادة من موارد جديدة، حتى يحتل القطب مركز الريادة العالمية في مجال صناعة المواد التجميلية، ثم الاقتراب من الميتربول البارسي حتى يتمكن من استغلال موارد خارج حدود الحيز الترابي، كما أن إمكانية الاستفادة من التراث اللامادي المعرفي للأفراد سيشكل نقطة تحول نحو الابتكار والتجديد. وعليه فدينامية القرب ليست خطية ولكنها متعددة الأوجه. كما أن مسار الترابي يستحضر شكلاً جديدًا من أشكال القرب داخل وادي مستحضرات التجميل Cosmetic Valley.

خاتمة

تعكس دراسة حالة القطب الصناعي Cosmetic Valley بوضوح أهمية الدينامية الترابية في تعزيز القدرة التنافسية للأقطاب الصناعية، حيث يبين هذا التجمع مثال حي على نجاح التفاعل بين العوامل الجغرافية، المؤسساتية، والتنظيمية. من خلال الابتكار والتجديد في مجال مستحضرات التجميل، فأصبح قادرًا على استقطاب مختلف الفاعلين الاقتصاديين، والمؤسساتيين، معتمدًا على شبكة من العلاقات التعاونية والتكاملية التي تستند إلى قرب جغرافي يسهل تبادل الموارد والخبرات، وقرب مؤسساتي يضمن الثقة والتنسيق بين الأطراف المختلفة.

إن تفاعل هذه العلاقات يُظهر بوضوح كيف يمكن للحيز الترابي "Territoire" أن يتحول إلى عنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والجهوية والدولية، حيث يمكّن القرب الجغرافي للمؤسسات البحثية والشركات الصغيرة والمتوسطة من

التفاعل بنجاعة فيما بينها، مما يتيح لها تعزيز القدرة التنافسية والرفع من إنتاجيتها وتطوير قدراتها الابتكارية. كما أن دور الأنساق الإنتاجية المحلية والاعتماد على التقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى الربط بين البحث العلمي والصناعة، عزز من مكانة Cosmetic Valley على الصعيد العالمي.

قائمة المراجع

المراجع الخاصة بالمترجم:

- بلفقيه، محمد .(2002) .الجغرافيا: القول عنها والقول فيها - الجزء الثاني: المقومات الإبستيمولوجية .دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب.
- جنان، لحسن. (2021). الجغرافية القروية: من المقاربة الكلاسيكية إلى النظرة المعاصرة. مؤسسة مقاربات، فاس، المغرب.

المراجع الخاصة بالمقال الأصلي:

- Ansel J.L., BarBaise M. et Dordoigne B., (2005), « Chartres et la Cosmetic Valley »,Séminaire Entrepreneurs Villes et Territoires, Les annales des Mines.
- Aydalot P., (1986), Milieux innovateurs en Europe, Paris, GREMI, 361p.
- Barabel M., Huault I., Meier O., (2002) « Emergence et fonctionnement des districts industriels en France : une analyse par le concept d'encastrement structural », in Huault (Dir), La construction sociale, EMS, 2002.
- Barabel M., Meier O., Huault I., (2005), « Processus d'évolution d'un district industriel : le cas de la Cosmetic Valley », in Rousseau M. Management Local et Réseaux d'Entreprises, Economica.
- Becattini G., (1979), « Dal settore industriale al distretto industriale. Alcune considerazionisull'unità d'indagine dell'economia industriale », Revisita di economia e politica industriale, 1.
- Benko G., (1990), «Quelques considérations théoriques sur le phénomène technopolitain», In Technopôles, Axes, Ports, Tourisme Urbain, éditions du CTHS, pp25-42.
- Boschma R., (2005), « Proximity and Innovation : A critical assesment », Regional Studies, vol.39.1, pp. 61-74, February.
- Capiez A., Girlando N., (2004), « Approche méthodologique du développement régional », in Rousseau (Dir.), Management Local et réseaux d'entreprises, Economica, 19-36.
- Carluer F., (2005), « Réseaux d'entreprises et dynamiques territoriales : une analyse stratégique », Géographie Economie et Société, vol.8, iss.2, pp.193-214.
- Castro Gonçalves L., Tixier J., (2007), « La structuration de pôles de compétitivité :

une analyse des relations de coopérations émergentes », Actes du Congrès de l'AIMS, Montréal, 6-9 juin.

- Chabaud D., Ehlinger S., Perret V., (2006), « Pôles de compétitivité : enjeux et interrogations tirés des expériences des districts industriels et des clusters », Cahier de recherche du CERMAT – IAE de Tours, Vol.19 – 06-136.
- Colletis-Wahl K., Pecqueur B., (2001), "Territories, Development and Specifi c Resources: what analytical framework," Regional Studies, 35.5, 449-459.
- Courlet C., (1994), « Les systèmes productifs localisés, de quoi parle-t-on ? », in Courlet et Soulage (dir). Industries, territoires et politiques publiques, L'Harmattan, p.13-34.
- Courlet C., Soulage B., (1994), Industrie, territoires et politiques publiques, Ed L'Harmattan, Logiques Economiques.
- Duranton G., Martin P., Mayer T., Mayneris F., (2008), Les pôles de compétitivité – que peut-on en attendre ?, Editions Rue d'Ulm, Paris.
- Ehlinger S., Perret V., Chabaud D., (2007), « Quelles gouvernance pour les réseaux territorialisés d'organisations? » Revue Française de Gestion, n° 170, pp.155-171.
- Gilly J-P., Torre A., (dir.), (2000), Dynamiques de proximité, L'Harmattan, Paris.
- Gosse B., Sprimont P-A., (2008), « Proximités et structuration territoriale d'une industrie : le cas d'un pôle de compétitivité », Actes du Congrès de l'AGRH, Dakar, 9-12 novembre.
- Huberman A.M., Milles M.B., (2003), Analyse des données qualitatives un recueil de nouvelles méthodes, Bruxelles De Boeck Université.
- Lévesque B., Klein J.L., Fontan J.M., (1998), « les systèmes industriels localises : état de la recherche », Cahier de Recherche de l'Observatoire Montréalais du Développement, UQAM.
- Locke R., (1995), Remaking the Italian economy, Ithaka, New York, Cornell University Press.
- Maillat D., (2001) « Globalisation, systèmes territoriaux de production et milieux » acte 12ème Festival International de Géographie, Saint-Dié-des Vosges, 4-7 octobre.
- Marshall A., (1890), Principles of Economy, London: Macmillan
- Mendez A., (2005), Effets de la mondialisation sur l'organisation et la compétitivité des districts industriels, Revue internationale sur le travail et la société, Vol.3, n°2, 756-786.
- Mendez A., Mercier D., (2006), « Compétences-clés de territoires – Le rôle des relations interorganisationnelles », Revue Française de Gestion, Vol.5, n°164, 253-275.
- Mendez A., Bardet M., (2008), « Quel système de gouvernance pour les pôles de compétitivité constitués de PME : entre logiques d'intégration et de différenciation », Actes du Congrès de l'AIMS, Nice, juin.

- Messeghem K., Paradas A., Fulconis F., Joubert J., (2008), « Pôles de compétitivité agroalimentaires : entre encastrement et recherche de légitimité », Actes du Congrès de l'AIMS, Nice, juin.
- Paniccia I., "One, a hundred, thousands of industrial districts, organizational variety in local networks of small and medium-sized enterprises", Organisation Studies, vol. 19 n°4, p.667-699, 1998 ;
- Perroux F., (1955), « Note sur la notion de pôle de croissance », Economie appliquée, vol 8, P307-320.
- Perry M., (1999), Small fi rms and network economies, London, Routledge
- Porter M., (1990), The Competitive Advantage of Nations, London, Mac Millan.
- Porter M.,(1998), On Competition, Harvard Business School Press.
- Ruffi eux B., (1991), « Micro-système d'innovation et formes spatiales de développement industriel», in Arena et alii (dir), Traité d'économie industrielle, Economica, 373-382.
- Saxenian A., (1994), Regional Advantage. Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128, Cambridge: Harvard University Press.
- Sierra C., (1997), « Proximité(s), interactions technologiques et territoriales : une revue », Revue d'Economie Industrielle, n°82 – 4, pp.7-38.
- Suchman M.C., (1995), "Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches", Academy of Management Review, vol.20, n°3, pp.571-610.
- Torre A., Rallet A., (2005), "Proximity and localization", Regional Studies, vol. 39, n° 1, p.47-60.
- Uzzi B., (2008), "A social network's changing statistical properties and the quality of human innovation", Journal of Physics A: Mathematical and Theorical, n°41, 12pp.
- Zeitlin J., (1992), "Industrial districts and local economic regeneration: overview and comment", in Pyke. F and Sengenberger.W, Industrial districts and local economic regeneration, Genève International Institute for Labour Studies, pp279-294.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Impact of the Twelve-Day War Between Israel and Iran on Aerial and Intelligence Security in Arab States

Maaroof Salah Al-Din Taha[1],
Muhanad seloom [2]
[1]College of Education, University of Samarra, Iraq
[2]Doha Institute for Graduate Studies: Doha, Qatar
Email 1: Maroof101maroof@gmail.com[1];
Email 2:mseloom@dohainstitute.edu.qa[2]
1: ORCID 0009-0001-7815-7580
2: ORCID 0000-0002-2268-6563

Received	Accepted	Published
21/05/2026	31/05/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.32-53

Maaroof Salah Al-Din Taha; Muhanad seloom. (2026). The Impact of the Twelve-Day War Between Israel and Iran on Aerial and Intelligence Security in Arab States. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8* (issue31), pp 32- 53.

Abstract

The Twelve-Day War between Israel and Iran in June 2025 represented a profound regional security turning point, demonstrating that Arab states—despite not being direct participants in the conflict—were among those most affected by its aerial and intelligence repercussions. The mutual strikes, involving ballistic missiles, armed drones, and stealth technologies, posed direct threats to Arab airspace, prompting countries such as Iraq, Jordan, and Qatar to close their skies, while others were forced to activate air defense systems to intercept projectiles that violated their airspace. The war also caused major disruptions to international civil aviation, generating economic losses and operational pressures on Arab airlines. From an intelligence perspective, the conflict highlighted the critical importance of early warning systems and real-time intelligence sharing, as satellite networks and intelligence alliances played a decisive role in protecting civilians and limiting damage. At the same time, the war exposed relative weaknesses in intra-Arab intelligence coordination. Overall, the conflict confirmed that Arab air and intelligence security has become intrinsically linked to neighboring regional conflicts, underscoring the urgent need to modernize air defense capabilities, enhance intelligence autonomy, and establish more effective regional coordination mechanisms to confront short-duration but high-intensity wars with far-reaching impacts.

Keywords: Israel–Iran War, Arab Air Security, Ballistic Missiles, Early Warning Systems.

© 2026, Salah Al-Din Taha& seloom, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

تأثير حرب الاثني عشر يومًا بين إسرائيل و إيران على الأمن الجوي والاستخباراتي في الدول العربية

معروف صلاح الدين طه [1]

مهند سلّوم [2]

[1]كلية التربية، جامعة سامراء، العراق

[2] معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر

الايميل1: ***Maroof101maroof@gmail.com***

الايميل 2: ***mseloom@dohainstitute.edu.qa***

حساب 1: 0009-0001-7815-7580

حساب 2: 0000-0002-2268-6563

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/05/21	2026/05/31	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.32-53

للاقتباس: معروف صلاح الدين طه؛ مهند سلّوم. (2026). تأثير حرب الاثني عشر يومًا بين إسرائيل وإيران على الأمن الجوي والاستخباراتي في الدول العربية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد31)، ص ص 32 – 53.

ملخص

تُظهر حرب الأيام الاثني عشر بين إسرائيل وإيران في حزيران 2025 أنها شكّلت نقطة تحوّل أمنية إقليمية عميقة، إذ كشفت أن الدول العربية، رغم عدم مشاركتها المباشرة في القتال، كانت من أكثر المتأثرين بتداعياته الجوية والاستخباراتية فقد أدت الضربات المتبادلة واستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والتقنيات الشبحية إلى تهديد مباشر للمجالات الجوية العربية، ما دفع دولًا مثل العراق والأردن وقطر إلى إغلاق أجوائها، وأجبر بعضها على تفعيل دفاعاته الجوية لاعتراض مقذوفات اخترقت أجواءها كما تسببت الحرب في اضطراب واسع لحركة الطيران المدني الدولية، وخلقت خسائر اقتصادية وضغوطًا تشغيلية على شركات الطيران العربية. استخباراتيًا، أبرزت الحرب الأهمية الحاسمة للإنذار المبكر وتبادل المعلومات، حيث لعبت شبكات الأقمار الصناعية والتحالفات الاستخباراتية دورًا رئيسيًا في حماية المدنيين وتقليل الأضرار، مقابل ضعف نسبي في التنسيق العربي البيني وبذلك، أكدت الحرب أن الأمن الجوي والاستخباراتي العربي بات مرتبطًا عضوياً بالصراعات الإقليمية المجاورة، وأن المرحلة المقبلة تتطلب تحديث الدفاعات الجوية، وتعزيز الاستقلالية الاستخباراتية، وبناء آليات تنسيق إقليمي أكثر فاعلية لمواجهة حروب قصيرة المدة لكنها عالية الكثافة والتأثير.

الكلمات المفتاحية: حرب إسرائيل–إيران, الأمن الجوي العربي, الصواريخ الباليستية, أنظمة الإنذار المبكر

©2026، صلاح الدين طه& سلّوم، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدمة

شهد شهر حزيران 2025 حربًا غير مسبوقة استمرت (12) يومًا بين إسرائيل وإيران، وشكّلت أول مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين في التاريخ الحديث بدأت هذه الحرب بهجوم إسرائيلي مفاجئ على منشآت إيران النووية، وردّت طهران بوابل من الصواريخ على المدن الإسرائيلية تدخلت الولايات المتحدة لاحقًا لوقف التصعيد عبر قصف مكثّف في إيران انتهت الحرب رسميًا بوقف لإطلاق النار في 24 حزيران 2025، لكنها خلّفت آثارًا جيوسياسية وأمنية واسعة النطاق على منطقة الشرق الأوسط عمومًا والدول العربية خصوصًا, تعالج هذه الدراسة مشكلة تأثير تلك الحرب القصيرة والمكثفة على جوانب الأمن الجوي والاستخباراتي العربي، أي كيف تأثرت قدرات الدفاع الجوي وإدارة المجال الجوي المدني، وكذلك أنظمة الإنذار والاستخبارات ومكافحة التجسس في الدول العربية المجاورة بفعل هذا الصراع؟

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون حرب الأيام الاثني عشر شكلت نقطة تحول في مفهوم الحروب الإقليمية المركّبة. لقد أظهرت الحرب استخدامًا متزامنًا لأسلحة وتقنيات حديثة مثل الطائرات الشبحية والطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية الدقيقة، إلى جانب الهجمات السيبرانية والعمليات السرية وبرغم قصر مدتها، كشفت الحرب عن ثغرات خطيرة في أنظمة الدفاع الجوي التقليدية وأبرزت تحديات جديدة أمام أجهزة الاستخبارات في تعقب التهديدات غير التقليدية وبالنسبة للدول العربية، ورغم أنها لم تكن طرفًا مباشرًا، فقد وجدت نفسها في قلب هذه العاصفة الأمنية حيث أغلقت عدة دول مجالاتها الجوية، واعترضت الأردن صواريخ ومسيّرات في أجوائها، ودوت صافرات الإنذار في قطر إثر سقوط مقذوفات قرب قاعدة العديد الأمريكية بالتالي، تسلّط الدراسة الضوء على ضرورة إعادة تقييم الاستراتيجيات الدفاعية والاستخباراتية العربية في ضوء دروس هذه الحرب.

أولا: أحداث الحرب وسير العمليات

اندلعت حرب الاثني عشر يومًا في الساعات الأولى من فجر 13 حزيران 2025 عندما نفذت إسرائيل ضربة جوية استباقية واسعة ضد منشآت إيران النووية الرئيسية. أطلقت إسرائيل على عمليتها اسم عملية الأسد الصاعد، وشاركت فيها مقاتلات شبح متطورة من طراز F-35 وصواريخ كروز بعيدة المدى لضمان تحقيق المفاجأة وتدمير الأهداف الاستراتيجية في عمق إيران. تركزت الضربات الأولى على منشآت تخصيب اليورانيوم في فوردو وأصفهان، ومراكز أبحاث نووية في كرج، مما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية النووية الإيرانية ومقتل ما يزيد عن 220 شخصًا بينهم علماء وفنيون وإصابة أكثر من ألف آخرين الجدير بالذكر أن إسرائيل تفادت قصف مفاعل بوشهر النووي ذاته لتجنب كارثة إشعاعية محتملة في الخليج، رغم انتشار شائعات أولية أثارت ذعرًا في دول الخليج من احتمال استهدافه[1].

فور تعرضها للهجوم، بادرت إيران بردٍ انتقامي واسع النطاق فقد أطلقت القوات الإيرانية مئات الصواريخ الباليستية نحو أهداف في عمق إسرائيل في الأيام التالية للبداية استهدفت الصواريخ الإيرانية مواقع حيوية منها قواعد جوية ومراكز مدنية، ونجح بعضها رغم جهود منظومات الدفاع الإسرائيلية في إصابة أهداف حساسة. أسفرت الموجات الأولى من الصواريخ

(1) الزوري, عماد, (2025), "الأسد الصاعد" هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية, مقال منشور على موقع قناة الجزيرة, متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/

الإيرانية عن مقتل ما لا يقل عن 20 إسرائيليًا وإصابة العشرات، محدثة دمارًا غير مسبوق في بعض البنى التحتية استخدمت إيران في هجماتها الصاروخية تكتيكات الإغراق الكثيف لإرباك الدفاعات الإسرائيلية، مركزةً النيران على أهداف محددة مثل قاعدة Nevatimالجوية التي تعرضت لوابل مكثف تمكن من اختراق الدفاعات وتسجيل إصابات مباشرة فيها، كما كثفت إيران إطلاق الطائرات المسيّرة المسلحة بأعداد كبيرة باتجاه إسرائيل، محاولةً استنزاف بطاريات الدفاع الإسرائيلي في اعتراض أهداف صغيرة ومنخفضة التكلفة[2].

الشكل (1) موقع إيران وإسرائيل في خريطة الشرق الاوسط

في 22حزيران 2025 شهد الصراع منعطفًا حاسمًا بتدخل الولايات المتحدة عسكريًا بشكل مباشر إذ شنت القوات الأمريكية ضربات جوية مكثفة استهدفت المنشآت النووية الإيرانية ومواقع عسكرية استراتيجية. شاركت قاذفات شبحية أمريكية من طراز B-2 في قصف أهداف محصّنة في إيران، كما أطلقت غواصات أمريكية عشرات صواريخ كروز توماهوك نحو مواقع حساسة أدى هذا التدخل إلى إنهاك الجانب الإيراني ودفعه نحو قبول وقف إطلاق النار وبالفعل، تحت ضغط الضربات الأمريكية وما خلفته من دمار، اضطر الطرفان بوساطة دولية إلى وقف إطلاق النار بحلول 24 حزيران 2025 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حينها "نهاية حرب الاثني عشر يومًا" بين إيران وإسرائيل، في إشارة إلى المدة القصيرة نسبيًا لهذا النزاع المسلح[3].

(2) المرواني, محمد, (2025), حرب الاثني عشر يوما: التصادم العسكري بين إسرائيل وإيران و تداعياته الاستراتيجية, مقال منشور على موقع كل العرب, متوفر على الرابط: https://www.koul-alarab.com

(3) يوسف, نادين وماكنتوش, توماس (2025), الأسلحة وحجم الضرر: ما نعرفه عن الضربات الأمريكية على ثلاثة مواقع نووية إيرانية, مقال منشور على لموقع بي بي سي البريطانية, متوفر على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3w4e2dqgdpo.

ثانيا: الدفاعات الجوية الإيرانية والإسرائيلية

تملك إيران شبكة واسعة من منظومات الدفاع الجوي، تتوزع على نحو 3500 موقع وقاعدة تغطي أنحاء البلاد، وتهدف إلى رصد واعتراض التهديدات الجوية على مختلف الارتفاعات والمديات، لتوفير حماية مستمرة للمنشآت الحيوية والمراكز السكانية. وتتنوع هذه المنظومات بين ثابتة ومتحركة؛ فالثابتة تشمل أنظمة مثل "إس-300" الروسية و"آرمان" المحلية، في حين تتيح الأنظمة المتنقلة كـ"باور 373"، و"رعد"، و"طبس"، و"خرداد 3"، و"كمين 2" مرونة أكبر من حيث الحركة والانتشار في ميادين العمليات وتعتمد منظومة الدفاع الجوي الإيرانية في معظمها على أنظمة محلية الصنع، طُورت في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي، إلى جانب عدد محدود من الأنظمة الأجنبية، أبرزها منظومة "إس-300" الروسية، وبعض الأنظمة الصينية والأميركية القديمة التي تعود إلى ما قبل الثورة الإسلامية[4].

وقد شكّلت العقوبات المفروضة على إيران بعد عام 1979 دافعًا رئيسيًا نحو تطوير صناعاتها العسكرية محليًا، بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في تأمين معداتها الدفاعية. وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) لتزيد من حدة هذا التوجه، خاصة في ظل الحظر العسكري المفروض آنذاك، مما دفع طهران إلى الاستثمار في بناء قاعدة صناعية عسكرية مستقلة. وفي تسعينيات القرن الماضي، عززت إيران تعاونها الدفاعي مع كل من روسيا والصين، وهما من الدول القليلة التي لم تلتزم بالعقوبات الغربية بشكل صارم. وقد مكّنها هذا التعاون من الحصول على تقنيات تصنيع عسكرية متقدمة، بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ ومنظومات الدفاع الجوي، وهو ما شكّل ركيزة أساسية في دعم قدرات الصناعات الدفاعية الإيرانية وتطويرها لاحقًا[5].

أبرز هذه المنظومات:

1- **إس-300:** تُعد منظومة إس-300 الروسية واحدة من أبرز منظومات الدفاع الجوي الصاروخي بعيدة المدى في الترسانة الإيرانية. صُممت هذه المنظومة لاعتراض وتدمير مجموعة واسعة من التهديدات الجوية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، وصواريخ كروز، والطائرات الحربية، والطائرات المسيّرة وتتميز إس-300 بقدرات تقنية متقدمة، أبرزها امتلاكها لرادار قادر على كشف الأهداف الجوية ضمن مدى يصل إلى 350 كيلومترًا، وتتبع حتى 100 هدف في الوقت ذاته، مع إمكانية الاشتباك المتزامن مع 12 هدفًا. وتبلغ قدرة اعتراضها الفعالة حتى 150 كيلومترًا، ما يمنحها موقعًا مهمًا في منظومة الدفاع الجوي بعيدة المدى وقد حصلت إيران على هذه المنظومة في عام 2016، بموجب صفقة أبرمتها مع روسيا، وشملت تسليم عدد من النسخ المتطورة منها، من بينها طرازات "إس-300 بي" و"إس-300 في إس"، لتعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات الجوية الإقليمية، لا سيما من الطائرات الحديثة والصواريخ بعيدة المدى.

(4) نور الدين, ماذا نعرف عن منظومات الدفاع الجوي التي تمتلكها إيران؟, موقع الدفاع العربي, 2025, متوفر على الرابط: https://www.defense-arabic.com

(5) مينا عادل, تحديات قائمة: هل تمتلك إيران دفاعات جوية قادرة على التصدي للهجوم الإسرائيلي, مقال منشور على موقع المرصد المصري, 2025, متوفر على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/82728/

2- **باور373:** تُعد أقوى منظومة دفاع جوي إيرانية حتى الآن، بقدرات متقدمة على الرصد والتصدي. تستطيع راداراتها النشطة كشف الأهداف على مسافة تصل إلى 320 كلم، وتتبعها حتى 260 كلم، مع القدرة على الاشتباك المتزامن مع تسعة أهداف جوية في آنٍ واحد. تعمل بصواريخ "صياد 4" و"4بي"، وتغطي كامل المجال بزاويه 360 درجة بفضل رادارات نشطة، مما يتيح لها مواجهة الطائرات الشبحية، والصواريخ الباليستية والمجنحة، والطائرات بدون طيار.

3- **خرداد 15:** منظومة متوسطة إلى بعيدة المدى، متخصصة لحماية المدن والمنشآت الحيوية. تمتلك قدرة على كشف الطائرات الشبحية من مسافة تصل إلى 85 كلم، وتستطيع الاشتباك مع ستة أهداف دفعة واحدة ضمن مدى يبلغ 120 كلم. تُعرف بسرعتها في الرد على الهجمات المفاجئة، وتُعد من أكثر الأنظمة الإيرانية مرونة في حالات الإنذار المباغت.

4- **تلاش 4:** تمثل الجيل الأحدث من منظومات الدفاع الجوي الإيرانية، بقدرات عالية على التعامل مع الطائرات الشبحية والصواريخ الباليستية. يصل مداها إلى 120 كلم، بارتفاع اشتباك يبلغ 27 كلم. تعتبر تطويرًا محليًا لمنظومة S-200 السوفيتية، مع تحسينات كبيرة في الأنظمة الإلكترونية والتوجيه.

5- **طبس:** منظومة دفاع جوي متوسطة المدى، متخصصة للتعامل مع التهديدات الجوية ضمن نطاق يتراوح بين 70 إلى 75 كلم. قادرة على الاشتباك مع أربعة أهداف في آنٍ واحد، وتُدار بواسطة رادارات "بشير". تُستخدم أساسًا لحماية الخطوط الأمامية والمواقع ذات الأهمية التكتيكية المتوسطة، وتمتاز بسهولة النقل وسرعة الانتشار[6].

أما إسرائيل فتمتلك منظومات دفاع جوي متعددة المستويات، استخدمتها في التصدي لهجمات صاروخية سابقة شنتها ضدها فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني ، كما أسقطت بها صواريخ استهدفتها من جماعة الحوثيين في اليمن، لكن هذه المنظومات فشلت في كثير من المناسبات في صد الهجمات الصاروخية على الاحتلال الإسرائيلي وظهرت هذه المنظومات في محاولة تصدي دولة الاحتلال لعملية الوعد الصادق 3 التي شنتها إيران ردا على عملية الأسد الصاعد الإسرائيلية على طهران، فقد استخدمت إسرائيل منظوماتها الدفاعية المختلفة للتصدي لمئات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة القادمة من إيران، وعملت إسرائيل على تعزيز دفاعاتها الجوية منذ تعرضها لهجمات صواريخ سكود العراقية في حرب الخليج عام 1991، واستفادت في هذا الإطار من دعم الولايات المتحدة الأميركية التي أرسلت إلى إسرائيل منظومة متقدمة مضادة للصواريخ لتعزيز دفاعاتها[7].

ومن اهم منظوماتها الجوية:

1- منظومة السهم "آرو-3": هي منظومة دفاع صاروخي إسرائيلي، صممت لاعتراض الصواريخ الباليستية خارج الغلاف الجوي لكوكب الأرض، وتتكون من أنظمة اعتراضية ووحدات فرعية معيارية تعمل معا لتوفير دفاع

(6) نور الدين, المصدر السابق.

(7) عماد الزوري, منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية, مقال منشور على موقع قناة الجزيرة الإخبارية, 2025, متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

متعدد الطبقات وعالي الكفاءة طورت "منظومة آرو" شركة صناعات الطيران والفضاء الإسرائيلية (إسرائيل آيروسبيس إندستريز) المملوكة لدولة الاحتلال، بالتعاون مع شركة بوينغ الأميركية التي تتولى إنتاج الصواريخ الاعتراضية ودخلت المنظومة الخدمة عام 2017 لحماية "الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل"، وتتميز بقدرات متكاملة تشمل المراقبة والكشف والتتبع والتمييز والاشتباك والقتل وتقييم الصواريخ الباليستية الواردة وتتميز "آرو-3" بمعزز يعمل بالوقود الصلب على مرحلتين، مع مركبة قتل حركية منفصلة. اختبرت إسرائيل منظومة "آرو-3" لأول مرة في 25 فبراير/شباط 2013، ونجحت في الطيران على مسار خارج الغلاف الجوي عبر الفضاء، كما نجحت في الاختبار الثاني الذي أجرته في 3 يناير/كانون الثاني 2014.

2- مقلاع داود :نظام صاروخي قصير ومتوسط المدى تستخدمه إسرائيل لاعتراض الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، والصواريخ الموجهة والطائرات، بما فيها الطائرات المسيرة أعلنت إسرائيل عن البدء في تشغيله يوم 2 أبريل/نيسان 2017. وبحسب المسؤولين الإسرائيليين، يسد هذا النظام الفجوة بين نظام القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى ونظام "آرو" لاعتراض الصواريخ بعيدة المدى وجرى تطوير النظام بشكل مشترك بين مؤسسة "رافائيل "لأنظمة الدفاع المتقدمة المملوكة لإسرائيل و"شركة آر.تي.إكس" الأميركية، التي كانت تعرف سابقا باسم "ريثيون, "يتميز مقلاع داود براجمة صواريخ تحمل 12 صاروخا من نوع "ستانر"، وهو صاروخ ذو مرحلتين مزود بمحركين ورادار ومستشعر ضوئي إلكتروني، ويعمل وفق مبدأ "أطلق وانسَ"، إذ يتابع الصاروخ الهدف ويهاجمه تلقائيا بعد الإطلاق، مما يجعله فعالا في مختلف الظروف الجوية.

3- القبة الحديدية: وهو نظام دفاعي جوي إسرائيلي متحرك، طورته شركة "رافائيل" لأنظمة الدفاع المتقدمة بدعم من الولايات المتحدة لصد الصواريخ قصيرة المدى والقذائف المدفعية التي يصل مداها إلى 70 كيلومترا ويتكون النظام من جهاز رادار، وآلية تتبع، وراجمة صواريخ تحمل 20 صاروخا اعتراضيا يطلق عليها اسم "تامير." وبدأت إسرائيل تطوير النظام الدفاعي بعد حربها مع حزب الله اللبناني في يوليو/تموز 2006، وصار جاهزا للتشغيل عام 2011 يعمل النظام عبر رصد الصواريخ المعادية وحساب مساراتها، ثم يطلق الصاروخ الاعتراضي لتفجير الرأس الحربية في الجو وتدمير الهدف قبل وصوله إلى الأرض، مع السماح للصواريخ غير المهددة بالسقوط في مناطق غير مأهولة[8].

ثالثا: تداعيات الحرب

على الرغم من أن الحرب دارت مباشرة بين إسرائيل وإيران، إلا أن تردد صداها إقليميًا كان واضحًا منذ اللحظات الأولى وجدت الدول العربية نفسها أمام احتمال خطير بأن يمتد النزاع إلى أراضيها أو أجوائها سواء بقصد أو دون قصد، ما دفعها لاتخاذ إجراءات فورية لحماية المجال الجوي الذي كان الساحة الأولى لهذا الامتداد؛ فمع بدء الضربات الإسرائيلية صبيحة 13 حزيران أعلنت كل من العراق والأردن إغلاق مجالها الجوي بالكامل كإجراء احترازي جاء ذلك بعد أن رصدت السلطات العراقية والأردنية مسارات صواريخ ومسيّرات إيرانية تعبر أجواءهما باتجاه إسرائيل، مما اضطرّ الدفاعات الأردنية خاصةً إلى

([8]) عبد القادر بدوي, نشر منظومة الدفاع الجوي THAAD الأميركية في إسرائيل: إسرائيل غير قادرة على حماية نفسها أمام إيران, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية, 2025.

التحرك وبالفعل، أكد الجيش الأردني أنه اعترض ما لا يقل عن 30 طائرة مُسيّرة إيرانية وعددًا من الصواريخ أو شظاياها خلال الليلة الأولى للمعركة أثناء انتهاكها الأجواء الأردنية تسببت إحدى تلك الشظايا أو الصواريخ بسقوط حطام على منزل في مدينة إربد شمال الأردن، ما أدى إلى إصابة 5 مدنيين بجروح، وضعت إسرائيل منظومات الدفاع الجوي على أعلى درجات الاستنفار تحسبًا لأي رشقات صاروخية إضافية قد تمر عبر دول الجوار[9].

على صعيد دول الخليج العربي، ورغم البعد الجغرافي النسبي عن مسرح العمليات المباشر، إلا أنها لم تكن بمنأى عن الخطر فقد أثار استهداف إسرائيل لمنشآت إيران النووية قلقًا بالغًا في العواصم الخليجية من إمكانية حدوث تسرب إشعاعي كارثي إذا ما أصيبت منشآت مثل مفاعل بوشهر النووي الواقع على الساحل الإيراني المقابل للخليج. انتشرت تحذيرات تبين لاحقًا أنها غير دقيقة من احتمال تلوث مياه الخليج إشعاعيًا، ما خلق حالة ذعر بين السكان في الأيام الأولى للحرب بالإضافة إلى ذلك، ومع تدخل الولايات المتحدة وتصاعد حدة المواجهة، أصبحت القواعد العسكرية الغربية في دول الخليج أهدافًا محتملة للرد الإيراني[10].

لقد أدت هذه التطورات إلى اضطراب هائل في الحركة الجوية الإقليمية والدولية .ففضلًا عن إغلاق العراق والأردن وقطر لأجوائها، كانت إيران قد أغلقت مجالها الجوي المدني أيضًا منذ اندلاع الحرب، وأعلنت إسرائيل إغلاق مطار بن غوريون وتحويل الرحلات بشكل كامل. تُظهر بيانات المراقبة الجوية يوم 13 حزيران أن أجواء إيران والعراق والأردن بدت خاوية تمامًا من الطائرات المدنية، حيث تم تحويل المسارات عبر السعودية ومصر إلى الجنوب، أو عبر تركيا وأذربيجان إلى الشمال وأفادت منظمة يوروكنترول الأوروبية أن حوالي 1,800 رحلة طيران بين أوروبا وآسيا تأثرت خلال اليوم الأول فقط منها نحو 650 رحلة ألغيت تمامًا وتفاقم الضغط على الأجواء السعودية والمصرية كمعابر بديلة، إذ إن إغلاق ممر العراق الجوي أحد أكثر الممرات ازدحامًا بين أوروبا والخليج جاء في وقت لا يزال فيه المجال الجوي الأوكراني والروسي مغلقًا بسبب حرب أخرى. بالتالي، خلقت حرب إيران وإسرائيل أزمة في الحركة الجوية الدولية تجلّت في ارتفاع كبير بتكاليف الوقود وطول مدة الرحلات بسبب الالتفاف لمسافات أطول، وانخفاض أسهم شركات الطيران العالمية وسط مخاوف المستثمرين[11].

رابعا: أثر الحرب على الأمن الجوي العربي

كشفت حرب 2025 عن الكثير من الدروس فيما يخص قدرات الدفاع الجوي العربي وخصوصًا في مجال التصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة، فعلى الرغم من أن الدول العربية لم تكن طرفًا مقاتلًا، إلا أن بعض دول الجوار اضطرت عمليًا إلى تفعيل دفاعاتها الجوية لحماية أجوائها فور اندلاع المعركة. قدّم الأردن مثالًا بارزًا؛ فخلال أول ليلة للحرب، رصد الجيش الأردني اختراق عدة مسيّرات إيرانية وصواريخ لأجوائه في طريقها إلى إسرائيل وعلى الفور قامت وحدات الدفاع الجوي الملكي الأردني المزودة بمنظومات باتريوت الأمريكية باعتراض وتدمير تلك التهديدات قبل أن تصل للأراضي الإسرائيلية. تؤكد التقارير اعتراض 30مسيّرة إيرانية وعدد من المقذوفات فوق الأردن، في أول اشتباك فعلي لدفاع جوي عربي مع صواريخ هذا النزاع. وقد

(9) فرج, محمد إبراهيم, (2025), أثر الحرب الإسرائيلية-الإيرانية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط, مجلة السياسة الدولية, القاهرة.
(10) وحدة الدراسات السياسية, (2025), الحرب الإسرائيلية على ايران والرد الإيراني, المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, الدوحة, ص3.
(11) وحدة الدراسات السياسية, المصدر السابق, ص3.

أكدت القيادة الأردنية أن تدخلها كان ضروريًا لحماية سيادة المملكة ومنع سقوط هذه الأجسام على مناطق مأهولة داخل الأردن، خاصة أن عدم اعتراضها كان سيعني احتمال سقوطها عشوائيًا فوق المدن الأردنية كما حصل في حادثة إربد ولعل ما ساعد الأردن في هذه المهمة امتلاكه بنية دفاع جوي محسنة قبل الحرب؛ إذ نشر الأردن بطاريات باتريوت حديثة بمساعدة الولايات المتحدة وألمانيا منذ 2021، كما فعّلت فرنسا منظومة رادار متطور في أبريل 2024 على الأراضي الأردنية بطلب من عمان لتعزيز قدرات الإنذار هذا التكامل بين التقنية الغربية والجاهزية المحلية مكّن الأردن من التعامل الفوري مع الخطر[12].

أما العراق، فعلى الرغم من إغلاقه مجاله الجوي منذ البداية، إلا أن قدراته المحدودة في الدفاع الجوي جعلته أكثر عرضة للقلق، فالعراق لا يمتلك بطاريات بعيدة المدى متطورة عدا بعض منظومات قصيرة المدى حول المواقع الحساسة، لذا فإن عبور أي صواريخ في أجوائه كان سيتم التعامل معه إن حصل بواسطة القوات الأمريكية المتمركزة هناك أو يُترك حتى دخوله الأجواء الأردنية لحسن الحظ، المسار الجغرافي لمعظم الصواريخ الإيرانية كان يتجه مباشرة إلى إسرائيل عبر الأردن أو شمال السعودية، ولم يحدث أن سقطت صواريخ كبيرة داخل العراق بحسب التقارير المتوفرة، لكن بغداد أدركت بدورها نواقص دفاعاتها الجوية .وبالفعل، دفعت تجربة الحرب حكومة العراق إلى تسريع خطط لعقد صفقات دفاع جوي: حيث أعادت إحياء مباحثات لشراء منظومات روسية متطورة مثل الـ S-400أو صينية مثلHQ-9 ، كما تداولت خيار الحصول على المزيد من بطاريات باتريوت من الولايات المتحدة لتعزيز حماية أجوائها مستقبلاً لا سيما وأنها دولة مجاورة لإيران ومجالها الجوي يمكن أن يتحول ممراً للصواريخ. ورغم حياد بغداد الرسمي في الصراع، فإن وجود فصائل مسلحة موالية لإيران على أراضيها طرح احتمالًا خطيرًا، إذ كان يمكن لبعض تلك الفصائل أن تطلق مسيرات أو صواريخ على إسرائيل دعمًا لطهران، لكن اللافت أن هذا لم يحدث؛ إذ بقيت الجماعات العراقية المسلحة هادئة ولم تنخرط في المعركة، ربما بقرار من إيران لتفادي توسيع نطاق الحرب. هذا جنّب الدفاع الجوي العراقي اختبارًا صعبًا كان سيتجاوز إمكانياته[13].

على صعيد دول الخليج العربي، اتخذت الدول خطوات استباقية لتعزيز دفاعاتها الجوية خلال الحرب وبعدها مباشرة فلقد شاهدت عواصم الخليج ما يجري بقلق بالغ، خاصة مع سقوط مقذوفات قرب قاعدة العديد بقطر والتخوف من احتمال استهداف إيران مواقع أخرى كالقواعد الأمريكية في البحرين والكويت أو منشآت النفط في السعودية. لذا رفعت جميعها حالة التأهب في منظومات الدفاع الصاروخي فقامت السعودية خلال الحرب بوضع بطاريات باتريوت وثاد في أقصى جاهزية تحسبًا لأي صاروخ قد يطلقه الحوثيون (حلفاء إيران) على أراضيها، وبالفعل رُصدت محاولة إطلاق واحدة لصاروخ باليستي من اليمن باتجاه الجنوب السعودي في 15 حزيران، ربما كتحرك تضامني محدود، إلا أن الدفاعات السعودية أسقطته فوق منطقة غير مأهولة دون أضرار تذكر، كما نشرت الإمارات منظومات دفاع جوي حول المنشآت الحيوية وعززت حماية أجواء دبي وأبوظبي، مع تسيير طائرات مراقبة وإنذار مبكر بشكل مكثف خلال أيام النزاع لرصد أي تهديد محتمل، ولحسن الحظ، لم تستهدف إيران أو وكلاؤها أياً من دول الخليج بشكل مباشر عدا حادثة العديد، ربما لتفادي استفزاز الدول الخليجية التي وقفت على الحياد نسبيًا مع ذلك، الحرب دفعت الخليج للتفكير جديًا بقدراته الدفاعية حيث اعتبرتها لحظة

(12) المرسي, شيماء, (2025), صراع القيادة السيبرانية الخفية يقود الحصار الرقمي بين إيران وإسرائيل, مجلة السياسة الدولية, القاهرة.

(13) العنبر, اياد, (2025), العراق بعد حرب الـ12 يوما... في منطقة رمادية بين أميركا وإيران, مقال منشور على موقع المجلة, متوفر على الرابط: https://www.majalla.com/node

فاصلة في التفكير الأمني الخليجي وفق تعليق باحثين، لأن الدول أدركت أن التعويل الكامل على المظلة الغربية ليس كافيًا إذا ما انهارت دفاعات تلك المظلة أمام وابل من الصواريخ[14].

كشفت الحرب خللًا عالميًا في كفاءة الدفاع الجوي التقليدي وقد انعكس ذلك بوضوح على الفكر الاستراتيجي العربي؛ فمثلاً، ذكرت تحليلية عربية أن حرب الـ12 يومًا أبرزت "نقصًا حرجًا في قدرات الدفاع الجوي العالمية"، مما يستوجب استثمارات ضخمة في تقنيات رادارية قادرة على كشف الطائرات الشبحية فالعالم (بما فيه الدول العربية) لم يطوّر بعد رادارات مجرّبة تستطيع رصد طائرات الجيل الخامس والتخفّي بشكل موثوق كما بيّنت الحرب أن كثافة المسيّرات الرخيصة يمكن أن تربك وتستنزف الدفاعات المكلفة بسرعة. هذه الدروس والعبر لم تغب عن صانعي القرار العسكري في الدول العربية، لذا يتوقع أن تعيد هذه الدول رسم خطط الدفاع الجوي لديها للسنوات القادمة، بحيث توازن بين امتلاك أنظمة دفاع عالي التقنية للصواريخ الباليستية والطائرات المعادية المتطورة، وبين تطوير حلول مرنة قليلة الكلفة ضد المسيّرات والتهديدات الجوية الصغيرة الحجم[15].

خامسا: تأثير الحرب على الإغلاقات والتحويلات والممرات الجوية

لم تؤثر حرب إيران وإسرائيل على الجوانب العسكرية فحسب، بل اهتزّت منظومة الطيران المدني في المنطقة خلال فترة النزاع وما بعدها وجدَت سلطات الطيران المدني العربية نفسها أمام وضع طارئ يستدعي قرارات سريعة لحماية الرحلات المدنية من أخطار الصواريخ أو تواجدها في مسار عمليات عسكرية نشطة عليه، شهدنا سلسلة غير مسبوقة من إغلاقات الأجواء وتحويل مسارات الرحلات فور اندلاع القتال[16].

مع اللحظات الأولى للحرب يوم 13 حزيران، أعلنت هيئة الطيران المدني في العراق إغلاق المجال الجوي العراقي كاملًا وتعليق جميع الرحلات من وإلى البلاد حتى إشعار آخر، تبع ذلك بساعات إعلان الأردن الإجراء ذاته: إغلاق فوري لمجاله الجوي أمام الملاحة المدنية كإجراء احترازي. هذان القراران شلّا فعليًا واحدًا من أهم ممرات الطيران الدولية بين آسيا وأوروبا، حيث يُعتبر الممر الجوي المار بشرق العراق عبر الخليج نحو أوروبا من أكثر الممرات ازدحامًا عالميًا، انعكس هذا فورًا على حركة الطيران العابرة فوق المنطقة؛ إذ أظهرت خدمات تتبع الرحلات خلو الأجواء فوق العراق والأردن وإيران تمامًا، واضطرّت الطائرات لاتخاذ مسارات بديلة طويلة اتجهت كثير من الرحلات إلى المسار الجنوبي عبر الأجواء السعودية والمصرية ومنها فوق البحر الأحمر، بينما اتبعت رحلات أخرى المسار الشمالي عبر تركيا ثم أذربيجان وتركمانستان لتجنب إيران ورغم هذه البدائل، قُدّر أن آلاف الرحلات تأثرت فقد تأثر نحو 1800 رحلة أوروبية-آسيوية خلال يوم واحد فقط بإلغاء أو تغيير شركات طيران كبرى مثل لوفتهانزا والخطوط الفرنسية أعلنت فورًا تعليق رحلاتها إلى طهران وتل أبيب وعدم التحليق عبر أجواء إيران والعراق وإسرائيل مؤقتًا، كما قامت طيران الإمارات بإلغاء رحلاتها إلى بغداد والبصرة وغيرها حتى نهاية الشهر، وألغت قطر للطيران

(14) إليونورا أرديماني, (2025), دول الخليج بعد حرب إسرائيل وإيران: ثلاث دروس مستفادة, ترجمة: هبة عباس محمد, المعهد الإيطالي للدراسات السياسية والدولية, مركز الدراسات الاستراتيجية, جامعة كربلاء.

(15) المصدر نفسه.

(16) اضطراب في حركة الطيران العالمية عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران, مقال منشور على موقع صحيفة الشرق الأوسط, 2025, متوفر على الرابط: https://aawsat.com

رحلاتها إلى إيران والعراق وسوريا خلال الأيام الأولى، وأصدرت روسيا أيضًا توجيهات لجميع شركاتها بتجنب أجواء إيران والعراق والأردن وإسرائيل حتى 26 حزيران حرصًا على سلامة رحلاتها[17].

وقد تواصلت هذه الاضطرابات طوال فترة الحرب وحتى بعد إعلان الهدنة، فبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار ليلة 24 حزيران ، استمرت شركات الطيران العالمية والإقليمية في تجنّب بعض المسارات لأيام إضافية بانتظار استقرار الوضع، أبقت الخطوط البريطانية على تعليق رحلاتها إلى الدوحة حتى نهاية ذلك الأسبوع رغم الهدنة، وذلك بعد أن شهدت قطر حدثًا أمنيًا خطيرًا تمثّل في هجوم إيران الصاروخي على قاعدة العديد يوم 23 حزيران أدّى إلى إغلاق قطر مجالها الجوي مؤقتًا مساء 23 حزيران ولمدة وجيزة، ما خلق حالة ارتباك في مطار حمد الدولي حيث تكدس المسافرون وانتظروا استئناف الرحلات بعد الهجوم بساعات، أعلن مسؤولون في الدوحة عودة فتح الأجواء إثر تأكدهم من زوال التهديد، فعادت حركة الطيران تدريجيًا ولكن كثيرًا من شركات الطيران فضلت عدم المجازفة على الفور ففي يوم 24 حزيران غداة الضربة على العديد، سجلت خدمات تتبع الملاحة أكثر من 830 رحلة مُلغاة حول العالم، كان نصيب كبير منها في مطارات الخليج ودبي تحديدًا مطار دبي الدولي أحد أكثر مطارات العالم حركةً شهد تأخيرات وطوابير من المسافرين في 24 حزيران ، إذ ألغت بعض الشركات الآسيوية مثل السنغافورية رحلات عبر دبي لأيام معدودة كإجراء احترازي، كذلك علّقت طيران الخليج (البحرين) رحلاتها لعمان (الأردن) حتى 27 حزيران نظرًا لتأخر فتح الأردن مجالها الجوي بعد الحرب[18].

الشكل (2) حركة الطائرات فوق إيران والعراق والأردن وسوريا شبه خالية أثناء الأزمة (فلايت رادار)

انعكست هذه الفوضى سلبًا على اقتصادات دول المنطقة المعتمدة على الطيران فقدّرت مصادر في دبي أن حركة الركاب انخفضت بنسبة 20-30% خلال النصف الثاني من حزيران 2025 مقارنة بالتوقعات، نتيجة عزوف بعض المسافرين عن

(17) بعد الضربات الإسرائيلية على إيران.. شركات الطيران تحول رحلاتها، مقال منشور على موقع صوت بيروت انترناشيونال، 2025، متوفر على الرابط: https://www.sawtbeirut.com/world-.

(18) شركات طيران علقت رحلاتها إثر المواجهة بين إسرائيل وإيران، مقال منشور على قناة الجزيرة، 2025، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness.

الترانزيت عبر الشرق الأوسط أثناء الأزمة، كما تضررت شركات الطيران الخليجية الرائدة، فطيران الإمارات والاتحاد والخطوط القطرية تكبّدت تكاليف وقود إضافية بسبب طول المسارات البديلة، وخسرت إيرادات بسبب إلغاء مئات الرحلات أو تفريغها من الركاب، هذا فضلًا عن التأثير النفسي على المسافرين؛ حيث تناقلت وسائل الإعلام العالمية أخبار الصواريخ والمسيّرات بالقرب من مسارات الرحلات، ما أثار مخاوف الركاب وقد أدركت الحكومات العربية أن سلامة الطيران المدني قضية لا تقل أهمية عن السلامة العسكرية، فمن إنجازات هذه الأزمة أنه جرى تنسيق غير مسبوق بين سلطات الطيران المدني العربية والدولية[19].

مع انتهاء الحرب وبدء سريان الهدنة، استغرقت عودة الحركة الجوية إلى طبيعتها بعض الوقت. في 24 حزيران أعلنت سلطة الطيران المدني العراقي إعادة فتح أجواء العراق أمام الرحلات العابرة، وتم تأكيد مرور أول الرحلات عبر أجواء بغداد بحلول مساء ذلك اليوم [20] كما صرحت السلطات الأردنية أنها أعادت تشغيل الملاحة الجوية تدريجيًا بالتنسيق مع جيرانها[21] أما إيران، فتأخر إعلانها إعادة فتح المجال الجوي بعض الشيء لحين تقييم سلامة أجوائها، خاصة وأن بعض المطارات الإيرانية كانت تضررت أو شهدت اضطرابات خلال القصف. وبحلول مطلع تموز عادت معظم المسارات الجوية التقليدية عبر الشرق الأوسط للعمل[22].

أثّرت الحرب بشدة على إدارة المجال الجوي المدني العربي وأظهرت جوانب قوة سرعة الاستجابة وحرص الدول على سلامة الركاب وجوانب ضعف التكلفة الاقتصادية الباهظة وعدم وجود بدائل سهلة للممرات المغلقة. وقد أصبحت قضية تأمين الممرات الجوية الدولية التي تمر فوق العالم العربي محل نقاش دولي، خاصة أن المنطقة تُعتبر مفترق طرق جوي عالمي لا غنى عنه، ولعل دول المنطقة تنبهت إلى ضرورة تنويع مسارات الرحلات الجوية قدر الإمكان وتقليل الاعتماد على ممرات ضيقة محدودة، لتجنب الشلل التام في حال إغلاق أي منها وقت الأزمات[23].

سادسا: أثر الحرب على الأمن الاستخباراتي العربي

أبرزت حرب حزيران 2025 أهمية قصوى لمنظومات الإنذار المبكر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) بالنسبة للدول التي وجدت نفسها قرب مسرح العمليات، لقد كانت القدرة على اكتشاف التهديد خلال ثوانٍ معدودة، فكان نقل التحذير للجهات المعنية فورًا عاملًا حاسمًا في التقليل من الأضرار وحماية المدنيين ويتجلى ذلك بوضوح في التجربة الأردنية فبمجرد رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لأنماط إطلاق صواريخ إيرانية نحو الغرب، تم تمرير البيانات إلى حلفاء واشنطن في المنطقة. تؤكد التقارير أن شبكة الأقمار الصناعية الأمريكية والأوروبية المزودة بمستشعرات الأشعة تحت الحمراء لعبت دورًا رئيسيًا في

(19) شركات الطيران تراجع مدة إلغاء الرحلات بعد الضربة الأميركية، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة، 2025، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/6/23/airlines-flight-cancellations-middle-east.

(20) العراق يعيد فتح الأجواء بالكامل أمام حركة الملاحة الجوية، مقال منشور على موقع شفق نيوز، 2025، متوفر على الرابط: https://shafaq.com/ar/.

(21) الأردن يعيد فتح الأجواء بعد إغلاقها وسط التوتر بين إسرائيل وإيران، مقال منشور على موقع العربي الجديد، 2025، متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy

(22) إيران تعلن إعادة فتح مجالها الجوي جزئيا، مقال منشور على موقع شفق نيوز، 2025، متوفر على الرابط: https://shafaq.com/ar/.

(23) السناجلة، محمد (2025)، السماء تشتعل والطائرات تفر.. كيف غيّرت الحرب على إيران مسار الطيران؟، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness

إعطاء إنذارات مبكرة لإسرائيل وحلفائها عن الهجمات الصاروخية هذه التحذيرات المسبقة التي تصل خلال ثوانٍ من إطلاق الصاروخ أتاحت تشغيل صافرات الإنذار في تل أبيب والقدس وحتى الدوحة قبل ثوانٍ من وصول الصواريخ، ما أسهم في حماية الأرواح وتقليل الذعر. كما أتاحت للمشغلين الأردنيين مثلاً تحديد مسار الصواريخ بدقة والتصرف وفقه[24].

كشفت الحرب أن التكامل في تبادل المعلومات الاستخباراتية لحظة بلحظة بين الدول الصديقة كان عاملًا مفصليًا فمهمة اعتراض الصواريخ والمسيّرات اعتمدت على تكامل الجهود الاستخبارية والتقنية لكافة الأطراف المعنية فتعاونت مراكز الإنذار المبكر الأمريكية مع وحدات الرادار الإسرائيلية والأردنية في إطار ما يشبه غرفة عمليات مشتركة، حيث يتم تبادل الإشارات والتوجيهات بشكل فوري لتحسين التحكم في إطلاق النار من البطاريات الدفاعية كل ذلك يتم خلال ثوانٍ معدودة من رصد التهديد، لأن طبيعة سرعة الصواريخ الباليستية تتطلب رد فعل جماعي سريع بالنسبة للدول العربية، كانت هذه الحرب اختبارًا غير مباشر لقدرات أنظمة الإنذار المبكر المتوفرة لديها فالأردن تمكن من الاستفادة من الصواريخ باتريوت المرتبطة بأنظمة قيادة وسيطرة أمريكية فعالة كذلك دول الخليج استفادت من تواجد مراكز قيادة أمريكية على أراضيها في الحصول على صورة إنذار مبكر شاملة[25].

بدأت دول خليجية مثل السعودية والإمارات بعد الحرب مباشرة، تدرس تطوير أو شراء أقمار صناعية استطلاعية خاصة بها لتعزيز استقلالية المعلومات كما تنبهت لأهمية بناء شبكة رادارات بعيدة المدى قادرة على كشف إطلاق الصواريخ الباليستية بسرعة[26]، دفعت هذه التجربة نحو توسيع التكامل الإقليمي :ظهرت مبادرة أمريكية لإقامة ما سُمي بتحالف دفاع جوي شرق أوسطي يضم إسرائيل وبعض الدول العربية لتبادل بيانات الرادار والإنذار ورغم أن الحساسية السياسية أرجأت الإعلان العلني عن ذلك، إلا أن مصادر أشارت إلى تشغيل شبكات رادار تجريبية بين إسرائيل والإمارات والبحرين خلال الحرب، حيث شاركت الدولتان الخليجيتان بمعلومات من رادارات أمريكية منصوبة على أرضيهما لرصد المسيرات والصواريخ التي قد تتجه جنوبًا ومن الجانب الآخر، حصلوا في المقابل على بيانات فورية حول أي خطر محتمل على منشآتهم إذا ما تجاوزت صواريخ إيرانية حدود إسرائيل[27].

توسّع كذلك، مفهوم الإنذار المبكر والاستخبارات ليشمل المراقبة البحرية والبرية لتوقع أي تطورات فمثلاً، خلال الحرب قام الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين بزيادة طلعات الاستطلاع البحري لمراقبة تحركات البحرية الإيرانية في الخليج، بعد أن وردت تقارير عن أن إيران قد تحاول تهديد الملاحة في مضيق هرمز كرد فعل هذا التنسيق البحري الجوي زوّد دول الخليج بصورة أشمل للتهديدات القادمة، ومكّنها من رفع حالة التأهب في موانئها[28].

([24])إبراهيم الحراحشه، (2025), تحليل تأثيرات الصراع الايراني- الاسرائيلي في اعاده تشكيل نظام اقليمي جديد في الشرق الاوسط، مجله العلوم السياسية، العدد 45.

([25]) أحلام الصوفي, (2025), الاختراق الاستخباراتي أشد فتكًا وتدميرًا, وكالة بيت العرب الإخبارية, بغداد.

([26]) هبة المقدسي, (2025), السعودية تقتحم بقوة عالم الأقمار الاصطناعية بتكنولوجيات متطورة, مقال منشور على صحيفة الشرق الأوسط, متوفر على: https://aawsat.com

([27]) اكرم زيادة, (2025), أمن دولي . تداعيات التصعيد العسكري على أمن الخليج العربي وسلامة الملاحة البحرية, المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا.

([28]) فرج, محمد إبراهيم, المصدر السابق.

على مستوى تبادل المعلومات بين الدول العربية نفسها، بدت الصورة متفاوتة. دول مجلس التعاون الخليجي لديها منظومة حمراء اتصالات آمنة تربط مراكز العمليات فيها، ويقال إنه أثناء الأزمة مررت قطر عبر الأمانة العامة لمجلس التعاون معلومات آنية حصلت عليها من الأمريكيين حول مسارات صواريخ إيرانية قد تتجه نحو الخليج كما شاركت الإمارات بيانات حركة ملاحتها الجوية مع السعودية والبحرين للتنسيق بشأن تحويلات الرحلات إلا أن مستوى التكامل العربي في هذا المجال لا يزال بحاجة إلى الكثير وقد ظهر ذلك خلال الحرب. مثلًا، عانت الأردن في اليوم الأول من ضعف الاتصال المباشر مع دول المشرق الأخرى بسبب انقطاع بعض قنوات الاتصال المدني، ولم يكن لديها خط ساخن مفعّل مباشرة مع دمشق أو بغداد حول الأجواء (بفعل الخلافات السياسية) لذا، خرجت توصيات عقب الحرب بضرورة إقامة مركز إقليمي للإنذار المبكر يضم ضباط اتصال من الدول العربية المتجاورة لتنسيق فوري عند الأزمات[29].

أحد المكونات المهمة أيضًا في مجال الاستخبارات هو استخبارات الإشارة والتجسس التقني خلال الحرب، استفادت دول عربية مثل الأردن ومصر من مراكز التنصت الإلكتروني التابعة لها والتي التقطت بعض الاتصالات والرسائل الإيرانية فوفق مصادر غير معلنة، التقطت وحدة استخبارات إشارات أردنية في الأيام الأولى نداءات استغاثة من الدفاع الجوي الإيراني عبر موجاتHF ، ما دلّ على حجم الضربات الإسرائيلية هذه المعلومات قد تكون سُلمت لشركاء بغرض تقييم وضع إيران العسكري في المقابل، تعرضت بعض الدول العربية لمحاولات اختراق إلكترونية مع تصاعد الحرب إذ حذرت هيئة الأمن السيبراني السعودية يوم 18 حزيران من رسائل بريد تستغل الأحداث الجارية وتحمل برمجيات خبيثة لم تقع حوادث اختراق جوهرية لأهداف حساسة، لكن أظهر ذلك حضور البعد السيبراني حتى بالنسبة للدول غير المنخرطة مباشرة[30].

دفعت الحرب أجهزة الاستخبارات العربية إلى رفع مستوى يقظتها وترابطها فاليوم، تدرك هذه الأجهزة أن سرعة ودقة تبادل المعلومات يمكن أن تساوي حياة أو موت مئات المدنيين خلال صراع إقليمي ومن أهم الدروس في هذا السياق ضرورة توظيف أدوات الإنذار المبكر والاستخبارات الحديثة كالطائرات دون طيار للمراقبة والرصد، والأقمار الصناعية التجارية أو العسكرية وعدم الاعتماد المطلق على الحليف الأمريكي أو غيره إذ قد تأتي لحظة يكون على هذه الدول الاعتماد على نفسها في التقاط أول إنذار[31].

يبدو ان حرب إيران وإسرائيل وضعت أجهزة الأمن العربي أمام اختبار صعب كيف تحمي دولها من نار حرب ليست طرفًا فيها لكنها تدور في قلب إقليمها، وكيف تمنع أن تصبح أراضيها ساحة لتصفية الحسابات الاستخباراتية وما العمل لضبط التحركات الخفية لمنع إشعال فتيل نزاعات داخلية تحت ستار ذلك الصراع الخارجي الإجابات تتبلور تدريجيًا في شكل سياسات أمنية واستخباراتية أكثر تشاركية ويقظة مما كانت عليه قبل 2025.

سابعا: تأثير حرب ال12 يوم على دولة قطر

(29) الدسوقي ، أبو بكر (2025). الشرق الأوسط في مفترق الطرق اتجاهات التفاعل، مجلة السياسة الدولية العدد 60, ص 60-89.

(30) أبوطالب، حسن (2025) الشرق الأوسط بين أوهام إسرائيل وتحولات النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 60 ، 150-173.

(31) مهاب عادل، (2025), الحسابات الإسرائيلية من الاسد الصاعد ومعضله الانتصار غير المكتمل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (128).

مع تصاعد حدة المواجهة وقصف المفاعلات النووية الإيرانية، أصبحت قطر ومنطقة الخليج عمومًا نقطة محتملة لردود فعل غير متوقعة، لا سيما في ظل التهديدات الإيرانية المباشرة باستهداف الوجود الأمريكي في المنطقة. وفي الثالث من حزيران، تحولت التكهنات إلى حقيقة، إذ واجهت دولة قطر تحديًا غير مسبوق تمثّل في هجوم صاروخي إيراني استهدف قاعدة العديد الجوية، التي تُعد مركزًا حيويًا للأمن الوطني القطري ولحلفائه.

في قلب هذه الأزمة المتصاعدة، لم تكن قطر مجرد متفرج، بل كانت في حالة يقظة دائمة فقد عملت أجهزة الاستخبارات الوطنية بلا كلل، تراقب كل تحرك وتحلل كل إشارة وشُكّلت خلية استخباراتية داخل قيادة العمليات المشتركة تضم مختلف صنوف القوات المسلحة، إلى جانب الجهات الأمنية الأخرى، لمتابعة الموقف بشكل دقيق وبناءً على معلومات استخباراتية موثوقة، تم التحذير من وجود ضربة محتملة خلال وقت وجيز، خاصة بعد انتهاء المهلة التي مُنحت للجمهورية الإيرانية في 12 حزيران, قررت القيادة القطرية تشكيل قوة واجب خاصة، تولت مراقبة تطورات المناوشات بين الطرفين، وجمع المعلومات وتحليلها، ووضع الحلول المناسبة في حال تعرض دولة قطر لأي اعتداء[32].

انتشرت القوات الجوية الأميرية القطرية ابتداءً من 12 حزيران ونُفذت مظلات جوية وفق تطورات الموقف، كما انتشرت قوات الدفاع الجوي في مواقع مختارة لحماية سماء الدولة وكانت المقاتلات القطرية، من طراز F-15 ، مدعومة بطائرات التايفون والرافال، في دوريات مستمرة على مدار الساعة، فيما تولّى مركز العمليات الجوية التنسيق الكامل مع الدفاعات الجوية والبحرية في الوقت نفسه[33].

في سياق الحرب غير التقليدية، تعاملت القوات القطرية أيضًا مع تهديدات سيبرانية وتشويش إلكتروني، حيث أُرسلت فرق مختصة لتقييم مدى خطورة هذه الهجمات وتأثيرها على الأنظمة الإلكترونية للدولة، في إطار عمل متواصل لتأمين الفضاء السيبراني في السلم والحرب على حد سواء[34].

رصدت منظومات الإنذار المبكر والرادارات إطلاق صواريخ في مساء 23 حزيران من الأراضي الإيرانية باتجاه دولة قطر وعلى الفور، فُعلت أنظمة الدفاع الجوي القطرية، وأصدر مركز العمليات المشتركة أوامره إلى وحدات منظومات باتريوت التابعة لقوات الدفاع الجوي الأميرية لاعتراض الصواريخ الباليستية وخلال دقائق معدودة، تم التعامل مع موجتين متتاليتين من الصواريخ أُطلقت من محورين مختلفين، ونجحت الدفاعات الجوية، بالتنسيق مع القوات الصديقة المتمركزة في قاعدة العديد، في اعتراضها[35].

([32]) لقاء مع العميد الركن عبد الله محمد غراب, قائد قيادة العمليات المشتركة, في تقرير وثائقي كسر الرماح, تلفزيون قطر, 2025, متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

([33]) لقاء مع نقيب طيار جبر بن عبد الله ال ثاني, الجناح الخامس مجموعة القتال الجوي, في تقرير وثائقي كسر الرماح, تلفزيون قطر, 2025, متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

([34]) لقاء مع نقيب مهندس سعود مبارك ال شافي, سلاح الإشارة الاميري القطري, في تقرير وثائقي كسر الرماح, تلفزيون قطر, 2025, متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

([35]) لقاء مع العميد الركن عبد الله محمد غراب, المصدر السابق.

كما اتُخذ قرار استباقي بإغلاق المجال الجوي القطري قبل الهجوم، وهو قرار صعب لكنه أسهم بشكل كبير في حماية الأرواح وتقليل المخاطر. وبعد انتهاء المعركة الجوية، استمرت الجهود على الأرض، حيث تعاملت فرق الهندسة العسكرية ووحدات الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل مع مخلفات الصواريخ، وأُجريت عمليات تمشيط دقيقة لضمان خلو المناطق من أي تهديدات[36].

تبيّن أن صاروخًا واحدًا سقط داخل قاعدة العديد دون أن يُحدث أضرارًا تُذكر، ولم تُسجل أي إصابات بشرية وقد عبّر قادة وضباط القوات المسلحة القطرية عن فخرهم بما أظهره منتسبو القوات من شجاعة ومهنية عالية، مؤكدين أن ما تحقق هو ثمرة التخطيط الدقيق، والتدريب المستمر، والتنسيق الوثيق بين مختلف مؤسسات الدولة[37].

الاستنتاجات

كشفت حرب الأيام الاثني عشر بين إسرائيل وإيران عن مجموعة من جوانب القوة والقصور في المنظومات الأمنية العربية، ويمكن النظر إليها بوصفها اختبارًا ضاغطًا للأمن الإقليمي أدخل دول المنطقة في مرحلة جديدة من الوعي الأمني الاستراتيجي. فقد أظهرت الحرب بوضوح درجة الترابط الوثيق بين أمن دول الشرق الأوسط، حيث تبيّن أن اندلاع صراع عسكري مباشر بين طرفين إقليميين يمكن أن يخلّف تداعيات واسعة تمتد إلى دول أخرى لم تكن طرفًا فيه، سواء على مستوى الاستقرار الأمني أو النشاط الاقتصادي أو سلامة المدنيين. كما أكدت الحرب أن التطور المتسارع في وسائل وأساليب القتال الحديثة، لا سيما في المجالات الجوية والاستخباراتية والسيبرانية، قد تجاوز إلى حدّ كبير مستوى الجاهزية التقليدية السائدة في عدد من دول المنطقة، الأمر الذي يفرض إعادة نظر شاملة في مفاهيم الأمن والدفاع.

ورغم أن الدول العربية استطاعت تفادي الانزلاق إلى مواجهة مباشرة أو تحمّل خسائر جسيمة خلال هذه الحرب، فإن ذلك يعود في جزء منه إلى سرعة اتخاذ الإجراءات الاحترازية، وإلى الدعم الدولي، فضلًا عن عامل الظرف السياسي العام، أكثر مما يعود إلى جاهزية كاملة ومستدامة. وهو ما يثير تساؤلات مشروعة حول قدرة هذه الدول على التعامل مع نزاعات مستقبلية قد تكون أطول زمنًا وأكثر تعقيدًا من حيث الأدوات المستخدمة. وفي الوقت ذاته، أظهرت الحرب أن خيار ضبط النفس لا يزال ممكنًا في البيئة الإقليمية، إذ ساهمت حسابات سياسية وأمنية متأنية لدى مختلف الأطراف في منع توسّع رقعة الصراع، وهو ما يشير إلى وجود حدّ أدنى من النضج الاستراتيجي يمكن البناء عليه مستقبلاً لإدارة الأزمات وتقليل احتمالات الانفجار الشامل.

أما على صعيد الأمن الجوي العربي، فقد برزت الحاجة الملحّة إلى تحديث منظومات الدفاع الجوي وفق مقاربة مزدوجة تقوم، من جهة، على تطوير القدرات القادرة على مواجهة التهديدات السريعة وعالية التأثير مثل الصواريخ الباليستية، ومن جهة أخرى، على بناء حلول فعّالة من حيث الكلفة للتصدي للطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة التي أثبتت الحرب قدرتها على استنزاف أنظمة الدفاع المتقدمة. كما أبرزت التجربة أهمية تعزيز مستويات التكامل الإقليمي في مجال الدفاع الجوي، سواء

(36) لقاء مع رائد ركن طيار إبراهيم امان الحمد, ضابط عمليات الجناح الرابع, في تقرير وثائقي كسر الرماح, تلفزيون قطر, 2025, متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

(37) تقرير وثائقي كسر الرماح, تلفزيون قطر, 2025, متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

من خلال الربط بين أنظمة الرصد والإنذار المبكر أو عبر تطوير آليات قيادة وسيطرة مشتركة، بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية الجماعية في مواجهة أي تهديدات متزامنة محتملة. إلى جانب ذلك، أكدت الحرب أن حماية المجال الجوي المدني لا تقل أهمية عن الجوانب العسكرية، وهو ما يستدعي اعتماد خطط مرنة لإدارة الحركة الجوية أثناء الأزمات، وتطوير أنظمة اتصالات احتياطية تضمن استمرارية السيطرة الجوية في مختلف الظروف.

خرجت دولة قطر من هذه المحنة أكثر قوة وإصرارًا، مؤكدة للعالم أن سيادتها خط أحمر، وأن قواتها المسلحة، مدعومة بعقيدة وطنية راسخة، على أهبة الاستعداد للدفاع عن كل شبر من أرض الوطن، وبأن أمن قطر وسلامة من يعيش على أرضها سيظلان في صدارة الأولويات مهما كانت التحديات.

قائمة المراجع

1-إبراهيم الحراحشه، (2025)، تحليل تأثيرات الصراع الايراني- الاسرائيلي في اعاده تشكيل نظام اقليمي جديد في الشرق الاوسط، مجله العلوم السياسية، العدد (45).

2-أبوطالب، حسن (2025) الشرق الأوسط بين أوهام إسرائيل وتحولات النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 60.

3-أحلام الصوفي، (2025)، الاختراق الاستخباراتي أشد فتكًا وتدميرًا، وكالة بيت العرب الإخبارية، بغداد.

4-الأردن يعيد فتح الأجواء بعد إغلاقها وسط التوتر بين إسرائيل وإيران، مقال منشور على موقع العربي الجديد, 2025, متوفر على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy

5-اضطراب في حركة الطيران العالمية عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران، مقال منشور على موقع صحيفة الشرق الأوسط، 2025، متوفر على الرابط: https://aawsat.com

6-اكرم زيادة, (2025), أمن دولي .تداعيات التصعيد العسكري على أمن الخليج العربي وسلامة الملاحة البحرية, المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا.

7-إليونورا أرديماني, (2025)، دول الخليج بعد حرب إسرائيل وإيران: ثلاث دروس مستفادة, ترجمة: هبة عباس محمد،المعهد الإيطالي للدراسات السياسية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية, جامعة كربلاء.

8-نور الدين، ماذا نعرف عن منظومات الدفاع الجوي التي تمتلكها إيران؟ موقع الدفاع العربي, 2025, متوفر على الرابط: https://www.defense-arabic.com

9-مينا عادل، تحديات قائمة: هل تمتلك إيران دفاعات جوية قادرة على التصدي للهجوم الإسرائيلي, مقال منشور على موقع المرصد المصري, 2025, متوفر على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/82728/

10-عماد الزوري, منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة الإخبارية, 2025, متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

11-إيران تعلن إعادة فتح مجالها الجوي جزئيا، مقال منشور على موقع شفق نيوز2025، متوفر على الرابط: https://shafaq.com/ar/.

12-بعد الضربات الإسرائيلية على إيران.. شركات الطيران تحول رحلاتها، مقال منشور على موقع صوت بيروت انترناشيونال, 2025, متوفر على الرابط: https://www.sawtbeirut.com/world-.

13-الدسوقي ، أبو بكر (2025). الشرق الأوسط في مفترق الطرق اتجاهات التفاعل، مجلة السياسة الدولية العدد 60.

14-الزوري, عماد، (2025)،"الأسد الصاعد" هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية, مقال منشور على موقع قناة الجزيرة، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/

15-السناجلة، محمد (2025), السماء تشتعل والطائرات تفر.. كيف غيّرت الحرب على إيران مسار الطيران؟ مقال منشور على موقع قناة الجزيرة, متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness

16-شركات الطيران تراجع مدة إلغاء الرحلات بعد الضربة الأميركية، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة, 2025, متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/6/23/airlines-flight-cancellations-middle-east.

17-شركات طيران علقت رحلاتها إثر المواجهة بين إسرائيل وإيران، مقال منشور على قناة الجزيرة, 2025، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness.

18-العراق يعيد فتح الأجواء بالكامل أمام حركة الملاحة الجوية، مقال منشور على موقع شفق نيوز, 2025، متوفر على الرابط: https://shafaq.com/ar/.

19-العنبر، اياد،(2025)،العراق بعد حرب الـ12 يوما... في منطقة رمادية بين أميركا وإيران, مقال منشور على موقع المجلة، متوفر على الرابط: https://www.majalla.com/node

20-فرج، محمد إبراهيم، (2025), أثر الحرب الإسرائيلية-الإيرانية على الأمن الإقليمي فى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية, القاهرة.

21-تقرير وثائقي كسر الرماح، تلفزيون قطر، 2025، متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA.

22-المرسي, شيماء (2025)، صراع القيادة السيبرانية الخفية يقود الحصار الرقمي بين إيران وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

23-المرواني، محمد (2025)، حرب الاثني عشر يوما: التصادم العسكري بين إسرائيل وإيران و تداعياته الاستراتيجية, مقال منشور على موقع كل العرب, متوفر على الرابط: https://www.koul-alarab.com

24-مهاب عادل، (2025)، الحسابات الإسرائيلية من الاسد الصاعد ومعضله الانتصار غير المكتمل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (128).

25-هبة المقدسي، (2025)، السعودية تقتحم بقوة عالم الأقمار الاصطناعية بتكنولوجيات متطورة, مقال منشور على صحيفة الشرق الأوسط, متوفر على: https://aawsat.com

26-وحدة الدراسات السياسية (2025)، الحرب الإسرائيلية على إيران والرد الإيراني, المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, الدوحة.

27-يوسف، نادين وماكنتوش، توماس (2025)،الأسلحة وحجم الضرر: ما نعرفه عن الضربات الأمريكية على ثلاثة مواقع نووية إيرانية, مقال منشور على لموقع بي بي سي البريطانية، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3w4e2dqgdpo.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ibrāhīm al-Ḥarāḥshah. 2025. *Taḥlīl ta’thīrāt al-ṣirā‘ al-Īrānī-al-Isrā’īlī fī i‘ādat tashkīl niẓām iqlīmī jadīd fī al-Sharq al-Awsaṭ (Analysis of the Effects of the Iranian-Israeli Conflict in Reshaping a New Regional Order in the Middle East)*. *Majallat al-‘Ulūm al-Siyāsīyah*, al-‘adad 45.

2. Abū Ṭālib, Ḥasan. 2025. *Al-Sharq al-Awsaṭ bayn awhām Isrā’īl wa-taḥawwulāt al-niẓām al-duwalī (The Middle East Between Israel's Illusions and Transformations of the International Order)*. *Majallat al-Siyāsah al-Dawlīyah*, al-‘adad 60.

3. Aḥlām al-Ṣūfī. 2025. *Al-Ikhtirāq al-istikhbārātī ashaddu fatkan wa-tadmīran (Intelligence Penetration Is More Lethal and Destructive)*. Wikālat Bayt al-‘Arab al-Ikhbārīyah, Baghdād.

4. *Al-Urdun yu‘īd fatḥ al-ajwā’ ba‘da ighlāqihā wasṭa al-tawattur bayn Isrā’īl wa-Īrān (Jordan Reopens Airspace After Closure Amid Tension Between Israel and Iran)*. 2025. Article published on Al-Arabi Al-Jadid website. Available at: https://www.alaraby.co.uk/economy

5. *Iḍṭirāb fī ḥarakat al-ṭayarān al-‘ālamīyah ‘uqba al-hujūm al-Isrā’īlī ‘alá Īrān (Disruption in Global Air Traffic Following the Israeli Attack on Iran)*. 2025. Article published on Asharq Al-Awsat newspaper. Available at: https://aawsat.com

6. Akram Ziyādah. 2025. *Amn duwalī – tadā‘iyāt al-taṣ‘īd al-‘askarī ‘alá amn al-Khalīj al-‘Arabī wa-salāmat al-milāḥah al-baḥrīyah (International Security – Repercussions of Military Escalation on the Security of the Arab Gulf and the Safety of Maritime Navigation)*. Al-Markaz al-Ūrubbī li-Dirāsāt Mukāfaḥat al-Irhāb wa-al-Istikhbārāt (European Centre for Counter-Terrorism and Intelligence Studies), Almāniyā wa-Hūlandā.

7. Īlyūnūrā Ardīmānī. 2025. *Duwal al-Khalīj ba‘da ḥarb Isrā’īl wa-Īrān: thalāth durūs mustafādah (Gulf States After the Israel-Iran War: Three Lessons Learned)*. Translated by Hibah ‘Abbās Muḥammad. Al-Ma‘had al-Īṭālī lil-Dirāsāt al-Siyāsīyah wa-al-Dawlīyah (Italian Institute for International Political Studies), Markaz al-Dirāsāt al-Istrātījīyah, Jāmi‘at Karbalā’.

8. *Nūr al-Dīn, mādhā na‘rif ‘an manẓūmāt al-difā‘ al-jawwī allatī tamtlikuhā Īrān? (Nour al-Din, What Do We Know About the Air Defense Systems That Iran Possesses?)* 2025. Available at: https://www.defense-arabic.com

9. Mīnā ‘Ādil. 2025. *Taḥaddiyāt qā’imah: hal tamtlik Īrān difā‘āt jawwīyah qādirah ‘alá al-taṣaddī lil-hujūm al-Isrā’īlī? (Existing Challenges: Does Iran Possess Air Defenses Capable of Countering the Israeli Attack?)* Article published on Al-Marsad Al-Miṣrī website. Available at: https://marsad.ecss.com.eg/82728/

10. ‘Imād al-Zūrī. 2025. *Manẓūmāt al-difā‘ al-jawwī al-Isrā’īlīyah (Israeli Air Defense Systems)*. Article published on Al-Jazeera news website. Available at: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

11. *Īrān tu‘lin i‘ādat fatḥ majālihā al-jawwī juz’īyan (Iran Announces Partial Reopening of Its Airspace)*. 2025. Article published on Shafaq News website. Available at: https://shafaq.com/ar/

12. *Ba‘da al-ḍarbāt al-Isrā’īlīyah ‘alá Īrān.. sharikāt al-ṭayarān taḥwil raḥalātihā (After Israeli Strikes on Iran.. Airlines Divert Their Flights)*. 2025. Article published on Sawt Beirut International website. Available at: https://www.sawtbeirut.com/world-

13. Al-Dasūqī, Abū Bakr. 2025. *Al-Sharq al-Awsaṭ fī muftaraq al-ṭuruq ittijahāt al-tafā‘ul (The Middle East at a Crossroads: Interaction Trends)*. *Majallat al-Siyāsah al-Dawlīyah*, al-‘adad 60.

14. Al-Zūrī, ‘Imād. 2025. *"Al-Asad al-Ṣā‘id" hujūm Isrā’īlī ‘alá Īrān bi-ḥumūlah dīnīyah ("The Rising Lion" – An Israeli Attack on Iran with Religious Overtones)*. Article published on Al-Jazeera website. Available at: https://www.aljazeera.net/

15. Al-Sanājilah, Muḥammad. 2025. *Al-samā’ tashta‘il wa-al-ṭā’irāt tafarr.. kayfa ghayyarat al-ḥarb ‘alá Īrān masār al-ṭayarān? (The Sky Is Burning and Planes Are Fleeing.. How Did the War on Iran Change the Flight Path?)* Article published on Al-Jazeera website. Available at: https://www.aljazeera.net/ebusiness

16. *Sharikāt al-ṭayarān turāji‘ muddat ilghā’ al-raḥalāt ba‘da al-ḍarbah al-Amrīkīyah (Airlines Review Cancellation Duration After the American Strike)*. 2025. Article published on Al-Jazeera website. Available at: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/6/23/airlines-flight-cancellations-middle-east

17. *Sharikāt ṭayarān ʻallaqat raḥalātihā athar al-muwājahah bayn Isrā'īl wa-Īrān (Airlines Suspended Flights Following the Confrontation Between Israel and Iran)*. 2025. Article published on Al-Jazeera website. Available at: https://www.aljazeera.net/ebusiness

18. *Al-ʻIrāq yuʻīd fatḥ al-ajwā' bil-kāmil amām ḥarakat al-milāḥah al-jawwīyah (Iraq Fully Reopens Airspace for Air Traffic)*. 2025. Article published on Shafaq News website. Available at: https://shafaq.com/ar/

19. Al-ʻAnbar, Ayād. 2025. *Al-ʻIrāq baʻda ḥarb al-12 yawman... fī minṭaqah ramādīyah bayn Amrīkā wa-Īrān (Iraq After the 12-Day War... in a Gray Zone Between America and Iran)*. Article published on Al-Majalla website. Available at: https://www.majalla.com/node

20. Faraj, Muḥammad Ibrāhīm. 2025. *Athar al-ḥarb al-Isrā'īlīyah-al-Īrānīyah ʻalá al-amn al-iqlīmī fī al-Sharq al-Awsaṭ (The Impact of the Israeli-Iranian War on Regional Security in the Middle East)*. *Majallat al-Siyāsah al-Dawlīyah*, al-Qāhirah.

21. *Taqrīr wathā'iqī Kasr al-Rimāḥ (Documentary Report: Breaking the Spears)*. 2025. Qatar Television. Available at: https://www.youtube.com/watch?v=F5wiJ6vtdCA

22. Al-Mursī, Shaymā'. 2025. *Ṣirāʻ al-qiyādah al-saybrānīyah al-khafīyah yaqūd al-ḥiṣār al-raqmī bayn Īrān wa-Isrā'īl (The Hidden Cyber Leadership Conflict Leads the Digital Siege Between Iran and Israel) *. *Majallat al-Siyāsah al-Dawlīyah*, al-Qāhirah.

23. Al-Marwānī, Muḥammad. 2025. *Ḥarb al-ithnay ʻashar yawman: al-taṣādu al-ʻaskarī bayn Isrā'īl wa-Īrān wa-tadāʻiyātuhu al-istrātījīyah (The Twelve-Day War: The Military Clash Between Israel and Iran and Its Strategic Repercussions) *. Article published on Koul Al-Arab website. Available at: https://www.koul-alarab.com

24. Mahāb ʻĀdil. 2025. *Al-Ḥisābāt al-Isrā'īlīyah min al-asad al-ṣāʻid wa-muʻḍilat al-intiṣār ghayr al-mukammal (Israeli Calculations Regarding the Rising Lion and the Dilemma of Incomplete Victory)*. Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-Siyāsīyah wa-al-Istrātījīyah (Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies), al-ʻadad 128.

25. Hibah al-Maqdisī. 2025. *Al-Saʻūdīyah taqtaḥim bi-quwwah ʻālam al-aqmār al-iṣṭināʻīyah bi-tiknūlūjiyāt mutaṭawwirah (Saudi Arabia Strongly Enters the World of Satellites with Advanced Technologies)*. Article published on Asharq Al-Awsat newspaper. Available at: https://aawsat.com

26. Waḥdat al-Dirāsāt al-Siyāsīyah (Political Studies Unit). 2025. *Al-ḥarb al-Isrā'īlīyah ʻalá Īrān wa-al-radd al-Īrānī (The Israeli War on Iran and the Iranian Response)*. Al-Markaz al-ʻArabī lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt al-Siyāsīyah (Arab Center for Research and Policy Studies), al-Dawḥah.

27. Yūsuf, Nādīn wa-Mākintūsh, Tūmās (Nadine Youssef and Thomas McIntosh). 2025. *Al-Asliḥah wa-ḥajm al-ḍarar: mā naʻrifuhu ʻan al-ḍarbāt al-Amrīkīyah ʻalá thalāthah mawāqiʻ nawawīyah Īrānīyah (Weapons and the Extent of Damage: What We Know About the American Strikes on Three Iranian Nuclear Sites)*. Article published on BBC Arabic website. Available at: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3w4e2dqgdpo

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Study of Religions in Military Institutions in the Arab-Islamic World: From Foundational Contributions to Contemporary Applications

Dr. Foued Amri
University of Kairouan - Tunisia
Email: amrifouad12@gmail.com
1: https://orcid.org/0009-0000-9263-0701

Received	Accepted	Published
02/04/2026	15/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.54-70

Amri Foued. (2026). The Study of Religions in Military Institutions in the Arab-Islamic World; From Foundational Contributions to Contemporary Applications. *Journal of Strategic and Military Studies, volume 8* (issue31), pp 54- 70.

Abstract

This study seeks to demonstrate that the military's adoption of the study of religions in the contemporary Arab world is an inevitable strategic and practical choice necessary for it to move beyond a traditional mindset to a practical one. Harnessing this discipline opens the door for military personnel to examine the phenomenon free from political and religious considerations and to better manage religious affairs in areas of operation. Therefore, the military establishment must not limit itself to its historical contributions to laying the groundwork for the study of religions through military expeditions that provided opportunities to interact with those of different faiths and to understand their intellectual and doctrinal systems—such as the contributions of Usama ibn al-Munkidh and Abu al-Rayhan al-Biruni. To ensure the research meets its objectives, we adopted a methodological approach combining two fundamental phases: the descriptive phase, in which we examined the intertwined relationship between the military institution and the study of religions, and the critical analysis phase, in which we deconstructed this relationship and explored its backgrounds and characteristics. This methodological approach enabled us to identify numerous contextual particularities required by the application of the science of religions within the military institution, in terms of its various manifestations and challenges.

Keywords: Religious Studies — Military Institution — Military Training — Religious Diversity — Security Strategy.

© 2026, Amri, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ: من الإسهامات التأسيسيّة إلى التوظيف المعاصر

د. فؤاد عامري
جامعة القيروان - تونس
الايميل: amrifouad12@gmail.com
حساب: https://orcid.org/0009-0000-9263-0701

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/04/02	2026/06/15	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.54-70

للاقتباس: اسم الباحث. (2026). علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ؛ من الإسهامات التأسيسيّة إلى التوظيف المعاصر، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08* (العدد31)، ص ص 54- 70.

ملخص

يسعى هذا البحث إلى بيان أنّ استيعاب المؤسّسة العسكريّة لعلم الأديان بالعالم العربيّ المعاصر يُعدّ خيارا استراتيجيّا وعمليّا لا مناص منه لتتخطّى طور العقل النقليّ إلى طور العقل العلميّ. فتسخير هذا العلم يفتح المجال للعسكريّين لاختبار الظاهرة بعيدا عن الاعتبارات السياسيّة والإيمانيّة ولحسن إدارة الشأن الدينيّ في مناطق العمليّات. لذلك لا مجال أنْ تتوقّف هذه المؤسّسة العسكريّة عند إسهاماتها التاريخيّة في وضع الإرهاصات الأولى لعلم الأديان من خلال الرحلات العسكريّة التي أتاحت الفرصة للاحتكاك بالمغايرين دينيّا والتعرّف إلى منظوماتهم الفكريّة والعقديّة مثل إسهامات أسامة بن منقذ وأبي الريحان البيرونيّ. وحتّى يستوفي البحث رهاناته عمدنا إلى مقاربة منهجيّة تجمع طورَيْن أساسيّين: طور الوصف وفيه رصدنا العلاقة المتشابكة بين المؤسّسة العسكريّة وعلم الأديان، وطور التحليل النقديّ وفيه قمنا بتفكيكها وتمثّل خلفيّاتها ومميّزاتها. وقد يسّر لنا هذا التمشّي المنهجيّ رصد عديد الخصوصيّات السياقيّة التي يتطلّبها توظيف علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة من حيث التجلّيّات والرهانات المختلفة.

الكلمات المفتاحيّة: علم الأديان . المؤسّسة العسكريّة . التكوين العسكريّ . التنوّع الدينيّ . الاستراتيجيّة الأمنيّة.

©2026، عامري، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربيّ.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

لا تستند المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ إلى التفوّق اللوجستيّ والتقنيّ والتدريب الميدانيّ فحسب، بل تحتاج إلى الاستفادة من علوم الإنسان والمجتمع المعاصر وما وفّرته من أدوات فهم وتحليل ونقد، ولعلّ أبرزها علم الأديان. فلا يمكن لأيّ متفحّص إنكار التقاطع بين المؤسّسة العسكريّة والأديان؛ فطالما سعت المؤسّسة العسكريّة إلى تنظيم البُعد الدينيّ ودمجه في هيكلها لتعزيز الانضباط والتماسك الداخليّ بين صفوف المقاتلين. وفي المقابل، استفادت الأديان تاريخيّا من الأنظمة العسكريّة في حمايتها ونشر رسالتها والدفاع عن مقدّساتها ضدّ التهديدات الخارجيّة. ولكنّ المؤسّسة العسكريّة أضحت مطالبة في الزمن المعاصر بإحداث تحوّل جذريّ في مقاربتها للمسألة الدينيّة. ويتحقّق هذا الأمر بالتخلّي عن النظرة الإيمانيّة البحتة أو الاعتبارات العاطفيّة لتتبنّى بدلا من ذلك منهجيّة علميّة رصينة في دراسة "المغاير دينيّا". وينطلق هذا التوجّه المعاصر من وعي عميق مفاده: أنّ الجيوش والمؤسّسات الأمنيّة أضحت في حاجة ضروريّة إلى معرفة الأديان المغايرة وترسيخ قيم التسامح الدينيّ... وهو ما يحقّقه علم الأديان بوصفه علما يهدف إلى "نقل دراسة الأديان من المسلّمات القدسيّة التسليميّة، التي سادتها طيلة الزمن الماضي، إلى الفحص العلميّ والدراسة الأكاديميّة التي توجّهها مسلّمات البحث العلميّ في كلّ مجال... ويعمل هذا العلم على النظر إلى كلّ الأديان باحترام" (الماجدي، 2016، ص51 - 52). وقد أوجب هذا الأمر أنْ يكون عنوان البحث: " علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ: من الإسهامات التأسيسيّة إلى التوظيف المعاصر".

- **أهميّة هذا البحث**

لا تكمن أهميّة هذا البحث في مجرّد تتبّع مدى حاجة المجتمع الضروريّة إلى الاستفادة من علم الأديان، بل تتجاوز ذلك لتطرح تساؤلات أعمق حول مدى حاجة المؤسّسات المشكّلة لهذا المجتمع إلى علم الأديان. إذ أصبح إلمام المؤسّسات المختلفة، ومنها المؤسّسة العسكريّة، بالظواهر الدينيّة وتفاعلاتها المختلفة أمرا ضروريّا لا يمكن التغافل عنه. ذلك أنّ توظيف علم الأديان في الهياكل التنظيميّة والمؤسّسيّة يساعد صنّاع القرار على استيعاب الخلفيّات الدينيّة المختلفة. فهذا الطرح يتجاوز النظرة الفرديّة ليبني استراتيجيّات مؤسّسيّة قادرة على إدارة التنوّع بوعي ومسؤوليّة وتحويل المعرفة النظريّة إلى ممارسات عمليّة تدعم تماسك البناء الاجتماعيّ بأكمله. وينطلق بحثنا هذا من فرضيّة محوريّة مفادها أنّ كلّ مؤسّسة مجتمعيّة، سواء كانت تعليميّة أو عسكريّة أو اقتصاديّة، تمتلك خصوصيّة تُميّزها في كيفيّة توظيف علم الأديان واستثماره بما يخدم مجالها المخصوص وأهدافها.

- **أهداف البحث**

نهدف في هذا البحث إلى:

- تفهّم العلاقة المتشابكة بين المؤسّسة العسكريّة وعلم الأديان.
- الوقوف على خصوصيّات المؤسّسة العسكريّة في توظيفها لعلم الأديان بما يستجيب لطبيعتها واحتياجاتها المختلفة.

- **مشكلة البحث**

تتعلّق مشكلة البحث بالسؤال الرئيسيّ الآتي: كيف يمكن للمؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ أنْ توظّف علم الأديان توظيفا فعّالا يستجيب لاحتياجاتها وانتظاراها المختلفة؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسيّ مجموعة من الأسئلة الفرعيّة التي تساهم في تفكيك القضايا الكبرى وإحكام الإلمام بها، ومن أهمّها:

- ما المقصود بعلم الأديان وما أهمّ خصائصه المنهجيّة؟
- وكيف أسهمت المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ تاريخيّا في إنتاج معرفة بالمغايرين دينيّا؟
- وما السبل الكفيلة بإدراج علم الأديان ضمن التكوين العسكريّ المعاصر؟
- وما هي أبرز وجوه استفادة المؤسّسة العسكريّة من هذا العلم؟

- **الدراسات السابقة**

لم نعثر على أيّ مرجع، حسب ما تيسّر أنْ نطّلع عليه من دراسات وأبحاث، قد اهتمّ بالعلاقة المتشابكة بين المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ وعلم الأديان. فهذا الفراغ البحثيّ يطرح تساؤلات جوهريّة حول دور هذا العلم في توجيه الفكر العسكريّ وفي فهم العقائد والسياقات الدينيّة المحيطة بهذه المؤسّسة، ممّا دعانا إلى الاشتغال على هذا التقاطع الدقيق لفهم تأثيراته العميقة.

1- مفهوم علم الأديان

يحيل مصطلح علم الأديان في دلالته اللغويّة إلى إضافة كلمة "الأديان" إلى "العلم" لتُقيّد مجال العلم وتحدّده بدقّة، ممّا يمنع تداخله مع تخصّصات علميّة أخرى. وهي طبيعة الإضافة المعنويّة التي "تُفيد أمرا معنويّا، وهو التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة" (الأنصاري، 1990، ص 254). إذ يكتسب المضاف التحديد المطلق ليصبح اسما يدلّ على شيء معيّن ومقصود بعينه .وقد تحقّق الاقتران بين الكلمتين "علم" و"الأديان" في المستوى العمليّ منذ القدم؛ فلا يمكن لأيّ متفحّص إنكار التراكميّة التاريخيّة التي ساهمت في بناء هذا العلم (عامري، 2025، ص 9 . 10). ولكنّ الاقتران اللفظيّ بين هاتين الكلمتين لم يتحقّق إلّا في العصر الحديث، بالتزامن مع ظهور علوم الإنسان والمجتمع في الغرب مثل علم النفس وعلم الاجتماع... فمن المستقرّ عليه أنّ مصطلح علم الأديان "ظهر لأوّل مرّة ترجمةً حرفيّةً لكلمة ألمانيّة (Religions Wissenschaft) التي استعملها ماكس مولر سنة 1868م عنوانا لكتابه" (الماجدي، 2016، ص 49).

ولمّا كان مصطلح "علم الأديان" ليس نتاجا أصيلا للثقافة العربيّة الإسلاميّة بمعناه الأكاديميّ الحديث، فإنّه من الطبيعيّ أن تتعدّد التسميات والبدائل المعرفيّة المستخدمة للتعبير عنه. وقد تُرجم هذا المصطلح في اللغة العربيّة بعدّة مصطلحات متقاربة تعكس زوايا مختلفة لتناوله. ومن أبرز هذه المصطلحات البديلة التي شاع تداولها في العديد من الدراسات والأبحاث، نذكر مصطلح "تاريخ الأديان" الذي يعمد في الظاهر - على الأقلّ - إلى دراسة الأديان في سياقاتها التاريخيّة، ومصطلح "مقارنة الأديان" الذي يعمد إلى دراسة نقاط التشابه والاختلاف بين الأديان. وهذا ما يطرح نزعتين مختلفتين عند الدارسين والباحثين؛

فالنزعة الأولى تنحو إلى ترادف المصطلحات الثلاثة: "علم الأديان" و"تاريخ الأديان" و"مقارنة الأديان" بحجّة أنّ دراسة الأديان مجال معرفيّ متعدّد المداخل (مدخل تاريخيّ، أو مدخل مقارنيّ، أو مدخل أنثروبولوجيّ...). أمّا النزعة الثانية فتنحو إلى نقض هذا الترادف بحجّة استقلال العلوم الثلاثة، إذ ينفرد كلّ علم بمصطلح دقيق يؤسّس له كيانا معرفيّا خاصّا (للتوسّع ينظر: عامري، 2026، ص 56. 57).

بالعودة إلى النظر في مصطلح "علم الأديان"، وهو المصطلح الذي تخيّرنا اعتماده في هذا البحث، فإنّنا نجده يهدف إلى تأسيس فضاء معرفيّ جديد يقطع مع علم اللاهوت عن طريق الانتقال من دائرة التبرير العقائديّ والدفاع عن صحّة دين بعينه إلى فضاء للدراسة الموضوعيّة للأديان. وبدلا من الانطلاق من المسلّمات الإيمانيّة التي تسعى إلى المفاضلة بين الأديان من خلال تثمين معتقدات الذات والطعن في معتقدات المغاير دينيّا وتبخيسها، فإنّ علم الأديان ينحو إلى مقاربة الأديان بوصفها ظاهرة إنسانيّة وتاريخيّة وثقافيّة قابلة للبحث والتحليل الموضوعيّ بعيدا عن أيّ انحياز. ممّا يجعل هذا الحقل المعرفيّ يُساهم في تحرير دراسة العقائد والطقوس من مركزيّة "الإلهيّات" التقليديّة ليخضعها لمناهج العلوم الإنسانيّة الحديثة. ذلك أنّ هذا الانفصال المنهجيّ لا يلغي الأديان، بل يقوم بإعادة مقاربتها وفق أسس عقلانيّة وتاريخيّة وأنثروبولوجيّة وتفكيك بنيتها وتفهّم أبعادها المختلفة. فـ "حقل دراسة علم الأديان يتميّز كليّا عن المقاربات اللاهوتيّة من الناحيتين النوعيّة والكميّة. فهذا الشكل الأخير يُجيب عن سؤال: ما الواجب علينا الإيمان به؟ ولماذا ينبغي علينا الإيمان بذلك؟ في حين أنّ علم الأديان يهتمّ بكلّ ما هو معتقد من طرف البشر" (مسلان، 2009، ص 20. 21).

وهكذا، يُعدّ علم الأديان مقاربة معرفيّة حديثة تسعى إلى مقاربة المعتقدات بمنظور تحليليّ شامل، إذ يهدف في جوهره إلى تفهّم الأديان بعيدا عن كونها مجرّد حقائق ميتافيزيقيّة غيبيّة يجب على الباحث إدراكها (Antes, 2004, p 5). وبدلا من ذلك، ينظر هذا العلم إلى الظاهرة الدينيّة كبناء ثقافيّ مركّب له سياقاته التاريخيّة والاجتماعيّة التي تساهم في تشكيله. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه عند الحديث عن علم الأديان، فإنّ "الحياد الدينيّ" يفرض نفسه كمطلب ضروريّ؛ إذ يتطلّب من دارس الأديان التحرّر التامّ من نوازع التعصّب والتحيّز لمعتقده الخاصّ، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأديان المدروسة. فالحياد يعني، في هذا المقام، عدم الاعتقاد في أيّ دين بوصفه "الحقيقة المطلقة".

2- إسهامات المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ في التأسيس لعلم الأديان

لمّا كانت إسهامات الثقافة العربيّة الإسلاميّة في التأسيس لعلم الأديان حقيقة راسخة رغم ما تُثيره من جدل (عامري، 2026، ص 9. 12)، فإنّها لم تقف عند حدود المجالات الكلاسيكيّة مثل علم الكلام والتاريخ والتفسير... بل امتدّت لتشمل المؤسّسة العسكريّة التي شكّلت أداة معرفيّة مكّنت المسلمين من الاحتكاك بالمغايرين دينيّا، ممّا ساهم في إنتاج معرفة دقيقة نسبيّا عن هؤلاء المغايرين. ولا يعني هذا الأمر أنّ المؤسّسة العسكريّة قد اشتغلت على الأديان من خلال تأسيس علم مستقلّ بذاته يمتلك جهازا مفاهيميّا خاصّا ومادّة معرفيّة دقيقة ومناهج بحث علميّة رصينة ومحدّدة، مثلما هو الحال اليوم في علم الأديان. ولكنّه لا يمكن التغافل في الآن ذاته عن إسهاماتها في تشكيل الإرهاصات المبكّرة لهذا العلم؛ إذ يكتسب توظيف علم الأديان الشرعيّة من داخل المؤسّسة العسكريّة ذاتها، لكونها تمتلك إرثا تاريخيّا طويلا من الممارسة الفعليّة لبعض تطبيقات هذا العلم.

وارتبطت إسهامات المؤسّسة العسكريّة الإسلاميّة في التأسيس لعلم الأديان أساسا بالرحلات الحربيّة، إذ تجاوزت هذه الرحلات البُعد الحربيّ إلى استكشاف المعتقدات والأنماط الثقافيّة للآخر. ذلك أنّ الآخر يُمثّل على الدوام موضوعا مثيرا للسجال بسبب اختلاف المنظورات معه (عسكريّة أو عقديّة أو عرقيّة...). وهذا ما يخلق نوعا من التوتّر الذي يعصف بكلّ ممكنات التواصل وضروب التعايش. لكنّ هذا التشنّج في العلاقات لا ينفي ما يمكن أنْ يقوم بين الأنا والآخر من وجوه التواصل وإمكانيّات التعايش؛ لأنّ الآخر يمثّل ضرورة وجوديّة لا مهرب منها، والتواصل معه ضرورة يقتضيها منطق الحياة نفسه. فالاختلاف أيّا يكن شكله يفتح سبلا عديدة لإنتاج المعارف ومراكمتها. وهو ما تحقّق في أدب الرحلة الذي يعمد إلى تصوير "خبرة اتّصال الرحالة بثقافة معيّنة أو بعدّة ثقافات، فهو في جوهره رواية التفاعل الثقافيّ بين "الذات" و"الآخر". ذلك أنّ الرحلة هي خروج مؤقّت عن الذات الجمعيّة أو هي غربة، هي دخول في الآخر" (ابن الطيّب، 2011، ص 157). وهكذا، فإنّ المؤسّسة العربيّة الإسلاميّة وما ارتبط بها من تنقّلات وحملات عسكريّة وفّرت للعسكريّين والعلماء فرصة البحث في المغايرين دينيّا.

وسنتّخذ نموذجين مختلفين لبيان إسهامات هذه المؤسّسة في التأسيس لعلم الأديان:

- النموذج الأوّل: يمثّله العسكريّون الذين أوردوا في كتبهم مشاهدات حيّة للمغايرين دينيّا، ويبرز في هذا السياق "أسامة بن منقذ" (ت 584 هـ/ 1188 م) في كتاب "الاعتبار" مثالا.
- النموذج الثاني: يشمل العلماء المسلمين الذين رافقوا الحملات العسكريّة إلى المجتمعات البعيدة، ممّا مكّنهم من التعرّف على منظومتها الدينيّة من الداخل، ومن ذلك نذكر أبا الريحان البيرونيّ (ت 440 هـ/ 1048 م) في كتاب "تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة ".

وتأسيسا على ذلك، لا يمكن أنْ نحصر المعرفة بالمغاير الدينيّ التي أنتجتها المؤسّسة العسكريّة في مسار واحد؛ فكلّ أنموذج من النموذجين السابقين يمثّل مسارا محدّدا يتكامل مع المسار الآخر لإرساء القواعد الأولى للبحث في هذا المغاير.

ونبدأ أوّلا بالأنموذج الذي يمثّله كتاب "الاعتبار" لأسامة بن منقذ الملقّب بـ"مؤيّد الدولة"، وهو ينتمي إلى النخبة السياسيّة والعسكريّة الحاكمة من المماليك في الشام ومصر (الزركلي، 2002، ج 1، ص 291). وقد كان هذا الكتاب أقرب إلى النصّ السيريّ الذي يدوّن تجربة ابن منقذ بوصفه من النخبة العسكريّة، إذ قام بنقل مشاهدات عايشها في أماكن مختلفة من الحصون والقصور ومجالس الساسة وساحات الحرب والمسالك الموجودة في مصر وبلاد الشام. فالكتاب مراوحة بين الذاتيّ والموضوعيّ، أي بين النصّ السيريّ والنصّ الرحليّ من منظور الرجل العسكريّ الذي عايش المواجهات بين المسلمين والمسيحيّين. لكنّ ذلك لم يمنع أسامة بن منقذ من تدوين سلوك المسيحيّين وما يتميّزون به من سمات عديدة تختلف عن المسلمين رغم أنّه لم يكن يكتب دراسة مفردة عن عقائدهم (المسيحيّين).. ويكفي التأمّل فيما دوّنه هذا المؤلّف لرصد هيمنة الوصف على العديد من المواضع، وما ارتبط به من تحويل المعرفة الدينيّة من مجرّد نقل سماعيّ إلى دراسة ميدانيّة حقيقيّة تعمد إلى تسجيل الماثل أمامها ونقله "الحالة كما هي عليه في الوقت الحاضر" (Kothari, 2004, p 2).

ومن الأمثلة عن ذلك نذكر وصف أسامة بن منقذ بدقّة لمشهد احتفاليّ للإفرنج (المسيحيّين) في عيد من أعيادهم بمدينة طبرية، إذ أقاموا سباقا ترفيهيّا لامرأتين عجوزين تتسابقان للحصول على خنزير مطبوخ، وسط أجواء من السخريّة والضحك من قبل الحاضرين والفرسان (ابن منقذ، 1996، ص 138). والملاحظ أنّ ابن منقذ يحرص بهذا الوصف على تقديم صورة

متكاملة العناصر تضمّ الزمان والمكان وطبيعة الممارسة الاحتفاليّة والأطراف الفاعلة، وهو ما يشكّل مساهمة فعليّة في وضع الإرهاصات الأولى لـ "لدراسة الإثنوغرافيّة للدين التي تقوم على الوصف" (Kappinen, 2009, p 274) . وقد تجاوز هذا المؤلّف التصوّرات التعميميّة التي تنظر إلى أتباع الدين الواحد بوصفهم كتلة واحدة متجانسة. إذ لاحظ وجود فروق بين الإفرنج الوافدين حديثا من أوروبا وبين الإفرنج الذين أقاموا طويلا في بلاد الشام، وهو ما يظهر بوضوح في قوله: "ومن الإفرنج قوم قد تبلّدوا وعاشروا المسلمين فهم أصلح من القريب العهد ببلادهم" (ابن منقذ، 1996، ص 140). ولكن هذا الشاهد لا يحجب أنّ ابن منقذ كان مسلما يعيش في سياق الحروب الصليبيّة وينظر إلى الإفرنج (المسيحيّن) من خلال منظومته العقديّة والثقافيّة الإسلاميّة. فهو يفترض أنّ صلاح هؤلاء الإفرنج ناتج عن مخالطتهم للمسلمين.

وننتقل ثانيا إلى النموذج الثاني الذي يمثّله أبو الريحان البيرونيّ، إذ ارتبطت رحلته إلى الهند بسياق عسكريّ لا بسعي فرديّ مباشر إلى الارتحال. فقد اتّخذه السلطان محمود بن سبكتكين الغزنويّ (ت 421هـ/ 1030م) أسيرا واصطحبه معه في حملته العسكريّة إلى الهند (Khan, 2001, p 50). فلولا هذه الحملة العسكريّة ما كان للبيرونيّ أنْ يتمكّن من الإقامة في الهند ومن كتابة كتاب "تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة". ومهما يكن الأمر، فقد أسهم هذا المؤلّف في التأسيس المبكّر للمنهج الأنثروبولوجيّ من خلال وضعه مجموعة من قواعده الإجرائيّة، مثل العمل الميدانيّ الاستقصائيّ والتخلّص من أسر العاطفة في دراسة المغاير دينيّا... والبيّن أنّ البيرونيّ، حسب ما صرّح به، قد عايش المجتمع الهنديّ عن كثب من خلال الاستكشاف الميدانيّ والملاحظة المباشرة (البيروني، 1908، ص 5)، ممّا أتاح له الانخراط في تفاصيل الحياة اليوميّة ورصد الظواهر بموضوعيّة تامّة دون وساطة قد تشوّه الحقائق أو تبالغ فيها. وتجاوز هذا المؤلّف مجرّد وصف معتقدات أهل الهند وطقوسهم إلى تفسيرها وتفهّم منطق انتظامها، مثل إقراره أنّ ظاهرة "الحجّ" عند أهل الهند تمثّل ممارسة طوعيّة تستجيب لحاجة نفسيّة وروحيّة لدى معتنقيها، ولا علاقة لها بمنطق الفرض والإلزام الدينيّ. وهو ما يظهر في قوله: "ليس الحجّ عندهم من المفروضات وإنّما هو تطوّع وفضيلة، وهو أنْ يقصد الحاجّ أحد البلاد الطاهرة أو أحد الأصنام المعظّمة أو أحد الأنهار المطهّرة، فيغتسل بها ويخدم الصنم ويهدي إليه ويُكثر التسبيح والدعاء ويصوم ويتصدّق على البراهمة والسدنة وغيرهم ويحلق رأسه ولحيته وينصرف" (البيروني، 1908، ص 461). والواضح أنّ البيرونيّ كان واعيا بجوهر الطقوس في التقاليد الهنديّة، وأنّها ليست مجرّد حركات شكليّة مكرّرة؛ لأنّ كلّ مجتمع يقوم بصياغة منظومة طقسيّة دقيقة وملزمة، تتكامل فيها عناصر الزمان والمكان والفعل والقول، وتجمع بين المشاركين المؤمنين في إطار واحد.

ولمّا كان كتاب "تحقيق ما للهند" تسجيلا للمعاينات من منظور ذاتيّ، فإنّهما يفتح المجال للاحتراز أو التشكيك في الكثير من المادّة المعرفيّة. فالخلفيّة الدينيّة أو الثقافيّة أو السياسيّة للبيرونيّ تجعل من معايناته تعبيرا عن منظور ذاتيّ لا يخلو من الانحياز، شأن ما يرد في لغته الوصفيّة. إذ اعتمدا في نصوصهم الوصفيّة على خلفيّاته العقديّة والثقافيّة كإطار مرجعيّ موجّه، ممّا أدّى إلى صياغة صور نمطيّة تُسقط رؤيته الخاصّة على المغايرين دينيّا. وهو ما حصل عندما قام البيروني بوصف الصلاة عند أهل الهند بلغة الفقه الإسلاميّ حين قال: "الصلاة هي تسبيح وتمجيد وسجدة برسمهم على الإبهامين من الراحتين الملتصقتين نحو الشمس، فإنّها القبلة أينما كانت خلا الجنوب... فيجب أن يكون فيه طاهرا، والمساء وقت العشاء والصلاة ويجوز أن يفعلهما فيه من غير اغتسال" (البيروني، 1908، ص 455 . 456). وبهذا، فالواصف يُسقط على "الموصوف" رؤيته

الخاصّة وانطباعاته ومفرداته، ممّا يجعل النصّ في النهاية تعبيرا عن الذات الواصفة وشخصيّتها أكثر من كونه نقلا دقيقا لخصائص "الموصوف" وحقيقته المجرّدة، ذلك أنّ "الوصف محكوم بالمؤسّسة التي ينتمي إليها الواصف" (Smith, 1981, p 3).

ورغم المآخذ التي يمكن توجيهها لابن منقذ والبيرونيّ، فإنّه لا يمكن أن ننكر أنّ المؤسّسة العسكريّة من خلالهما قد ساهمت بفاعليّة في تأصيل المعاينة كأداة لإنتاج المعرفة عن المغايرين دينيّا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة منذ القدم. فقد شكّلت الرحلات الحربيّة التي كانت تديرها المؤسّسة العسكريّة مجالا خصبا للاطلاع المباشر على المغايرين دينيّا في مناطقهم الأصليّة والاحتكاك العمليّ بهم. ذلك أنّ هذه الأداة أتاحت الفرصة لبناء صورة هؤلاء المغايرين من منظور واقعيّ يبتعد عن الانطباعات النظريّة البحتة، ممّا ساهم في ضبط بعض القواعد الإجرائيّة لكلّ من المنهج الإثنوغرافيّ والمنهج الأنثروبولوجيّ، مثل الحياديّة وتجنّب إطلاق الأحكام المسبقة... فدون المعاينة لا يمكن أصلا الحديث عن هذين المنهجين المعتمدين حديثا في علم الأديان.

3- إدراج علم الأديان ضمن التكوين العسكريّ

لم يعد ممكنا طرح السؤال الذي مفاده: لماذا نُطالب بتوظيف علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ؟ بل يجب أن ننتقل مباشرة إلى السؤال الذي مفاده: كيف نقوم بهذا التوظيف؟ ذلك أنّه لا يتحقّق إلّا بإدراج علم الأديان ضمن مقرّرات التكوين الأساسيّ للعسكريّين .ففي راهن البلدان العربيّة الإسلاميّة، يُدمج تدريس الأديان في الكليّات والمعاهد العسكريّة ضمن مجالات "العلوم الإنسانيّة والقانونيّة"، ويُركّز في الكثير من الأحيان على "الأخلاق العسكريّة" بهدف ترسيخ الوازع الدينيّ وربطه بالقيم الوطنيّة والعسكريّة. وهذا يعني أنّ الأديان لا تُدرّس كمادّة أكاديميّة مستقلّة بذاتها مثلما تُدرّس في العديد من الكليّات المدنيّة (كليّات الشريعة وكليّات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة)، بل تُدمج دائما كجزء من مقرّرات استراتيجيّة وأمنيّة أوسع (السيّد، 2024، ص 259. 260). ومن الواضح أنّ هذا الخيار في التدريس قد يمنع التعمّق في تفاصيل كلّ دين وتاريخه ومذاهبه ونصوصه الأصليّة، ممّا قد يرسّخ معلومات سطحيّة لدى العسكريّين المتكوّنين (تلاميذ الضبّاط وتلاميذ ضبّاط الصفّ والرقباء).

ومن المستوجب أنْ يُدرج "علم الأديان" في التعليم العسكريّ كمادّة أكاديميّة مستقلّة بنفسها من حيث مضامينها وساعات تدريسها والأساتذة الذين يُدرّسونها... ويمكن الاستئناس في ذلك بالعديد من التجارب في الدول الغربيّة التي عمدت إلى تدريس "علم الأديان" كمادّة مستقلّة بنفسها، مثل أكاديمية سلاح الجو الأمريكي (USAFA) ومعهد فرجينيا العسكريّ (VMI) في الولايات المتحدّة الأمريكيّة ، وجامعة القوّات المسلّحة الفيدراليّة في ميونيخ (ألمانيا)... والملاحظ أنّ هذه المؤسّسات العسكريّة الغربيّة تنظر في الأديان كظاهرة اجتماعيّة وسياسيّة مؤثّرة في الحروب، وتشترط التخلّي عن منطق المفاضلة بين المعتقدات داخل قاعة المحاضرات. ويبدو أنّ هذه المؤسّسات الغربيّة قد أدركت أنّ الافتقار إلى المعرفة الدينيّة بالآخر يُهدّد تماسك القوّات ويُثير التوتّرات... لذلك أعادت مراجعة نظام التعليم العسكريّ لتعزيز الكفاءة الثقافيّة والدينيّة.

وهكذا، تنعدم أيّ حجّة يمكن أنْ تُعتمد لمقاومة تدريس علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ مثلما حصل في الجامعات الإسلاميّة، إذ رفض المعارضون تدريس هذا العلم لأنّ الدين - حسب وجهة نظرهم - "واحد وليس هناك أديان" (جود، 2005، ص 296). وما يلفت الانتباه أنّ البعض ينظر إلى دراسة الأديان "بعين الريبة والخوف من التأثّر بالديانات الأخرى من ناحية، والتوجّس من كشف بعض العلل في ديانة الباحث نفسه من ناحية أخرى" (الغربي، 2026، ص 22). وعلى

هذه المؤسّسة أنْ تأخذ بعين الاعتبار خصوصيّتها عندما تقوم بتدريس علم الأديان؛ إذ يُمثل هذا التدريس ركيزة أساسيّة لفهم المجتمعات والثقافات المتنوّعة التي قد يتعامل معها الأفراد العسكريّون في مهامهم المختلفة أو ضمن التحالفات الدوليّة. فالباحث الأكاديميّ في الأديان مطالب بمعرفة الأديان من أجل التأسيس لفهم عميق للظواهر الثقافيّة والاجتماعيّة وتفكيك أبعادها المختلفة (الفلسفيّة والتاريخية والسياقيّة والاقتصاديّة...) بدقّة عالية، وهو على خلاف العسكريّ الذي يدرسها كأداة استراتيجيّة وعمليّة بحتة، إذ يهدف إلى فهم العقائد وأنماط التفكير لدى الخصوم والحلفاء واستيعاب الخلفيّات الثقافيّة للمجتمعات ضمن ميدان العمليّات.

ومن الضروريّ أنْ تضع المؤسّسة العسكريّة تجربة بعض كليّات الشريعة في تدريس علم الأديان موضع التقييم، ممّا يمكّنها من تجنّب الوقوع في السقطات نفسها. ذلك أنّ هذه الكليّات تزاحمت في السنوات الأخيرة لتدريس هذا العلم، إلّا أنّها لم تنجح في الاستفادة منه وتفعيل أدواته ومنطلقاته والانفتاح على مناهجه ورهاناته، لأنّ "تدريسه ضمنها يشهد نوعا من الفوضى، ولكنّها فوضى غير خلاّقة" (البدوي، 2020). فكليّات الشريعة تعاملت مع علم الأديان على أنّه أمر بديهيّ ومُسلّم به، وهو أمر خطير لا يجب التساهل فيه لأنّه حقل دقيق يخضع إلى شروط علميّة صارمة ومناهج نقديّة دقيقة. ومن البيّن أنّها حافظت على الصورة التقليديّة للمضامين والمناهج والتوجّهات النظريّة والإجرائيّة العامّة. "ففي الكثير من الجامعات تسود رؤية لاهوتيّة أو عقديّة مغلقة على ذاتها ممّا يجعل من تدريس هذه المواد البحثيّة مشروطا بخلفيّات دفاعيّة أو تبشيريّة" (الغربي، 2026، ص 23).

إذن، فالمطلوب من المؤسّسة العسكريّة بناء مقاربة أكثر رصانة وعلميّة لتفادي هذه الأعطاب وتحقيق الأهداف المرجوّة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تدريس علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة يجب أن يقطع نهائيّا مع المركزيّة الثقافيّة التي تمثّل "اعتصاما بالذات وتحصّنا وراء أسوارها المنيعة وإقصاءً للآخر وتشويه حالته الإنسانيّة" (إبراهيم، 2003، ص 203). فهذا الانفصال ضروريّ لتحصين العقول العسكريّة ضدّ التعصّب، وبناء وعي استراتيجيّ منفتح على تنوّع الثقافات والمعتقدات في ميادين العمليّات. ذلك أنّ حياديّة المعرفة الدينيّة تمنح الأفراد القدرة على فهم الآخر وتحليل دوافعه بعيدا عن أيّ استعلاء حضاريّ، ممّا يساهم بشكل مباشر في نجاح المهام الإستراتيجيّة والأمنيّة المعقّدة.

4- وجوه الاستفادة من علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة

بمَ يمكن أن تستفيد المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ من علم الأديان؟ هذا السؤال لا يمكن الجواب عنه إلّا عند استحضار العبارة الشهيرة التي مفادها: "أنّ ما لا يعرفه العسكريّون يمكن أن يؤذيهم (Camp, 1993, p 1). وفعلا، سيتأذّى هؤلاء العسكريّون إذا فشلوا في التكيّف مع الحيثيّات الطارئة وإعادة إنتاج أنفسهم في السياقات المستجدّة التي تفرضها التطوّرات العلميّة المستمرّة. وعلى المؤسّسة العسكريّة أنْ تتفطّن إلى أنّ إغفال البُعد العقائديّ والثقافيّ الذي يدرسه علم الأديان، سيجرّد الاستراتيجيّات الدفاعيّة من الفهم العميق للآخر وللعوامل الدافعة للصراعات، ممّا يحول دون بناء عقيدة عسكريّة واعية (خليل، 2023، ص 18). وسيتحقّق هذا الأمر أيضا عندما تستند هذه المؤسّسة إلى أدوات معرفيّة غير قادرة على الإلمام بالظاهرة الدينيّة وتعقيداتها. فقد "كشفت حالة الفوران التي تشهدها الظواهر الدينيّة عن تخبّط في الوعي بحقل المقدّس وقضاياه في البلاد العربيّة. وهو تخبّط يعود في عمقه إلى عدم تطابق أدوات المعرفة مع حقل المعرفة. حيث

يستحضر "العقل الخامل" أدوات معرفيّة لاغية أو محدودة الأثر، متوهّما قدرتها على فهم الكائن المتديّن وحلّ إشكاليّاته العصيّة" (عناية، 2024، ص 56).

وتأسيسا على ذلك، لم يعد من المجدي إقصاء علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة لتعدّد وجوه الاستفادة منه، مثل: إدارة التنوّع الدينيّ داخل القوّات المسلّحة، وفهم الخلفيّات الدينيّة للمجتمعات المحليّة في مناطق العمليّات... ومن الطبيعيّ أنْ يساهم توظيف علم الأديان داخل المؤسّسة العسكريّة في إدارة التنوّع الدينيّ في صفوف منتسبيها بكفاءة عالية؛ فهم ينتمون إلى طوائف ومذاهب عديدة، مثل السنّة والشيعة والإباضيّة... ممّا يجعل استيعاب هذا التنوّع ضرورة ملحّة لتحقيق الانضباط والمحافظة على التماسك الداخليّ. ويتحقّق هذا الاستيعاب من خلال تعميق معرفة الأفراد العسكريّين بمعتقدات زملائهم، وفي تنشئتهم على قيم التسامح الدينيّ وعلى الاعتراف بحقّ الاختلاف في الرأي والاعتقاد... وستتلاشى مع علم الأديان مقولة "الفرقة الناجية" التي تعني أنّ الخلاص يقتصر على فرقة واحدة تمتلك الحقيقة المطلقة (بوجطو، 2023، ص 662). فحينئذٍ، يُمنع أيّ استقطاب سلبيّ قد ينشأ داخل الثكنات العسكريّة نتيجة الاختلافات العقديّة أو الثقافيّة .وفي هذا الإطار، يصبح من الممكن أنْ تقوم المؤسّسة العسكريّة بالفهم العميق للتنشئة الدينيّة للأفراد قبل التحاقهم بالخدمة العسكريّة، ممّا يساعدها على تقديم توجيه روحيّ دقيق ومخصّص لكلّ عسكريّ وتمكينه من الإدماج التامّ في صفوف الجيش، وهو ما يضمن ألّا تتحوّل التنشئة الدينيّة المسبقة إلى نقطة ضعف نفسيّة خطيرة تتعارض مع المطالب "الشاملة" للجيش (Nesbitt, 2026, p 7) .

وما دام علم الأديان ينبني في جوهره على التفكير النقديّ، فإنّه يمثّل حصنا منيعا لوقاية العسكريّين من الاستقطاب إلى الجماعات الإرهابيّة والمتطرّفة؛ إذ يزوّدهم بالمعرفة المنهجيّة التي تكشف زيف الخطابات التكفيريّة والتحريضيّة. ويبدو أنّ هذا هو الأمر الذي تفطّنت إليه المؤسّسة العسكريّة التونسيّة التي قامت بإدراج مادّة التفكير النقديّ ضمن مناهجها التعليميّة (وزارة الدفاع، 2025). ذلك أنّ هذا التفكير يُحصّن عقول جميع الناس، ومن بينهم العسكريّون، ضدّ أساليب التلاعب النفسيّ العاطفيّ، ويعزّز قدرتهم على التمييز بين الحقائق والمعلومات المضلّلة التي تُروّج لها التنظيمات الإرهابيّة والمتطرّفة. بهذا تتحقّق لدى هؤلاء العسكريّين المناعة التي "تُشير إلى القدرة على المقاومة، أي عدم التقيّد بوجهات النظر والآراء التي تُصوّر العالم بحقائق حصريّة، ممّا يُشرّع الحقد واستخدام العنف" (اليونسكو، 2018، ص 20). ويُعدّ تحقيق المناعة الفكريّة بين صفوف العسكريّين تدبيرا حيويّا واستباقيّا تُنفّذه المؤسّسة العسكريّة لحماية منتسبيها من الانزلاق نحو الأفكار الهدّامة. ويرتكز هذا الإجراء على برامج توعويّة وتأهيليّة مستمرّة تُعزّز قيم الانضباط والولاء الوطنيّ، وتزيد من حصانة الأفراد ضدّ حملات الاستقطاب والدعاية المغرضة، ممّا يضمن تماسك القوّات المسلّحة.

ويتجاوز توظيف علم الأديان في المؤسّسة العسكريّة المستوى الداخليّ باعتباره ركيزة أساسيّة لتعزيز التماسك والروح المعنويّة، إلى المستوى الخارجيّ باعتباره ركيزة أساسيّة لإنجاح المهام الدبلوماسيّة. ولا يخفى على متأمّل أنّ هذا العلم سيساهم في فهم الخلفيّة الدينيّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة في مناطق العمليّات (Abbe, 2009, p 24)، ويتمّ ذلك من خلال تزويد القادة وصنّاع القرار العسكريّ بالمعارف والمعلومات الاستراتيجيّة حول المعتقدات والممارسات والرموز الثقافيّة السائدة بين السكّان المحليّين. ومع العلم أنّ هذا الفهم العميق سيساعد في بناء جسور التواصل الفعّال مع الأعيان والقيادات المجتمعيّة، ممّا يُقلّل من احتماليّة حدوث سوء الفهم الثقافيّ أو التوتّرات غير المقصودة. ولكن في المقابل، فإنّ جهل القوّات العسكريّة

بأديان تلك المجتمعات واستفزاز مشاعرهم في أماكن العبادة والممارسات العقديّة، يُعدّ سببا رئيسيّا لاندلاع أعمال المقاومة والاضطرابات الشعبيّة المسلّحة.

ويستوجب على المؤسّسة العسكريّة بالعالم العربيّ الإسلاميّ استيعاب علم الأديان وتطبيقه في تحليل الصراعات الجيوسياسيّة من أجل إدراك الأبعاد الدينيّة والعقائديّة التي تُشكل الدافع الخفيّ للنزاعات الدوليّة والإقليميّة. وهو ما يُسهّل عمليّة قراءة المشهد الاستراتيجيّ بشكل دقيق. ذلك أنّ تحليل مرجعيّات الخصم الدينيّة والإيديولوجيّة سيمكّن المؤسّسة العسكريّة من توقّع قراراته المصيريّة وتكتيكاته العسكريّة بدقّة ومن بناء سيناريوهات بديلة من خلال تفكيك المنظومة الفكريّة والعقديّة لهذا الخصم والإحاطة الشاملة به. ومن المفترض أنّ ذلك سيزيد في فعاليّة استراتيجيّة القوّة الناعمة التي تعتمدها المؤسّسة العسكريّة في مقاومة الجماعات الإرهابيّة والمتطرّفة. ويُقصد بها توظيف الوسائل غير العسكريّة مثل علم الأديان لكسب الحاضنة الشعبيّة وتقويض دعاية الجماعات الإرهابيّة وتجفيف بيئات التجنيد بدلا من الاقتصار على القوّة الصلبة (طعمة، 2023، ص 22). وتهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تحقيق الأمن الوقائيّ ومعالجة الجذور العميقة للإرهاب بدلا من الاكتفاء بالمواجهة المسلّحة المباشرة.

ولا يتسنّى للعسكريّين القيام بعمليّة مقارنة بين الأديان في مناطق العمليّات إلّا بالاستناد إلى علم الأديان بوصفه يُمثّل الركيزة الأساسيّة لتزويدهم بالمعرفة الموضوعيّة حول الأديان من حيث أنساقها المختلفة. فـ"المقارنة هي أساس الأشياء، ومن لا يُقارن لا يعرف، وستظلّ نظرته ضيّقة للأمور ومحصورة بنطاق تراثه ودينه فقط" (أركون، 2012، ص 282). وتكتسي هذه المقاربة أهميّة المقارنة في فتحها المجال لإدارة الأحلاف العسكريّة المشتركة (مرغني، 2014، ص 93) من خلال تعزيز الفهم المتبادل وتجاوز الحواجز الثقافيّة. إذ تتيح الفرصة للعسكريّين لاستيعاب المعتقدات والقيم والخلفيّات الروحيّة للجنود من جنسيّات مختلفة، ممّا يقلّل من سوء الفهم ويمنع التوتّرات الدينيّة ويبني بيئة عمل منسجمة. ومن المعلوم أنّ هذا التقارب سيساهم في ترسيخ الاحترام المتبادل وتوحيد الجهود والأهداف الاستراتيجيّة المشتركة ضمن الأحلاف.

الخاتمة

يتجاوز رهان هذا البحث في جوهره مجرّد الدعوة الإجرائيّة لإدراج مادة تعليميّة جديدة في التكوين العسكريّ، ليتّجه صوب إحداث ثورة إبستمولوجيّة حقيقيّة في بنية الوعي الاستراتيجيّ بالعالم العربيّ الإسلاميّ. فالأمر يتعلّق بتغيير النظرة التقليديّة تجاه الظاهرة الدينيّة ونقلها من حيّز التلقيّ العاطفيّ أو التوظيف السطحيّ إلى فضاء التفكيك العلميّ والمقاربة الموضوعيّة المحايدة. فهذا التحوّل الجذريّ يفرض على العقل العسكريّ المعاصر التحرّر من أسر المركزيّة الثقافيّة والقطع مع لغة التبرير واللاهوت العقديّ المغلق لبناء وعي منفتح يتعامل مع الأديان بوصفها تشكيلات ثقافيّة واجتماعيّة حيّة تُؤثّر في وجدان الشعوب ومسارات الحروب. وتكمن القيمة المضافة لعلم الأديان في تجاوز رصد الاختلافات العقائدية إلى كونه أداة تحرير فكريّ ومناعة معرفيّة تحمي العسكريّين من الانزلاق نحو أحاديّة الرؤية أو السقوط في فخّ التنميط الثقافيّ الذي طالما شوّه إدراك الآخر المغاير. وبذلك، يصبح هذا العلم مدخلا أساسيا لإعادة صياغة الهويّة المعرفيّة للمؤسّسة العسكريّة لتكون أكثر قدرة على محاورة العالم وفهم تعقيداته الجيوسياسيّة الراهنة.

وعلى صعيد السياسات التعليميّة داخل الهياكل الأمنيّة والدفاعيّة، فإنّ المأسسة الأكاديميّة لعلم الأديان تطرح تحديًا حقيقيًا يتطلّب الشجاعة الفكريّة لتجاوز النماذج النمطيّة السائدة. ذلك أنّ مراجعة أنظمة التكوين العسكريّ تقتضي الكفّ عن التعامل مع المسألة الدينيّة من منظور الوعظ والإرشاد الأخلاقيّ المحض والتوجه نحو إقرار مناهج نقديّة مستقلّة تدرس الأديان كظواهر إنسانية وتاريخية خاضعة للتحليل والتفسير. فهذا التوجه ليس مجرّد استعارة لنماذج غربية، بل هو ضرورة موضوعيّة لتلافي الفوضى المنهجيّة والأغراض الدفاعية التي وقعت فيها الجامعات الإسلاميّة. فبناء برنامج تعليميّ عسكريّ متميّز يتطلب موازنة دقيقة بين الخصوصيّة الوظيفيّة للجنديّ كعنصر استراتيجيّ وبين صرامة البحث الأنثروبولوجيّ والإثنوغرافيّ القائم على الحياد وعدم التحيّز. ومن شأن هذا التأسيس الأكاديميّ الرصين أنْ ينتج نخبة قياديّة تمتلك "كفاءة ثقافيّة" عالية، لا ترى في التعدّد العقديّ خطرا يهدّد التماسك، بل ثراءً إنسانيا يتطلّب الاستيعاب وحسن الإدارة في مختلف بيئات العمليّات الدوليّة والمحليّة .

وفي نهاية هذا البحث ندعو إلى تأسيس "مرصد عربيّ مشترك للأمن الثقافيّ وعلم الأديان" يتبع الأكاديميّات العسكرية، ويُعنى بتحليل التحوّلات العقديّة الإقليمية، ويُؤسّس لمشاريع بحثيّة مستقبليّة تقوم على صياغة "معجم مصطلحيّ عسكريّ" متخصص في تفكيك الخطابات الدينيّة للجماعات المتطرفة بمناظير علميّة رصينة. وعموما، يظلّ الأفق مفتوحا أمام العلوم الإنسانيّة، ومن بينها علم الأديان، لإعادة تعريف دورها الوظيفيّ في صياغة الاستراتيجيّات الدفاعية الذكيّة التي تصون الحاضر وتستشرف المستقبل.

قائمة المراجع

المراجع العربيّة

- إبراهيم، عبد الله. (2003). نقد التمركزات الثقافيّة في العالم المعاصر، مجلّة قضايا إسلاميّة معاصرة، العدد 23.
- أركون، محمّد. (2012)، نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيديّة، ترجمة هاشم صالح وتعليقه، ط 2، دار الساقي، بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام. (2004)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط 4، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- البدوي، فوزي. تاريخ الأديان: النشأة - المفاهيم - المناهج، قناة Mominoun WithoutBorders، وشوهد بتاريخ 2 2 أفريل 2026، وهي على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=SF8BCnuU41g
- بوجطو، محمّد. (2023)، الأصول السياسية لمفهوم الفرقة الناجية، دراسة سوسيولوجية، مجلة أبحاث، المجلّد 8، العدد 1.
- البيرونيّ، أبو الريحان. (1908)، تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، ط 1، تحقيق ادوارد سخاو، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد الدكن.
- جود، أحمد بن عبد الله. (2005)، علم الملل ومناهج العلماء فيه، ط 1، دار الفضيلة، الرياض.
- خليل، أحمد. (2023)، العقيدة العسكريّة: الخصائص والتكوين، ط 1، مركز الخطابي للدراسات.

- الزركليّ، خير الدين (2002)، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين والمستغربين، دار العلم للملايين، بيروت.
- السيد، سامي محمد أحمد. (2024)، الاستراتيجية العسكرية بين التقليدية والحداثة (دراسة استشرافية)، مجلّه ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلّد 4، العدد 8.
- طعمة، محمّد زين العابدين. (2023) القوّة الناعمة ودورها في تنفيذ الإستراتيجية العراقيّة لمكافحة الإرهاب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- ابن الطيّب، محمّد، (2011). صورة الآخر في آدب الرحلة قديما، كتاب صورة الآخر في الثقافة العربيّة الإسلاميّة، أعمال الندوة المنعقدة في إطار وحدة البحث "حوار الثقافات"، المطبعة الرسميّة، الجمهوريّة التونسيّة.
- عامري، فؤاد، (2025). الأديان غير الإسلاميّة في الفكر العربيّ الإسلاميّ إلى حدود القرن السادس الهجريّ، ط 1، الدار التونسيّة للكتاب، تونس.
- عامري، فؤاد، (2026). البحث الثالث: جدليّة العلاقة بين "التاريخ" و"تاريخ الأديان" في مدوّنة هشام جعيط: السيرة النبويّة أنموذجا، مجلة كرت للدراسات الشرعية والقانونية والتربوية، العدد 5.
- عناية، عز الدين (2024). في الحاجة إلى علم الأديان، مجلّة الإصلاح: إن أريد إلّا إصلاح ما استطعت، العدد 202.
- الغربي، منية. (2026)، أهمية دراسة مقارنة الأديان في المناهج الأكاديمية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلّة 14، العدد 1.
- الماجدي، خزعل. (2016) ، علم الأديان: تاريخه . مكوّنات . مناهجه . أعلامه . حاضره . مستقبله، ط 1، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.
- مرغني، حيزوم بدر الدين .(2014)، دور الأحلاف العسكريّة في حفظ الأمن الجماعي الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلّد 5، العدد 1.
- مسلان، ميشال، (2009). علم الأديان إسهام في التّأسيس، ترجمة عز الدّين عنّاية، ط 1، المركز الثّقافي العربيّ، أبو ظبي.
- ابن منقذ، أسامة. (1996)، كتاب الاعتبار، حرّره فيليب حتي، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- وزارة الدفاع التونسيّة. فتح باب الترشّح للتدريس بصفة عرضية بالأكاديمية العسكرية، الموقع الرسمي لوزارة الدفاع، نزّل بتاريخ 3 سبتمبر 2013، وشوهد بتاريخ 10 أفريل 2026، وهو على الرابط: https://n9.cl/lnerw
- اليونسكو: منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة. (2018)، منع التطرف العنيف من خلال التعليم . دليل لصانعي السياسات.

المراجع الأعجميّة

- Abbe, Allison and Halpin. Stanley M. (2009), The Cultural Imperative for Professional Military Education and Leader Development, The US Army War College Quarterly Parameters, Volume 39, Number 4.
- Antes, Peter et al. (2004), New Approaches to the Study of Religion: Textual, Comparative, Sociological, and Cognitive Approaches, Walter de Gruyter, Berlin-New York.
- Boglárka. Barna. (2026), The Role of Religion in Military Socialisation: Toward an Integrative Model, Religions, 17 (3), 305.
- Camp, Charles (1993), Religious/Cultural Issues in Warfare: What Military Leaders need to know, U.S. Army war college carlisle Barracks.
- Kappinen, Matti. (2009), Rationality, Religion and Intentional Systems Theory: From Objective Ethnography to the Critical Study of Religious Beliefs, in, Method and Theory in the Study of Religion, Vol. 21, Issue 3.
- Khan, Saleem. (2001), Al-Biruni Discovery of India: An interpretative study, Denver, Colo: iAcademic Books.
- Kothari. C. (2004) Research Methodology: Methods and Techniques, New Age International Publishers, New Delhi.
- Saiya, Nilay. (2016), Why the US Military Needs Religious Literacy, religious free dominstitute: https://n9.cl/m6qydc
- Smith, Dorothy. (1981), On Sociological Description: A Method from Marx, in, Human Studies, Issue 4.

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-Ansari, Ibn Hisham. (2004). Sharh Katr Al-Nada wa Ball Al-Sada [Explanation of Moisture's Drop and Thirst's Quenching], 4th ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Badawi, Fawzi. (2026). Tarikh Al-Adyan: Al-Nash'a - Al-Mafahim - Al-Manahij [History of Religions: Origin - Concepts - Approaches], [Video], Mominoun WithoutBorders YouTube Channel: https://www.youtube.com/watch?v=SF8BCnuU41g
- Al-Biruni, Abu Al-Rayhan. (1908). Tahqiq ma lil-Hind min Makula Makboula fi Al-Aql aw Marzhoula [Verifying What Already Exists in India of Wholesome or Worthless

Speech], 1st ed., Edited by Edward Sachau, Hyderabad, India: Matba'at Dairat Al-Ma'arif Al-Uthmaniyya.

- Al-Gharbi, Mounia. (2026). Ahammiyat Dirasat Mukaranat Al-Adyan fi Al-Manahij Al-Akadimiyya [The Importance of Studying Comparative Religion in Academic Curricula], *Majallat Al-Hikma lil-Dirasat Al-Tarbawiya wa Al-Nafsiya* [Al-Hikma Journal for Educational and Psychological Studies], Vol. 14, No. 1.
- Al-Majidi, Khazal. (2016). Ilm Al-Adyan: Tarikhuhu - Mukawwinatuhu - Manahijuhu - A'lamuhu - Hadhiruhu - Mustaqbaluhu [Religious Studies: History, Components, Methods, Prominent Figures, Present, and Future], 1st ed., Rabat, Morocco: Mominoun Without Borders for Studies and Research.
- Al-Sayyid, Sami Muhammad Ahmad. (2024). Al-Istratigiya Al-Askariya bayna Al-Taklidiyya wa Al-Hadatha (Dirasa Istishrafiya) [Military Strategy Between Tradition and Modernity (A Forward-Looking Study)], *Majallat Ibn Khaldun lil-Dirasat wa Al-Abhath* [Ibn Khaldun Journal for Studies and Research], Vol. 4, No. 8.
- Al-Zirikli, Khayr Al-Din. (2002). Al-A'lam: Qamus Tarajim li-Ashhar Al-Rijal wa Al-Nisa min Al-Arab wa Al-Mustashriqin wa Al-Mustaghribin [The Eminent Authorities: A Biographical Dictionary of the Most Famous Arab, Orientalist, and Occidentalist Men and Women], Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
- Amri, Fouad. (2026). Al-Bahth Al-Thalith: Jadliyyat Al-Alaqa bayna "Al-Tarikh" wa "Tarikh Al-Adyan" fi Mudawwanat Hisham Djaït: Al-Sira Al-Nabawiyya Anmudhajan [The Third Research: The Dialectic Relationship Between "History" and "History of Religions" in Hisham Djaït's Corpus: The Prophetic Biography as a Model], *Majallat Krt lil-Dirasat Al-Shar'iya wa Al-Qanuniya wa Al-Tarbawiya* [Krt Journal for Sharia, Legal, and Educational Studies], No. 5.
- Amri, Foued. (2025). Al-Adyan Ghayr Al-Islamiyya fi Al-Fikr Al-Arabi Al-Islami ila Hudoud Al-Qarn Al-Sadis Al-Hijri [Non-Islamic Religions in Arab-Islamic Thought up to the Sixth Century AH], 1st ed., Tunis, Tunisia: Al-Dar Al-Tunisiyya lil-Kitab.
- Arkoun, Mohammed. (2012). Nahwa Tarikh Mukaran lil-Adyan Al-Tawhidiyya [Towards a Comparative History of Monotheistic Religions], Translated with commentary by Hashem Saleh, 2nd ed., Beirut, Lebanon: Dar Al-Saqi.
- Boujatto, Mohammed. (2023). Al-Oussoul Al-Siyasiya li-Mafhoum Al-Firqa Al-Najiya: Dirasa Sociologiya [The Political Origins of the Concept of the Saved Sect: A Sociological Study], *Majallat Abhath* [Abhath Journal], Vol. 8, No. 1.

- Ibn Al-Tayyib, Mohammed. (2011). Sourat Al-Akhar fi Adab Al-Rihla Qadiman [The Image of the Other in Ancient Travel Literature], in *Sourat Al-Akhar fi Al-Thakafa Al-Arabiya Al-Islamiyya* [The Image of the Other in Arab-Islamic Culture], Proceedings of the seminar held by the "Dialogue of Cultures" research unit, Tunisia: Al-Matba'a Al-Rasmiyya.
- Ibn Mounqidh, Oussama. (1996). Kitab Al-I'tibar [The Book of Learning by Example], Edited by Philip Hitti, 1st ed., Cairo, Egypt: Maktabat Al-Thakafa Al-Diniyya.
- Ibrahim, Abd Allah. (2003). Nakd Al-Tamarukuzat Al-Thakafiya fi Al-Alam Al-Muasir [Critique of Cultural Centrisms in the Contemporary World], *Majallat Kadaya Islamiyya Muasira* [Journal of Contemporary Islamic Issues], No. 23.
- Inaya, Ezz Eldin. (2024). Fi Al-Haja ila Ilm Al-Adyan [On the Need for Religious Studies], *Majallat Al-Islah* [Al-Islah Magazine], No. 202.
- Joud, Ahmad bin Abd Allah. (2005). Ilm Al-Milal wa Manahij Al-Ulama fih [The Science of Religious Sects and the Methodologies of Scholars in It], 1st ed., Riyadh, Saudi Arabia: Dar Al-Fadhilah.
- Khalil, Ahmad. (2023). Al-Akida Al-Askariya: Al-Khasais wa Al-Takwin [Military Doctrine: Characteristics and Formation], 1st ed., Al-Khattabi Center for Studies.
- Merghani, Haizoum Badr Al-Din. (2014). Dawr Al-Ahlaf Al-Askariya fi Hifdh Al-Amn Al-Jama'i Al-Dawli Wafqan li-Mithaq Al-Umam Al-Muttahida [The Role of Military Alliances in Maintaining International Collective Security According to the United Nations Charter], *Majallat Al-Ulum Al-Qanuniya wa Al-Siyasiya* [Journal of Legal and Political Sciences], Vol. 5, No. 1.
- Meslin, Michel. (2009). Ilm Al-Adyan: Is-ham fi Al-Ta'sis [Pour une science des religions: Contribution à la fondation / Religious Studies: A Contribution to the Foundation], Translated by Ezz Eldin Inaya, 1st ed., Abu Dhabi, UAE: Al-Markaz Al-Thaqafi Al-Arabi.
- Toama, Mohammed Zayn Al-Abidin. (2023). Al-Quwwa Al-Na'ima wa Dawruha fi Tanfidh Al-Istratigiya Al-Iraqiya li-Mukafahat Al-Irhab [Soft Power and its Role in Implementing the Iraqi Anti-Terrorism Strategy], Baghdad, Iraq: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
- UNESCO: Munadhamat Al-Umam Al-Muttahida lil-Tarbiya wa Al-Ilm wa Al-Thakafa. (2018). Man' Al-Tatarruf Al-Anif min Khilal Al-Ta'lim: Dalil li-Sani'i Al-Siyasat [Preventing Violent Extremism Through Education: A Guide for Policy-Makers]

– Wizarat Al-Difa' Al-Tunisiyya. (2013). Fath Bab Al-Tarashuh lil-Tadris bi-Sifa Aradhiya bil-Akadimiyya Al-Askariya [Opening Applications for Part-time Teaching at the Military Academy], Official website of the Tunisian Ministry of Defense, published on September 3, 2013: https://n9.cl/lnerw

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Regional Approach to the Geography Curriculum in Morocco: Integrating the Spatial Dimension into Learning Processes and Fostering Territorial Citizenship

Abdelwahab SHAIMI
Doctor in Human Geography - Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan
Upper Secondary School Teacher specializing in History and Geography
Email : shaimiabdelwahab78@gmail.com
ORCID identifier 0009-0006-3905-1528

Received	Accepted	Published
10/06/2026	24/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.71-89

Abdelwahab SHAIMI. (2026). The Regional Approach to the Geography Curriculum in Morocco; Integrating the Spatial Dimension into Learning Processes and Fostering Territorial Citizenship. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue31), pp 71- 89.

Abstract

This study addresses the issue of the regional approach to the Geography curriculum within the context of the transformations experienced by Morocco following the adoption of the Advanced Regionalization project as a strategic choice for reorganizing territories and strengthening territorial governance. The study starts from the premise that regionalization is not limited to the redistribution of administrative powers between the central authority and regions, but also extends to the educational field through the integration of territorial, cultural, and economic specificities within the education system.

The study aims to analyze the possibilities of integrating the regional dimension into the Geography curriculum and to highlight its role in making learning more connected to learners' realities and their surrounding environment. It also emphasizes the importance of shifting from an approach based on abstract knowledge towards an approach that links learning with investigation, field research, and the use of territory as a space for knowledge construction. Furthermore, the study examines the challenges related to achieving a balance between incorporating regional specificities and preserving the unity of the national curriculum and shared identity.

The research problem focuses on the extent to which the regional approach can contribute to the development of Geography teaching and transform it into a tool for understanding territorial issues and contributing to territorial development. The article concludes that the success of this approach depends on strengthening regional educational governance, improving teacher training, and developing didactic resources that make use of local and regional environments, thus enabling the school to become a space for educating learners who are aware of their surroundings and actively engaged in the issues of their society.

Keywords: Advanced Regionalization; Geography Curriculum; Regional Approach; Educational Governance; Territory; Didactics; Territorial Development.

© 2026, SHAIMI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المقاربة الجهوية لمنهاج الجغرافيا بالمغرب: نحو إدماج البعد المجالي في بناء التعلمات وترسيخ المواطنة الترابية

عبد الوهاب السحيمي

دكتور في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان

أستاذ الثانوي التأهيلي تخصص التاريخ والجغرافيا

الايميل: shaimiabdelwahab78@gmail.com

حساب: 0009-0006-3905-1528

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/06/10	2026/06/24	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.71-89

للاقتباس: عبد الوهاب السحيمي. (2026). المقاربة الجهوية لمنهاج الجغرافيا بالمغرب: نحو إدماج البعد المجالي في بناء التعلمات وترسيخ المواطنة الترابية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد31)، ص ص 71- 89,

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع المقاربة الجهوية لمنهاج الجغرافيا في سياق التحولات التي عرفها المغرب بفعل اعتماد مشروع الجهوية المتقدمة باعتباره خيارا استراتيجيا لإعادة تنظيم المجال وتعزيز الحكامة الترابية. وتنطلق الدراسة من اعتبار أن الجهوية لا تقتصر على إعادة توزيع الاختصاصات الإدارية بين المركز والجهات، بل تمتد إلى المجال التربوي من خلال ضرورة استحضار الخصوصيات المجالية والثقافية والاقتصادية داخل المنظومة التعليمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانات إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا، والكشف عن دوره في جعل التعلمات أكثر ارتباطا بواقع المتعلم ومحيطه، مع إبراز أهمية الانتقال من مقاربة تعتمد المعرفة المجردة إلى مقاربة تربط التعلم بالاستقصاء والبحث الميداني واستثمار المجال كفضاء لبناء المعرفة. كما يناقش الإشكالات المرتبطة بتحقيق التوازن بين إدماج الخصوصيات الجهوية والحفاظ على وحدة المنهاج الوطني والهوية المشتركة.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة المقاربة الجهوية على الإسهام في تطوير تدريس الجغرافيا وجعلها أداة لفهم قضايا المجال والمساهمة في التنمية الترابية. ويخلص المقال إلى أن نجاح هذا التوجه رهين بتعزيز الحكامة التربوية الجهوية، وتطوير تكوين المدرسين، وإنتاج موارد ديداكتيكية تستثمر المجال المحلي والجهوي، بما يجعل المدرسة فضاء لتكوين متعلم واعٍ بمحيطه ومنخرط في قضايا مجتمعه.

الكلمات المفتاحية: الجهوية المتقدمة؛ منهاج الجغرافيا؛ المقاربة الجهوية؛ الحكامة التربوية؛ المجال الترابي؛ الديداكتيك؛ التنمية المجالية.

©2026، السحيمي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متسارعة فرضت إعادة النظر في أساليب تدبير المجالات وأنماط تحقيق التنمية. وقد كشفت التفاوتات المجالية والاختلالات المرتبطة بالنماذج التقليدية القائمة على المركزية المفرطة عن محدودية هذه الأنماط في الاستجابة لمتطلبات التنمية المتوازنة وتحقيق الحكامة الفعالة. وفي هذا السياق برزت الجهوية باعتبارها أحد المداخل الحديثة لإعادة تنظيم المجال، من خلال تعزيز مشاركة الفاعلين المحليين والجهويين، وإعادة توزيع الاختصاصات بين المركز والجهات بما يضمن تدبيرا أكثر قربا من المواطنين وأكثر قدرة على استيعاب خصوصيات المجالات الترابية.

وقد انخرط المغرب في هذا المسار من خلال اعتماد مشروع الجهوية المتقدمة باعتباره خيارا استراتيجيا يهدف إلى تحديث هياكل الدولة وترسيخ الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المندمجة. ولم تعد الجهوية المتقدمة مجرد آلية إدارية لإعادة توزيع الصلاحيات، بل أصبحت رؤية شاملة تمتد إلى مختلف القطاعات الحيوية، بما فيها قطاع التربية والتكوين، باعتباره رافعة أساسية لبناء الإنسان ودعم التنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، يبرز النقاش حول ضرورة إدماج البعد الجهوي داخل المنظومة التعليمية، ليس فقط على مستوى الحكامة والتدبير، وإنما أيضا على مستوى المضامين والمناهج والمقاربات البيداغوجية. فاستحضار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل جهة يمكن أن يسهم في جعل التعلمات أكثر ارتباطا بواقع المتعلم ومحيطه، وتحويل المدرسة إلى فضاء لفهم قضايا المجال والمشاركة في تنميته. وتكتسي مادة الجغرافيا أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبارها مجالا معرفيا يهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان والمجال، ويمكنها أن تشكل مدخلا أساسيا لبناء وعي ترابي لدى المتعلم.

غير أن تنزيل المقاربة الجهوية في مجال التربية والتكوين يطرح مجموعة من الإشكالات المرتبطة بمدى قدرة المنظومة التعليمية على تحقيق التوازن بين تثمين الخصوصيات المجالية والحفاظ على وحدة المرجعية الوطنية، إضافة إلى التساؤل حول شروط إنتاج مضامين تعليمية وموارد ديداكتيكية تستثمر المجال المحلي والجهوي دون أن تؤدي إلى الانغلاق أو التجزئة.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة العلاقة بين الجهوية والمنظومة التربوية بالمغرب، من خلال تحليل إمكانات إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا، واستجلاء دوره في بناء التعلمات وترسيخ قيم المواطنة الترابية. وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي حد يمكن للمقاربة الجهوية لمنهاج الجغرافيا بالمغرب أن تسهم في جعل التعلمات أكثر ارتباطا بالمجال، وتعزيز وعي المتعلم بقضايا محيطه وترسيخ مواطنته الترابية في إطار الوحدة الوطنية؟

1- الجهوية المتقدمة والحكامة التربوية: أسس الانتقال نحو التدبير الترابي التشاركي

أصبح من الضروري التمييز بين مفهوم الجهوية في دلالاته التقليدية ومفهومه في صيغته المعاصرة. فالجهوية في مدلولها التقليدي ارتبطت أساسا بأبعاد هوياتية وانتمائية ذات طابع سياسي أو ثقافي، حيث كانت تُستحضر بوصفها تعبيرا عن الخصوصيات المحلية أو الجهوية في مقابل السلطة المركزية. أما الجهوية في مفهومها الحديث، فقد تجاوزت هذا التصور

الضيق لتتحول إلى آلية مؤسساتية للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، تقوم على تنظيم المجال الترابي والإداري والاقتصادي وفق رؤية تروم تحقيق النجاعة في التدبير وتقريب مراكز القرار من المواطنين، مع الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها.

وفي التجربة المغربية، تجسد هذا التحول من خلال اعتماد الجهوية كخيار استراتيجي للإصلاح الترابي والإداري، حيث لم يعد دور الجهة مقتصرا على كونها إطارا جغرافيا أو وحدة إدارية، بل أصبحت فضاء للتخطيط التنموي وصنع القرار وتدبير المشاريع العمومية. كما امتد هذا التوجه إلى قطاع التربية والتكوين عبر إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين سنة 2000، باعتبارها مؤسسات لامركزة تهدف إلى تعزيز الحكامة التربوية وتقريب تدبير الشأن التعليمي من خصوصيات المجالات الترابية المختلفة، بما يسهم في تخفيف الضغط عن الإدارة المركزية وتمكين الجهات من هامش أوسع في التخطيط والتنفيذ والتتبع.

وتقوم الحكامة التربوية الجهوية على مبدأ التدبير العقلاني المبني على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق المستمر بين مختلف المتدخلين والفاعلين التربويين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية. فهي تقتضي تشخيصا دقيقا للواقع التربوي، ورصدا لمواطن القوة والضعف، وتحديدا واضحا للأدوار والمسؤوليات، مع اعتماد آليات للتتبع والتقويم تسمح باتخاذ القرارات المناسبة وفق معطيات موضوعية وواقعية. كما تستلزم دراسة البدائل والخيارات الممكنة في ضوء الحاجيات الفعلية للمجالات الترابية، بما يضمن النجاعة والفعالية في تدبير الموارد والبرامج التربوية.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطا بمدى تفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية وتوسيع دائرة الانخراط المجتمعي في تدبير الشأن التربوي. فالتجارب الحديثة في مجال الحكامة تؤكد أن الديمقراطية التمثيلية، على أهميتها، لم تعد كافية وحدها للاستجابة لتعقيدات القضايا التنموية والتربوية، الأمر الذي يجعل من إشراك مختلف الفاعلين، من مؤسسات تعليمية وهيئات منتخبة وجمعيات المجتمع المدني وأسر المتعلمين والفاعلين الاقتصاديين، شرطا أساسيا لإنجاح المشاريع الإصلاحية. ومن ثم، فإن الحكامة التربوية الجهوية الفاعلة لا تقتصر على تدبير إداري لامركز، بل تقوم على المشاركة والتشاور والتعاون في بناء السياسات التربوية وتنفيذها وتقويمها، بما يعزز مساهمة الجميع في تحقيق التنمية التربوية والجهوية المستدامة.

إذا كانت الجهوية المتقدمة تشكل مدخلا لإرساء حكامة ترابية قائمة على القرب والمشاركة، فإن فهم رهاناتها يقتضي استيعاب الأسس النظرية التي تؤطر مفهوم الجهة وأشكال تنظيمها المجالي. فالجهة ليست مجرد وحدة إدارية، بل مجال دينامي تتفاعل داخله أبعاد تنموية وثقافية ومؤسساتية. ومن ثم، فإن دراسة المقاربات والنماذج الجهوية تتيح فهم مختلف تمثلات المجال وديناميات، تمهيدا لتحليل امتداداتها داخل القطاعات الحيوية، خاصة المجال التربوي.

2- المقاربات النظرية للجهوية والنماذج المجالية للجهة: نحو فهم ديناميات التنظيم الترابي

على الرغم من اختلاف الدول في كيفية توزيع الوظيفة الإدارية بين الدولة والجماعات المحلية، تبعا لنظام كل بلد وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتمد كل دولة الأسلوب الذي يتناسب مع خصوصياتها، فإنها باتت جميعها تعتمد، بشكل أو بآخر، النهج اللامركزي بهدف تحقيق ديمقراطية محلية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وبالتالي، أصبح الاهتمام

يتركز أساسا على جانبين رئيسيين: اعتماد اللامركزية في اتخاذ القرار، ووضع استراتيجيات مناسبة لاستقطاب الاستثمارات نحو المجالات المحلية المعنية (الكراوي، 1996، ص 61).

بمعنى أن الجهوية تستند، من ناحية، إلى بعد إداري يرمي إلى تخفيف العبء عن السلطة المركزية في مجال التسيير، ومن ناحية أخرى إلى بعد تنموي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يعزز التنمية على المستوى الجهوي المحلي في إطار ما يُعرف بالجهوية المتقدمة. وقبل الانتقال إلى استعراض نماذج من الجهات، ينبغي اعتماد مقاربتين أساسيتين يجب مراعاتهما (نشوي، 2006، ص 29):

المقاربة الجديدة: التي تعتبر أن كل جهة تتوفر على ديناميتها الداخلية، وبها تستطيع تغيير بيئتها ومحيطها. والعنصر الأساس في هذا الإطار هو تأثير المدن الكبرى الذي يتجاوز المجال الجهوي الذي تراقبه وتتحكم فيه وتقوده.

المقاربة الخارجية بالنقيض: تعتبر أن الجهة تتعرض لضغوطات قوية من الخارج، تضطرها الاستجابة ميكانيكيا تقريبا. وعليه، هناك ثلاث حالات: إما الاستقرار ويعني التخلق والركود، أو التوازن ويعني الدينامية والتنافس والتجديد، أو التأقلم ويعني الاحتراز والمقاومة أو الانفتاح.

وانطلاقا من هاتين المقاربتين، تتعدد أشكال بناء الجهة وتتنوع نماذج تنظيمها المجالي، غير أن الباحث الجغرافي المصطفى نشوي صنفها إلى ثلاثة نماذج أساسية تعكس طبيعة العلاقات التي تربط مكونات المجال الجهوي وديناميات تطوره. ويتمثل النموذج الأول في الجهة المتجانسة، وهي الجهة التي تقوم على قدر من التشابه بين عناصرها ومكوناتها المجالية، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. غير أن هذا التجانس لا يبقى ثابتا، إذ يمكن أن يؤدي تدخل العنصر البشري وتطور الأنشطة الاقتصادية إلى ظهور اختلافات داخلية في بنيتها، نتيجة التحولات التي يعرفها المجال في سياق البحث عن تنمية شاملة ومندمجة.

أما النموذج الثاني فيتمثل في الجهة المستقطبة، وهي جهة تتحدد من خلال وجود قطب أو مركز جاذب يرتبط بشبكة من العلاقات مع محيطه الداخلي والخارجي، مما يجعل تحديد حدودها المجالية أكثر تعقيدا. ويقوم تنظيمها على مبدأ التراتب الوظيفي، حيث يضطلع القطب بدور أساسي في توجيه الدينامية الاقتصادية والخدماتية للمجال؛ فقد يكون ارتباطه بالمجالات الزراعية أو الصناعية محدودا، في حين يمتد تأثيره بشكل أوسع في مجال الخدمات والوظائف الاقتصادية المختلفة.

ويتمثل النموذج الثالث في الجهة المتباينة، وهي جهة تتميز بتنوع مكوناتها واختلاف بنياتها المجالية، مما يجعلها بعيدة عن نموذج التجانس أو الاستقطاب. وتكون هذه الجهة أكثر ارتباطا بمحيطها وتأثرا بالعوامل الخارجية، كما أن تحديد حدودها يظل قابلا للتغير بفعل التحولات المستمرة التي تعرفها ديناميتها الداخلية والمؤثرات الخارجية. ومن ثم، فإن هذه النماذج الثلاثة تعكس تعدد أشكال تشكل الجهة واختلاف وظائفها وفق طبيعة المجال والعلاقات التي تنتظم داخله.

إذا كانت المقاربة السابقة قد انصبت على تأصيل مفهوم الجهوية من خلال استجلاء أبعاده النظرية وتتبع مساره التاريخي والمؤسساتي في السياقين الدولي والوطني، فإن فهم رهانات الجهوية لا يكتمل دون الوقوف عند كيفية تمثلها داخل السياسات العمومية القطاعية، وفي مقدمتها قطاع التربية والتكوين. فالإصلاحات الترابية التي عرفها المغرب لم تقتصر آثارها على

الجوانب الإدارية والتنموية، بل امتدت إلى المجال التربوي باعتباره أحد أهم المداخل الاستراتيجية لتنزيل مشروع الجهوية المتقدمة وترسيخ أسسه المجتمعية. ومن ثم يقتضي الأمر تحليل الكيفية التي حضر بها البعد الجهوي في الخطاب التربوي الرسمي، ورصد مكانته داخل الوثائق المرجعية والإصلاحات التربوية المتعاقبة، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين المشروع الجهوي واختيارات المنظومة التربوية المغربية.

وانطلاقا من ذلك، سيتم في هذا المحور تناول تمثلات المسألة الجهوية في الخطاب التربوي الرسمي بالمغرب، من خلال استكشاف مرتكزاتها المرجعية وتجلياتها.

3- السياقات الدولية والوطنية لتطور الجهوية: مدخل لفهم حضورها في الخطاب التربوي المغربي

لا يمكن فهم موقع الجهوية داخل الخطاب التربوي الرسمي بالمغرب بمعزل عن السياقات السياسية والتنموية التي أفرزت هذا الخيار على المستويين الدولي والوطني. فالخطاب التربوي لم يتبنَّ البعد الجهوي باعتباره توجها معزولا، بل جاء امتدادا لتحولات عميقة عرفتها أنماط الحكامة الترابية عبر العالم، وما رافقها من توجه متزايد نحو اللامركزية وتعزيز أدوار الوحدات الترابية في تحقيق التنمية. كما أن خصوصية التجربة المغربية تقتضي استحضار المسار التاريخي والمؤسساتي الذي عرفته الجهوية بالمغرب، منذ بداياتها الأولى إلى غاية ترسيخ نموذج الجهوية المتقدمة. ومن ثم، يقتضي تحليل حضور المسألة الجهوية في السياسات والخطابات التربوية الرسمية الوقوف أولا عند السياقات الدولية التي أسهمت في بروز التوجه الجهوي، ثم تتبع تطور هذا الخيار في التجربة المغربية ومختلف المراحل التي مر بها قبل انعكاسه على منظومة التربية والتكوين.

أ) السياقات الدولية لنشأة وتطور التوجه نحو الجهوية

اعتمدت عدة دول أوروبية سياسة الجهوية باعتبارها نمطا من أنماط التنظيم الإداري والسياسي، حيث تم تكريسها دستوريا في كل من إيطاليا سنة 1948، وألمانيا سنة 1949، وإسبانيا سنة 1978، بما جعل الجهة وحدة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي السياق الغربي، يتجاوز مفهوم الجهة بعدها الترابي والإداري ليشكل جزءا من المسار التاريخي لتطور الممارسة الديمقراطية، إذ يرتبط بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، سواء على المستوى الأفقي من خلال تحقيق التوازن بين الجهات والمناطق المختلفة، أو على المستوى العمودي عبر تعزيز الإنصاف بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية رغم تباين مصالحها وأدوارها ومواقعها داخل المجتمع. كما اقترن مفهوم الجهة بفكرة التنظيم العقلاني للمجتمع، التي تقوم على إرساء مؤسسات ومجالات اجتماعية وفق أسس رشيدة تضمن حسن التدبير وفعالية الأداء، بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والاستجابة لمتطلبات التحديث السياسي والإداري (لحكيم، 2015، ص 10).

ب) تطور التجربة الجهوية بالمغرب: من الجهوية الناشئة إلى الجهوية المتقدمة

تعود جذور التنظيم الجهوي في المغرب إلى ما قبل فرض نظام الحماية سنة 1912، حيث كان المجال الترابي للمملكة منظما وفق بنيات قبلية متعددة ضمن إطار الوحدة السياسية والترابية للدولة. غير أن هذا التنظيم لم يكن يستند إلى أسس قانونية أو تشريعية حديثة بالمعنى المتعارف عليه اليوم. ومع دخول فترة الحماية، برز مفهوم الجهة لأول مرة في الخطاب الإداري المغربي، إلا أن توظيفه آنذاك كان بعيدا عن مدلوله القانوني والمؤسساتي المعاصر؛ إذ لم تُعتمد الجهة كوحدة لا مركزية تتمتع

بصلاحيات تدبيرية مستقلة، بل استُخدمت كآلية إدارية وأمنية لخدمة أهداف السلطة الاستعمارية، من خلال إحكام السيطرة السياسية والعسكرية على مختلف مناطق البلاد وضمان إخضاعها لرقابة المستعمر وإدارته (المتوكل، 1999، ص 85).

وفي سنة 1935 خضع هذا التقسيم لمراجعة جديدة أسفرت عن تقسيم المجال الترابي إلى منطقتين رئيسيتين: مناطق مدنية وأخرى عسكرية. فقد ضمت المناطق المدنية ثلاث جهات هي: وجدة والدار البيضاء والرباط، بالإضافة إلى ثلاثة أقاليم تمثلت في آسفي وميناء ليوطي ومازغان. أما المناطق العسكرية فقد شملت جهات فاس ومكناس ومراكش، إلى جانب أقاليم تازة وتافيلالت وتخوم درعة ووسط الأطلس، فضلا عن وجود مناطق مختلطة تجمع بين الخصائص المدنية والعسكرية.

وبعد حصول المغرب على الاستقلال، برز توجه جديد نحو اعتماد البعد الجهوي كخيار لتنظيم المجال الترابي وتحقيق التنمية. فمنذ أواخر ستينيات القرن العشرين، تزايد الوعي بضرورة إعادة هيكلة التراب الوطني وفق مقاربة جهوية تستجيب لمتطلبات التنمية المتوازنة، وتحد من التفاوتات المجالية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق، فضلا عن التخفيف من حدة التمركز الإداري والاقتصادي. وفي هذا الإطار، صدر الظهير الشريف رقم 1.71.77 بتاريخ 16 يونيو 1971، الذي أرسى أول تقسيم جهوي للمغرب المستقل من خلال إحداث سبع جهات اقتصادية، شكلت اللبنة الأولى في مسار بناء التنظيم الجهوي الحديث (Zarrouk, 1988, p36).

لم ينجح التقسيم الجهوي لسنة 1971 في تحقيق الأهداف التي أُحدث من أجلها بالقدر المأمول، إذ سرعان ما برزت مجموعة من الاختلالات والحدود التي كشفت عن محدودية فعاليته في الاستجابة لمتطلبات التنمية المجالية. ومع توالي التجارب التطبيقية، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في التنظيم الجهوي، من خلال إرساء وحدات ترابية أكثر انسجاما وتكاملا، قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما استدعت هذه المراجعة ضرورة ملاءمة البناء الجهوي مع متطلبات اللامركزية وتعزيز الديمقراطية المحلية، بما يضمن فعالية أكبر في تدبير الشأن الترابي وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة (الإدريسي وأوعطي، 1998، ص 27).

استمرت تجربة الجهوية الاقتصادية التي أُقرت سنة 1971 لما يقارب خمسة وعشرين عاما، مستندة في فلسفتها إلى نظرية أقطاب النمو التي كانت تتبناها المدرسة الفرنسية في مجال التنمية المجالية آنذاك. غير أن هذه التجربة تم التخلي عنها سنة 1996، ليس فقط بسبب التحولات التي شهدتها المقاربات التنموية وخطابات التدبير الترابي، وإنما أيضا نتيجة محدودية نتائجها العملية في تحقيق الأهداف المرسومة لها، وعلى رأسها الحد من التفاوتات الجهوية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين مختلف مناطق المملكة.

أما التقسيم الجهوي لسنة 1997، فقد تأثر إلى حد كبير بالاعتبارات السياسية والظرفية التي صاحبت إقراره، الأمر الذي جعل الجهوية في تلك المرحلة تتخذ طابعا سياسيا أكثر منه تنمويا. ويعزز هذا الطرح ما أُعلن آنذاك من كون هذا التقطيع الجهوي لا يكتسي طابعا نهائيا، بل يظل قابلا للمراجعة والتعديل وفق المتغيرات والحاجيات المستقبلية، وهو ما يعكس الطابع الانتقالي الذي وسم هذه التجربة الجهوية (نشوي، 2006، ص 32).

وعلى الرغم من الأهمية التي اكتساها إصلاح سنة 1997 في مسار تطور الجهوية بالمغرب، من خلال تمتيع الجهات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وإسناد أدوار جديدة إليها في مجال التخطيط التنموي، فإن حصيلة هذا الإصلاح كشفت عن محدودية أثره العملي. فقد بقي نقل الاختصاصات إلى الجهات دون المستوى المأمول، الأمر الذي حال دون اضطلاعها الكامل بوظائفها التنموية، وحصر تدخلها في نطاق اختصاصات ذات طبيعة أفقية.

وأمام هذه الإكراهات، جاء مشروع الجهوية المتقدمة ليؤسس لمرحلة جديدة في مسار اللامركزية الترابية، من خلال السعي إلى بناء نموذج جهوي متكامل يستند إلى مبادئ الوحدة الوطنية والتضامن المجالي، ويقوم على التوزيع المتوازن للاختصاصات والموارد، مع تعزيز اللاتمركز الإداري باعتباره آلية أساسية لتحقيق حكامة ترابية فعالة ومندمجة (الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، 2010، ص 7).

إن مسار تطور الجهوية بالمغرب يعكس انتقالها من مجرد آلية لتدبير المجال إلى خيار استراتيجي لإرساء حكامة ترابية قائمة على القرب والمشاركة والتنمية المندمجة. وقد امتد هذا التحول إلى مختلف القطاعات العمومية، خاصة قطاع التربية والتكوين باعتباره رافعة أساسية للتنمية المجالية. ومن ثم، يقتضي تحليل رهانات الجهوية الوقوف عند حضورها في الجانب التربوي، وتجلياتها داخل اختيارات إصلاح المنظومة التعليمية.

4- حضور البعد الجهوي في الإصلاح التربوي المغربي: المرجعيات المؤسساتية والتحولات التدبيرية

عرفت منظومة التربية والتكوين بالمغرب، منذ مرحلة الاستقلال، تحولات تدريجية في اتجاه تبني مقاربة ترابية في تدبير الشأن التربوي، انسجاما مع التحولات التي عرفتها الدولة المغربية على مستوى أنماط الحكامة والتدبير العمومي. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة تنامي الوعي بحدود النموذج المركزي التقليدي، الذي أبان عن صعوبات في الاستجابة الفعالة لتنوع الحاجات المجالية، ومعالجة التفاوتات القائمة بين مختلف المناطق، وتحقيق العدالة المجالية وتكافؤ الفرص في مجال التربية والتكوين. لذلك برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في أساليب التدبير، من خلال الانتقال من منطق تركيز القرار في المستوى المركزي إلى منطق يقوم على توزيع الاختصاصات وتقريب عملية اتخاذ القرار من الفاعلين المحليين والجهويين.

وفي هذا السياق، شكل اعتماد اللامركزية واللاتمركز الإداري أحد المداخل الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، حيث تم إحداث بنيات إدارية ترابية تمثلت في البداية في النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، والتي أصبحت تعرف حاليا بالمديريات الإقليمية. وقد اضطلعت هذه البنيات بأدوار تنفيذية وتقنية مرتبطة بتطبيق السياسات التربوية المركزية وتتبع المؤسسات التعليمية محليا. غير أن محدودية اختصاصاتها وعدم قدرتها على معالجة مختلف الإشكالات المرتبطة بتنوع المجالات الترابية، دفعت إلى البحث عن نموذج جديد أكثر قدرة على الاستجابة للحاجات المتغيرة للمنظومة التعليمية.

وقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين نقطة تحول أساسية في مسار إصلاح الحكامة التربوية بالمغرب، حيث نص على اعتماد اللامركزية واللاتمركز باعتبارهما خيارين استراتيجيين لتحديث تدبير القطاع. ومن أبرز نتائج هذا التوجه إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين سنة 2000 باعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع جهوي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، وتضطلع بمجموعة من المهام المرتبطة بالتخطيط والبرمجة والتدبير والتتبع والتقويم على المستوى

الجهوي. وقد مثل هذا التحول انتقالا من تدبير تربوي يقوم على المركزية في القرار إلى نموذج جديد يراهن على إشراك الفاعلين الجهويين وربط السياسات التعليمية بخصوصيات المجالات الترابية.

إن حضور الجهوية في الخطاب التربوي المغربي لم يقتصر على إعادة تنظيم البنيات الإدارية وتوزيع الاختصاصات، بل امتد ليشمل إعادة النظر في علاقة المدرسة بمحيطها. فقد أصبح المجال الجهوي يعتبر إطارا أساسيا لفهم قضايا التربية والتكوين، من خلال استحضار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل جهة، وربط التعلمات بواقع المتعلمين وبيئتهم المحلية. ومن هذا المنطلق، برزت الدعوة إلى إدماج البعد المجالي في بناء المناهج والبرامج التعليمية، بما يسمح بالانتقال من تعليم يقوم على نقل المعارف المجردة إلى تعلم يجعل من المجال فضاء لاكتساب المعرفة وتحليل القضايا التنموية.

كما ارتبطت الجهوية التربوية بفكرة تطوير الحكامة داخل المنظومة التعليمية، من خلال تعزيز أدوار الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومنحها صلاحيات أوسع في مجالات متعددة، تشمل التخطيط التربوي، وتدبير الموارد البشرية، وتطوير البنيات التحتية، وإنجاز الدراسات والأبحاث التربوية، وبناء الشراكات مع مختلف المتدخلين. ويعكس هذا التوجه رغبة في جعل القرار التربوي أكثر قربا من الواقع الميداني، وأكثر قدرة على الاستجابة للحاجات الخاصة بكل مجال ترابي.

وفي هذا الإطار، جاءت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 لتكرس حضور البعد الجهوي باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق الإنصاف والجودة والحكامة. فقد أكدت على ضرورة تطوير تدبير الموارد البشرية وفق مقاربة ترابية، وتعزيز أدوار المؤسسات الجهوية، وربط الإصلاح التربوي بمبادئ التنمية المجالية. كما شكل اعتماد نظام التوظيف الجهوي في قطاع التعليم إحدى الآليات التي حاولت ترجمة هذا التوجه من خلال تقريب تدبير الموارد البشرية من الجهات وتمكين الأكاديميات من ممارسة اختصاصاتها في هذا المجال.

غير أن تنزيل الجهوية في المجال التربوي ما يزال يواجه مجموعة من الإكراهات المرتبطة بمدى توفر الشروط المؤسساتية والبشرية الكفيلة بتحقيق أهدافها. فبالرغم من توسيع اختصاصات الأكاديميات، لا تزال بعض القرارات والمساطر مرتبطة بالمستوى المركزي، مما يحد من هامش الاستقلالية الفعلية للفاعلين الجهويين. كما يطرح إدماج الخصوصيات الجهوية داخل المنهاج الدراسي تحديا أساسيا يتمثل في تحقيق التوازن بين الاستجابة لحاجات المجال المحلي والحفاظ على وحدة المرجعية الوطنية والهوية المشتركة.

وعليه، فإن الجهوية في الخطاب التربوي المغربي تمثل أكثر من مجرد خيار إداري، فهي تعبير عن تحول في تصور وظيفة المدرسة ودورها داخل المجتمع. فالمدرسة لم تعد مجرد مؤسسة تنفذ مقررات مركزية، بل أصبحت مطالبة بالانفتاح على محيطها والمساهمة في التنمية الترابية من خلال تكوين متعلم قادر على فهم مجاله، وتحليل قضاياه، والانخراط في بناء مستقبل مجتمعه. ومن ثم فإن نجاح مشروع الجهوية التربوية يظل رهينا بمدى القدرة على تحقيق التكامل بين الحكامة الجهوية، وجودة التعلمات، وترسيخ مواطنة مجالية منفتحة على قيم الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة.

إن الانتقال من تناول حضور الجهوية في الخطاب التربوي الرسمي بالمغرب إلى البحث في أبعادها الديداكتيكية داخل منهاج الجغرافيا يفرض استحضار التحول من مستوى التصور المؤسساتي إلى مستوى الممارسة التربوية الفعلية. فإذا كانت الجهوية قد أصبحت خيارا استراتيجيا لإعادة تنظيم الحكامة الترابية وتطوير تدبير المنظومة التعليمية، فإن ترجمة هذا التوجه تظل

رهينة بمدى قدرة المناهج الدراسية على استيعاب خصوصيات المجالات الترابية وإدماجها في بناء التعلمات. ومن هنا تبرز مادة الجغرافيا باعتبارها مجالا معرفيا ملائما لتجسيد هذا التحول، لارتباطها بدراسة المجال وتحليل مكوناته وتفاعلاته، مما يجعل إدماج البعد الجهوي فيها مدخلا لتقريب المعرفة من واقع المتعلم وتعزيز وعيه بقضايا محيطه. لذلك يقتضي الأمر الانتقال من مجرد الاعتراف بأهمية الجهوية في الخطاب التربوي إلى التفكير في تصور ديداكتيكي قادر على استثمار المجال الجهوي كوسيلة لبناء المعرفة وتنمية الكفايات وترسيخ المواطنة الترابية.

إذا كان حضور البعد الجهوي في الإصلاح التربوي المغربي قد ارتبط بإعادة تنظيم الحكامة وتطوير آليات التدبير، فإن رهانه الحقيقي يظل مرتبطا بمدى ترجمته داخل الممارسات التعليمية والمناهج الدراسية. ومن هذا المنطلق، تبرز مادة الجغرافيا باعتبارها مجالا معرفيا ملائما لإدماج الخصوصيات الترابية وربط التعلمات بواقع المتعلم ومحيطه. لذلك يقتضي الأمر الانتقال من البعد المؤسساتي للجهوية إلى البحث في أبعادها الديداكتيكية داخل بناء المعرفة الجغرافية.

5- إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا: مدخل ديداكتيكي لبناء تعلمات مرتبطة بالمجال وترسيخ المواطنة الترابية

يندرج إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا ضمن التحولات التي تعرفها المنظومة التربوية بالمغرب، والتي تسعى إلى جعل المدرسة أكثر انفتاحا على محيطها المجالي وأكثر ارتباطا بقضايا المجتمع والتنمية الترابية. وإذا كانت الجغرافيا بحكم طبيعتها العلمية تهتم بدراسة المجال وتحليل مكوناته وتحولاته، فإن استثمار المقاربة الجهوية داخل تدريسها يتيح بناء تعلمات ذات معنى تنطلق من واقع المتعلم وخصوصيات مجاله. غير أن هذا التوجه لا يمكن أن يتحقق إلا بالاستناد إلى مجموعة من المرجعيات القانونية والتنموية والثقافية والتربوية التي تؤطر حضور البعد الجهوي داخل المنهاج الدراسي، وتحدد أسسه وأهدافه في أفق بناء مواطن واعٍ بمحيطه ومنخرط في قضايا مجاله الترابي. ومن ثم، يقتضي تناول هذا المحور الوقوف أولا عند الخلفيات المرجعية التي شكلت الأساس النظري والمؤسساتي لإدماج الجهوية في منهاج الجغرافيا.

أ) الخلفيات المرجعية لإدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا: من المشروعية القانونية إلى الرهانات الديداكتيكية والتنموية

يستند إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا إلى مجموعة من المرجعيات المتكاملة التي تؤطر هذا الاختيار وتمنحه مشروعيته، إذ لا يرتبط الأمر بمجرد تعديل في مضامين المنهاج، وإنما يعكس تحولا في تصور العلاقة بين المدرسة والمجال والمجتمع. وتتداخل في هذا السياق أبعاد قانونية وتنموية وثقافية وتربوية-ديداكتيكية، تؤكد جميعها أهمية استحضار الخصوصيات الترابية في بناء التعلمات، مع الحفاظ على الانسجام مع الاختيارات الوطنية الكبرى. فإدماج المجال الجهوي داخل المنهاج الدراسي يندرج ضمن رؤية شمولية تهدف إلى جعل المدرسة فضاء لفهم المحيط وتنمية الوعي بالمجال وتعزيز قدرة المتعلم على التفاعل مع قضاياه، بما يساهم في تكوين مواطن مرتبط بمجاله ومنفتح على محيطه الوطني والعالمي.

- **الخلفية القانونية**: يستند إدماج البعد الجهوي إلى مرجعيات دستورية وقانونية تؤطر خيار الجهوية المتقدمة بالمغرب. ففي الفصل 136 من دستور سنة 2011 ورد أن: "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون

والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة. كما تنص المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على أن: ""الجهة جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وتشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة، باعتباره تنظيماً لا مركزياً يقوم على الجهوية المتقدمة. وتؤكد المادة 4 من القانون نفسه: "أن تدبير الجهة لشؤونها يرتكز على مبدأ التدبير الحر، الذي يخول لها، في حدود اختصاصاتها القانونية، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. كما يرتكز التنظيم الجهوي على مبدأي التعاون والتضامن بين الجهات، وبينها وبين باقي الجماعات الترابية، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية وإنجاز المشاريع المشتركة وفق الآليات القانونية المعتمدة".

– **الخلفية التنموية**: يعتبر التقسيم الترابي (الجهوية) وسيلة بيد الدولة لضبط وتيرة التنمية وربط السكان باستراتيجية الإنتاج، وأداة لإعادة هيكلة المجتمع حسب التناقضات والضغوط الظرفية، بإدماج شرائح اجتماعية جديدة في المنظومة السياسية والإدارية للدولة (الرباع، 2009، ص 41)، بغية المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المندمجة.

– **الخلفية الثقافية**: لا ينبغي أن يفهم أن إدماج البعد الجهوي في المنهاج الدراسي إقصاء للبعد الوطني، بل يتحتم أن يتم ذلك في منظومية ونسقية متكاملة لخدمة الوحدة الوطنية، باعتماد دفتر تحملات لتأليف الكتب المدرسية، يتضمن الخطوط العريضة لتأليف يتوخى الجهوية في إطار وحدة وطنية مع الانفتاح على الآخر من خلال التعايش والاعتراف به والاستفادة منه بدل الانغماس في ثقافته وهويته وإنكار لذاته ومجاله؛ خاصة في هذا العصر المعولم، الذي يتميز بتدفق المعلومات والثقافة بشكل متناسل وغير متوقف (الإعلام، مواقع التواصل الاجتماعي...)، غالبا ما تدفعه إلى الاستهلاك فهي تقدم له وصفات اصطناعية غالبا ما تقوده إلى التشكيك في ثقافته الوطنية، وبالتالي إلى الاستيلاب والانبهار بإنجازات الغير.

إن اعتماد الثقافة الوطنية والجهوية في تهيء الكتاب المدرسي يعتبر انخراطا في مشروع يسعى إلى بناء شخصية مغربية جديدة تتميز بالاعتزاز بثقافتها الوطنية والجهوية مما يسهل عليها الاندماج في وسطها، كما أن الجوانب المشرقة من الثقافة العالمية ستثري مدارك المتعلم وتبعده عن العزلة والتطرف (مادي، 2001، ص 51). إذ يعتبر تدبير التعدد الثقافي الواجهة المقابلة للتنامي المتسارع للعولمة والثقافات المتعددة داخلها، ومن تم فدوره الرئيس يتجلى في دحض الصراع الذي يمكن أن ينشئه الاختلاف والتماثل بين العادات والتقاليد. فالثقافة هي الطريقة التي عبرها يعمل البشر على أنسنة العالم، فهي تشرح وتعطي معنى العلاقات التي ينتظم عبرها الناس مع بيئتهم وتمثلاتهم.

تستند كل ثقافة إلى تصور معين للعالم وإلى منظومة من القيم المشتركة التي يتقاسمها أفراد الجماعة الاجتماعية، مهما اختلف حجمها أو طبيعتها. وتجسد هذه المنظومة القيمية من خلال مجموعة من القواعد والآليات التنظيمية التي تؤطر العلاقات داخل المجتمع وتوجه سلوك أفراده. ومن هذا المنطلق، لا تقتصر الثقافة على مجرد مجموعة من الأفكار أو المعتقدات، بل تتجسد أيضا في المؤسسات التي ينشئها المجتمع لضمان استمرارية تلك القيم ونقلها بين الأجيال. وتأتي المؤسسة التعليمية في مقدمة هذه المؤسسات باعتبارها فضاء لترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية، إلى جانب النظام القانوني الذي يسهر

على حمايتها وضمان احترامها، فضلا عن مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعادة إنتاج الثقافة وتطويرها بما ينسجم مع التحولات التي يشهدها المجتمع (بوفتال، 2007، ص 61).

– **الخلفية التربوية – الديداكتيكية:** تقوم المناهج الجهوية والمحلية على مقاربة تربوية تستحضر خصوصيات المجال الترابي وخصائصه السوسيوثقافية والاقتصادية، وترتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية. فمن جهة، يتم تصميم المنهاج الجهوي في تكامل وانسجام مع المناهج الدراسية الوطنية، بما يتيح للمتعلم توظيف المكتسبات والمعارف التي يتلقاها داخل المؤسسة التعليمية في استكشاف محيطه والبحث في مكوناته وفهم مختلف الظواهر المرتبطة به. ومن جهة ثانية، يفترض هذا التكامل اعتماد مقاربة قائمة على تنمية الكفايات من خلال التفاعل المستمر بين فضاء المدرسة وفضاء المجتمع، بما يجعل عملية التعلم نتاجا لتبادل الخبرات والتجارب بين هذين المجالين. كما يقتضي ذلك إرساء نموذج بيداغوجي تفاعلي يقوم على التناوب والتكامل بين التعلمات المدرسية والخبرات المستمدة من الواقع المعيش. إضافة إلى ذلك، تسعى هذه المناهج إلى ربط التعلمات بمختلف معطيات المحيط المحلي وما يفرزه من قضايا وإشكالات ومعارف ومواقف، وذلك من خلال تشجيع المتعلمين على الاستقصاء والبحث الميداني، بما يمكنهم من بناء معارف ذات معنى وقابلة للتوظيف في سياقات واقعية (مادي، 2014، ص 97).

ب) أنماط بناء مناهج العلوم الاجتماعية ودور الجغرافيا في تأسيس التعلم المجالي: نحو مقاربة منفتحة على البعد الجهوي

يعتبر المنهاج الدراسي تجسيدا لمقاصد التكوين، إذ يشتمل على الغايات والأهداف والمحتويات، كما يتضمن تصورات مرتبطة بنظام التقويم وتنظيم الأنشطة والنتائج المنتظرة من حيث إحداث تغييرات في مواقف وسلوكات المتعلمين خلال مسار التكوين. كما يشير إلى مجموع المعارف والمضامين المرتبطة بمختلف التخصصات الدراسية، المنظمة وفق نسق منطقي يراعي بناء المعرفة ومسارات التعلم وآليات التقويم. ويشكل بذلك منظومة متكاملة تقوم على مجموعة من الغايات والمحتويات والكفايات والاختيارات البيداغوجية (اليندوزي، 2012، ص 121).

أما المنهاج التربوي، فيُقصد به مجموع الخبرات التربوية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية وغيرها، التي تعمل المدرسة على تخطيطها وإعدادها لفائدة المتعلمين، قصد اكتسابها داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها. ويهدف هذا المنهاج إلى إكساب المتعلمين أنماطا معينة من السلوك، أو تعديل وتغيير بعض السلوكات القائمة بما ينسجم مع الاتجاهات المرغوبة، وذلك من خلال ممارسة مختلف الأنشطة المرتبطة بهذه الخبرات والمصاحبة لعملية التعلم، بما يساهم في تحقيق نموهم المتكامل (هندي وآخرون، 1989، ص 27).

إلى جانب تطور مفهوم المنهاج الدراسي في صيغته التقليدية، برزت حديثا توجهات بيداغوجية جديدة داخل مواد الاجتماعيات، تقوم على تنويع المقاربات المنهجية تبعا لتعدد الأهداف التعليمية وتنوع وظائف التعلم. ويأتي هذا التطور في سياق السعي إلى تعزيز البعد الجهوي داخل تدريس العلوم الاجتماعية، من خلال اعتماد أنماط من المناهج أكثر انفتاحا وارتباطا بالواقع المجالي للمتعلم، بما يسمح بجعل التعلمات أكثر دلالة وارتباطا بالمحيط.

وفي هذا الإطار، يمكن إبراز مجموعة من المقاربات المنهاجية ذات الصلة بهذا التوجه، من بينها المنهاج التكاملي، الذي يقوم على مبدأ الربط بين مختلف المواد الدراسية في إطار رؤية شمولية، تسعى إلى إبراز العلاقات الترابطية بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، بما يسمح بفهم أكثر عمقا وتفسيرا للواقع، بدل التعامل مع المعارف كجزر منفصلة. ويسهم هذا النوع من المناهج في بناء معرفة مركبة ومندمجة تعكس تعقيد الظواهر الإنسانية.

كما يبرز المنهاج العملي أو التجريبي، القائم على التعلم بالأنشطة، باعتباره مقاربة تربوية تجعل من المتعلم محورا للعملية التعليمية، من خلال إشراكه في ممارسات تطبيقية تهدف إلى تحويل المعارف النظرية إلى خبرات واقعية ذات معنى. ويركز هذا المنهاج على تنمية ميولات المتعلمين وحاجاتهم، وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم عبر التعلم بالممارسة والتجريب، بما يضمن ترسيخ التعلمات وجعلها أكثر ارتباطا بالحياة اليومية.

وإلى جانب ذلك، يكتسي المنهاج البيئي أو الوظيفي أهمية خاصة، لكونه يدمج مبادئ التربية البيئية ضمن العملية التعليمية، في انسجام مع التوجهات الحديثة التي تربط التعليم بسياقاته المجالية والبيئية. ويقوم هذا المنهاج على توظيف خبرات الحياة اليومية كمصدر أساسي للتعلم، بما يسهم في تشكيل اتجاهات وقيم وسلوكات المتعلم، ويعزز وعيه بمسؤوليته تجاه محيطه الطبيعي والاجتماعي، وبالتالي يربط المعرفة بالوظيفة وبالسلوك داخل المجال الذي يعيش فيه.

إذا كانت المقاربات المنهاجية الحديثة في العلوم الاجتماعية تؤكد أهمية ربط التعلمات بالمحيط المجالي للمتعلم وجعل المعرفة أكثر ارتباطا بالواقع، فإن تفعيل هذا التوجه داخل الممارسة التعليمية يقتضي البحث عن إطار ديداكتيكي قادر على تنظيم العلاقات بين مختلف مكونات الفعل التربوي. ومن هذا المنطلق، يبرز نموذج المربع الديداكتيكي باعتباره تصورا يسمح باستثمار البعد الجهوي في بناء التعلمات الجغرافية، من خلال ربط المعرفة بالمتعلم والمدرس والمجال في إطار تفاعلي متكامل.

6- البعد الجهوي في ضوء المربع الديداكتيكي: نحو بناء تعلمات جغرافية مرتبطة بالمجال

يشكل إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا تحولا في طبيعة بناء التعلمات وفي طرق تدبير العملية التعليمية–التعلمية، باعتباره يقوم على تجاوز التصور التقليدي الذي ينظر إلى المعرفة الجغرافية باعتبارها مجموعة من المعارف النظرية المجردة، نحو تصور يجعل من المجال فضاء لإنتاج المعرفة وبناء المعنى. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية نموذج المربع الديداكتيكي باعتباره إطارا نظريا يساعد على فهم مختلف مكونات الفعل التربوي وعلاقات التفاعل التي تجمع بينها، حيث لم تعد العملية التعليمية تقتصر على العلاقة الثلاثية بين المعرفة والمدرس والمتعلم، بل أصبحت تستحضر عنصرا رابعا أساسيا يتمثل في المحيط أو الوسط السوسيو-ثقافي والمجالي الذي تتم داخله عملية التعلم.

ويعود بناء هذا النموذج إلى تطوير التصورات المرتبطة بالمثلث الديداكتيكي، إذ عمل جان هوساي على إبراز التفاعلات القائمة بين أطراف العملية التعليمية، قبل أن يضيف لوجندر عنصر المحيط باعتباره عاملا مؤثرا في بناء التعلمات. ووفق هذا التصور، فإن التعلم لا يحدث في فراغ، وإنما يتشكل داخل سياق اجتماعي وثقافي ومجالي محدد، مما يجعل إدماج البعد الجهوي في منهاج الجغرافيا انسجاما مع هذا التوجه الذي يربط المعرفة بالواقع والممارسة.

على مستوى **القطب المعرفي أو الإبستمولوجي**، يفرض إدماج البعد الجهوي إعادة التفكير في طبيعة المعرفة الجغرافية المقدمة للمتعلمين. فالجغرافيا المدرسية لم تعد مطالبة فقط بتقديم معلومات حول الظواهر الطبيعية والبشرية والاقتصادية في بعدها العام، بل أصبحت مدعوة إلى تمكين المتعلم من فهم مجاله القريب وتحليل التحولات التي يعرفها، من خلال استثمار المعطيات المحلية والجهوية باعتبارها مدخلا لبناء المعرفة. ويقتضي ذلك الانتقال من جغرافيا وصفية تعتمد تراكم المعلومات إلى جغرافيا وظيفية تجعل من المجال موضوعا للتحليل والاستقصاء، وتربط بين المعرفة النظرية والمشكلات الواقعية التي يعيشها المتعلم داخل محيطه.

وفي هذا السياق، يصبح الكتاب المدرسي، رغم أهميته باعتباره أداة منظمة للتعلم، بحاجة إلى موارد تربوية موازية تسمح بإغناء المضامين الوطنية بخصوصيات المجالات الترابية المختلفة. فإدماج قضايا الجهة داخل المنهاج لا يعني بناء مناهج منفصلة أو إلغاء وحدة النظام التعليمي، وإنما يعني تحقيق نوع من التكامل بين المرجعية الوطنية والخصوصيات المجالية، بما يسمح للمتعلمين بفهم تنوع المجالات المغربية وإدراك مؤهلاتها وإكراهاتها التنموية.

أما **القطب البيداغوجي المرتبط بالمدرس**، فيحتل مكانة مركزية في تفعيل المقاربة الجهوية، لأن المدرس يمثل الوسيط الذي يحول المعرفة المجردة إلى تعلم ذي معنى. فنجاح إدماج المجال الجهوي داخل الدرس الجغرافي يرتبط بمدى قدرة المدرس على استثمار محيط المتعلم، وتوظيف القضايا الترابية في بناء وضعيات تعليمية قائمة على البحث والتحليل والمناقشة. كما أن تمثلات المدرس للمجال المحلي والجهوي تؤثر بشكل مباشر في طريقة تقديمه للمعرفة، وفي قدرته على تنمية وعي المتعلمين بقضايا مجالهم.

ومن هنا تبرز أهمية تطوير تكوين المدرسين داخل المؤسسات المكلفة بإعداد الأطر التربوية، من خلال تعزيز حضور البعد الجهوي في التكوين الأساس والمستمر، وتمكين المدرسين من مهارات قراءة المجال واستثمار الوثائق والمعطيات المحلية وإنجاز الأنشطة الميدانية. فالمقاربة الجهوية لا يمكن أن تتحول إلى ممارسة فعلية بمجرد إدراج مضامين جديدة، بل تحتاج إلى فاعلين تربويين قادرين على تحويل المجال إلى مورد تعليمي وبيداغوجي.

ويأتي **المتعلم باعتباره القطب السيكولوجي** في قلب هذا التصور، حيث ينتقل دوره من مجرد متلق للمعرفة إلى مشارك في بنائها. فالمقاربة الجهوية في تدريس الجغرافيا تمنح المتعلم فرصة اكتشاف مجاله وفهم مكوناته وتحليل مشكلاته، بما يساعده على تطوير قدراته في الملاحظة والاستنتاج والتفسير واتخاذ القرار. كما تساهم في بناء شخصية متعلمة مرتبطة بمحيطها، واعية بمسؤولياتها، وقادرة على المشاركة في قضايا التنمية المحلية والجهوية.

ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في ترسيخ مفهوم **المواطنة الترابية**، باعتبارها وعيا بالانتماء إلى مجال معين والمشاركة في فهم قضاياه والمساهمة في تطويره. فالمتعلم الذي يدرس مؤهلات جهته وتحدياتها لا يكتسب فقط معارف جغرافية، بل يطور أيضا مواقف وقيما مرتبطة بالمسؤولية والانخراط الاجتماعي. وهكذا يصبح المجال الجهوي وسيلة لبناء مواطن قادر على الجمع بين الاعتزاز بالخصوصية المحلية والانتماء إلى الوحدة الوطنية.

أما **قطب المحيط أو المجال**، فيمثل العنصر الأكثر ارتباطا بالمقاربة الجهوية، لأنه يجعل من البيئة القريبة للمتعلم فضاء للتعلم والتجريب. فالمجال المحلي ليس مجرد موضوع للدراسة، بل هو مختبر تربوي يسمح بالملاحظة المباشرة وجمع المعطيات

وتحليل الظواهر واستنتاج العلاقات المجالية. ومن خلال العمل الميداني، ينتقل المتعلم من المعرفة النظرية إلى المعرفة المبنية على التجربة، وهو ما ينسجم مع التصورات الحديثة التي تؤكد على أهمية التعلم النشط والتعلم القائم على الخبرة.

كما أن ربط التعلمات بالمجال يساهم في تجاوز أحد الإشكالات التي تواجه المدرسة، والمتمثل في الفصل بين المعرفة المدرسية والواقع المعيش. فعندما يدرس المتعلم قضايا ترتبط ببيئته، مثل التحولات العمرانية أو استغلال الموارد الطبيعية أو الإشكالات التنموية، فإنه يصبح أكثر قدرة على فهمها وتحليلها، وأكثر استعدادا للمشاركة في إيجاد حلول لها. وهذا ما يجعل الجغرافيا مادة أساسية في بناء الوعي المجالي وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة.

وانطلاقا من كون المجال يتسم بالتدرج والتداخل، فإن إدماج البعد الجهوي لا ينبغي أن يفهم باعتباره انغلاقا على المجال المحلي، بل هو مدخل لبناء وعي متدرج يبدأ من القريب نحو الأوسع. فالمتعلم ينطلق من فهم محيطه المحلي والجهوي، ليدرك بعدها القضايا الوطنية والعالمية في إطار من الترابط والتكامل. ومن ثم فإن المقاربة الجهوية في منهاج الجغرافيا تسعى إلى تحقيق توازن بين تثمين الخصوصيات المجالية والحفاظ على وحدة المرجعية الوطنية.

وعليه، فإن اعتماد البعد الجهوي داخل المربع الديداكتيكي يمثل مدخلا لإعادة بناء تدريس الجغرافيا على أسس أكثر ارتباطا بالمجال وأكثر انفتاحا على قضايا المجتمع. فهو يجعل المعرفة الجغرافية أداة للفهم والتحليل والمشاركة، ويحول المدرسة من فضاء لتلقي المعارف إلى مؤسسة تساهم في تكوين متعلم واعٍ بمجاله، قادر على التفكير في قضاياه والمساهمة في تنميته ضمن إطار المواطنة المسؤولة والانتماء المتوازن.

خلاصة:

يتضح مما سبق أن ورش الجهوية المتقدمة لا يمثل مجرد إصلاح إداري أو عملية لإعادة توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية والمستويات الجهوية، وإنما يعد تحولا استراتيجيا يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في أساليب تدبير الشأن التربوي. غير أن تحقيق أهداف هذا الورش يظل مرتبطا بمدى تمكين الفاعلين المحليين والجهويين من ممارسة أدوار حقيقية في بلورة القرار التربوي وتوجيه مساراته، بما يتجاوز الاقتصار على التدخل في الجوانب التقنية والمادية المرتبطة بالبنيات التحتية والتجهيزات، ليشمل الإسهام في إعداد السياسات التربوية الجهوية وتحديد توجهاتها وأولوياتها التنموية بما يراعي خصوصيات كل مجال ترابي (مقبول، 2014، ص 5).

ومن هذا المنطلق، يمكن للجهة أن تتحول إلى فاعل أساسي في التخطيط التربوي من خلال مساهمتها في إعداد الخريطة التربوية الجهوية، وتحديد حاجيات التكوين، وتدبير الموارد البشرية، والمساهمة في تمويل المشاريع التعليمية، فضلا عن تطوير آليات الحكامة والتتبع والتقويم. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز قدرة المنظومة التربوية على الاستجابة للحاجيات الفعلية للمجتمع، وأن يجعل من التعليم رافعة للتنمية المجالية ومجالا لإنتاج الكفاءات القادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن بناء استراتيجية تنموية فعالة للمنظومة التربوية يقتضي ترسيخ مبادئ الجهوية المتقدمة في ارتباط وثيق بالحكامة التربوية الرشيدة، القائمة على المشاركة والمسؤولية والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. فاستثمار الموارد المحلية وتعبئة

الإمكانات المتاحة على المستوى الجهوي من شأنه أن يساهم في تحسين جودة الخدمات التعليمية، وأن ينعكس إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز التكامل بين التربية والتنمية والمواطنة، وجعل المدرسة فضاء لإعداد المواطن القادر على الإسهام في تنمية مجاله والانخراط الواعي في قضايا مجتمعه.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تطوير المنهاج الدراسي المغربي وفق رؤية تجمع بين الوحدة والتنوع؛ بحيث يحافظ المنهاج على بعده الوطني باعتباره معبرا عن الاختيارات التربوية الكبرى للدولة والقيم المشتركة للمجتمع، وفي الوقت نفسه يفسح المجال أمام إدماج الأبعاد المحلية والجهوية بما يعكس خصوصيات المجالات الترابية المختلفة ومؤهلاتها وإكراهاتها. فمثل هذا التوجه من شأنه أن يساهم في جعل التعلمات أكثر ارتباطا بواقع المتعلم وأكثر قدرة على الاستجابة لانتظاراته وحاجاته التنموية.

كما أن اعتماد مقاربات بيداغوجية قائمة على المشروع والبحث الميداني واستثمار المحيط من شأنه أن يمكن المتعلم من الانتقال التدريجي من فهم قضايا مجاله المحلي إلى استيعاب القضايا الجهوية والوطنية والعالمية في إطار رؤية تكاملية مترابطة. وبهذا يصبح التعليم أداة لبناء الوعي المجالي وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية، كما يتحول المتعلم من متلقٍ للمعرفة إلى فاعل قادر على المشاركة والإبداع والتأثير الإيجابي في محيطه. ومن ثم، فإن تحقيق رهانات الجهوية في المجال التربوي يظل مرتبطا بقدرة المنظومة التعليمية على التوفيق بين متطلبات الوحدة الوطنية وضرورات التنوع المجالي، بما يجعل المدرسة رافعة حقيقية للتنمية المستدامة وأحد أهم مداخل بناء مجتمع المعرفة والمواطنة الفاعلة.

توصيات:

في ضوء ما أفرزته هذه الدراسة من نتائج واستنتاجات، يمكن اقتراح جملة من التوصيات الكفيلة بتعزيز حضور المقاربة الجهوية داخل المنظومة التربوية، وبخاصة في منهاج الجغرافيا ومواد الاجتماعيات:

- تعزيز البعد الجهوي في المناهج الدراسية من خلال إدماج مضامين ومعارف مرتبطة بالخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل جهة، مع الحرص على انسجامها مع المرجعيات الوطنية والثوابت الجامعة للأمة المغربية.
- إعادة النظر في الكتب المدرسية بما يسمح بإفساح مجال أكبر لدراسة القضايا المحلية والجهوية، وإنتاج موارد ديداكتيكية مكملة تساعد المتعلمين على فهم محيطهم القريب وتحليل إشكالاته التنموية.
- إدماج المقاربة المجالية في تدريس الجغرافيا عبر اعتماد أنشطة ميدانية ومشاريع تربوية تستثمر المجال المحلي باعتباره مختبرا للتعلم، بما يعزز التعلم بالبحث والاستقصاء والملاحظة المباشرة.
- تطوير برامج تكوين المدرسين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، من خلال تضمين وحدات خاصة بديداكتيك المجال والجهوية المتقدمة والتربية على المواطنة الترابية والتنمية المحلية .
- تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من صلاحيات أوسع في مجال التخطيط التربوي وإعداد المشاريع التعليمية الجهوية، بما يضمن ملاءمة السياسات التربوية مع حاجيات كل جهة وخصوصياتها.

- إرساء شراكات مؤسساتية بين المؤسسات التعليمية والجماعات الترابية والجامعات ومؤسسات البحث والمجتمع المدني، بهدف جعل المدرسة منفتحة على محيطها ومساهمة في معالجة قضايا التنمية الجهوية.
- إدماج البعد الجهوي في أنظمة التقويم والامتحانات، خاصة في مواد الاجتماعيات، عبر توظيف وضعيات اختبارية تستحضر قضايا المجال المحلي والجهوي وتدفع المتعلم إلى تحليلها واقتراح حلول لها.
- تشجيع البحث التربوي والديداكتيكي في مجال الجهوية والتربية المجالية، ودعم الدراسات التي تستكشف سبل بناء منهاج جهوي منسجم مع الأهداف الوطنية للتربية والتكوين.
- ترسيخ قيم المواطنة متعددة المستويات لدى المتعلمين، من خلال تنمية الوعي بالانتماء المحلي والجهوي في إطار الانتماء الوطني، بما يعزز التوازن بين الخصوصية والوحدة.
- ربط التربية بالتنمية المستدامة عبر جعل المدرسة فضاء لإعداد متعلمين قادرين على تشخيص مشكلات مجالاتهم الترابية والمساهمة في اقتراح مبادرات ومشاريع تنموية تستجيب لحاجيات المجتمع.

إن نجاح المقاربة الجهوية في المجال التربوي لا يتوقف على نقل الاختصاصات الإدارية إلى المستوى الجهوي فحسب، بل يقتضي إحداث تحول عميق في فلسفة المنهاج وأدوار المدرسة ووظائفها المجتمعية. فكلما ازداد ارتباط التعلمات بمحيط المتعلم وقضايا مجاله الترابي، ازدادت قدرتها على إنتاج مواطن واعٍ ومنخرط في تنمية مجتمعه. ومن ثم، فإن بناء مدرسة منفتحة على مجالها، ومتصالحة مع خصوصياته، يظل أحد الشروط الأساسية لإنجاح مشروع الجهوية المتقدمة وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الببليوغرافيا:

1) بالعربية:

- بوفتال، بشرى. (2007). إشكالية التنوع الثقافي: دراسة تحليلية لنظم وأسس تدبير التربية على التعدد الثقافي بالمغرب، مجلة جامعة محمد الخامس، الرباط.
- الرباع، جواد. (2009). الجهوية وسؤال التنمية المحلية بالمغرب، مجلة رهانات، عدد مزدوج 11 و 12، دار النشر سوماكرام، الدار البيضاء.
- الكراوي، رشيد. (1996). الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
- اليندوزي، صالح. (2012). المنهج والمنهاج والبرنامج، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد مزدوج 6 و7، المجلس الأعلى للتعليم، مطبعة مكتبة المدارس.
- ذياب هندي، صالح وآخرون. (1989). تخطيط المنهج ونطويره، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- المتوكل، عبد الله. (1999). الإدارة اللامركزية بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 12، دار النشر المغربية، البيضاء.

- الإدريسي، عبد القادر. وأوعطي، أحمد. (1998). التقسيم الجهوي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 16.
- مادي، لحسن. (2001). مقترحات لوضع سياسة تعليمية بديلة، مجلة علوم التربية، المجلد الثالث، العدد 21، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- مادي، لحسن. (2014). منظومة التربية والتكوين بالمغرب في أفق الجهوية الموسعة، منشورات مجلة علوم التربية، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- لحكيم، حسن. (2015). المسألة التربوية في ظل الجهوية المتقدمة، الجريدة التربوية، العدد 64، المغرب.
- مقبول، مصطفى. (2014). تدبير النظام التعليمي في أفق تنزيل الجهوية الموسعة، مجلة الإدارة التربوية، العدد 4، مطبعة الرباط نت، الرباط.
- نشوي، مصطفي. (2006). الجهة والجهوية بالمغرب، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 16، مطبعة النجاح الجديدة.
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. (2010). الجهوية الموسعة ومستلزمات الحكامة الجيدة.

2) باللغات لأجنبية:

– Zarrouk, (N). (1988). L'organisation et le fonctionnement du conseil régional, publications de le revue Marocaine d'administration local et développement, la région au Maroc, Ed. Maghrébines, N° 16.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Būftāl, Bushrá. 2007. *Ishkālīyat al-tanawwuʿ al-thaqāfī: dirāsah taḥlīlīyah li-nuẓum wa-usus tadbīr al-tarbiyah ʿalá al-taʿaddud al-thaqāfī bi-al-Maghrib (The Problematic of Cultural Diversity: An Analytical Study of the Systems and Foundations of Managing Education on Cultural Pluralism in Morocco)*. Majallat Jāmiʿat Muḥammad al-Khāmis, al-Ribāṭ.

2. Al-Rabbāʿ, Jawād. 2009. *Al-Jihawīyah wa-suʿāl al-tanmiyah al-maḥallīyah bi-al-Maghrib (Regionalization and the Question of Local Development in Morocco)*. Majallat Rahānāt, ʿadad muzdawaj 11 & 12. Dār al-Nashr Sūmākrām, al-Dār al-Bayḍāʾ.

3. Al-Karrāwī, Rashīd. 1996. *Al-Iqtiṣād al-Maghribī: al-taḥawwulāt wa-al-rahānāt (The Moroccan Economy: Transformations and Stakes)*. Dār al-Nashr al-Maghribīyah, al-Dār al-Bayḍāʾ.

4. Al-Yandūzī, Ṣāliḥ. 2012. *Al-Manhaj wa-al-minhāj wa-al-barnāmaj (Methodology, Curriculum, and Program)*. Majallat Dafātir al-Tarbiyah wa-al-Takwīn, ʿadad muzdawaj 6 & 7. Al-Majlis al-Aʿlá lil-Taʿlīm, Maṭbaʿat Maktabat al-Madāris.

5. Dhīyāb Hindī, Ṣāliḥ, et al. 1989. *Takhtīṭ al-manhaj wa-taṭwīruh (Curriculum Planning and Development)*. Al-Ṭabʿah al-ūlá. Dār al-Fikr lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ, al-Urdun.

6. Al-Mutawakkil, ʿAbd Allāh. 1999. *Al-Idārah al-lāmarkazīyah bi-al-Maghrib (Decentralized Administration in Morocco)*. Al-Majallah al-Maghribīyah lil-Idārah al-Maḥallīyah wa-al-Tanmiyah, al-ʿadad 12. Dār al-Nashr al-Maghribīyah, al-Bayḍāʾ.

7. Al-Idrīsī, ʿAbd al-Qādir; Awʿaṭī, Aḥmad. 1998. *Al-Taqsīm al-jihawī al-jadīd (The New Regional Division)*. Al-Majallah al-Maghribīyah lil-Idārah al-Maḥallīyah wa-al-Tanmiyah, al-ʿadad 16.

8. Mādī, Laḥsan. 2001. *Muqtaraḥāt li-waḍʿ siyāsah taʿlīmīyah badīlah (Proposals for an Alternative Educational Policy)*. Majallat ʿUlūm al-Tarbiyah, al-mujallad al-thālith, al-ʿadad 21. Maṭbaʿat al-Najāḥ al-Jadīdah, al-Dār al-Bayḍāʾ.

9. Mādī, Laḥsan. 2014. *Manẓūmat al-tarbiyah wa-al-takwīn bi-al-Maghrib fī ufuq al-jihawīyah al-muwassaʿah (The Education and Training System in Morocco in the Horizon of Extended Regionalization)*. Manshūrāt Majallat ʿUlūm al-Tarbiyah, al-Ṭabʿah 1. Maṭbaʿat al-Najāḥ al-Jadīdah, al-Dār al-Bayḍāʾ.

10.Laḥkīm, Ḥasan. 2015. *Al-Masʾalah al-tarbawīyah fī ẓill al-jihawīyah al-mutaqaddimah (The Educational Issue Under Advanced Regionalization)*. Al-Jarīdah al-Tarbawīyah, al-ʿadad 64, al-Maghrib.

11.Maqbūl, Muṣṭafá. 2014. *Tadbīr al-niẓām al-taʿlīmī fī ufuq tanzīl al-jihawīyah al-muwassaʿah (Managing the Educational System in the Horizon of Implementing Extended Regionalization)*. Majallat al-Idārah al-Tarbawīyah, al-ʿadad 4. Maṭbaʿat al-Ribāṭ Net, al-Ribāṭ.

12.Nashwī, Muṣṭafá. 2006. *Al-Jihah wa-al-jihawīyah bi-al-Maghrib (The Region and Regionalization in Morocco)*. Majallat al-Majāl al-Jughrāfī wa-al-Mujtamaʿ al-Maghribī, al-ʿadad 16. Maṭbaʿat al-Najāḥ al-Jadīdah.

13.Al-Hayʾah al-Markazīyah lil-Wiqāyah min al-Rashwah. 2010. *Al-Jihawīyah al-muwassaʿah wa-mustalzamāt al-ḥukāmah al-jayyidah (Extended Regionalization and the Requirements of Good Governance)*. (Report or unpublished paper).

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

How did the events of October 7th change the concept of intelligence and security in the Arab world?

Maaroof Salah Al-Din Taha[1],
Muhanad seloom [2]
[1]College of Education, University of Samarra, Iraq
[2]Doha Institute for Graduate Studies: Doha, Qatar
Email 1: Maroof101maroof@gmail.com[1];
Email 2:mseloom@dohainstitute.edu.qa[2]
1: ORCID 0009-0001-7815-7580
2: ORCID 0000-0002-2268-6563

Received	Accepted	Published
10/06/2026	21/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.90-114

Maaroof Salah Al-Din Taha; Muhanad seloom. (2026). How did the events of October 7th change the concept of intelligence and security in the Arab world? Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue31), pp 90- 114.

Abstract

The events of October 7, 2023 constituted an unprecedented strategic turning point in the history of the Middle East, as they revealed a profound weakness and gabs within the Israeli intelligence institution and system, which had long been presented as model to be emulated. At the same time, they raised structural questions regarding the extent to which the intelligence and security systems in Arab states, in general, are capable of confronting new forms of threats. This study seeks to clarify the manner in which these events contributed to reshaping the concept of security and intelligence in the Arab world through three integrated and important points analyzing the dimensions of Israeli intelligence failure and its structural factors extrapolating the direct repercussions on the Arab security system reassessing the regional threat environment and anticipating the features of the coming phase within the context of the transformations generated by these events. The research adopts a descriptive – analytical approach based on diverse sources, including strategic reports, peer-reviewed and reliable academic studies, and official investigations in Arabic, English, and Hebrew. This research concluded that the Israel intelligence failure was not merely a strategic deception. The study goes beyond the Israel case to raise existential challenges facing the Arab intelligence system amid the escalation of hybrid threats and risks and the declining effectiveness of prevailing security doctrines. In part the research present a system of recommendations divided into four stages: security doctrine institutional building, technical capabilities and regional cooperation. The most important of these is that reliance on technical tools represent a gap that technological development at the present time cannot fill, and that the human element cannot be wholly replaced by the technical and technological element.

Keywords: October 7, Arab intelligence and national security, intelligence failure, strategic deception, hybrid threats, artificial intelligence, cybersecurity

© 2026, Salah Al-Din Taha& seloom, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

كيف غيرت أحداث السابع من أكتوبر مفهوم الاستخبارات والأمن في الوطن العربي؟

معروف صلاح الدين طه [1]
مهند سلّوم [2]
[1]كلية التربية، جامعة سامراء، العراق
[2] معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر
الايميل1: Maroof101maroof@gmail.com
الايميل 2: mseloom@dohainstitute.edu.qa
حساب 1: 0009-0001-7815-7580
حساب 2: 0000-0002-2268-6563

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/05/21	2026/05/31	2026/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.90-114

للاقتباس: معروف صلاح الدين طه؛ مهند سلّوم. (2026). كيف غيرت أحداث السابع من أكتوبر مفهوم الاستخبارات والأمن في الوطن العربي؟ مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08 (العدد31)، ص ص 90 – 114.

ملخص

شكلت أحداث السابع من أكتوبر 2023 منعطفاً استراتيجياً غير مسبوق في تاريخ الشرق الأوسط، إذ كشفت عن ضعف عميق وفجوات في المؤسسة والمنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية التي طالما قدمت نموذجاً يحتذى به، وأثارت في نفس الوقت تساؤلات بنيوية حول مدى إمكانية أن تواجه منظومة الاستخبارات والأمن في الدول العربية أشكال التهديد الجديدة.

يسعى هذا البحث الى توضيح الكيفية التي أسهمت هذه الأحداث في تشكيل مفهوم الأمن والاستخبارات في الوطن العربي، من خلال ثلاث نقاط متكاملة ومهمة: تحليل أبعاد الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي وعوامله البنيوية، واستقراء التداعيات المباشرة على منظومة الأمن العربية، وإعادة تقدير بيئة التهديدات الإقليمية، مع توقع ملامح المرحلة المقبلة في سياق التحولات التي أثارتها هذه الأحداث.

ويتبنى البحث منهجاً تحليلياً وصفياً يستند إلى مصادر متنوعة تشمل التقارير الاستراتيجية والدراسات الأكاديمية المحكمة والموثوقة والتحقيقات الرسمية بالعربية والانكليزية والعبرية، حيث قادنا ذلك إلى الإقرار بأن الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي لم يكن إخفاقاً تقنياً مبيناً، بل كان هزيمة استخباراتية مهندسة بفعل خطأ استراتيجي منظم.

الدراسة تتجاوز الحالة الإسرائيلية لتطرح تحديات مصيرية أمام المنظومة الاستخباراتية العربية في ظل تصاعد التهديدات والمخاطر الهجينة وتراجع فاعلية العقائد الأمنية السائدة. ويقدم البحث في جزء منه منظومة توصيات تنقسم الى أربع مراحل: العقيدة الأمنية، والبناء المؤسسي، والقدرات التقنية، والتعاون الإقليمي وأهمها أن الاعتماد على الأدوات التقنية وحدها يشكل فجوة لا يمكن لتطور التكنولوجيا في الوقت الحالي ردمها، وأن العنصر البشري لا يمكن استبداله بشكل كلي بالعنصر التقني والتكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: السابع من أكتوبر، الاستخبارات والأمن القومي العربي ، الفشل الاستخباراتي ، الخداع الاستراتيجي، التهديدات الهجينة ، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني.

©2026، صلاح الدين طه& سلّوم، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

المقدمة

تمثل أحداث السابع من أكتوبر 2023، والمعروفة باسم عملية طوفان الأقصى، فترة فارقة ليس فقط في الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، بل في تاريخ المؤسسات والأنظمة الاستخباراتية العالمية. لقد كشف هذا الهجوم المفاجئ، الذي نفذته حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، عن هشاشة غير مسبوقة في واحدة من أكثر المنظومات الاستخباراتية تعقيدا وقوة وتقديراً حول العالم، وهي منظومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تعرضت لأكبر فشل استخباري في تاريخها (مهند سلوم، 2024).

كذلك كشفت التحليلات فيما بعد ان الحدث لم يبرز فقط في حدود المنظومة الأمنية التقليدية، بل سلط الضوء أيضاً عل مشكلات أعمق تتعلق بسوء تقدير نوايا الخصم، والانحيازات الإدراكية، والإفراط في الثقة بالتفوق التكنلوجي كبديل عن الفهم الاستخباراتي الشامل.[38] لكن التداعيات الأمنية لهذا الحدث لم تقتصر على إسرائيل وحدها، بل امتدت آثارها الى كافة ارجاء الوطن العربي.[39]

غير ان الأثر الأكبر لهذه الأحداث لم يتوقف عند حدود الكيان الإسرائيلي ومراجعاته الداخلية ، بل امتد ليطرح اسئلة جوهرية وجدية أمام الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الوطن العربي، فقد أثبتت هذه الأحداث عجز المنظومة العربية، وغيرت استراتيجيات ما يعرف بمحور المقاومة، إذ كشفت أن ميزان القوى الإقليمي قابل للاهتزاز والتحول. ومن منظور أمني شامل، باتت التدخلات الاستخباراتية في عصر التكنلوجيا الجيل الخامس أكثر تأثيراً وأقل تكلفة من التدخلات العسكرية التقليدية (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،2020)، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم الأمن القومي العربي من جذوره .

يسعى هذا البحث الى استكشاف الكيفية التي أعادت بها أحداث السابع من أكتوبر تشكيل مفهوم الاستخبارات والأمن في الوطن العربي، من خلال تحليل أبعاد الفشل الاستخباراتي الذي كشف عنه هذا الحدث، ودراسة نتائجه وتداعياته على مفاهيم الأمن القومي العربي والعقائد الاستخباراتية السائدة، وصولاً الى استشراف ملامح المرحلة المقبلة في ضوء ما انتجته هذه الاحداث من تحولات وتغيرات جذرية. وتنتهج هذه الورقة في ذلك منهجاً تحليلياً يستند الى مصادر متنوعة تشمل التحقيقات الرسمية، والأبحاث الأكاديمية والتحليلات الاستراتيجية، والمقابلات مع خبراء الأمن.

اولاً: مفهوم الأمن القومي في الأدبيات العربية . الخصوصية والإشكالية.

تتميز الأدبيات العربية في تناولها لمفهوم الامن القومي بخصوصية تاريخية وإيديولوجية لا نظير لها في التراث الغربي؛ إذ تكامل مفهوم الأمن القومي العربي مع التهديد الذي مثله إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 على أمن العرب قاطبة، انطلاقاً من فكرة أنهم أمة، أمنها واحد، والتهديدات التي تواجهها واحدة، ومصيرها واحد. وجرت مأسسة هذا المفهوم بتوقيع "معاهدة

[1] Miller, A. D. (2024, September). The October 7 attack: An assessment of the intelligence failings. CTC Sentinel.

[39] مركز أورسام للدراسات. (2025، أكتوبر). The Middle East post–October 7: Two years in review (ORSAM Report No. 356). ORSAM.

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" في إطار جامعة الدول العربية عام 1950 (مروان قبلان، محمد خميس، سيد أحمد قوجلي، 2020).

وعلى صعيد العريفات، تعددت الاجتهادات العربية وتباينت بحسب زاوية النظر؛ فمنها ما يركز عل البعد العسكري الدفاعي، ومنها ما يتبنى منظوراً أشمل يستوعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، يقدم الدكتور زكريا حسين تعريفاً يجمع بين هذه الأبعاد، إذ ينظر الى الأمن القومي العربي باعتباره منظومة متكاملة تتضافر فيها القدرات العسكرية والدبلوماسية والتنموية في آن واحد، مع مراعاة المتغيرات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية (المركز الديمقراطي العربي. 2018).

وفي السياق المؤسسي ذاته، يرى مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية أن الأمن القومي هو عملية مركبة تستهدف حماية قدرات الدولة وتنميتها في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك ضمن رؤية استراتيجية شاملة تراعي طبيعة البيئة المحيطة. بيد أن هذه التعريفات الطموحة تصطدم بإشكالية بنيوية عميقة تتمثل في الفجوة القائمة بين مستوى التنظير ومستوى التطبيق، فالوطن العربي، الذي يضم ثلاثاً وعشرين دولة ذات إرادات سياسية متباينة، يفتقر إلى الكيان الموحد الذي يضفي على مفهوم الأمن القومي طابعه الجمعي الفاعل (المركز الديمقراطي العربي. 2018). وقد تعمق هذا التصدع تاريخياً مع صعود النزعات القطرية على حساب المشروع القومي الجامع. وبلغ ذروته مع الغزو العراقي للكويت عام 1990، ثم ثورات الربيع العربي التي أعادت رسم خارطة التهديدات وأولويات الأجهزة الأمنية (مروان قبلان، محمد خميس، سيد أحمد قوجلي، 2020).

وخلاصة كل هذا القول، يتجلى من استعراض هذه الأدبيات أن مفهوم الأمن القومي العربي ظل محاصراً بين طموح قومي جامع لم يجد مؤسسة ترسخه، وواقع قطري يفرز تضارب المصالح ويعيق التنسيق الاستراتيجي المشترك؛ وهو ما يشكل خلفية نظرية لازمة لفهم طبيعة الفراغ الاستراتيجي الذي كشفته أحداث السابع من أكتوبر 2023.

ثانياً: مفهوم الاستخبارات ـ الوظيفة والبنية والدورة.

تحتل الاستخبارات مكانة محورية في منظومة الأمن القومي لأي دولة، إذ تمثل الركيزة المعرفية التي يقوم عليها صنع القرار الأمني والاستراتيجي. وتقوم وظيفة الاستخبارات في جوهرها على ثلاث ركائز اساسية تجمع عليها الأدبيات المتخصصة، وهي: جمع المعلومات، وتحليلها، ونشرها لدعم صانعي القرار في مواجهة التهديدات قبل وقوعها (شادي عبد الوهاب، 2016).

وقد باتت دراسة الاستخبارات تخصصاً فرعياً مستقلاً من الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كونها تعد تجسيداً لمقولات المدرسة الواقعية، إذ هي أحد الانشطة التي تضطلع بها الدول لحماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيزها، مما يجعل ارتباطها بالأمن القومي ارتباطاً عضوياً لا انفصال فيه (شادي منصور ، 2015).

وتقوم العملية الاستخباراتية على ما يعرف بـ" دورة الاستخبارات"، وهي منظومة متكاملة من المراحل المتسلسلة تبدأ بالتخطيط وتحديد الاحتياجات، مرورا بجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، وانتهاءً بنشر الناتج الاستخباراتي إلى صانع القرار.

غير أن هذه الدورة في واقعها التطبيقي ليست خطية بسيطة، بل هي عملية تفاعلية متكررة وديناميكية يمكن من خلالها تشخيص مواطن الفشل والنجاح في أي حادثة استخباراتية بالفحص التدريجي لكل مرحلة (Seloom,M. 2025).

وقد باتت وظيفة التنبؤ تحتل موقعاً مركزياً في هذه الدورة في صيغتها الحديثة، إذ تقوم على مفهوم إمكانية تغيير مخرجات الأحداث المستقبلية من خلال اتخاذ إجراءات استباقية في الحاضر (محمد العربي، 2017). وتتسم هذه الدورة بالترابط الوثيق بين مراحلها، بحيث إن أي خلل في حلقة منها ينعكس سلباً على مخرجات المنظومة بأسرها، وهو ما يفسر لماذا يوصف الفشل الاستخباراتي الكبير عادة بأنه فشل منظومي لا فشل فردي أو تقني فحسب (شادي عبد الوهاب، 2016).

وتتوزع مصادر الاستخبارات على خمس ميادين متكاملة يعد كل منها لبنةً لا غنى عنها في بناء الصورة الاستخباراتية الشاملة، فالاستخبارات البشرية تعتمد على الأفراد المزروعين في صفوف الخصم، واستخبارات الإشارة تقوم على اعتراض الاتصالات الإلكترونية وتحليلها، والاستخبارات الصورية تُستخلص من الأقمار الصناعية والمنظومات الجوية ،أما استخبارات المصادر المفتوحة فباتت تكتسب أهمية متصاعدة في عصر التواصل الاجتماعي والانفتاح المعلوماتي، وتكمل هذه المنظومة الاستخبارات المضادة الموجهة نحو إحباط مساعي الخصم في اختراق المنظومة الأمنية الوطنية (شادي عبد الوهاب، 2016). وقد تبلورت معالم حقل الدراسات الاستخباراتية أكاديمياً لتشمل دراسة جميع هذه المجالات فضلاً عن مسألة الرقابة على أجهزة الاستخبارات وضمان حوكمتها (منتدى العاصمة، 2015). ومن أبرز ما أضافته الدراسات المعاصرة لحقل الاستخبارات مفهوم "مبارزة دروة الاستخبارات" (Intelligence Cycle Duel) الذي يعيد تأطير العملية الاستخباراتية لا بوصفها صراعاً تنافسياً يقوم فيه كلا الطرفين بالجمع والإخفاء في آن واحد، حيث تسعى كل منظومة إلى تعطيل دورة الخصم في الوقت الذي تُشغل دورة الخصم بكفاءة قصوى.

ويترتب على هذا المفهوم تمييز جوهري بين نوعين من الإخفاق الاستخباراتي: الفشل الاستخباراتي الذي ينشأ عن قصور داخلي في المنظومة، والهزيمة الاستخباراتية التي تعني أن الخصم هو من صنع ذلك الفشل بإرادته تخططيه المعتمد عبر حملة خداع استراتيجي ممنهجة (Seloom,M. 2025).

وهذا التمييز النظري بالغ الأهمية لفهم طبيعة ما حدث في السابع من اكتوبر2023، إذ لم يكن ما حصل مجرد إخفاق في الرصد والتحليل، بل كان هزيمة استخباراتية مهندسة بعناية من طرف غير حكومي استطاع تحقيق التفوق المعلوماتي على دولة تمتلك إحدى أقوى المنظومات الاستخباراتية في العالم (مهند سلوم.، 2024).

وفي السياق الراهن، باتت وظائف أجهزة الاستخبارات تتجاوز نطاقها التقليدي لتستوعب أدوارً سياسية واجتماعية واقتصادية متشعبة، في ظل تحولات النظام الدولي وبروز التهديدات؛ كالإرهاب العابر للحدود والتهديدات السيبرانية والصراعات الهجينة(شادي عبد الوهاب، 2016).

وتعاني الأوساط العربية حتى اليوم نقصاً حقيقيا في إنتاج الدراسات الاستخباراتية المتخصصة، وهو ما يجعل تطوير هذا الحقل المعرفي ضرورةً استراتيجية لا ترفاً اكاديمياً (محمد العربي، 2027). وعليه لم تعد الكفاءة الاستخباراتية تقاس بالقدرة على رصد الجيوش النظامية وحدها، بل امتد مقياسها ليشمل فهم الفاعلين من غير الدولة وتحليل نواياهم وقدراتهم

التشغيلية قبل أن تتحول إلى تهديد فعلي، وهو بالضبط التحدي الذي كشفه السابع من أكتوبر2023 عجز المنظومة الاستخباراتية عن مواجهته (مهند سلوم.، 2024).

ثالثاً: العقيدة الأمنية العربية التقليدية ـ الثوابت في مواجهة المتغيرات

اتسمت العقيدة الأمنية العربية في معظم تجلياتها المؤسسية منذ مطلع الخمسينات وحتى مطلع الألفية الثالثة، بجملة من الثوابت الراسخة التي شكلت الإطار المرجعي للتفكير الاستراتيجي والاستخباراتي في الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمنية خلال تلك المرحلة الكلاسيكية تميزت بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" في تحليل الشؤون الأمنية، وتميزت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجه لما اعتبر" قيم حيوية " للدولة، أي البقاء والاستقلال الوطني. وقد انعكس هذا التوجه الكلاسيكي انعكاساً مباشراً على بنية العقائد الأمنية العربية وأولوياتها التشغيلية، مما جعل المنظومة الأمنية العربية رهينة لمنطق ثابت لم يواكب تسارع التحولات في طبيعة التهديدات الإقليمية.

أ. المركزية العسكرية وتجاهل الفاعلين من غير الدولة

قامت العقيدة الأمنية العربية الكلاسيكية على افتراض راسخ مفاده أن التهديد الجوهري للأمن القومي يصدر بالضرورة عن الدول والجيوش النظامية، وأن أداة المواجهة الأولى هي القوة العسكرية التقليدية (المركز الديمقراطي العربي، 2018). وقد أفضى هذا الإفتراض الى إغفال شبه تام للتهديدات الصادرة عن الفاعلين من دون الدول، كالميليشيات المتطورة والتنظيمات المسلحة، مما جعل الأجهزة الأمنية غير مهيأة لاستيعاب نمط التهديد الجديد الذي جسدته أحداث السابع من أكتوبر بصورة واضحة. وكان الأمن القومي يتميز في دراسته التقليدية بسمتين أساسيتين؛ العمل على تقوية نموذج مركزية الدول كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، والتركيز على التهديدات ذات الطابع العسكري حصرا (أيوب منصار ، 2023).

ب ـ الاعتماد على الحليف الغربي والضعف البنيوي الاستخباراتي الذاتي

لجأت عدد من الدول العربية إلى الاعتماد على المعطيات الاستخباراتية الغربية، وخاصة الأمريكية والبريطانية مصدراً رئيسياً للمعلومات الاستراتيجية، وهوه توجه ترسخ مع قيام العديد منها بإبرام معاهدات حماية عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية والارتباط بحلف الناتو (مركز الجزيرة للدراسات، 2013). وقد أدى هذا الاتكاء إلى إضعاف بناء القدرات الاستخباراتية الذاتية المستقلة، وتكريس تبعية معلوماتية أعاقت نمو منظومة وطنية واعية بالتهديدات الإقليمية الحقيقية.

ج ـ الأهمية الأمنية الداخلية على حساب الاستخبارات الاستراتيجية الخارجية

أسهمت موجة الربيع العربي بعد عام 2011 في إعادة توجيه طاقات الأجهزة الاستخباراتية في العديد من الدول العربية نحو الداخل، أي رصد الحراك الشعبي ومراقبة المعارضة، على حساب الاستخبارات الاستراتيجية الموجهة نحو الخارج وقد تضافرت عوامل داخلية مركبة في تعطيل تطبيق مفهوم الأمن القومي العربي على أرض الواقع، إذ كانت كل دولة عربية تضع قياداتها الخاصة ذات التوجهات والمصالح المختلفة في المقام الأول، وهو ما انعكس على تحديد أولويات الأمن القومي لكل منها (المركز الديمقراطي العربي، 2018).

د ـ الهيمنة التقنية وهشاشة الاستخبارات البشرية

لقد طغت على عدد من الأجهزة العربية قناعة بأن الاعتماد على المراقبة الإلكترونية والرقمية كافٍ لاستباق التهديدات، مما أدى إلى إهمال نسبي للاستخبارات البشرية التقليدية. وقد أثبتت أحداث السابع من أكتوبر أن هذه القناعة قاصرة، إذ إن المنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية ـ الأكثر تطوراً تقنياً في المنطقة أصيبت في مقتل بسبب اعتمادها على التكنولوجيا الرقمية على حساب القدرات البشرية الميدانية، حتى وصف الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي بأنه كان ناتجا عن "مصيدة التكنولوجيا الرقمية" التي جعلت المنظومة الأمنية أمام خصم اختار العودة الى الأساليب التقليدية (مهند سلوم ، 2024).

هـ ـ الافتقار إلى التنسيق الاستخباراتي العربي المشترك

يعد غياب منظومة استخباراتية عربية فاعلة من أبرز الثوابت السلبية في العقيدة الأمنية العربية،. فعلى الرغم من وجود آليات رسمية كمجلس الدفاع المشترك الذي نصت عليه معاهدة 1950، وما أقامته من نظام للضمان والأمن الجماعي (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، فإن هذه الآليات ظلت قاصرة عن بلوغ مستوى التكامل الاستخباراتي الفعلي، ذلك أن للأمن القومي ثوابت ومحددات ومتغيرات تبنى على أساسها الخطط الاستراتيجية، ولا يمكن لأي صانع قرار أن يغفل حقائق الجغرافيا وتراكمات التاريخ في رسمه لتلك المخططات(المركز الديمقراطي العربي ، 2020). والمفارقة أن التحديات الأمنية غير التقليدية التي كشفت عنها أحداث السابع من أكتوبر تستدعي بالتحديد ذلك النوع من التنسيق الاستخباراتي الذي أخفقت المنظومة العربية في تحقيقه.

والخلاصة هنا، يتجلى من استعراض هذه الثوابت أن العقيدة الأمنية العربية التقليدية بنيت على افتراضات لم تعد قادرة على استيعاب بيئة التهديد المتحولة؛ فالتمركز حول الدولة والجيوش النظامية، والاتكاء على الحليف الغربي، وإهمال الاستخبارات البشرية لصالح التقنية، وتقديم الأمن الداخلي على الاستراتيجي الخارجي كل هذه الثوابت باتت تشكل مواطن ضعف بنيوية كشفت عنها أحداث السابع من اكتوبر بصورة لم تترك معها مساحة للتأويل. وهذا ما يجعل إعادة تأسيس العقيدة الأمنية العربية على ركائز أكثر مرونة واستجابة للتهديدات غير التقليدية ضرورة استراتيجية ملحة لا خياراً نظرياً.

المبحث الأول: امتدادات الفشل الاستخباراتي في السابع من أكتوبر 2023

وصف كثير من المحللين والمسؤولين الأمنين الإسرائيليين ما جرى في السابع من أكتوبر 2023 بأنه أكبر فشل استخباراتي في تاريخ إسرائيل، بل قارنه البعض منهم بمفاجأة هجوم السادس من أكتوبر 1973، غير أن نتائجه كانت على مستوى أمني وبشري أشد وطأةً وأعمق أثرا (Jerusalem Strategic Tribune, 2023). وقد كشف تفكيك هذا الفشل عن منظومة إخفاقات متشابكة تتجاوز الخطأ الفردي أو القصور التقني البسيط، لتكشف عن انهيار منظومي عميق في بنية الاستخبارات الإسرائيلية وعقائدها التشغيلية.

ويكتسب تحليل هذا الفشل أهمية بالغة لبحثنا، ليس فقط بوصفه حادثةً مفصلية في المنطقة، بل بوصفه نموذجاً تعليمياً يحمل دروساً استراتيجية مباشرة لمنظومة الأمن والاستخبارات في الوطن العربي

أولاً: الكونسبتيسا ـ الوهم الاستراتيجي المسيطر

يعد مفهوم الكونسبتسيا (Konzeptzia) المدخل التحليلي الأساسي لفهم جذور الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي في السابع من أكتوبر، وهو مفهوم يشير الى افتراض استراتيجي راسخ يتحكم في عملية التحليل الاستخباراتي ويشرح المعلومات الواردة وفق منطقه الداخلي، مما يجعل المحللين يرفضون تلقائياً أي مؤشرات تتعارض مع ذلك الإفتراض (Seloom,M. 2025). وقد تمثلت الكونسبتسيا الإسرائيلية قبيل أحداث السابع أكتوبر في قناعة راسخة مفادها أن حماس مردوعة استراتيجياً، ومنشغلة بمتطلبات الحكم في غزة، وأن إطلاق أي هجوم واسع النطاق سيكون انتحاراً سياسياً وعسكرياً بالنسبة لها (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)

وقد سيطر هذا الافتراض على تقييمات الاستخبارات الإسرائيلية منذ مايو 2021، على أقل تقدير، إذ كان كبار مسؤولي الاستخبارات العسكرية يؤكدون أن حماس لديها "التزام متنام بالحوكمة" لا بالمواجهة العسكرية (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)

وتكشف المفارقة المذهلة أن إسرائيل كانت قد حصلت على خطة الهجوم الحمساوية في نسختين، الأولى عام 2018 والثانية عام 2022، غير أن الأجهزة الأمنية لم تترجمها إلى تهديد قابل للتفعيل، بل إن تقريرين أعدتهما " وحدة محامي الشيطان" الاستخباراتية في سبتمبر 2023 حذرا صراحةً من أن حماس أوشكت على شن هجوم فأهملا كلاهما من قبل كبار المسؤولين (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)

وقد لخص ضابط استخبارات إسرائيلي متقاعد رفيع هذه المعضلة بقوله: إن الفشل الاستخباراتي في كلا عامي 1973 و 2023 يعود إلى "التفكير الجماعي" ففي عام 1973 كانت القناعة أن مصر لن تشن حرباً قبل عام 1975، وفي 2023 كانت القناعة أن حماس مردوعة ولا تملك القدرة على تنفيذ هجوم واسع النطاق، وفي كلتا الحالتين أثبتت الوقائع زيف تلك القناعات (Jerusalem Strategic Tribune, 2023)

ثانياً: مصيدة التكنولوجيا وتراجع الاستخبارات البشرية

شكل الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الركيزة الثانية لهذا الفشل المنظومي. فقد طور الجيش الإسرائيلي على مدار العقد السابق استراتيجية تقوم على الاستعاضة عن القوات الميدانية بمنظومات رصد ومراقبة متطورة، واعتبر ذلك نموذجاً للحرب الحديثة. وقد أفضت هذه الاستراتيجية إلى اعتماد شبه كامل على الوحدة 8200 للاستخبارات الإشارية وإمكاناتها التكنولوجية، بما فيها الذكاء الاصطناعي في مراقبة قطاع غزة . (Jones, C 2025)

غير أن هذا التوجه أنتج وهماً بالشمولية المعلوماتية؛ إذ بدت المنظومة كأنها "ترى وتسمع وتعرف كل شيء" مما أضعف الحافز للاستثمار في الاستخبارات البشرية التي تبقى الأداة الأكثر دقة في كشف النوايا لا القدرات فحسب . (Jones, C 2025) والأخطر من ذلك أن وحدة 8200 كانت قد قلصت تغطيتها لغزة تقليصاً ملحوظاً؛ فتوقفت عن الرصد الليلي وعطلات نهاية الأسبوع وأوقفت تماماً اعتراض الاتصالات التكتيكية لحماس، بل أغلق الجيش الإسرائيلي وحدته المتخصصة في تحليل وسائل الإعلام العربية ومنصات التواصل الاجتماعي التي كانت قادرة على رصد الخطاب الشعبي لحماس (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024).

وقد كشفت التحقيقات اللاحقة أن وحدة الاستخبارات البشرية 504 حولت تركيزها نحو لبنان، تاركةً العمل الميداني في غزة حكراً على الشاباك الذي يعاني شحاً حاداً من مصادره البشرية داخل القطاع، وقد أوجز المحللون هذا الوضع بوصفه "عمىً استخباراتياً مزدوجاً" (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024).

ثالثاً: الإخفاق في معالجة التحذيرات وتنامها

كشفت التحقيقات المتعددة أن الإخفاق لم يكن في غياب المعلومات، بل في معالجتها وتصعيدها. ففي يوليو 2023 رصدت ضابطة استخبارات من الوحدة 8200 أن كتائب نخبوية من حماس تجري تدريبات مكثفة مرتين في الأسبوع على نماذج تحاكي كيبوتسات اسرائيلية، وكتبت في تقييمها الصريح "هذه خطة مصممة لإشعال حرب... أنها استعداد للأمر الحقيقي . (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)

بيد أن هذا التحذير أهمل وأبلغت الضابطة بأن سيناريوهاتها "خيالية"، بل هددت بالمحاكمة العسكرية إن استمرت بالتحدث عن هجوم حمساوي (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024). وفي الساعة الأولى من فجر السابع من أكتوبر، رصد الشاباك تفعيل حماس لشبكة اتصالاتها، وأرسل في الساعة 3:03 فجراً تحذيراً للجهات الأمنية وحتى لمجلس الأمن القومي، مشيراً إلى أن المؤشرات " قد توحي إلى نشاط هجومي" لكن التقييم أختتم بتأكيد أن حماس "لا تبدو مهتمة بالتصعيد .NPR(2025,March 5)

وقد وجه مدير الشاباك ورئيس هيئة الأركان فرقة "تيكيلا" المؤلفة من سبع أفراد فحسب للتحقيق من الأوضاع على الحدود، بينما كان نحو 70% من الموارد العسكرية الإسرائيلية مكدسة في الضفة الغربي(Real Instituto Elcano, 2025) . وعندما بدأت الهجمات الفعلية كانت منظومة الاتصالات قد اخترقت حماس وإعاقتها فوصل التحذير الأخير بعد فوات الأوان (مهند سلوم).

رابعاً: الاضطراب السياسي وتشتت الأسبقية الأمنية

أسهم السياق السياسي الإسرائيلي المضطرب في تعميق هذا الإخفاق. فمنذ مطلع عام 2023، كانت إسرائيل تعيش موجة احتجاجات تاريخية ضد مشروع الإصلاح القضائي أعلن على إثرها مئات الضباط الاحتياطيين رفضهم الالتحاق بالخدمة؛ مما أضعف الجاهزية العملياتية(Jones, C 2025). وكان مدير الشاباك "رونين بار" قد بعث في يوليو 2023 بتحذير رسمي إلى "نتنياهو" ينبه فيه إلى أن الانقسام الداخلي يوفر دوافع لأعداء إسرائيل لضربها، لكن هذا التحذير الاستراتيجي لم يترجم إلى استنفار فعلي(Jones, C 2025) .

والأخطر في هذا السياق أن المؤسسة الأمنية وصفت تورط رئيس الوزراء شخصياً في بناء "كونسبتسيا" احتواء حماس إذ كان نتنياهو قد تبنى سياسة " الاقتصاد مقابل الأمن" وأجاز نقل الأموال القطرية إلى غزة، وفضل إبقاء حماس في السطلة لإضعاف السلطة الفلسطينية، بل أسهمت مواجهته لأي لجنة تحقيق مستقلة في تحويل الفشل إلى أزمة مؤسسية ممتدة (Israel Hayom,2024,September 12) وقد أكد الباحثان "هاناور و كونيل" في دراستهما المقدمة لمعهد تحليل الدفاع

الأمريكي (IDA) إلى أن الفشل كان مزيجاً من ثلاثة عوامل: "أولويات سياسية متعارضة، وضعف في الممارسة الاستخباراتية وقمع الآراء المخالفة"(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024).

خامساً: ضعف المتابعة المؤسسية وثقافة الصمت

كشفت التحقيقات عن إخفاق مؤسسي عميق في منظومة الرقابة الداخلية على التقييمات الاستخباراتية. فعلى الرغم من وجود وحدة "محامي الشيطان" التي أنشئت في أعقاب حرب أكتوبر 1973 للطعن في التقييمات السائدة، فإن هذه الوحدة تقلصت إلى حد كبير، ولم تفض تحذيراتها إلى أي إجراء فعلي قبيل السابع من أكتوبر. بل لخصت دراسة أكاديمية إسرائيلية صدرت في مارس 2023 - أي قبل الأحداث -إلى أن "آليات الرقابة والمراجعة الاستخباراتية دفعت إلى هامش المداولات الاستراتيجية "وكان ذلك نظرياً أكتسب صدى مأساوياً في السابع من أكتوبر (The Jerusalem post. 2025, March 25).وعلى المستوى البشري أظهرت التحقيقات أن ثقافة التراتبية العسكرية الصارمة أسهمت في إسكات الأصوات التحذيرية، فقد كانت معظم التحذيرات تصدر عن ضابطات في رتب دنيا، فأهملت جزئياً لأنها صادرة عن " نساء ومنخفضي الرتبة" وهو انعكاس صريح لثقافة مؤسسية تقيد التفكير النقدي الذي يعد شرطا أساسياً لأي منظومة استخباراتية فاعلة (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024).

سادساً: المؤشرات الاستراتيجية للقصور الإسرائيلي على الأمن العربي

يكتسب تحليل هذا الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي أبعاداً استراتيجية تتجاوز الحالة الإسرائيلية ذاتها؛ إذ لم تعد الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية المؤسسة التي لا تقهر في نظر الدول العربية (Foreign policy. 2024, October 10) .

وقد أشار سلوم في ورقته إلى أنه "بعد استقرار غبار الحرب ستكون هناك فرصة لتكوين فهم معمق لدى أجهزة الاستخبارات في الدول العربية لما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الدول التي كانت ترى أن أجهزة الأمن الإسرائيلية لا تقهر (مهند سلوم. 2024) وهذا يعني أن الفشل الإسرائيلي لا يفيد في استخلاص الدروس السلبية فحسب، بل يقدم أيضاً فرصة نادرة لإعادة النظر في المنظومة الأمنية العربية على أسس أكثر واقعية وأقل وهماً بمتانة الحلفاء وحصانتهم.

المبحث الثاني: تبعات السابع من أكتوبر على بنية الأمن ولاستخبارات في الوطن العربي

لم تكن تداعيات السابع من أكتوبر 2023 تقتصر على الكيان الإسرائيلي وأجهزته الأمنية، بل امتدت موجتها الصادمة لتعيد رسم المشهد الاستراتيجي الإقليمي برمته. فقد أظهرت العملية عن هشاشة افتراضات سادت لعقود في المنطقة، وأثبتت أن ميزان القوى الإقليمي ليس ثابتاً كما كان يُظن به، وأن فاعلاً من دون الدولة قادر على إنجاز ما عجزت عنه جيوش نظامية (Soufan Center. 2024, October7)

وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث التداعيات المتشعبة لأحداث السابع من أكتوبر على منظومة الأمن والاستخبارات في الوطن العربي، من خلال أربعة محاور: إعادة تقييم التهديدات وانعكاسات السابع من أكتوبر على مسارات التطبيع، والتداعيات على الأمن الإقليمي العربي، وضرورة إصلاح المنظومة الاستخباراتية العربية.

اولا: إعادة تقدير بيئة التهديد. من التهديد الحكومي الى التهديد الهجين

شكلت أحداث السابع من أكتوبر ضربة موجعة لمسار التطبيع العربي الإسرائيلي الذي كان يسير بخطى متسارعة نحو اتفاقات أوسع بعد اتفاقيات أبراهام 2020. فقد سعت حماس من خلال هذه العملية إلى تفجير الأساس الذي قامت عليه تلك الاتفاقيات، وهو إمكانية تجاوز القضية الفلسطينية في معادلات الأمن الاقليمي. وقد نجحت في ذلك الى حد كبير (Soufan Center. 2024, October7) ، كما أثبتت الأحداث اللاحقة أن التطبيع الذي كان يُقدم بوصفه ترتيباً لتحقيق الاستقرار والأمن، لم يكن يستوعب المعطيات الكاملة للواقع الإقليمي.

وفي السياق الأمني خصوصاً، وجدت الدول العربية المطبعة نفسها في وضع بالغ الحساسية، فمن ناحية كانت قد استثمرت في تعاون استخباراتي وأمني من إسرائيل بوصفها شريكاً موثوقاً، ومن ناحية أخرى كشفت أحداث السابع من أكتوبر أن تلك الشراكة لم تحول دون وقوع كارثة أمنية من الدرجة الأولى (Middle East Institute (MEI). 2025,August 7) .

وقد أوجد ذلك ضغطاً داخلياً متصاعداً على حكومات هذه الدول، إذ وجدت نفسها في مواجهة تساؤلات شعبية وسياسية حرجة حول جدوى هذا التعاون الأمني وشروطه ومآلاته. وقد دفعت المملكة العربية السعودية، رغم عدم تطبيعها الرسمي، ثمناً سياسياً مرتفعاً من مشروع التقارب مع إسرائيل جراء الحرب على غزة، علاوة على ذلك باتت الضربات الإسرائيلية الموسعة والمكثفة في لبنان وسوريا وإيران، وكذلك الضربة التي استهدفت اجتماعاً لقيادة حماس في الدوحة في سبتمبر 2025، تثير قلقاً استراتيجياً بالغاً لدى دول الخليج العربي من نمط إسرائيلي جديد لا يكترث لسيادة الدول الحليفة ومصالحها الأمنية (Foreign Policy, 2026,April 15). ويمثل هذا القلق في جوهره إعادة حساب لكل المعادلة الأمنية والإقليمية برمتها.

ثالثاً: التبعات على الأمن الإقليمي العربي ـ التغيرات في موازين القوى

أفرزت أحداث السابع من أكتوبر وما بعدها من تطورات متسارعة تحولات عميقة في بنية الأمن الإقليمي العربي يمكن رصدها في نقاط ثلاثة:

أ. تراجع الثقة في الضمانات الأمنية الغربية:

كشفت الحرب في غزة عن محدودية الضمانات الأمنية الأمريكية لحلفائها العرب، فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حرباً واسعة دون التشاور مع الشركاء الإقليميين؛ مما كشف هشاشة هذه العلاقات حين تتعارض المصالح. الطرفين (Soufan Center. 2024, October7) وقد أجبر ذلك عدداً من الدول العربية على التفكير بشكل أكثر جدية في تنويع مصادر ضماناتها الأمنية وعدم الاتكاء الكامل على الشراكة الأمريكية، وهو ما دفع البعض منها نحو توسيع التواصل مع روسيا والصين وحتى تركيا كبدائل استراتيجية جزئية(Soufan Center. 2024, October7).

ب. إعادة الموازين الإقليمية:

أسهمت هذه الأحداث في إعادة رسم خارطة التوازنات الإقليمية، فقد دفع القلق الخليجي المتصاعد من الهيمنة الإسرائيلية قسماً من الدبلوماسية العربية الى توسيع التواصل مع إيران لا إلى المواجهة معها، وهو تحول فارق يمثل انقلاباً في المعادلة الأمنية التي كانت تقدم التهديد الإيراني ذريعة للتطبيع مع إسرائيل (Soufan Center. 2024, October7) .

كما فتحت الأحداث الإقليمية المتسارعة المجال أمام تنامي النفوذ التركي خاصة في سوريا ما بعد الأسد التي تأثرت هي أيضاً بتداعيات السابع من أكتوبر (Soufan Center. 2024, October7)

ج . إحياء القضية الفلسطينية كمرتكز استراتيجي:

أعادت أحداث السابع من أكتوبر القضية الفلسطينية إلى الصدارة في الحسابات الاستراتيجية والإقليمية والدولية بعد عدة عقود من التهميش الدبلوماسي (Soufan Center. 2024, October7)

وقد وجدت الأجهزة الأمنية العربية نفسها أمام معادلة داخلية مركبة، إذ تصاعد التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية مما يقيد الهامش الأمني مع أي تعاون مع إسرائيل، في حين تتصاعد في الوقت ذاته المخاوف من توظيف هذه المشاعر من قبل التنظيمات المتطرفة كداعش التي رأت في السابع من أكتوبر فرصة لإعادة خطابها التجنيدي (Washinton Institute. 2024, February9).

رابعاً: الدروس المستخلصة لإصلاح المنظومة الاستخباراتية العربية

يقدم الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي في السابع من أكتوبر ـ رغم مفارقة المقارنة ـ منظومة من الدروس التي تنطبق على الأجهزة الأمنية العربية بشكل مباشر.

الدرس الأول . مخاطر الكونسبتيسا الاستراتيجية

إن خطر التصورات المسبقة الجامدة وآلية "التفكير الجماعي" ليست حكراً على التجربة الإسرائيلية، فكثير من الأجهزة الأمنية العربية تعمل وفق تكهنات راسخة حول طبيعة التهديدات وهوية الخصوم، وقد تغدو هذه الافتراضات عائقاً أمام استيعاب التهديدات الناشئة وغير المألوف.(Jerusalem Strategic Tribune. 2023, November 26) ، ويستلزم التغلب على هذا الخطر إنشاء آليات مؤسسية للمراجعة النقدية تشجع التفكير خارج الأطر والمفاهيم الراسخة.

الدرس الثاني ـ الاستخبارات البشرية ركيزة لا تعوضها التكنولوجيا

أثبتت أحداث السابع من أكتوبر بشكل قاطع أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الرقمية لا يغني عن الاستخبارات البشرية الفاعلة (مهند سلوم، 2024)، وبينما تميل بعض الأجهزة الأمنية إلى الاستثمار في الأدوات الرقمية والرصد الإلكتروني، تشير هذه التجربة إلى ضرورة الموازنة بين البعدين التقني والبشري في بناء منظومة استخباراتية متكاملة.

الدرس الثالث ـ الإصلاح المؤسسي وتعزيز منظومة الرقابة

كشف الفشل الإسرائيلي عن خطورة التركيز المفرط للسلطة الاستخباراتية في قيادة سياسية واحدة دون آليات رقابة مستقلة فاعلة، وهذا الدرس ينطبق بشكل مباشر على المنظومة العربية التي تعاني في بعض صورها في غياب الفصل أو التفريق الواضح بين التوجيه السياسي والعمل الاستخباراتي المهني. وقد انتهى تقرير لجنة "تورجمان" الإسرائيلية إلى أن الجيش" لم يعرف كيف يجهز نفسه لحرب مباغتة" وأن السيناريوهات البديلة لم تكن ضمن خططه للتدريب، وهو إخفاق لا تأمن منه أجهزة عربية لا تمتلك منهجية التخطيط للسيناريوهات المتطرفة والمباغتة بشكل مفاجئ.

الدرس الرابع ـ مقتضى التعاون الاستخباراتي العربي المشترك:

بينت الأحداث أن الأمن القومي في عالم ما بعد السابع من أكتوبر، لم يعد شأناً يمكن إدارته بمعزل عن البيئة الإقليمية. فقد كانت مصر قد حذرت إسرائيل قبيل أيام من أن "شيئاً كبيراً " على وشك الوقوع، غير أن تلك التحذيرات أهملت (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)، مما يشير إلى أن آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقييمها حتى بين أطراف تجمعها علاقات دبلوماسية تفتقر إلى الفاعلية المطلوبة.

ويجب تجاوز هذا القصور عبر بناء منصات تنسيق استخباراتي عربية مشتركة تتجاوز الحدود البيروقراطية للتعاون الرسمي التقليدي.

خامساً: السابع من أكتوبر ونمط الأمن الهجين ـ قراءة مستقبلية

تعد أحداث السابع من أكتوبر نموذجاً لما يسمى بـ "الأمن الهجين" الذي يجمع بين أساليب الحرب النظامية وغير النظامية، وبين القدرات التقليدية والإلكترونية في هجوم واحد منسق بشكل دقيق واستثنائي. وقد كشف التقييم السنوي للاستخبارات الامريكية أن هذا النمط من التهديدات أصبح يشكل المشهد الأمني الأخطر في المنطقة، إذ تواصل إيران بناء شبكة من الوكلاء والقدرات الإقليمية التي تضاعف من تعقيد بيئة التهديد والخطر(ODNI. 2024) . وعليه فإن الأجهزة الأمنية العربية التي لا تطور قدراتها الاستخباراتية للتعامل مع هذا النمط الهجين المركب ستجد نفسها أمام ثغرات تكتيكية وإدراكية بالغة الخطورة في المواجهات المستقبلية.

المبحث الثالث: المسار المستقبلي للاستخبارات والأمن العربي في ضوء أحداث السابع من أكتوبر

إذا كان المبحث الأول قد تناول تفصيل الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي، والمبحث الثاني قدر أوجد تداعياته على المنظومة الأمنية العربية الراهنة، فإن هذا المبحث يتوجه بالبحث في الأفق المستقبلي، إذ يسعى إلى تحديد ملامح ما ينبغي أن تكون عليه منظومة الاستخبارات والأمن العربي في مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر. وتنطلق هذه القراءة من نقطة جوهرية أن بيئة التهديد تغير بسرعة تتجاوز قدرة المنظومات الأمنية التقليدية على المواكبة، وأن الدول التي تتأخر في تجديد عقائدها الأمنية وأجهزتها الاستخباراتية ستجد نفسها في مواجهة ثغرات استراتيجية بالغة الخطورة ويتناول هذا المبحث خمس محاور متقاطعة: الذكاء الاصطناعي وإعادة تعريف الاستخبارات، والأمن السيبراني كركيزة أساسية وجودية وبناء قدرة الاستخبارات البشرية، والتعاون الاستخباراتي العربي المشترك، وأخيراً الإصلاح المؤسسي وحوكمة الأجهزة الاستخباراتية.

اولاً: الذكاء الصناعي إعادة صياغة العمل الاستخباراتي

يشكل الذكاء الاصطناعي اليوم متغيراً تحولياً يعيد رسم ملامح العمل الاستخباراتي من جذروه. فعلى صعيد الفرص بات الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بالجرائم والتهديدات و مراقبة الأنشطة المشبوهة، مما يمكن الأجهزة الأمنية من اتخاذ القرارات الأدق و الأسرع، وقد تبين بشكل واضح وجلي أن الذكاء الاصطناعي يعيد صياغة مفهوم الأمن القومي بشكل كلي، إذ يشكل تهديدات وفرصاً جديدة في آن واحد، فقدرته على تعزيز الدفاعات السيبرانية

وتحليل ومعالجة البينات الضخمة يجعل منه أداة أساسية في حماية الدولة من التهديدات الجديدة، غير انه في الوقت ذات يشكل تحدياً جيوسياسياً وأخلاقياً يستدعي تعاوناً دولياً لمواجهة مخاطره المحتملة.

و على الصعيد الإقليمي أولت الإمارات العربية المتحدة اهتماماً استثنائياً في توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومتها الأمنية والحكومية، إذ أصدرت عام 202 ميثاق الذكاء الاصطناعي المتمن لاثني عشر بنداً أخلاقياً يحكم توظيفه، وأنشأت مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في أبوظب..(Latham & Watkins, 2024) وقد وصف مسؤول الأمن السيبراني الإماراتي الذكاء الاصطناعي بأنه " النفط الجديد" الذي يشكل مستقبل القطاعات والمؤسسات الأمنية والاقتصادية كافة (World Economic Forum. 2025)

غير أن هذه الفرص تصطحب معها مخاطر مقابلة لا تقل خطورتها، فالفاعلون غير الحكوميين وتنظيمات التطرف أصبحوا يوظفون الذكاء الاصطناعي في نشر الدعاية والتجنيد عبر إنشاء محتوى مزيف، وتطوير خوارزميات تستهدف فئات بعينها، وتشفير الاتصالات، بل وتخطط هجمات أكثر دقة عبر محاكات السيناريوهات وتحليل البينات (المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب الاستخبارات(2025، يوليو 11). وهذا يعني أن الأجهزة الاستخباراتية التي لا تطور قدراتها في الذكاء الاصطناعي تخاطر بنفسها في مواجهة خصوم يتفوقون عليها تقنياً حتى وهو يفتقر إلى مواردها البشرية والمادية.

وعلى مستوى الاستخبارات الاستباقية بشكل محدد، تبرز وظيفة "التنبؤ" بوصفها أكثر الوظائف استفادةً من الذكاء الاصطناعي، إذ تستهدف التنبؤات الاستخباراتية استباق الأحداث المستقبلية وتنجب المفاجآت الاستراتيجية ومساعدة عملية اتخاذ القرار في توجيه الموارد المحدودة نحو الجوانب الأكثر أولوية في استراتيجية الأمن القومي (محمد العربي، 2017). والدرس الذي تقدمه أحداث السابع من أكتوبر في هذا الصدد لا يقبل التأجيل: إسرائيل التي تمتلك أقوى أجهزة استخبارات إشارة في المنطقة أصيبت في مقتل، لأنها لم توظف هذه القدرات في توليد سيناريوهات استباقية حقيقة، بل استخدمت لتأكيد افتراضات راسخة لا تحد (Seloom,M. 2025)

ثانياً: الأمن السيبراني اساس جوهري وجودي لا خياراً تكنولوجياً

كشفت أحداث السابع من أكتوبر وما بعدها من مواجهات إسرائيلية إيرانية في الفضاء الرقمي عام 2025 أن الحرب السيبرانية، لم تعد ملحقاً للصراع التقليدي، بل أصبحت ساحة مستقلة بشكل واضح يحسم فيها جانب كبير من المعادلة الأمنية. وقد أثبت الصراع الإسرائيلي الإيراني في الفضاء الرقمي أن الذكاء الاصطناعي يضخم استراتيجيات الحرب الغير متماثلة بصورة تثقل عبئها بشكل غير متناسب على البنى التحتية المدنية ذات الدفاعات الأضعف (TRENDS Research & Advisory, 2025). وفي ضوء ذلك وجدت العالم أمام حقيقة مقلقة، إذ أكد مسؤولون أمنيون عربيون أن هناك هجمات سيبرانية في المنطقة كانت تستهدف " قتل الناس" من خلال البنى التحتية الحيوية، وهو مستوى غير مسبوق في التصعيد(World Economic Forum. 2025). وتواجه الدول العربية في هذا الإطار تحدياً مزدوجاً، فمن ناحية تتصاعد الهجمات السيبرانية على بنيتها التحتية الحيوية والنشطة بمعدلات مقلقة، إذ شهد قطاع الحكومة ما يقارب 1514 هجوماً اسبوعياً، بزيادة تقارب 37% مقارن بالعالم الذي قبله (المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2025).

ومن ناحية أخرى يشير التقرير السنوي للأمن السيبراني الإماراتي لعام 2025 إلى أن الفاعلين الخصوم أصبحوا يوظفون الذكاء الاصطناعي في شن هجمات تصيد احتيالي وحملات تضليل معلوماتي واسعة النطاق .(World Economic Forum. 2025) وهذا يستدعي من الأجهزة الاستخباراتية إعادة هيكلة أولوياتها لتجعل الأمن السيبراني في صدارة اهتماماتها الاستراتيجية.

وتتمثل المتطلبات العاجلة في هذا الصدد في تطوير قدرات الرصد الاستخباراتي للفضاء السيبراني، وبناء منظومات إنذار مبكر رقمية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الاختراقات قبل أن تؤدي الى أضرار استراتيجية فعلية. وقد أثبتت تجربة السابع من أكتوبر أن الخصم حتى غير الحكومي قادر على اختراق شبكات المراقبة المتطورة عبر توظيف الفضاء الرقمي بأساليب مبتكرة، كاختراق كاميرات المراقبة في عدد من المستوطنات في غلاف غزة ومحيطها التي مكنت المقاتلين في حركة حماس من متابعة تحركات وأنماط تحركات الجيش في الوقت الفعلي(Seloom,M. 2025) .

ثالثاً: استرداد المكانة للاستخبارات البشرية في عصر التكنولوجيا

تقدم أحداث السابع من أكتوبر درساً بالغ الأهمية مفاده أن التكنولوجيا بلغت درجة تقدمها لا تُغني عن الاستخبارات البشرية الفاعلة في بيئات التهديد المعقدة. وقد كشفت التحقيقات الإسرائيلية أن الإخفاق البشري كان في صميم الفشل الاستخباراتي الشامل ، فوحدة الاستخبارات البشرية 504 حولت تركيزها نحو لبنان تاركةً غزة دون تغطية كافية، فيما كان جهاز الشاباك يعاني من نقص شديدا في مصادره البشرية داخل قطاع غزة(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024)

وفي المقابل، نجحت حركة حماس في بناء منظومة استخباراتها البشرية بشكل داخلي متطور، حيث تمكنت من اختراق شبكة المعلومات الإسرائيلية بأساليب تقليدية عجت التكنولوجيا الرصد المتطورة عن كشفها(Seloom,M. 2025) . وفي ضوء ذلك تبرز الحاجة الماسة لدى الأجهزة الاستخباراتية العربية إلى إعادة الاستثمار في بناء قدرات أجهزة الاستخبارات وخاصة البشرية وفق معايير مهنية مرتفعة، وذلك من خلال تطوير مناهج التدريب الاستخباراتي، وإنشاء شبكات مصادر بشرية معتمدة وموثوقة وبأشكال متنوعة، وتعزيز قدرات التحليل النفسي والثقافي لفهم الفاعلين من غير الدولة وتوقع سلوكهم. كما أن توظيف "التحليل الأحمر (Red Team Analysis) أي محاكاة تفكير الخصم للتنبؤ بمسارته، يمثل ضرورة منهجية في أي إصلاح استخباراتي جاد.

فقد كشف الفشل الإسرائيلي أن آليات "محامي الشيطان" وإن وجدت بشكل مؤسساتي، فإنها تهمش حين تتعارض استنتاجاتها مع القناعة السائدة لدى القيادة(Jerusalem Strategic Tribune. 2023) وبوجه أشمل يجمع الباحثون في الدراسات الاستخباراتية على أن المنظومة الاستخباراتية الفاعلة في القرن الحادي والعشرين هي التي تحقق التوزان الدقيق بين البعدين التقني والبشري بحيث يغذي كل منهما الآخر ويعوض نقاط ضعفه لا أن يلغيه (شادي منصور. 2015).

رابعاً: نحو نسق تعاوني استخباراتي عربي مشترك

يمثل غياب منظومة استخباراتية عربية متكاملة فاعلة أحد أبرز الثغرات البنيوية في منظومة الأمن العربي. وعلى الرغم من وجود آليات رسمية للتعاون الأمني في أطر جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الآليات ظلت دون

السعي والطموح فيما يخص التبادل الاستخباراتي الفعلي والتنسيق التشغيلي المشترك (المركز الديمقراطي العربي، 2018)، وقد أثبتت أحداث السابع من أكتوبر أن غياب هذا التناسق والتكامل الاستخباراتي يشكل فجوة استراتيجية خطيرة، فالتحذيرات المصرية التي أرسلت الى إسرائيل قبل هجوم السابع من أكتوبر أهملت بشكل جزئي، لأن آليات التحقق والمتابعة كانت غير حاضرة (Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024) وتتمثل أوليات بناء هذه المنظومة المتكاملة في ثلاثة مراحل أساسية؛ أولها تفعيل مركز عربي مشترك متخصص في رصد المخاطر غي الحكومية والتهديدات الهجينة، يعمل وفق بروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات ومشاركة التقييمات.

وثانيها تطوير قواعد بيانات استخباراتية مشتركة وتحديثها حول التنظيمات المسلحة غير الحكومية وشبكات التمويل والتسليح مع المحافظة على حساسية السيادة المشروعة لكل دولة. وثالثها إجراء تمارين وتدريبات استخباراتية مشتركة تعزز قدرات التنسيق التشغيلي في سيناريوهات الأزمة. ومما يفاقم الأمر إلحاحاً أن التهديدات المستقبلية التي تواجه المنطقة من ضمنها تمدد التنظيمات المتطرفة، التي لا يمكن مواجهتها بفاعلية من خلال منظومات وطنية منفردة مهما بلغت كفاءة هذه المنظومة.(ODNI. 2024)

وفي هذا السياق ذاته تحصل الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تتبناها الدول العربية الكبرى مكانة استخباراتية وأمنية مضاعفة، فقد وضعت الإمارات أول استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي عالمياً عام 2017، كما تسعى المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 إلى تطوير بنيتها التقنية والرقمية بشكل شامل وواسع .Arab Reform Initiative) (2026. وبسبب كون هذه الاستراتيجيات ذات طابع تنموي واقتصادي تعد في رأس الهرم في المقام الأول، فإن انعكاساتها الأمنية والاستخباراتية تجعل التنسيق بينها في الأطر الإقليمية المشتركة مهمة ضرورية استراتيجياً.

خامسا: التطوير المؤسسي وحوكمة الأجهزة الاستخباراتية

لا تعد الموارد التقنية والبشرية كافية لبناء منظومة استخباراتية فاعلة إن لم تقترن بإصلاح مؤسسي كبير وعميق يعالج الاختلالات الهيكلية في بنية الأجهزة الاستخباراتية وثقافتها التنظيمية. وقد كشف الفشل الإسرائيلي بجلاء على أن تركيز السلطة الاستخباراتية تحت تأثير قيادة سياسية دون آليات رقابة مستقلة يخل بالتوازن الضروري بين الاستقلالية المهنية والتوجيه السياسي(Lawfare, 2025) وهذا الدرس ينطبق على أجهزة أمن واستخبارات عربية عديدة تعاني من إشكالية التداخل بين العمل الاستخباراتي الأمني والقيادة السياسية، مما يفضي أحياناً إلى ظاهرة " تزويد القيادة ما ترغب في سماعه" لا بما تحتاج معرفته.

ويحتاج الإصلاح المؤسسي الصريح والجاد جملة من المراحل المتكاملة، أبرزها: الفصل الواضح بين وظيفة الجمع والتحليل الاستخباراتي، ووظيفة صنع القرار السياسي، وإعداد هيئات رقابة مستقلة تراجع أداة الأجهزة الاستخباراتية وتقيم دقة تقديراتها بشكل دوري. كذلك تبرز الحاجة إلى بناء ثقافة مؤسسية تشجع التفكير النقدي وتكافئ من يبادر بطرح التقييمات المخالفة للاتجاه السائد بدلاً من إسكات الأصوات المعارضة وتهميشها، وهو الخلل الذي أثبت الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي أنه يمكن أن يكون ذا تكلفة مرتفعة بشكل كارثي(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024) .

وفي الخلاصة، فإن مستقبل الاستخبارات والأمن العربي في ضوء أحداث السابع من أكتوبر يعتمد على مقدرة الأجهزة الأمنية المعنية بتجاوز العمل التقليدي الكلاسيكي والانخراط في عملية إصلاح شاملة تجمع بين التطوير التقني والإصلاح المؤسسي وبناء ثقافة استخباراتية نقدية. ولقد وفرت أحداث السابع من أكتوبر رغم مأساويتها فرصة نادرة تاريخية لهذه المراجع الشاملة، فالدول التي تستثمر في استخلاص الدروس بشكل صحيح سوف تتمكن من الاستفادة من هذه التجربة بمنظومة أمنية أكثر قدرة ونضجا على مواجهة التحديات والتهديدات المعقدة للقرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

أوجد هذا البحث، عبر مباحثه الثلاثة أن أحداث السابع من أكتوبر 2023 لم تكن حدثاً أمنياً عابراً محدود النطاق والتأثير، بل كانت منعطفاً استراتيجياً أحدث فرقاً كبيراً أعاد تشكيل المشهد الأمني والاستخباراتي في المنطقة برمتها. وقد توصل هذا البحث الى جملة من النتائج الجوهرية يمكن تلخصيها على النحو الآتي:

اولاً، على مستوى الإخفاق الاستخباراتي الإسرائيلي: كشف البحث أن ما حدث في السابع من أكتوبر 2023 لم يكن مجرد إخفاق تقني في التحليل والرصد، بل كان هزيمةً استخباراتية مهندسة بعناية من خصم أتقن توظيف الخداع الاستراتيجي وأساليب الأمن العملياتي المحكم في مواجهة تفوق تقني واضح وساحق. وقد تظافرت خمسة عوامل بنيوية في إنتاج هذا الفشل: سيطرة "الكونسبتسيا" الاستراتيجية الجامدة ، والاعتماد المفرط على التكنولوجيا، وخمول الاستخبارات البشرية، وقصور آليات معاجلة التحذيرات، والإرتباك السياسي الداخلي(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024) .

ثانياً، على صعيد الدول العربية: برهنت أحداث السابع من أكتوبر أنها أوجدت واقعاً أمنياً عربياً جديداً يعيد كتابة سيناريوهات التهديدات ورسم خارطة جديدة كليا للتحالفات وأولويات الأجهزة الاستخباراتية. فقد أنهت هذه الأحداث ثلاثة فرضيات كانت تسيطر على المنطقة: أن التهديد الجسيم لا يصدر إلا عن دول وجيوش نظامية، وأن المنظومة الأمنية الإسرائيلية لا تهزم، وأن مسألة التطبيع تمثل مساراً قابلاً للاستدامة بمنحى عن القضية الفلسطينية. كما أظهرت هذه الأحداث عن هشاشة وفجوة في ترتيب وهيكلية الأمن العربي الجماعي بشكل عميق، وعدم مقدرة آليات التنسيق والتواصل الاستخباراتي الإقليمية عن بلوغ مستوى الفاعلية المطلوب.

ثالثاً. على مستوى النظرة المستقبلية للاستخبارات العربية: لقد انتهى هذا البحث إلى أن مستقبل المنظومة الاستخباراتية العربية يشترط بمدى قدرتها على تجاوز ثلاثة نقاط من الإخفاقات المتجذرة: وهي الالتزام بعقائد أمنية كلاسيكية لا تستوعب طبيعة التهديدات الهجينة الحديثة، والاستثمار بشكل أحادي في التكنولوجيا على حساب البنية المؤسسية والبشرية، وغياب التكامل الاستخباراتي الإقليمي النشط. وقدتوصل البحث أيضاً إلى أن الذكاء الاصطناعي يشكل فرصة تغيير لقدرات التنبؤ الاستخباراتي شريطة توظيفه ضمن منظومة إصلاحية شاملة لا كأداة تقنية منفردة.

وفي المجمل، إن ما كشفته أحداث السابع من أكتوبر يتجاوز حدود الحالة الإسرائيلية ليطرح تحدياً وجودياً أمام منظومة الأمن والاستخبارات في العالم العربي برمته، أما الدول التي تواكب تحدي التجديد الاستراتيجي والتقني وهي في بيئة تغيير شكل سريع وتفوق قدرة النماذج الأمنية الموروثة، التي تقر بهذا التحدي وتعالجه بجدية سوف تكون أكثر أماناً وقدرة على المبادرة،

أما بعض الدول التي تتحفظ على مواكبة هذا التجدد والتغيير وتؤخره، فستجد نفسها في مواجهة فجوات أمنية واستراتيجية في كل فترة قصيرة يوماً بعد الآخر.

التوصيات

- **تقييم العقيدة الأمنية وتطويرها:** توصي هذه الدراسة البلدان العربية بالبدء في مراجعة كاملة تشمل العقائد الأمنية الوطنية وفق دورية منتظمة تستوعب التغيرات المتسارعة في بيئة التهديدات الإقليمية، وتخرجها من حصار نطاق المركزية العسكرية التقليدية نحو نموذج أمني أكثر مرونة يستوعب الفاعلين من غير الدولة والتهديدات الهجينة الغير تقليدية. ومن المهم في هذا السياق الاستفادة من التجربة الإصلاحية السورية الناشئة التي تسعى إلى توزيع الأجهزة الاستخباراتية على اختصاصات متعددة تحت إشراف تنظيمي سياسي واضح ، مما يمنع تركز السلطة بيد كيان واحد ويحقق مهنية واضحة أعمق في جمع واكتساب المعلومات وتحليلها.

- **تبني إطار استخباراتي استباقي:** توصي الدراسة بالتحول من نموذج الاستخبارات التفاعلية الذي يعمل بعد وقوع الحدث إلى نموذج الاستخبارات الاستباقية القائم على تنمية وظيفة التنبؤ الاستراتيجي. وتستلزم هذه الوظيفة بناء فرق متخصصة في السيناريوهات المتطرفة والمفاجئة، وتبني منهجية " التحليل الأحمر " بصورة مؤسسية راسخة وتشجيع التقييمات التي تتحدى الافتراضات السائدة بدلاً من إسكاتها (محمد العربي،2017).

- **تطوير وإصلاح الأجهزة الاستخباراتية وحوكمتها:** توصي الدراسة بإرساء مبدأ الفصل الواضح بين وظيفة العمل الاستخباراتي المهني ووظيفة التوجه السياسي وإنشاء هيئات رقابة مستقلة تراجع أداء الأجهزة الاستخباراتية وتقيم دقة تقييمها دورياً. كما توصي بإنشاء وحدات مؤسسية مستقلة لـ"محامي الشيطان" تمتلك صلاحيات حقيقية في الطعن بالتقييمات السائدة، مع ضمان توصل استنتاجاتها إلى أعلى مستويات صنع القرار الأمني (مركز الجزيرة للدراسات. 2013). ونستحضر هنا تجربة المخابرات العامة المصرية التي حققت نجاحها الأبرز في التعامل مع خطة الخداع المصرية في حرب أكتوبر 1973 بوصفها نموذجاً للتكامل بين العمل الاستخباراتي والتخطيط الاستراتيجي المحترف(مركز الجزيرة للدراسات. 2013).

- **تأسيس ثقافة مؤسسية استخباراتية نقدية:** توصي الدراسة بالاستثمار في تطوير الثقافة المؤسسية للأجهزة الاستخباراتية بما يشجع التفكير النقدي المستقل، ويكافئ من يبادر بطرح تقييمات مغايرة للاتجاه السائد ويعالج ظاهرة "تزويد القيادة بما تريد" التي أثبتت التجارب التاريخية أنها تفضي حتماً الى مفاجآت استراتيجية مدمرة، كما توصي بتعزيز تمثيل المرأة في الأجهزة الاستخباراتية وإتاحة مسارات ترقٍّ حقيقة، إذ أثبتت التجربة الإسرائيلية أن إهمال التحذيرات التي أطلقتها ضابطات في رتب دنيا كان أحد عوامل الكارثة الاستخباراتية(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024) .

- **ترقية منظومة متكاملة للاستخبارات الرقمية: توصي** الدراسة بتبني استراتيجيات وطنية متكاملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الاستخباراتي، تجمع بين تحليل البينات الكبيرة ذات الحجم الضخم وبين استخبارات المصادر المفتوحة وصد الفضاء السيبراني، مع التأكيد على وضع أطر قانونية وأخلاقية حاكمة لهذا التوظيف تحمي الحقوق المدنية وتمنع

الاستخدام التعسفي. كما توصي بالاستفادة من التجارب الإقليمية الرائدة في هذه الميدان، ولاسيما التجربة الامارتية التي أرست بنية أخلاقية وتشريعية متقدمة لحوكمة الذكاء الاصطناعي.(Latham & Watkins. 2024)

- **التنسيق بين الاستخبارات التقنية والبشرية:** توصي الدراسة برفض نموذج الاستبدال الكلي للاستخبارات البشرية التقنية، والتحول نحو نموذج تكاملي تام يجعل كل منهما معززاً للآخر لا بديلاً عنه. ويستلزم ذلك تطوير برامج تدريبة متخصصة في فن الاستخبارات البشرية(HUMINT). في السياقات الإقليمية، وبناء شبكات مصادر متنوعة توفر نافذة على النوايا لا القدرات فحسب، إذ إن الفشل في فهم نوايا الخصم هو بالضبط ما حدث في السابع من أكتوبر (مهند سلوم. 2024).

- **بناء منظومة تعاون استخباراتي عربي مشترك:** توصي الدراسة بإنشاء مركز تنسيق استخباراتي عربي مشترك متخصص في رصد التهديدات غير الهجينة والتهديدات الحكومية، يعمل وفق بروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات وتقاسم التقييمات مع المحافظة على الحساسيات السيادية المشروعة لكل دولة. ويمكن البناء في هذا الشأن على الأطر القائمة في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية وتطويرها نحو آليات تشغيلية أكثر فاعلية، مع ضمان استقلالية هذا المركز عن الأجندات السياسية الضيقة.

- **ترسيخ قنوات التبادل الاستخباراتي وبروتوكولات التصعيد:** كشفت أحداث السابع من أكتوبر أن التحذيرات الاستخباراتية المصرية أهملت جزئياً، لأن آليات التحقق والمتابعة المشتركة كانت غائبة(Hanauer,L,& Connell,M.P. 2024) . وعليه توصي الدراسة بتطوير بروتوكولات واضحة وملزمة لتبادل التحذيرات الاستخباراتية بين الدول العربية تصعيدها إلى مستويات القرار الملائمة، مع إجراء تمارين استخباراتية مشتركة بشكل دوري تختبر فيها هذه البروتوكولات في سيناريوهات الأزمة الافتراضية.

- **الاستثمار في البحث الأكاديمي الاستخباراتي العربي:** أكد البحث أن الأوساط البحثية العربية تفتقر افتقاراً حقيقياً في إنتاج الدراسات الاستخباراتية المتخصصة (محمد العربي. 2017). وتوصي الدراسة بإنشاء برامج أكاديمية متخصصة في دراسات الاستخبارات في الجامعات والمعاهد العربية، ودعم البحوث في هذا الحقل، وإتاحة قدر مدروس من إلغاء السرية عن بعض الدراسات التاريخية بما يتيح استخلاص الدروس بصورة علمية منهجية فلا يمكن تطوير عقيدة استخباراتية وطنية ناضجة في غياب حقل معرفي أكاديمي يمدها بالتفكير النقدي والنهجي.

وفي ختام هذه الدراسة سوف يبقى السابع من أكتوبر 2023 علامة فارقة في تاريخ المنطقة ستتردد أصداؤها لعقود قادمة، لا لأنها كشفت عن قوة خصم أو ضعف آخر فحسب، بل لأنها برهنت أن المعادلات الأمنية الثابتة لا مكان لها في عالم تتحرك فيه التهديدات بسرعة كبيرة وتتشكل أنماط لم تكن في حسابات المنظومات والمؤسسات الأمنية التقليدية، وقد قدم هذا البحث محاولة للمساهمة في تأطير الدرس المستفاد، وصياغة الأطر والتعلم من الفشل وهذه الأطر هي التي تميز منظومة أمنية حية فاعلة من آخر جامد أو شبه ميت.

البيبليوغرافيا:

باللغة العربية:

1- إرم نيوز.(2025، أكتوبر6). 7 أكتوبر عندما اهتزت القوانين الأمنية. متوفر على الرابط https://www.eremnews.com/news/arab-world/gjjsoi1

2- المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2025،يوليو ،11).توظيف الذكاء الاصطناعي داخل أجهزة الاستخبارات والجماعات المتطرفة. متوفر على الرابط : https://www.europarabct.com

3- المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.(2025، يوليو 21) الذكاء الاصطناعي نقطة تحول في مفاهيم الأمن القومي. متوفر على الرابط: https://www.europarabct.com

4- المركز الديمقراطي العربي.(2018). الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق. متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=56363

5- المركز الديمقراطي العربي.(2018). المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية. متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=41634

6- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2020، نوفمبر). تحديات الأمن القومي: من حرب أكتوبر وبعد الربيع العربي. متوفر على الرابط: https://ecss.com.eg/12086/

7- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2013). إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات العربية. متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410471253460 4.html

8- مركز أورسام للدراسات.(2025، أكتوبر). The Middle East post-October 7:Two years in review (ORSAM Report No.356). متوفر على الرابط: https://orsam.org.tr/en/yayinlar/the-middle-east-post-october-7-two-years-in-review/

9- مركز الجزيرة للدراسات.(2013). انعكاس أزمة النظام السياسي العربي على الأمن القومي. متوفر على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/282

10- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي. (2015). منتدى العاصمة: مدخل إلى حقل دراسة الاستخبارات. متوفر على الرابط: https://capitalforum.net

11- محمد العربي. (2017). الاستخبارات الاستباقية: التنبؤ وبناء سياسات الأمن القومي (سلسلة دراسات المستقبل العدد 15). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي. متوفر على الرابط: https://futureuae.com/media/15_b81ddc97-0f1e-4c09-ba86-5bf122e3d7f0.pdf

12- مروان قبلان، محمد خميس ، سيد أحمد قوجلي.(2020). الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. متوفر على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/arab-national-security-and-regional-security-challenges.aspx

13- مؤسسة وعي. (2020). المفهوم المعاصر للأمن القومي. متوفر على الرابط: https://wa3efoundation.net/Post/article

14- مهند سلوم.(2024، مايو 20). الخيال مقابل الواقع: عملية طوفان الأقصى وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (ورقة استراتيجية رقم 19) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات معهد الدوحة للدراسات العليا. متوفر على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/imagination-vs-reality-al-aqsa-flood-and-the-israeli-intelligence.aspx

15- الشرق.(2024، أكتوبر 29). الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل مفهوم الأمن القومي للدول. متوفر على الرابط: https://al-sharq.com/opinion/29/10/2024

16- عربي 21. (2025، نوفمبر 27). تداعيات السابع من أكتوبر: تحقيقات وانقسامات إسرائيلية. متوفر على الرابط: https://arabi21.com/story/1722220

17- مجلة العلوم السياسية ـ جامعة بغداد. (2025، ديسمبر). الذكاء الاصطناعي والاتحاد الأوربي: قراءة في التهديدات الأمنية وسبل المواجهة. متوفر على الرابط: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/835

18- أيوب منصار.(2023) تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث. متوفر على الرابط: https://josooor.com/pdfs/three/11.pdf

باللغات الأجنبية:

19- Arab Reform Initiative.(2026, March 10). AI in the Arab region: National AI strategies of the Arab region. https://www.arab-reform.net/publication/ai-in-the-national-ai-strategies-of-the-arab-region

20- Foreign policy. (2024,October 10).Israeli intelligence is trying to wash away Oct 7. failures. https://foreignpolicy.com/2024/10/10/israel-intelligence-shin-bet-october-7-hamas-hezbollah-gaza /

21- Hanauer,L, &Connell,M.P.(2024). Priorities, poor intelligence tradecraft, and the suppression of dissenting views: Why Israel failed to warn of Hamas October 7 attack. Institute for Defense Analyses(IDA) https://www.ida.org/research-and- publications/publications/all/p/po/political-priorities-poor-intelligence tradecraft-and-the-suppression-of-dissenting-views .

22- Israel Hayom. (2024, September 21). Israel had slam dunk intelligence on the Oct 7 attack: What went wrong ? https://www.israelhayom.com/2024/09/12/israel-had-a-slum-dunk-intelligence-on-the-oct-7-attack-what-went-wrong/?utm_source=chatgpt.com

23- Jerusalem Strategic Tribune. (2023, November 26). The intelligence failure of 7 :Roots and lessons (A .Sofrin, Author). https://jstribune.com/sofrim-the-intelligence-failure-of-october-7-roots-and-lessons/

24- Jones,C, & Geist Pinfold, R.(2025). Israel and the politics of intelligence failure on 7 October. The RUSI, Journal, 170(3), 40-50. https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/rusi-journal/israel-and-politics-intelligence-failure-7-october

25- Latham & Watkins.(2024). AI in the UAE: Understanding the regulatory landscape and key authorities. https://www.lw.com/en/insights/ai-in-the-uae-understanding-the-regulatory-landscape-and-key-authorities

26- Lawfare. (2026, February 6). Questions remain about leadership failures in aftermath of Oct7. https://www.lawfaremedia.org/article/questions-remain-about-leadership-failures-in-the-aftermath-of-oct.-7

27- Miller,A.D.(2024, September). The October 7 attack: An assessment of the intelligence failings. CTC Sentinel. https://ctc.westpoint.edu/the-october-7-attack-an-assessment-of-the-intelligence-failings/

28- NPR. (202, March 5). What went wrong ? Israel spy agency lists failures in preventing Oct.7 attack. https://www.npr.org/2025/03/05/nx-s1-5318591/israel-shin-bet-security-failure-october-7-attack

29- ODNI (office of the Director of National Intelligence).(2024). Annual threat assessment of the U.S. intelligence community. https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2026-Unclassified-Report.pdf

30- Real Instituto Elcano. (2025). Guard down: Hamas strategic deception and intelligence failure. https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/guard-down-deconstructing-the-7-october-policy-defence-and-intelligence-failure/

31- Seloom, M.(2025 November). Veiled intentions: Hamas strategic deception and intelligence success on 7 October 2023. Intelligence and National Security. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/02684527.2025.2576903

32- Soufan Center. (2025 October 7). One year later: October 7 upends Middle East. https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-october-7/

33- Soufan Center. (2025 October 7). A changed region two years after the October 7 attack . https://thesoufancenter.org/intelbrief-2025-october-7 /

34- The Jerusalem Post. (2025 March 25). Fifty years on, Israel repeats previous mistakes leading to the October 7 massacre. https://jiss.org.il/en/media-roll-jpost-250326/

35- TRENDS Research & Advisory. (2025, August 25). AI and the evolution of the asymmetric cyber warfare: Insights from the 2025 Israel – Iran conflict. https://trendsgroup.org/insight/ai-and-the-evolution-of-asymmetric-cyber-warfare-insights-from-the-2025-israel-iran-conflict

36- World Economic Forum. (2025, October). AI is the new oil: UAE cyber chief details pillars of digital resilience. https://www.weforum.org/stories/2025/10/ai-new-oil-uae-cyber-chief-digital-resilience-amgfcc/

Romanization of Arabic Bibliography

1. Erem News. 2025, October 6; 7 Uktūber ‘indamā ihtazzat al-qawānīn al-amnīyah (October7: When Security Laws Were Shaken). Available at: https://www.eremnews.com/news/arab-world/gjjsoi1

2. Al-Markaz al-Ūrubbī li-Dirāsāt Mukāfaḥat al-Irhāb wa-al-Istikhbārāt (European Centre for Counter-Terrorism and Intelligence Studies). 2025, July 11. Tawẓīf al-dhakā’ al-iṣṭinā‘ī dākhil ajhizat al-istikhbārāt wa-al-jamā‘āt al-mutaṭarrifah (Employing Artificial Intelligence Within Intelligence Agencies and Extremist Groups). Available at: https://www.europarabct.com

3. Al-Markaz al-Ūrubbī li-Dirāsāt Mukāfaḥat al-Irhāb wa-al-Istikhbārāt (European Centre for Counter-Terrorism and Intelligence Studies). 2025, July 21. Al-Dhakā’ al-iṣṭinā‘ī nuqṭat taḥawwul fī mafāhīm al-amn al-qawmī (Artificial Intelligence: A Turning Point in National Security Concepts). Available at: https://www.europarabct.com

4. Al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-‘Arabī (Arab Democratic Center). 2018. Al-Amn al-qawmī al-‘Arabī bayna al-naẓarīyah wa-al-taṭbīq (Arab National Security Between Theory and Practice). Available at: https://democraticac.de/?p=56363

5. Al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-‘Arabī (Arab Democratic Center). 2018. Al-Mafhūm al-mu‘āṣir lil-amn al-qawmī wa-ishkālīyāt al-mu‘ḍalah al-amnīyah (The Contemporary Concept of National Security and the Problematics of the Security Dilemma). Available at: https://democraticac.de/?p=41634

6. Al-Markaz al-Miṣrī lil-Fikr wa-al-Dirāsāt al-Istrātījīyah (Egyptian Center for Strategic Studies). 2020, November. Taḥaddiyāt al-amn al-qawmī: min ḥarb Uktūber wa-ba‘da al-rabī‘ al-‘Arabī (National Security Challenges: From the October War and After the Arab Spring). Available at: https://ecss.com.eg/12086/

7. Al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt (Arab Center for Research and Policy Studies). 2013. I‘ādat hīkailat al-ajhizah al-amnīyah fī duwal al-thawrāt al-‘Arabīyah (Restructuring Security Agencies in the Countries of the Arab Revolutions). Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124104712534604.html

8. ORSAM (Center for Middle Eastern Studies). 2025, October. The Middle East Post–October 7: Two Years in Review (ORSAM Report No. 356). Available at: https://orsam.org.tr/en/yayinlar/the-middle-east-post-october-7-two-years-in-review/

9. Al-Jazeera Center for Studies. 2013. In‘ikās azmat al-niẓām al-siyāsī al-‘Arabī ‘alá al-amn al-qawmī (The Repercussion of the Crisis of the Arab Political System on National Security). Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/282

10. Markaz al-Mustaqbal lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt al-Mutaqaddimah, Abū Ẓaby (Future Center for Advanced Research and Studies, Abu Dhabi). 2015. Muntadá al-‘Āṣimah: madkhal ilá ḥaql dirāsāt al-istikhbārāt (Capital Forum: An Introduction to the Field of Intelligence Studies). Available at: https://capitalforum.net

11. Muḥammad al-‘Arabī. 2017. Al-Istikhbārāt al-istibāqīyah: al-tanabbu’ wa-binā’ siyāsāt al-amn al-qawmī (Proactive Intelligence: Forecasting and Building National Security Policies) (Silsilat Dirāsāt al-Mustaqbal, al-‘adad 15). Markaz al-Mustaqbal lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt al-Mutaqaddimah, Abū Ẓaby. Available at: https://futureuae.com/media/15_b81ddc97-0f1e-4c09-ba86-5bf122e3d7f0.pdf

12. Marwān Qablān, Muḥammad Khamīs, Sayyid Aḥmad Qawjilī. 2020. Al-Amn al-qawmī al-‘Arabī wa-taḥaddiyāt al-amn al-iqlīmī (Arab National Security and Regional Security Challenges). Al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt (Arab Center for Research and Policy Studies). Available at: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/arab-national-security-and-regional-security-challenges.aspx

13. Mu’assasat Wa‘y (Wa'y Foundation). 2020. Al-Mafhūm al-mu‘āṣir lil-amn al-qawmī (The Contemporary Concept of National Security). Available at: https://wa3efoundation.net/Post/article

14. Muhannad Salūm. 2024, May 20. Al-Khayāl muqābil al-wāqi‘: ‘amalīyat Ṭūfān al-Aqṣá wa-ajhizat al-istikhbārāt al-Isrā’īlīyah (Imagination vs. Reality: Al-Aqsa Flood Operation and the Israeli Intelligence Agencies) (Waraqah Istrātījīyah raqm 19). Al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-Dirāsāt al-Siyāsāt – Ma‘had al-Dawḥah lil-Dirāsāt al-‘Ulyā (Arab Center for Research and Policy Studies – Doha Institute for Graduate Studies). Available at: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/imagination-vs-reality-al-aqsa-flood-and-the-israeli-intelligence.aspx

15. Al-Sharq. 2024, October 29. Al-Dhakā’ al-iṣṭinā‘ī yu‘īd tashkīl mafhūm al-amn al-qawmī lil-duwal (Artificial Intelligence Reshapes the Concept of National Security for States). Available at: https://al-sharq.com/opinion/29/10/2024

16. ‘Arabī 21. 2025, November 27. Tadā‘iyāt al-Sābi‘ min Uktūber: taḥqīqāt wa-inqisāmāt Isrā’īlīyah (Repercussions of October 7: Israeli Investigations and Divisions). Available at: https://arabi21.com/story/1722220

17. Majallat al-‘Ulūm al-Siyāsīyah – Jāmi‘at Baghdād (Journal of Political Science – University of Baghdad). 2025, December. Al-Dhakā’ al-iṣṭinā‘ī wa-al-Ittiḥād al-Ūrubbī: qirā’ah fī al-tahdīdāt al-amnīyah wa-subul al-muwājahah (Artificial Intelligence and the European Union: A Reading of Security Threats and Ways to Confront Them). Available at: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/835

18. Ayyūb Manṣār. 2023. Taṭawwur mafhūm al-amn fī al-‘alāqāt al-dawlīyah (The Evolution of the Concept of Security in International Relations). Majallat al-Ma‘rifah lil-Dirāsāt wa-al-Abḥāth (Journal of Knowledge for Studies and Research). Available at: https://josooor.com/pdfs/three/11.pdf

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The geopolitics of maritime straits: from vulnerability to strategies for securing global trade flows

Fouad Akki [1]; Mahmoud El Hassouni [2]

[1]PhD student researcher in Public Law and Political Sciences, Faculty of Social, Economic, and Judiciary Sciences-Agdal. Mohammed V University-Rabat; Public Law and Political Sciences Research Laboratory
[2] HDR professor & Head of EGDI Research Team; MFMDI Laboratory – SUP MTI - Rabat-
Email 1: fouadakki94@gmail.com
Email 2: lasolution.mah@gmail.com
1: 0009-0003-7661-9336
2: 0009-0007-9590-3075

Received	Accepted	Published
08/06/2026	15/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.115-129

Fouad Akki ; Mahmoud El Hassouni. (2026). The geopolitics of maritime straits: from vulnerability to strategies for securing global trade flows. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue31), pp 115 – 129.

Abstract

Today more than ever, in a world of geopolitical upheaval characterised by the resurgence of excessive force in international relations, maritime straits lie at the heart of global conflict dynamics. As indispensable hubs in the connectivity of the world system's maritime trade flows, they are de facto strategic chokepoints that are the subject of rivalry and tension between major powers. Viewed from this specific angle, ensuring their security becomes a priority for the freedom of maritime navigation and the stability of the economic and energy order of the world's economies. It is from this perspective that this article sets out to examine maritime straits as vital pivot points where rivalries for power over maritime spaces converge. At the same time, it highlights the various strategies employed by multiple actors to ensure their security and control. These operational methods are very often far from complying with the normative framework and principles of good international maritime governance, despite these being clearly set out in the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Fundamentally, through an interpretative geopolitical approach, this analysis aims to highlight the emergence of new international power dynamics, coupled with new hybrid threats, which are undermining the security instruments that have prevailed until now. Maritime straits are thus moving beyond their role as transit chokepoints to become major theatres of conflict capable of reshaping regional and continental balances of power.

Keywords: Maritime straits; security; trade flows; power; UNCLOS.

© 2026, Akki & El Hassouni licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Géopolitique des détroits maritimes : de la vulnérabilité à la stratégie de sécurisation des flux commerciaux mondiaux

Fouad Akki [1]; Mahmoud El Hassouni [2]

[1] Doctorant chercheur en Droit Public et Sciences Politiques, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales-Agdal. Université Mohammed V-Rabat, Laboratoire de Recherche en Droit Public et Sciences Politiques.
[2] Professeur Habilité et chef de équipe de recherche EGDI; Laboratoire MFMDI -SUP MTI – Rabat-
Email 1: fouadakki94@gmail.com
Email 2: lasolution.mah@gmail.com
1: 0009-0003-7661-9336
2: 0009-0007-9590-3075

Reçu le	Accepté le	Publié le
08/06/2026	15/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.115-129

Fouad Akki ; Mahmoud El Hassouni. (2026). Géopolitique des détroits maritimes ; de la vulnérabilité à la stratégie de sécurisation des flux commerciaux mondiaux. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro31), pp 115 – 129.

Résumé

Aujourd'hui plus que jamais, dans un monde de rupture géopolitique caractérisé par le retour de la force démesurée dans les relations internationales ; les détroits maritimes se placent au cœur de la dynamique conflictuelle mondiale. Nœuds incontournables dans la connectivité des flux commerciaux maritimes du système monde, ils constituent de facto des points névralgiques objets de convoitises et de tensions entre puissances. Vu sous cet angle précis, leur sécurisation devient une priorité pour la libre navigation maritime et la stabilité de l'ordre économique et énergétique des économies mondiales. C'est dans cette perspective que le présent article se propose d'examiner les passages maritimes en tant que points pivots, où se polarisent les rivalités de puissance pour la domination des espaces marins. Parallèlement, Il met en exergue les différentes stratégies opérationnalisées par les multiples acteurs pour en assurer la sécurisation et le contrôle. Des modes opératoires qui sont très souvent loin de se conformer au cadre normatif et à la gouvernance maritime internationale, pourtant bien explicités dans la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer (CNUDM). C'est fondamentalement par une approche géopolitique interprétative, que cette analyse vise à souligner l'émergence de nouveaux rapports de force internationaux conjugués à de nouvelles menaces hybrides, qui mettent à mal les instruments de sécurité qui ont prévalu jusqu'à maintenant. Les détroits maritimes se voient ainsi, dépasser leur statut de goulots de transit, pour se hisser en théâtres de conflits de premier ordre ; à même de redessiner de nouveaux équilibres régionaux et continentaux.

Mots clés: Détroits maritimes ; sécurisation ; flux commerciaux ; puissance ; CNUDM.

© 2026, Akki & El Hassouni, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

I. Introduction

Définis géographiquement comme étant des espaces navigables très étroits reliant naturellement deux mers ou océans, les détroits maritimes se place à l'heure actuelle au centre de la conflictualité géopolitique mondiale. Leur centralité dans la circulation des échanges commerciaux et énergétiques à l'échelle planétaire en font des pivot critiques dont le contrôle et la sécurisation s'avèrent stratégiquement indispensable pour la quête à la puissance (Alfred Mahan, 2001). Au niveau juridique, la Convention de Montego Bay[40] sur le droit de la mer , les qualifie de passages de navigation internationale soumis au régime particulier du droit de transit sans entraves injustifiées.[41] Néanmoins la question épineuse de la conciliation entre la primauté du principe de la souveraineté des Etats et celui du libre passage reste posée avec acuité. Cela étant précisé, il reste de mise que les détroits maritimes demeurent vulnérables à plus d'un titre aux aléas géopolitiques conflictuels des nations, comme aux menaces terroristes et de la piraterie maritime. Autant de fléaux qui sévissent dans des bassins marins mondiaux (Golfe d'Aden, Golfe de Guinée et en Indopacifique).

Concrètement en cas de crise majeure dans un ou plusieurs détroits, cela se traduit par une perturbation, voire une rupture totale ou partielle des chaînes d'approvisionnements globaux notamment énergétiques (Gil Mihaely, 2024). Les impacts sont alors lourds sur les économies mondiales en termes de stabilité sur les marchés. Les cas des nœuds de Bab el-Mandeb et d'Ormuz[42]en sont des exemples qui montrent cette relation binaire entre vulnérabilité et besoin impérieux de sécurisation des détroits en tant que verrous stratégiques commandant les routes maritimes internationales. Partant de là, la géopolitique de ces points nodaux; met en lumière toutes les rivalités d'antagonismes latents ou visibles entre puissances maritimes. Des oppositions qui entrainent par voie de ricochet des logiques génératrices de blocage et de rupture d'équilibres internationaux (Frédéric Lasserre & Pauline Pic, 2025). C'est cette dynamique de confrontations qui explique largement les déploiements navals de plus en plus observés, ainsi que la construction des bases militaires aux environs immédiats des détroits maritimes à travers tous les espaces marins mondiaux. Le « collier de perles » chinois[43]dans l'Indopacifique et les points d'appuis planétaires étasuniens, s'inscrivent pleinement dans cette logique de domination et au leadership maritime.

[40] La Convention de Montego Bay ou la CNUDM, en référence à la ville Jamaïcaine du même nom où a été signée la Convention en 1982.

[41] C'est la **Partie III :** Articles 34 à 45 (Détroits servant à la navigation internationale) da la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer.

[42] - Bab el-Mandeb est un détroit connectant la mer Rouge au golfe d'Aden. Il est incontournable pour la route maritime reliant l'Europe à l'Asie via le canal de Suez.

- Le détroit d'Ormus est un passage maritime stratégique connectant le golfe arabo-persique au golfe d'Oman.

[43] Le « collier de perles » désigne la stratégie chinoise visant à sécuriser ses approvisionnements énergétiques par le biais d'un réseau de bases navales et de ports commerciaux dans l'océan Indien.

Au regard de ce panorama crisogène, la problématique centrale de cette analyse met à jour une grille de lecture interpellant le décryptage en profondeur des enjeux géopolitiques nationaux, régionaux et internationaux des détroits maritimes. Parallèlement, si elle soulève la dualité complexe du couple vulnérabilité/sécurisation (Triston Lecoq, 2021), elle pose aussi la difficile conciliation entre souveraineté nationale et impératifs de gouvernance mondiale. Dès lors, une interrogation majeure se profile: comment ces goulots maritimes critiques, pensés géopolitiquement en centres de gravité, pourraient-ils être intégrés dans une politique de sécurisation dont l'effet recherché est d'assurer la pérennité de la stabilité des échanges commerciaux? L'hypothèse de départ qui sous-tend cette étude se nourrit de l'idée selon laquelle, la sécurisation des détroits maritimes va au-delà de la seule force militaire pour aller s'inscrire davantage dans une approche plus générale, incluant coopération internationale et consensus entre enjeux de souverainisme et dimensions de sécurité et de gouvernance.

Sur le plan méthodologique, la présente analyse s'appuie sur une approche qualitative, fondée sur l'étude de sources et travaux académiques portant sur la vulnérabilité des détroits maritimes et leur rôle géostratégique dans les flux du commerce mondial. Elle mobilise également une démarche géopolitique croisant plusieurs dimensions complémentaires de cas concrets illustrés par des exemples dans deux océans : Indien et Pacifique. Dans cette perspective, l'architecture de l'étude est articulée autour de deux idées directrices: Il s'agira dans un premier temps, de mettre la focale sur la perception des détroits en tant que champs marins structurellement vulnérables. En second lieu, l'étude portera sur l'adéquation entre les politiques nationales souveraines des Etats à en assurer la sécurité et le besoin d'une gouvernance internationale des détroits, comme le prouvent les récents événements conflictuels au Moyen Orient.

II. Détroits maritimes: cordons ombilicaux névralgiques de la mondialisation

A bien des égards, les détroits qui assurent une connectivité physique entre mers et océans, sont au cœur de la mondialisation qui est par essence maritime. Ils sont l'épine dorsale de tout le système mondial des corridors des flux logistiques internationaux. A ce titre, faut-il rappeler que plus de 80% des échanges commerciaux mondiaux en volume s'effectuent via les mers et les océans (**CNUCED, 2025**). Des flux qui constituent le véritable moteur de la croissance et des richesses mondiales. De ce fait, pensée en logique géostratégique et géopolitique, la centralité de ces points de passages obligés conjuguée à leur vulnérabilité structurelle, leur confère une importance militaire déterminante dans le positionnement stratégique naval pour le contrôle des grandes artères maritimes et la projection des forces. De facto, de nouveaux rapports de forces se construisent où viennent s'entremêler, acteurs rivaux, stratégies militaires classiques et hybrides, intérêts géoéconomiques, alliances de circonstances, et surtout une remise en cause des normes

juridiques internationales. Autant de dysfonctionnements qui incarnent le caractère névralgique des détroits.

2.1- Hybridation des menaces : chocs des puissances, piraterie et terrorisme

Bien qu'elle soit une notion plurielle, on retient cependant la définition de l'OTAN[44]qui appréhende la menace hybride comme étant l'ensemble « des activités menées ouvertement ou non à l'aide de moyens militaires et de moyens non militaires : désinformation, cyberattaques, pression économique, déploiement de groupes armés irréguliers ou emploi de forces régulières ». Partant de cette définition, l'hybridation[45]des menaces dans les espaces maritimes et particulièrement dans les détroits, s'inscrit dans une logique d'antagonisme profond qui caractérise l'ordre international. Par ailleurs, force est d'observer que cette forte opposition entre acteurs interétatiques, devient de plus en plus empreinte d'une sorte de conflictualité armée dont la sortie reste incertaine (Vincent Groizelau, 2013). La guerre asymétrique manifeste ou tacite qui se déroule au Moyen Orient, illustre parfaitement le caractère multiforme des risques hybrides qui pèsent lourdement sur les flux énergétiques mondiaux, mais surtout sur le contrôle physique des deux détroits : Ormus et Bab El Mendab. A eux seuls, ces deux verrous vitaux dans l'architecture du commerce mondial, ont consacré la prééminence de la stratégie de déni d'accès[46] par une puissance de la région affaiblie, voire par des fractions armées rebelles, à des bassins marins entiers dans la zone. De tels chocs de la puissance asymétrique, posent bien évidemment la question de son imbrication avec d'autres formes diffuses de l'hybridation dont le coefficient de nuisance est considérable.

C'est dans ce registre identique, que le fléau de la piraterie maritime se place lui aussi comme un élément essentiel dans cette stratégie d'hybridation. Il met à profit l'effritement des pouvoirs étatiques, associés aux faiblesses sécuritaires que présentent certains détroits maritimes des plus importants. Le golfe d'Aden et sa proximité géographique avec le détroit de Bab el-Mandeb, le détroit de Malacca ou le golfe de Guinée sont, à des degrés différents, des épicentres d'activités mafieuses de piraterie et du crime organisé (Olivier d'Auzon, 2021). Les conséquences sont perceptibles en termes de perturbation dans les corridors commerciaux et l'augmentation des coûts d'assurance et du transport maritime. Dans beaucoup de situations, la piraterie ne se manifeste pas seulement comme un acte fortuit, mais en véritable politique de déstabilisation, en connivence avec d'autres structures de l'économie informelle et de la mauvaise gouvernance interne. Conduite très souvent en soubassement par des acteurs influents, la piraterie maritime illustre la confluence étroite entre menaces qu'elle engendre sur la sécurité des routes maritimes et les enjeux géopolitiques de la puissance à la domination. Du coup, on note que la quasi-totalité des

[44] **OTAN** (Organisation du Traité de l'Atlantique Nord) est une alliance politico-militaire née en 1949, réunissant 32 pays d'Europe et d'Amérique du Nord. L'OTAN a adopté en **2015** sa stratégie contre les menaces hybrides (cyberattaques, désinformation, sabotage et autres formes non classiques).

[45] En Russie, c'est le Général **Valeri Guerassimov** chef de l'état-major des forces armées russes, qui a théorisé en 2012 la stratégie de la guerre hybride mêlant moyens militaires, cyberattaques, désinformation et pressions économiques pour déstabiliser l'ennemi sans engagement de guerre formelle. Son champ d'application était la conquête de la Crimée.

[46]Le déni d'accès dans la stratégie militaire, désigne l'interdiction à un ennemi d'accéder librement à une zone ou à une aire géographique.

puissances navales mondiales ont intégré cette dimension de la lutte antipiraterie dans leurs stratégies globales de sécurisation des flux logistiques maritimes.

Parallèlement dans cette dynamique d'hybridation et en interdépendance étroite avec la piraterie, force est de constater que le terrorisme accentue sa pression sur les détroits maritimes internationaux (Hubert Bonin, 2025). En effet en drapant cette forme de violence extrême dans une logique idéologique de manipulation, où les intérêts géostratégiques et géopolitiques régionaux de certains Etats s'affrontent, les détroits maritimes deviennent des cibles privilégiées des groupes terroristes. Leur impact ne se résume pas uniquement sur le plan des chaînes logistiques mondiales, mais aussi au niveau médiatique qui leur octroi une certaine résonnance dans la sphère géopolitique internationale. Les attaques perpétrées par les Houtis contre la libre navigation dans le détroit de Bab El Mandeb et dans le golfe d'Aden, montrent à quel point le terrorisme peut inhiber la volonté de l'ordre mondial à assumer la sécurité de la libre circulation du trafic maritime international. C'est pourquoi toutes ces menaces réunies, font apparaitre, plus que jamais, combien la vulnérabilité croissante des échanges internationaux par voie maritime, devient structurelle et tend à devenir pérenne (Hugues Eudeline, 2017).

2.2- Vulnérabilité permanente au centre de la maritimisation des échanges mondiaux

Au fil de la progression de l'analyse, il a été relevé que la question de la maritimisation des flux énergétiques et commerciaux mondiaux, pose fondamentalement la constante de la vulnérabilité des principaux détroits - y compris les canaux internationaux[47]- reliant mers et océans. Ce constat est amplifié par le fait, que la majorité des routes maritimes se trouve en situation de concentration dans des zones géopolitiquement crisogènes : mer de Chine, océans Indien et Pacifique (Jérémy Bachelier, 2025). Face à ces risques permanents sur les chaînes logistiques mondiales, cette fragilité est devenue structurelle et globalisée. Elle impose par voie de conséquence, le besoin impérieux pour les Etats de disposer de stratégies adaptées de gestion de crises et du renforcement capacitaire de leur résilience maritime. Dès lors, la notion de la maritimisation doit d'être absolument réfléchie doublement: d'abord comme levier primordial de puissance ; puis aussi en tant qu'instrument sensible de dépendance où chaque rupture, même ponctuelle, entrainera fatalement un effet de domino sur l'ensemble de l'écosystème économique mondial.

Sur ce point précis, il y a lieu de souligner les induits négatifs qu'engendrent les perturbations du trafic maritime sur l'économie de la planète, en menaçant le bon fonctionnement des chaînes d'approvisionnement maritimes (CNUCD, 2024). En effet, l'étranglement des principaux passage obligés (choke points), a des coûts exorbitants difficilement soutenables pour les armateurs. Cela se traduit concrètement par des retards excessifs de livraisons, en raison du réacheminement des cargaisons par d'autres axes plus

[47] Il s'agit essentiellement du canal de Panama (reliant l'océan Atlantique à l'Océan Pacifique), et du canal de Suez reliant la mer Rouge à la mer de la Méditerrané.

longs. C'est le cas notamment de la route du cap de Bonne-Espérance[48]lors des crises survenues dans le détroit de Bab El Mandab (2024, 2025, et 2026). De pair, ces extensions des corridors entrainent une hausse importante des congestions portuaires, de la consommation de carburants, des salaires des équipages, des primes d'assurance et des risques de piraterie. Cet impact négatif se manifeste à son tour par une pression sur la logistique mondiale, et met à rude épreuve les systèmes d'approvisionnements. C'est pourquoi, des plates-formes portuaires de dimension mondiale comme Singapour ou Tanger Med, se sont vues leurs capacités croître à plein régime sous les demandes des opérateurs des services de transbordement.

Un autre induit néfaste de la vulnérabilité structurelle de la maritimisation, apparait plus clairement chez la catégorie des pays les plus démunis économiquement. Dans ce cadre, à cause des perturbations du trafic maritime, les Pays les Moins Avancés (PMA), particulièrement dans le continent africain, se trouvent très touchés par l'augmentation des prix alimentaires, énergétiques et autres produits manufacturés importés. A ce sujet, il convient de souligner que ce facteur est un élément accélérateur de leur isolement des réseaux mondiaux du transport maritime, spécialement pour les Etats en situation d'enclavement géographique. En outre, la faible capacité de ces pays à encaisser les chocs de ces fluctuations, tendent à accentuer leur dépendance vis-à-vis des bailleurs de fonds mondiaux (Banque Mondiale et Fonds Monétaire International) sans perspectives réelles de sortie de cette spirale. Les équilibres socioéconomiques se désintègrent alors, et génèrent à leur tour des situations de crises d'instabilité politique et sociale (Fahd Azaroual, 2022). Dans ce contexte, la maritimisation et son caractère inhérent de vulnérabilité, ne relèvent plus uniquement de la nature géographique et physique des détroits, mais se placent parallèlement dans un registre géoéconomique complexe où les différents acteurs recomposent en permanence les conditions des échanges commerciaux internationaux.

2.3- Recompositions géoéconomiques multidimensionnelles des détroits

Dans la configuration actuelle des différentes aires géo-maritimes mondiales, force est de noter que la centralité des détroits maritimes dans l'économie du système monde contemporain, ne se limite guère au seul aspect physique du passage entre deux espaces marins. La réalité semble dépasser de loin ce postulat classique, pour aller s'inscrire dans une logique géoéconomique plus complexe (Pascal Lorot, 1999). De ce fait, le contrôle des concentrations massives de certaines matières premières vitales à l'économie mondiale (gaz, pétrole et autres ressources rares) dans des points d'étranglements maritimes critiques (détroits), devient une arme de guerre économique redoutable. Soumis au prisme de cette dynamique, les « choke points » deviennent plus que jamais de véritables nœuds

[48] L'élongation de la route par le cap de Bonne-Espérance au lieu du canal de Suez est d'environ 3 000 à 3 500 milles nautiques, prolongeant le trajet Asie-Europe de près de 10 jours supplémentaires de navigation.

géostratégiques conditionnant le monopole de la quasi-totalité des artères maritimes et des chaînes logistiques globales. De la sorte, la géoéconomie des détroits se positionne en levier décisif, redessinant les équilibres économiques du monde, au risque majeur d'exposer le système entier des échanges à des aléas imprévisibles de rupture.

A ce titre, il convient de signaler que le phénomène de rupture qu'il soit d'ordre crisogène, accidentel ou d'action forcée, engendre des répercussions systémiques à l'échelle mondiale. Dans l'état géopolitique qui prévaut actuellement dans le golfe Arabo-Persique, on mesure l'impact géoéconomique du blocage du détroit d'Ormus sur les flux mondiaux des hydrocarbures. Peu importe le ou les acteurs qui en sont la cause, c'est environ 25% des approvisionnements des marchés de la planète qui s'en trouvent forcés à trouver des alternatives pour satisfaire leurs besoins industriels et domestiques. De même pour les pays arabes du golfe dont les importations (70%) dépendent largement de ce passage stratégique (Jehan-Christophe Charles, 2025). Par extension, si on ajoute à cela la forte probabilité de blocage du détroit de Bab el Mandb, où transite environ de 30% du trafic conteneurisé mondial (Jean -Yves Bouffet, 2023); on pourrait évaluer, alors, toute la gravité de ces nouvelles formes de dépendance stratégique, hissées en standards d'armes de guerre économique.

Parallèlement, en termes de captation de valeur où viennent se nicher des flux financiers considérables et des enjeux monopolistiques logistiques importants, les détroits maritimes se placent au cœur de cette économie de valeur. Les pays riverains y exerçant un contrôle physique, les puissances maritimes, mais aussi les acteurs privés; tirent largement profit de cette centralité stratégique. A cet égard, la mise à niveau des installations portuaires existants, le développement des hubs logistiques performants, associés à des complexes de transbordement et à des structures de régulation numérisée, sont des instruments privilégiés pour drainer plus d'investissements et générer des gains économiques et financiers conséquents. Simultanément et sur fond de rivalité acharnée, cette dynamique de valorisation du capital s'accompagne aussi d'une vive volonté pour le contrôle de ces points d'étranglement. Face à ces enjeux critiques et la fragmentation des acteurs qui rendent complexe toute sécurisation unilatérale des détroits, le recours à une gouvernance mondiale respectueuse de la légalité et du droit international, s'avère plus que jamais indispensable (Philippe Vincent, 2020).

III. Sécurisation des détroits: entre logiques de puissance et régulation internationale

Dans cette maritimisation des échanges internationaux, il a été relevé au cours de la présente étude, l'effet démultiplicateur des tensions géopolitiques dont font l'objet les détroits sur le trafic commercial et énergétique mondiaux. Les enjeux sécuritaires et politiques qui en découlent sont énormes en termes de menaces sur la stabilité des marchés internationaux et sur la dynamique de la croissance mondiale. De pair, la centralisation

imposante des échanges dans des verrous stratégiques, intensifie leur exposition aux menaces d'ordre classique et asymétrique. La sécurisation conjuguée à la pérennisation de la libre navigation en transit sans entraves, deviennent donc une priorité pour la stabilité de l'ordre international. Les crises de haute intensité observées actuellement entre puissances rivales, en océan Indien et en mer de Chine, ne sont que l'expression des limites des solutions militaires lourdes de conséquences. Elles invitent davantage à repenser un cadre normatif de régulation mondiale, adapté aux réalités géopolitiques contemporaines (Marianne Péron-Doise, 2026).

3.1- Stratégies de contrôle maritime par la puissance militaire

Dans cette perspective, il est observé de plus en plus le recours à la force armée dans le règlement des différends internationaux, en violation de la charte des Nations Unies et du droit international. La sécurisation des détroits maritimes ne sort guère de cette logique de militarisation et d'intimidation qui caractérisent actuellement l'ordre mondial. Trois acteurs clés dans trois aires géo-maritimes distinctes, se démarquent par leur stratégies agressives qui mettent à mal la notion du droit. D'abord la Russie, qui en 2014, s'est emparée par une guerre hybride éclaire de la péninsule de Crimée en mer Noire.[49]Ensuite la Chine avec sa politique progressive, mais extensive du contrôle de la mer de Chine notamment le détroit de Taiwan. L'effet stratégique recherché de la Chine, reste fondamentalement la sécurisation de ses routes maritimes en Indopacifique, grâce à son « collier de perles » qui lui permet une veille stratégique sur les deux détroits de Malacca[50] et de Taiwan.[51]Enfin, les Etats Unies avec des visées de domination sur le canal de Panama, l'île de Groenland en Arctique[52]et dernièrement le blocus « dans le blocus » du détroit d'Ormuz.

Dans le même sillage, une autre manifestation de la militarisation des détroits maritimes fait surface dans plusieurs espaces marins dans le monde. Elle est perceptible dans l'océan Indien avec la montée en puissance de la Marine indienne dans cette région, dans le cadre de sa rivalité avec la Chine. Concrètement, elle se traduit par un renforcement de son rapprochement avec les Etats Unis d'Amérique en intégrant l'alliance

[49] En 2014, la Russie a annexé par une action militaire hybride éclaire la totalité de la Crimée, sans déclaration officielle de la guerre. Historiquement, cette péninsule appartenait à la Russie avant d'être cédée à l'Ukraine par Khroutchev du temps de l'Union Soviétique dans les années cinquante du siècle dernier.

[50] Le détroit de Malacca relie l'océan Indien à l'océan Pacifique (par la mer de Chine). Il est le passage obligé des routes commerciales maritimes qui relient l'Europe et le Moyen-Orient à l'Asie. **Le tiers des flux mondiaux de marchandises transitent par ce détroit.**

[51] Passage stratégique reliant la Chine continentale et l'île de Taiwan. Il est revendiqué par la Chine. Il assure le 1/5 du commerce maritime mondial.

[52] L'île de Groenland est considérée comme la porte d'entrée sud à l'Arctique. En plus de ses richesses minières, sa position est stratégique pour le contrôle des routes maritimes du pôle Nord.

stratégique du Dialogue Quadrilatéral pour la Sécurité (QUAD)[53]. L'objectif essentiel étant destiné à endiguer la présence chinoise dans l'espace Indopacifique (Emily Aubry & Frank Tétart, 2024). S'agissant de l'empire du Milieu, on remarque la consolidation de sa présence notamment au Pakistan (Port de Gwadar), au Sri Lanka et à Djibouti[54]conformément à sa stratégie navale globale de « collier de perles ». Il reste entendu, que d'autres acteurs sont présents dans la région en particulier dans le port de Djibouti pour contrôler le verrou critique de Bab el Mandab: France, Italie, Japan et Etats Unis d'Amérique.[55]Une multiplicité d'intervenants, qui révèle une ambivalence reflétant les tensions permanentes entre la sécurisation collective des flux et l'affirmation des intérêts souverains de chaque Etat.

Néanmoins force est d'admettre, que l'ultra-militarisation des détroits maritimes notamment dans l'Indopacifique et en mer de Chine, même si elle s'inscrit initialement dans une perspective de sécurisation des routes maritimes et des flux logistiques; il n'en demeure pas moins qu'elle présente des risques majeurs de confrontations directes entre puissances navales très présentes dans ces deux espaces (Xavier Carpentier-Tanguy, 2026). Elle soulève parallèlement des interrogations quant à ses effets potentiels sur la sécurité et la paix internationales en cas d'escalade non mesurée. En effet, la mobilisation de moyens militaires avec effet de saturation dans des points de transits critiques, augmente le risque d'accrochages volontaires ou accidentels susceptibles de dégénérer en crises globales (cas du détroit de Taiwan). Dans ce cadre, la sécurisation des détroits ne peut être appréhendée seulement sous le prisme de la force armée; elle interpelle aussi sur le besoin urgent d'établir des règles de conduite associées à des dispositifs de gouvernance internationale, capable d'anticiper sur les tensions et d'assurer un usage pacifié de ces points d'étranglement stratégiques.

3.2- Souveraineté et gouvernance internationales des détroits : inadéquation complexe

La mise au grand jour des vulnérabilités des flux énergétiques mondiaux au cours de la guerre en Iran et le blocus du détroit d'Ormus qui s'en est suivi, questionne à plus d'un titre sur la pertinence des bases normatives présupposées en assurer une libre navigation sans entraves. Si une telle situation a désarçonné les fondements même du droit international notamment l'article 2 de la charte de l'ONU,[56] elle soulève aussi de véritables

[53] Activé en 2017, le **Quad (dialogue quadrilatéral pour la sécurité)** est un groupe de coopération militaire et diplomatique informelle entre les États-Unis, l'Inde, le Japon et l'Australie.

[54] La Chine a construit une base militaire navale au Port de Djibouti, qui cohabite avec plusieurs présences étrangères.

[55] Situé au carrefour de la mer Rouge et du golfe d'Aden, le port de Djibouti est le pilier d'un hub logistique stratégique, abritant des bases militaires étrangères de plusieurs puissances mondiales (France, États-Unis, Chine, Japon, Italie).

[56] L'article 2 de Charte stipule notamment l'interdiction de la menace ou le recours à la force dans les relations internationales.

zones d'ombres juridiques. Au premier plan de ces incertitudes, apparait la difficile conciliation entre le primat du principe de la souveraineté étatique, établie en prérogative absolue du contrôle territorial des Etats riverains, et les exigences vitales d'une globalisation économique maritimisée fondée sur la liberté de navigation, reconnue également dans la convention de Montego Bay (Christophe Prazuk, 2023). Cette réalité d'interprétation contradictoire, reste aujourd'hui observable dans toutes les stratégies de sécurisation et de défense, adoptées par les belligérants. Elle reflète surtout la complexité des intérêts en jeu, des acteurs internationaux aux logiques opposées, qui mettent à leur profit cette ambiguïté juridique du droit international.

Par ailleurs, il convient de souligner dans ce cadre que le recours démesuré aux modes de déni d'accès ou aux blocus navals, marque la fin de la consécration du statut des mers comme un *« global common »,* c'est à dire un patrimoine commun non approprié et d'usage par tous les États. Ces deux modes d'interdiction intégrés dans des stratégies asymétriques ou par des puissances maritimes affirmées (comme c'est le cas en mer méridionale de Chine, dans les golfes d'Aden et Arabe ou dans les Caraïbes); mettent en relief toute la complexité de l'application des règles stipulées dans la CNUDM. Par ailleurs, le fait que quatre pays impliqués dans cette conflictualité : Iran, Israel, États-Unis, Émirats-Arabes-Unis, ne reconnaissant pas ladite Convention, aggrave davantage ce constat. Quant à la Chine, bien qu'elle l'ait ratifiée, elle conteste son application sur les espaces marins en situation de litige avec ses voisins riverains de la mer de Chine (Pierre Vandier, 2021). Dès lors, le respect de l'obligation du droit a très peu, ou pas d'effets contraignants, notamment dans un panorama où la vulnérabilité des flux commerciaux est devenue enjeu et arme.

Au regard de ce qui précède, force a été de noter que les différentes stratégies de sécurisation des échanges commerciaux maritimes mondiaux, s'accélèrent et revêtent des formes diverses au gré de l'évolution géopolitique mondiale. C'est aussi une nouvelle recomposition des rapports de forces qui se dessinent désormais dont le système monde. C'est une reconfiguration qui remet en cause, également, toute l'architecture classique de la domination navale face à l'émergence de nouveaux acteurs régionaux. Parallèlement, on remarque que dans toute cette dynamique de la puissance, la notion du droit international reste le chaînon délibérément fragilisé et instrumentalisé par la volonté affichée ou tacite de certains Etats. Toutefois, en dépit de ces perturbations de l'ordre juridique international, il est important de noter que la CNUDM reste un socle normatif solide et de référence de la gouvernance mondiale. C'est là où se jouerait la force du droit pour les États soucieux de s'attacher aux principes du recours aux solutions pacifiques pour le règlement des différends (Partie xv, art. 279-299 de la CNUDM[57]). C'est une approche qui ouvrirait la

[57] La partie xv de la CNUDM traite des modes pacifiques de règlement des différends entre Etats en particulier les articles 279 à 299.

voie à une gouvernance globale et résiliente, au bénéfice de la stabilité économique et politique de l'ordre international (Sylvain Domergue, 2025).

3.3- Vulnérabilité des détroits: une nouvelle gouvernance internationale?

Dans le prolongement de cette étude, il s'est dégagé que la convention de Montego Bay se trouve dans l'état actuel à la croisée des chemins. D'un côté, on observe une mise au grand jour de ses limites à cause des événements du conflit armé au Moyen Orient et dans bien d'autres situations crisogènes, caractérisant les détroits stratégiques internationaux. Des escalades qui désarticulent aussi les fondements de l'universalité des bases juridiques du droit de la mer établies en 1982. De l'autre, une inaction face au jeu subtil et complexe des interprétations unilatérales de certaines clauses nuancée (Donald R. Rothwell & Tim Stephens, 2016), relatives aux ambiguïtés sur le régime **du droit de passage en transit (Partie III, art.** 34 à 45 de la convention). Dans ce contexte d'abus interprétatifs qui prolongent la durée des conflits, le recours au Tribunal International du Droit de la Mer (TIDM),[58]s'avérerait un des instruments les plus adaptés pour désescalader les tensions. C'est aussi le moyen crédible pour maintenir la centralité juridique globale de la CNUDM, bien que cela ne puisse être possible sans une réelle volonté politique des Etats.

D'ailleurs, c'est dans cette perspective que l'un des défis centraux qu'il faudrait relever par la Convention de Montego Bay, est de faire preuve d'adaptabilité aux mutations et aux nouveaux émergents dans le champ de la conflictualité maritime. Ce sont des conflictualités qui bouleversent aujourd'hui par leur asymétrie et leur hybridation, non seulement les constantes classiques de la puissance, mais surtout celles du droit qui ont prévalu dans l'ordre juridique international. Il reste admis également, que d'autres enjeux géopolitiques des plus importants, relatifs aux activités militaires en mer, à la liberté de navigation, aux extensions du plateau continental et aux convoitises sur les ressources des fonds marins; continuent à complexifier davantage la question de la gouvernance mondiale des mers et des océans. Dans cette optique, une progression évolutive du cadre juridique de la CNUDM pourrait se traduire par une consolidation des dispositifs -déjà existants- des règlements des litiges, en totale synergie avec d'autres régimes juridiques régionaux et sectoriels.

Dans ce cadre, il est importe de souligner le rôle prépondérant de la communauté internationale pour faire avancer les idéaux de la gouvernance mondiale des océans et des mers, dont la CNUDM est dépositaire. Actuellement plus qu'auparavant, cette adhésion des Etats est plus que nécessaire pour permettre à cet organe qualifié de « constitution des mers »,[59] de sortir de la dialectique entre renforcement normatif et ruptures géopolitiques.

[58] Le TIDM est une juridiction internationale spécialisée et indépendante, créé par la Convention des Nations Unies sur le Droit de la Mer en 1982. Est devenue effective en octobre 1996. Son siège est à Hambourg, en Allemagne.

[59] L'expression **"Constitution pour les océans"** (ou "Constitution des mers") est attribuée au diplomate singapourien **Tommy Koh**, qui présidait la troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer en 1982.

Ce n'est guère impossible, si on se réfère aux dernières initiatives en matière de la conservation et de la protection de la biodiversité marine au-delà des juridictions nationales (David Freestone, 2014) qui ont conduit à la signature du Traité de la Haute Mer ou (accord BBNJ).[60] L'avenir de la CNUDM en tant que chaînon central de toute l'architecture juridictionnelle internationale, dépendra de son aptitude à rester un outil de régulation intégratif de toutes les incertitudes des Etats du Sud comme des ambitions des puissances navales. L'effet recherché demeure in fine, l'amélioration des dispositifs de son cadre normatif pour une meilleure gouvernance internationale des détroits maritimes.

IV. Conclusion

Au terme de la présente analyse, il ressort que les passages maritimes stratégiques internationaux sont des déterminants axiaux qui dominent la géopolitique conflictuelle mondiale des espaces marins. En effet, au croisement de plusieurs dynamiques : militaires, politiques et géoéconomiques, les nœuds stratégiques sont au cœur de la stabilité des échanges commerciaux planétaires où transitent plus de 80% des flux logistiques de l'économie mondiale. Néanmoins, autant cette centralité est vitale, autant elle soulève des vulnérabilités structurelles inhérentes à la fois à leur géographie physique, mais surtout aux convoitises des puissances maritimes. C'est cette dualité qui confère aux détroits maritimes leur dimension stratégique de premier ordre, où chaque crise est génératrice d'office et à grande échelle de grandes perturbations économiques et de conflits armés.

A ce sujet précisément, l'étude a souligné que la vulnérabilité de ces points d'étranglement dans diverses régions maritimes du globe, dépasse largement le facteur géographique pour aller se greffer dans des logiques plus complexes: hybridation des menaces et ruptures des rapports de forces qui ont longtemps caractérisés le concept classique de la puissance. Sur cette question, l'ultra- militarisation croissante et l'augmentation de menaces asymétriques observées dans plusieurs verrous stratégiques au Moyen Orient et en Indopacifique ; ont bouleversé les équilibres du contrôle et de sécurisation de ces espaces. Sur le plan du droit international, la conflictualité armée actuelle dans le bassin maritime du golfe Arabo-Persique, montre à quel point la CNUDM est remise en question, faute de cerner toutes les réalités géopolitiques contemporaines. Une situation qui a ouvert la voie libre aux interprétations unilatérales, parfois diamétralement opposées des Etats sur certaines clauses fondatrices de la Convention de Montego Bay.

Aussi, importe-t-il de mentionner que la sécurisation des détroits maritimes et des flux logistiques internationaux, ne peuvent être conçus seulement en logique de puissance armée ou de menaces des sanctions économiques. Ils doivent fatalement intégrer la

[60] Le **Traité sur la haute mer** ou l'accord BBNJ (*Biodiversity Beyond National Jurisdiction*), est un instrument juridique international contraignant adopté par l'ONU le 19 juin 2023 pour protéger la biodiversité marine dans les eaux internationales. Est entré en vigueur le 17 janvier 2026.

conjugaison de deux vecteurs essentiels. D'abord, une démarche de coopération internationale fondée sur les principes de la charte des Nations Unies et au premier desquels, figure le non-recours à la violence armée pour régler les différends internationaux. En second lieu, privilégier les voies juridictionnelles internationales: Cours Internationale de Justice (CIJ) et TIDM, qui malgré certaines imperfections et un environnement géopolitique crisogène, ont montré leurs résiliences à assurer un ordre juridique international globalement efficient. Pour ce dernier instrument, il lui reste un long parcours d'adaptation et d'intégration des nouvelles réalités de ruptures et de recompositions géopolitiques qui s'opèrent à l'échelle mondiale.

Enfin, cette analyse a tenté l'essai de montrer que la géopolitique des détroits maritimes est avant tout une analyse critique multi-échelle, où se croisent le droit, la politique, les notions de puissance : classique, asymétrique et hybride. Elle a étayé aussi, que c'est un champ dynamique mettant constamment en exergue la dialectique des équilibres fluctuants entre vulnérabilité et sécurisation. A cet égard, les enjeux sont complexes et s'entremêlent entre acteurs rivaux étatiques et non étatiques aux intérêts différents. Dès lors pour la communauté internationale, il s'agit fondamentalement de transcender les logiques strictement souveraines d'opposition pour édifier de nouveaux dispositifs de gouvernance intégrative et résiliente. Ainsi, les détroits au-delà de leur vulnérabilité, seraient des leviers cardinaux non seulement dans l'architecture globale et mondialisée des échanges commerciaux, mais en parallèle un facteur résorbant l'intensité des fractures géoéconomiques et géopolitiques qui secouent le monde contemporain.

Liste Bibliographique

➢ Books

1. Alfred Thayer Mahan. (2001), *The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783.* (*Influence de la puissance maritime sur l'histoire, 1660-1783), Ed.* Claude Tchou.
2. Donald R. Rothwell, & Tim Stephens (2016). The International Law of the Sea. Oxford: Oxford University Press.
3. Emily Aubry & Frank Tétart. (2024), Le dessous des cartes. La puissance et la mer, Ed. Tallandier.
4. Frédéric Lasserre & Pauline Pic. (2025), Géopolitique des détroits: enjeux de contrôle de passages stratégiques, Ed. Le Cavalier Bleu.
5. Marianne Péron-Doise. (2026), Géopolitique des mers et des océans: Sécurisation des espaces océaniques et gouvernance maritime, Ed. Cavalier Bleu.
6. Olivier d'Auzon.(2021), Piraterie maritime aujourd'hui: Afrique et Indopacifique, Ed. VA.
7. ONU. (1983**),** *Convention des Nations Unies sur le droit de la mer,* Montego Bay, 10 décembre 1982, New York, **United Nations Publications**.
8. Pascal Lorot.(1999), Introduction à la géoéconomie, Ed. Economica.

9. Philippe Vincent.(2020), Droit de la mer, Ed. Larcier.
10. Sylvain Domergue.(2025), Géopolitique des espaces maritimes : enjeux et défis de la maritimisation du monde, Ed. Armand Colin.
11. Vincent Groizelau. (2013), Géopolitique des mers et des Océans, Ed. PUF.

- **Articles**

1. Christophe Prazuk. (2023), Gouverner l'océan, in Schuman Papers n°672 du 5 juin.
2. CNUCED (2024), La vulnérabilité des chaînes d'approvisionnement, communiqué de presse, 22 octobre.
3. CNUCED. (2025), Rapport annuel sur le commerce Mondial, publié le 23 avril.
4. David Freestone. (2014). Global Ocean Governance, in Ocean Development & International Law, 45(3).
5. Fahd Azaroual. (2022), La vulnérabilité économique: le plus grand défi de l'Afrique, RP. Policy Center du mois décembre.
6. Gil Mihaely. (2024), Le commerce maritime mondial entravé par les guerres, dans revue Conflits, 21 octobre.
7. Hubert Bonin. (2025), canaux et isthmes dans les guerres géoéconomiques et géopolitiques dans les années 2020, in revue: Guerres mondiales et conflits contemporains, avril n°300.
8. Hugues Eudeline. (2017), Le transport maritime face aux menaces sécuritaires, in revue Internationale et stratégique, mars n° 107, pp. 95 à 104.
9. Jean-Yves Bouffet. (2023), Détroits de Bab el Mandab :le commerce mondial va-t-il s'arrêter? in revue Conflits du 23 décembre**.**
10. Jérémy Bachelier.(2025), Les flux maritimes à l'épreuve des crises, dans Ramses, entre puissances et impuissances, Ed. Dunod.
11. Jehan-Christophe Charles.(2025), Les clés d'Ormuz, in Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques (FMES), le 24 juin.
12. Pierre Vandier. (2021), Militarisation de la mer et enjeux de sécurité maritime, in revue: L'ENA hors des murs, mars n°504, pp. 20 à 23.
13. Triston Lecoq. (2021), Des espaces maritimes aux territoires de la mondialisation, dans Géopolitique des océans / Questions internationales, mars n°107-108. PP 12 à 18.
14. Xavier Carpentier-Tanguy.(2026), « Fluxuat » nec mergitur : géopolitiques des flux et conflits maritimes contemporains, in The Conversation, du 29 mars.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Kenitra Industrial Zone "Atlantic Free Zone": an emerging model of geostrategic development in Africa – A case study of the automotive industry

Khalid BA AQQA[1]; Faycal FATAH [2]

[1] PhD, Ibn Tofail University, FSHS, Laboratory, Territory, Environment and Development. Doctoral training "The Geopolitics of Africa" Kenitra.

[1] Ibn Tofail qualified lecturer, Laboratory, Territory, Environment and Development. Doctoral training "The Geopolitics of Africa" Kenitra.

Email 1: khalidbaaqqa27@gmail.com

Email 2 : Faycal.fatah@uit.ac.ma

1: ORCID identifier : 0009-0000-2315-0763

2: ORCID identifier : 0000-0002-7014-4312

Received	Accepted	Published
08/06/2026	16/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.130-151

Khalid BA AQQA, Faycal FATAH. (2026). The Kenitra Industrial Zone "Atlantic Free Zone"; an emerging model of geostrategic development in Africa – A case study of the automotive industry. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8* (issue31), pp130 – 151.

Abstract

The cities along Morocco's Atlantic coast have become a hub for local development, notably the city of Kenitra. Strategically located in north-western Morocco, this city has played a key role in attracting foreign investment to this promising region. The city of Kenitra is emerging as a national and African automotive industrial hub thanks to the Stellantis cluster, formerly known as PSA. This cluster has established itself in the AFZ industrial zone to capitalise on the region's advantages and potential, such as its geographical location, human and natural resources, and proximity to the infrastructure linking northern and central Morocco. The Stellantis cluster has managed to achieve prosperity in a very short period, despite the various challenges that hinder its development.

Keywords: Territory; geostrategy; automotive industry; emerging; Africa

© 2026, BA AQQA & FATAH, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

La zone industrielle de Kénitra « Atlantic Free Zone », un modèle de développement géostratégique émergent au niveau de l'Afrique : Cas d'étude l'industrie d'automobile

Khalid BA AQQA [1]; Faycal FATAH[2]

[1] PhD, universitaire Ibn Tofail, FSHS, Laboratoire, Territoire, Environnement et Développement. Formation doctorale "La Géopolitique de l'Afrique" Kenitra.
[2] Maître de conférences habilité Ibn Tofail, FSHS, Laboratoire, Territoire, Environnement et Développement. Formation doctorale "La Géopolitique de l'Afrique", Kenitra.
Email 1 : khalidbaaqqa27@gmail.com
Email 2 : Faycal.fatah@uit.ac.ma
1: ORCID identifier 1: 0009-0000-2315-0763
2: ORCID identifier 2: 0000-0002-7014-4312

Reçu le	Accepté le	Publié le
08/06/2026	16/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.130-151

Khalid BA AQQA, Faycal FATAH. (2026). La zone industrielle de Kénitra « Atlantic Free Zone », un modèle de développement géostratégique émergent au niveau de l'Afrique ; Cas d'étude l'industrie d'automobile. Journal of Strategic and Military Studies,, Volume *8* (Numéro31), pp130 – 151.

Résumé

Les villes de la façade atlantique du Maroc sont devenues un hub de développement local à savoir la ville de Kénitra. Cette ville qui se positionne dans un endroit bien situé stratégiquement au nord-ouest du Maroc a joué un rôle de faire une attractivité territoriale des investissements étrangers pour se localiser dans cette zone prometteuse. La ville de Kénitra s'émerge comme un pôle industriel d'automobile au niveau national et africain à cause de cluster Stellantis qui est nommé auparavant PSA. Ce cluster s'est planté dans la zone industrielle AFZ pour profiter aux privilèges et les potentiels de la région comme leur site géographique, les potentialités humaine et naturelle et aussi à la proximité de l'infrastructure qui relient entre le nord et le milieu du Maroc. Le cluster Stellantis a su de réaliser le cap de la prospérité dans une période très courte, cependant aux différents défis qui empêchent la roue de développement.

Mots clés: Territoire ; géostratégie ; industrie d'automobile ; émergent ; Afrique

© 2026, BA AQQA & FATAH, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

Introduction

Ces derniers temps, le monde est devenu un terrain de concurrence dans tous les domaines, que l'importance de ces domaines soit faible, moyenne ou grande. La concurrence est en effet le mot d'ordre du monde capitaliste pour faire avancer le développement et l'économie vers l'innovation et répondre aux besoins des marchés intérieurs et extérieurs. Dans ce contexte, on trouve que « Les impératifs de la globalisation sont venus affirmer…de l'innovation et de l'attractivité territoriale…et de la réalisation des clusters un de ses principaux fers de lance»(BOUSTANE, 2020).On constate que le Maroc fait désormais partie des pays qui suivent la voie des grands acteurs de la concurrence capitaliste industrielle, tant au niveau régional et africain qu'international, notamment dans le secteur de l'automobile de nouvelle génération. La position géostratégique du Maroc et son rôle de trait d'union entre l'Europe et l'Afrique en ont fait un terrain de concurrence internationale pour l'implantation de diverses industries de pointe, notamment dans le secteur automobile qui a connu un essor rapide à l'échelle africaine. L'intérêt que porte le Maroc à cette industrie prometteuse tient à sa connaissance des rouages et des retombées importantes de celle-ci dans le système capitaliste mondial, où elle génère des bénéfices considérables. C'est ainsi que l'on constate que « Le secteur automobile marocain bat tous les records. Avec des exportations totalisant 115,4 milliards de dirhams au cours des neuf premiers mois de 2024, l'industrie a enregistré une croissance de 7% par rapport à l'année précédente. Ce dynamisme renforce la position de ce secteur en tant que moteur des exportations marocaines. » (AMICA, 2025.) Le Maroc est devenu une destination de choix pour les investisseurs internationaux qui souhaitent implanter leurs sites de production au Maroc, notamment sur la côte atlantique et à Tanger. La région de Kenitra figure parmi les villes les plus privilégiées pour accueillir ce type d'industries stratégiques et prometteuses pour le développement économique local, compte tenu de l'importance de cette région en termes d'attractivité économique. Dans ce modeste article, nous nous pencherons sur la question afin de parvenir à des conclusions concrètes qui mettront en évidence l'importance de ce type d'industries stratégiques dans cette région. Nous identifierons également les facteurs qui favorisent l'implantation de l'industrie automobile au Maroc, et plus précisément dans cette zone située entre Kénitra et Sidi Yahya al-Gharb. Enfin, notre étude se limitera également à mettre en évidence les manifestations de la puissance industrielle de cette région attractive en termes de production et d'exportation. Quant à la méthode de travail et de recherche, elle consistera à consulter un ensemble de documents officiels en rapport avec le sujet de l'étude, ainsi qu'à parcourir les sites officiels traitant des statistiques et des chiffres. Avant de commencer, nous allons aborder la problématique suivante :

« *Dans quelle mesure l'industrie automobile dans le territoire Atlantic Free Zone à Kénitra peut-elle être considérée comme un élément essentiel au développement local de la région ?* »

1. KAFZ : un positionnement géostratégique et des incitations au service de développement local.

1.1 un positionnement géostratégique

La situation géostratégique de toute industrie mondiale revêt une importance capitale pour assurer sa pérennité et s'imposer face à la concurrence internationale, qui est devenue le principal défi auquel sont confrontées les industries à l'échelle mondiale, en particulier dans les pays émergents et en développement. Le Maroc est considéré comme un exemple de pays ayant su choisir judicieusement ses industries stratégiques et les implanter dans des zones sensibles. Le choix d'une zone industrielle adaptée à un secteur d'activité donné dépend de la capacité de ce secteur à s'intégrer dans son environnement, en veillant à la pérennité et au respect de l'écosystème. Ainsi, la zone industrielle de Kénitra répond parfaitement aux exigences spécifiques de l'industrie automobile, tant par son emplacement stratégique que par sa capacité à s'adapter de multiples façons en matière de pérennité et de respect des normes environnementales. La zone industrielle de AFZ fait partie de la commune rurale d'Ameur Seflia entre Kénitra et Sidi Yahya El Gharb. Cette zone aussi « a été créée en 2010 sur une superficie globale de 345 ha (311 ha aménagés) à 12 km de la ville de Kénitra. Elle présente aux investisseurs opérant, notamment, dans le secteur automobile un environnement adéquat pour la réalisation de leurs projets, avec des infrastructures de qualité et des avantages importants »(*MICEVN*,2020).

Figure1: Le site géographique de la zone industrielle AFZ à Kénitra

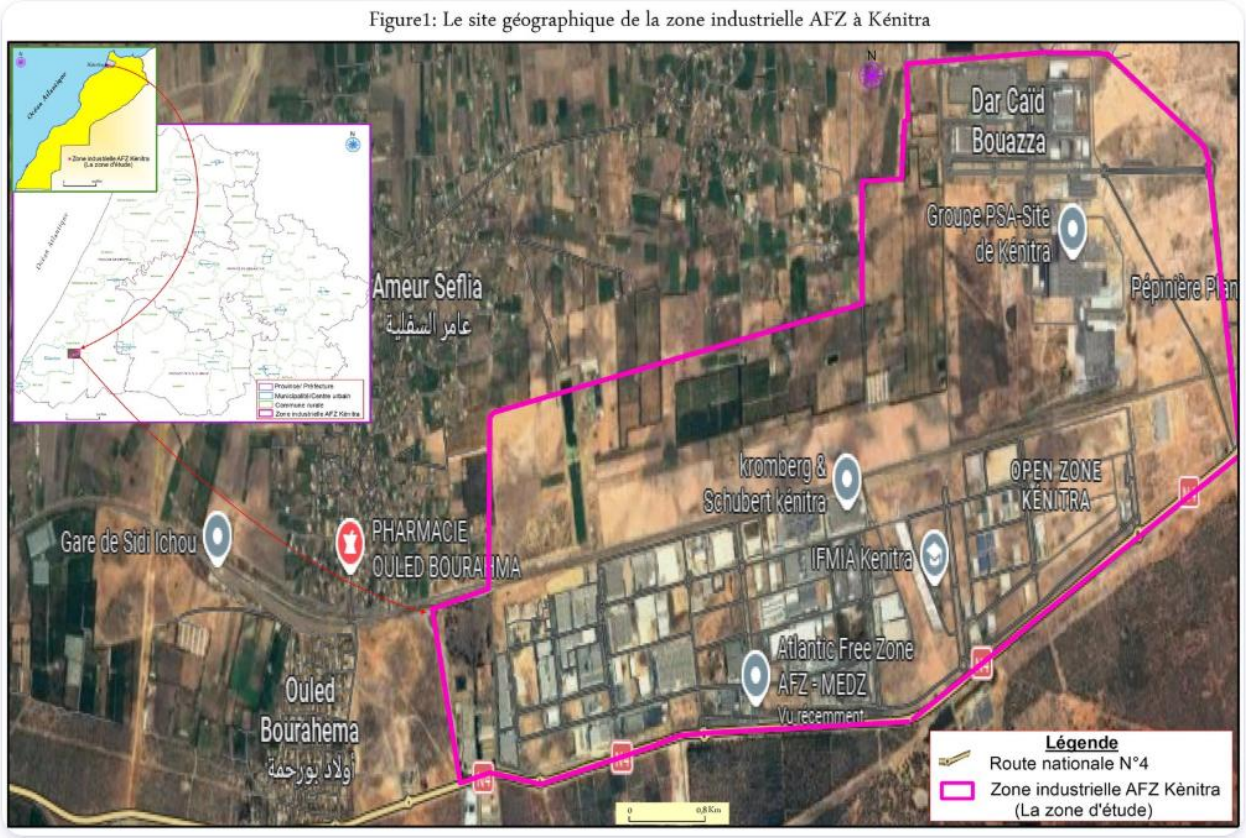

Source : Carte réalisée par les auteurs

La ville de Kénitra a su tirer parti de sa situation géographique, qui la place au carrefour des grands pôles industriels du Maroc, Tanger et Casablanca, où se croisent des axes routiers et ferroviaires – tant traditionnels que modernes – destinés au transport de marchandises, ainsi que des autoroutes facilitant la liaison entre les villes industrielles de la côte atlantique,Pour bien clarifier ,nous trouvons que La région de Rabat-Salé-Kénitra est considérée comme la plus importante en termes d'infrastructures routières, avec un réseau routier national et régional de 5 725 km, ainsi qu'un réseau ferroviaire comprenant la première ligne à grande vitesse d'Afrique(Type LGV) et des lignes classiques d'une longueur totale de 702,2 km (Rabatinvest, 2024). L'emplacement stratégique de cette zone industrielle attirera toute une série d'investissements étrangers dans cette région d'importance géostratégique tant au niveau national qu'africain.

Figure2 : l'emplacement stratégique de la zone KAFZ au niveau des moyens de transport

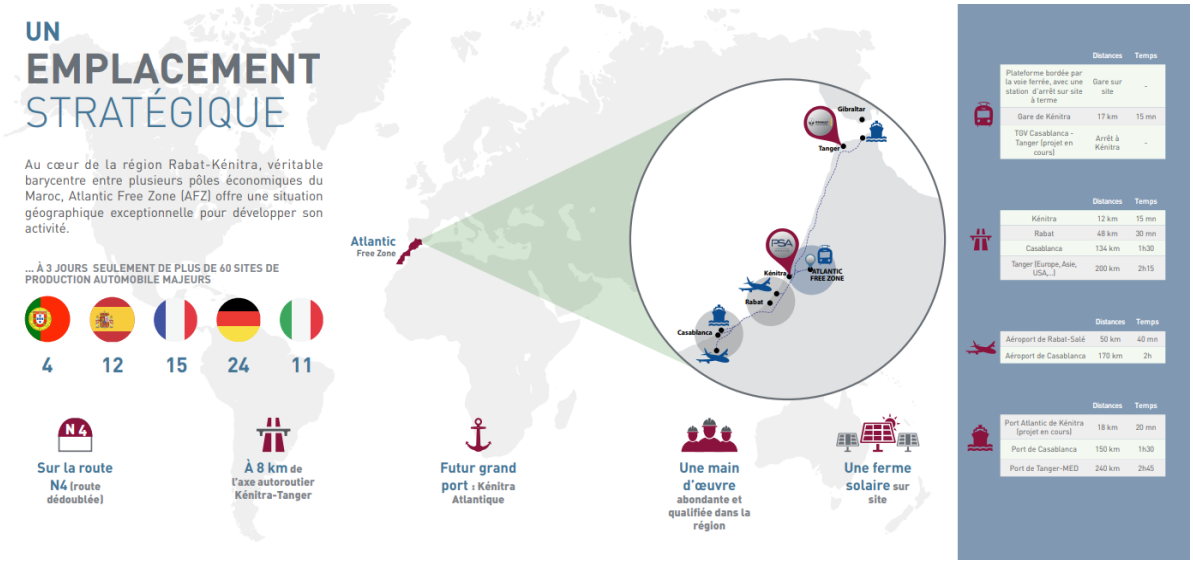

Source : https://www.medz.ma/sites/default/files/2020-03/Atlantic%20Free%20Zone%20-%20Kenitra.pdf

1.2 des incitations au service de développement local

Afin de rendre la zone industrielle de la ville de Kénitra attractive pour diverses industries, telles que l'automobile, un groupe d'acteurs, dont le Centre régional d'investissement et les instances régionales et provinciales, a mis en place une série de plans de développement visant à transformer ces recettes publiques en investissements structurels aux effets durables. Les investissements directs étrangers ont permis de développer les infrastructures de transport et de communication, ce qui contribue à renforcer l'attractivité de la région, démontrant ainsi que les programmes de privatisation ont un effet catalyseur sur les investissements étrangers (QACHAR, 2020). Dans le cadre des IDE, cette zone accueille chaque année diverses industries, notamment dans le secteur

des équipements automobiles. Le document ci-dessous montre un aperçu des industries qui se sont implantées dans cette immense zone industrielle.

Figure 3 : l'écosystème de la zone industrielle de AFZ de Kénitra

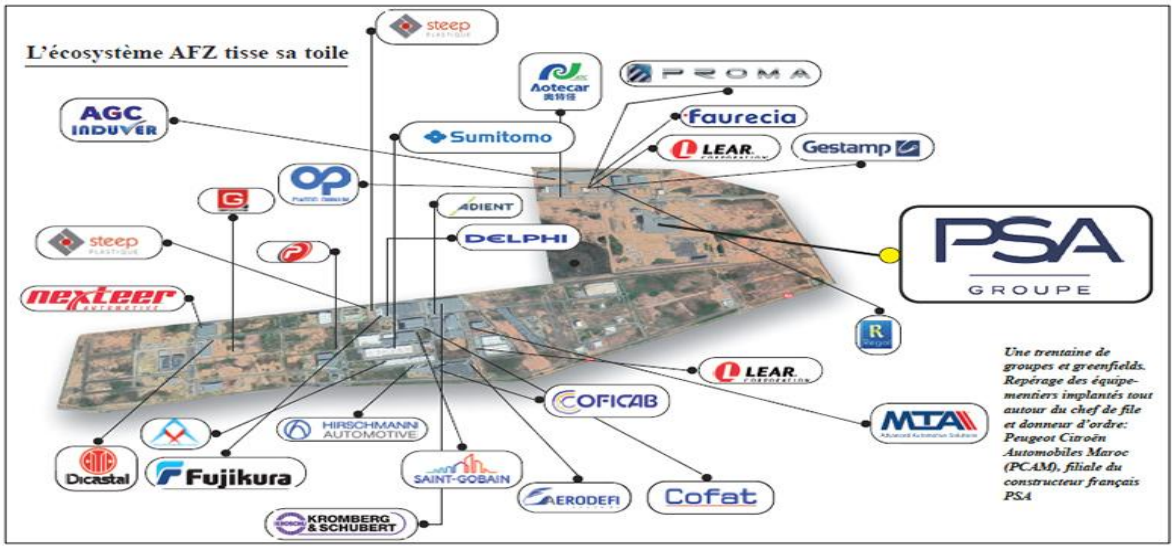

Source : https://www.leconomiste.com/

Au-delà, nous trouvons que la Maroc à lancer l'ensemble des incitations pour attirer des investisseurs étrangers pour investir dans le pays par une création des fonds de promotion des investissements comme « le Fonds MDM Invest pour les Marocains résidant à l'étranger et le Fonds Hassan II pour le Développement Economique et Social qui est lié à la promotion de l'investissement, notamment dans des secteurs industriels précis ainsi que le développement des nouvelles technologies» (Chaimaa LAOUTE, 2024). Par ailleurs, la loi marocaine sur les investissements étrangers a mis en place un arsenal législatif visant à simplifier les procédures d'investissement et à réduire les impôts, le tout afin d'offrir un environnement favorable et attractif aux investisseurs. Le législateur marocain a promulgué une loi douanière spéciale par laquelle la taxe sur les marchandises importées pour les étrangers, en particulier les pièces détachées et les équipements, est réduite conformément à « l'Article 123 -22°-b du Code Général des Impôts » (Chaimaa LAOUTE, 2024). Dans le but de créer un environnement favorable aux investisseurs, exempt de contraintes, le Maroc a mis en place plusieurs zones franches industrielles afin d'atteindre les objectifs de sa politique industrielle, qui mise sur la compétitivité et l'adaptation aux exigences de la mondialisation et du marché international. La zone franche industrielle KAFZ fait figure de modèle pour les autres zones franches industrielles créées par le Maroc comme « Tanger Free Zone, MidParc Casablanca Free Zone…et Zone franche de Dakhla » (CDA, 2026).En plus, la zone industrielle de Kénitra a profité d'autres privilèges, à savoir les avantages fiscaux qui sont compétitifs et des impôts sur les associes avec un taux réduit et fixé à 15 % , et enfin la taxe professionnelle dans laquelle les entreprises

profitent l'exonération de cette taxe durant 15 ans et cela va être appliqué sur les immobiliers et les équipements installés dans la zone (CDA, 2026). À titre d'information, le Maroc se distingue par des conditions favorables et propices à l'investissement, offrant un environnement adapté aux différents investisseurs étrangers et locaux, notamment en termes de stabilité politique et de climat des affaires. En 2023, le Maroc occupe ainsi des places de choix, devançant la Turquie, le Vietnam et le Mexique avec un taux de 0,14 en termes de produit intérieur brut, comme l'indique le tableau ci-dessous dans le document 4.

Figure 4 : Le Maroc est plus performant que des pays pairs en termes d'attractivité des IDE, en % du PIB

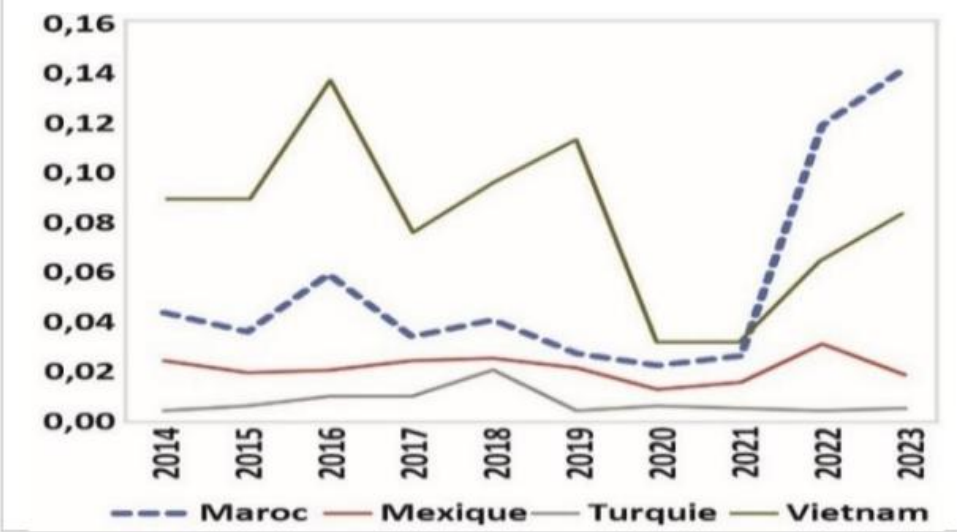

Source : Banque mondiale. Maroc : rapport de suivi de la situation économique 2024, pp. 5-6.

N'oublions pas non plus l'importance de la recherche scientifique au service de l'industrie automobile à Kénitra, où les entreprises de production du secteur automobile ont conclu des partenariats avec des institutions de recherche scientifique, telles que l'université Ibn Tofail, considérée comme le principal partenaire en matière de recherche scientifique, ainsi qu'avec des établissements de formation professionnelle spécialisés dans la formation d'une main-d'œuvre qualifiée dans le secteur automobile. À cet égard, le Maroc a créé un ensemble d'établissements de formation professionnelle dédiés à ce secteur afin de former des ingénieurs et des techniciens à Casablanca, Tanger et Kénitra.

Figure5 : Carte des principaux organismes professionnels intervenant dans la formation de la main-d'œuvre du secteur automobile au Maroc.

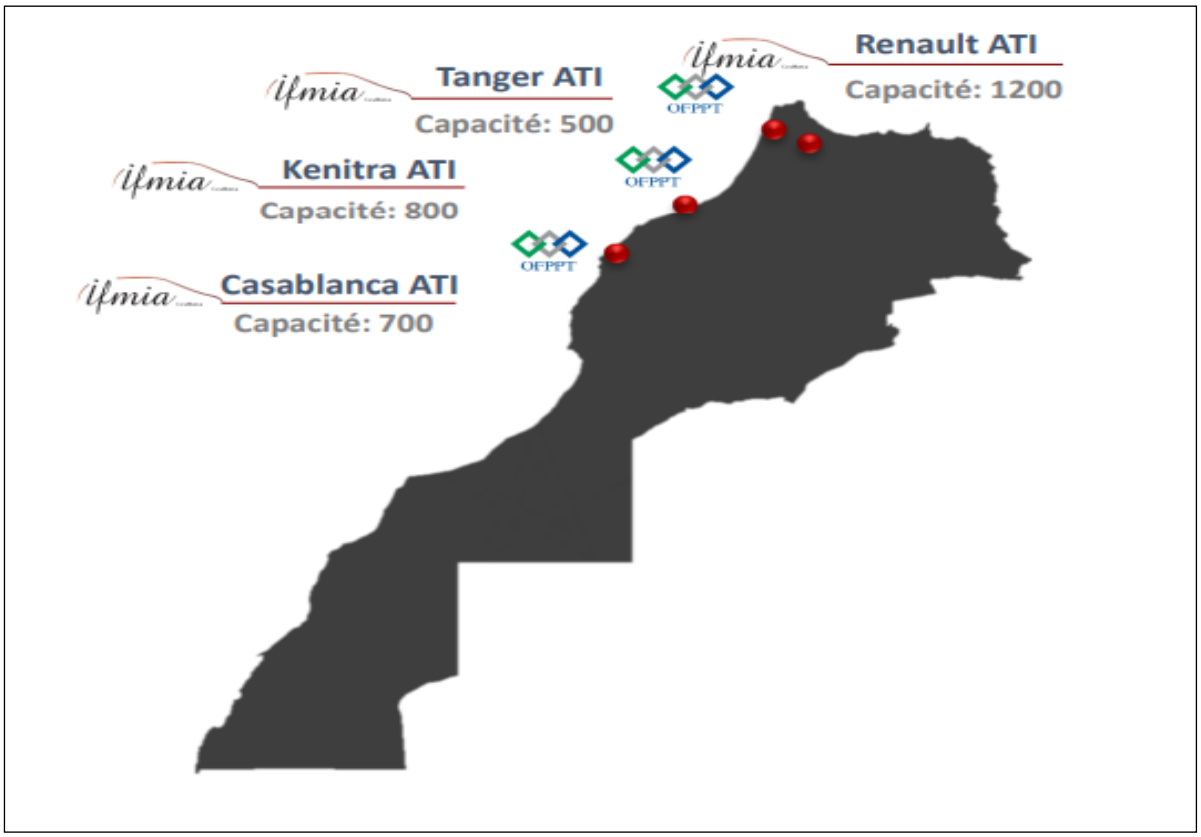

Source : Ministère de l'Industrie de l'Investissement du Commerce et de l'Economie numérique « SECTEUR AUTOMOBILE MAROCAIN LA SUCCESS STORY ».
https://www.ilo.org/sites/default/files/202502/Secteur%20automobile%20Marocain%20success%20story_2019.pdf

Concernant le côté de stockage des informations et son traitement dans le cadre de l'intelligence artificielle, « le Maroc est devenu le leader de l'activité des Datacenters sur le continent en termes de nombre de Datacenters ayant obtenu la certification Tier avec 24 Datacenters certifiés » (conseil, 2025). La zone industrielle AFZ de Kénitra fait partie des trois zones marocaines qui possèdent ces Datacenters qui atteignent 24 centres comme l'indique la figure 6.

Figure 6 : Le Maroc le leader des Datacenters certifiés Tier en Afrique et Kénitra fait partie

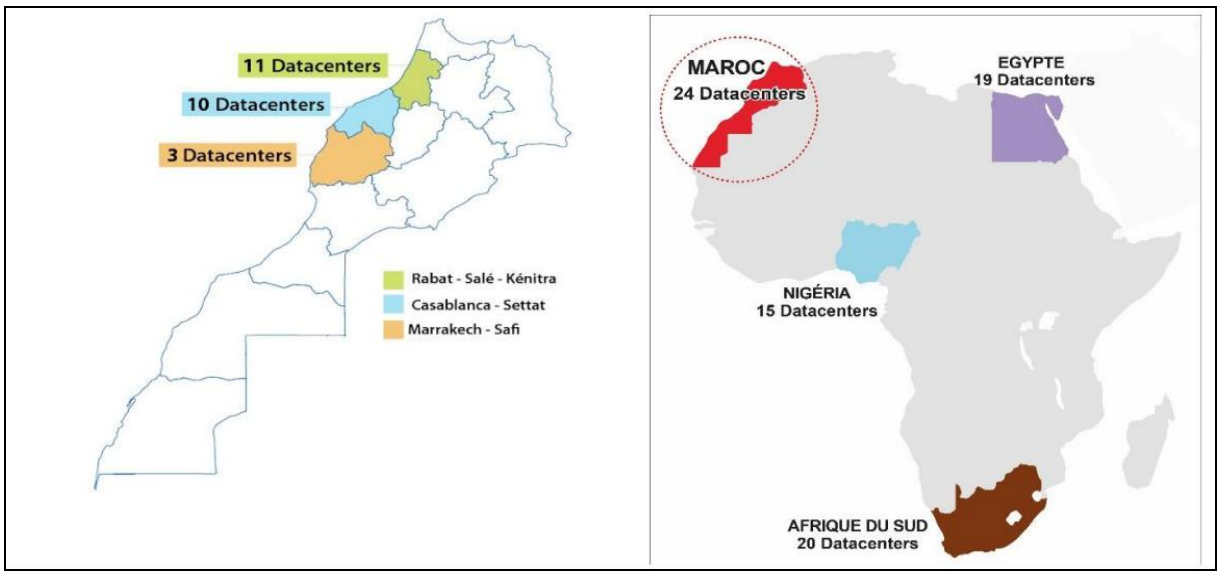

Source : Institut Uptime. Datacenters certifiés Tier au Maroc au 9 septembre 2024. Elaboré par le Conseil de la concurrence.

Pour le Maroc et la ville de Kénitra, ces centres de stockage seront une valeur ajoutée pour les futurs investisseurs qui se basent sur la cybernétique et la sécurité des informations privées des sociétés.

2 le plan d'accélération industrielle et l'émergence de l'industrie d'automobile à Kénitra

À l'aube de l'indépendance, le Maroc a mis en place une stratégie de développement dans le secteur industriel afin de faire progresser le pays et de parvenir à un développement rapide. Le secteur automobile est considéré comme l'un des secteurs vitaux sur lesquels le Maroc s'est concentré en raison de son importance à l'époque, dans le but principal de répondre aux besoins du marché intérieur. C'est ainsi que l'industrie automobile a vu le jour au Maroc entre 1960 et 1970, plus précisément à Casablanca, grâce à un partenariat entre l'État marocain et les sociétés Fiat Simca et Renault. Elle s'est ensuite développée au cours des décennies suivantes pour atteindre son apogée dans le cadre du plan d'urgence pour l'industrie automobile entre 2014 et 2020, qui s'est implanté à Kénitra par le biais de la société PSA. (DEPF, 2020)

Dans le cadre de la stratégie « Émergence » et de la Charte nationale pour les industries émergentes, le « Plan d'accélération industrielle » (PAI) le rythme d'un processus de fabrication ciblé et axé sur des résultats concrets. Une cinquantaine de pôles ont ainsi contribué à rehausser et à améliorer le niveau de qualité, la capacité de production et la compétitivité, ce qui a permis de créer une dynamique pour s'imposer face aux géants du secteur et attirer les grands investisseurs (leseco, 2019). Le schéma ci-dessous présente les

principales étapes historiques de l'industrie automobile, telles qu'elles ressortent des plans de développement. La ville de Kenitra a tiré parti de ces plans de développement du secteur automobile dans le cadre de la phase 2014-2020, connue sous le nom de « plan d'urgence pour l'industrie », en accueillant une grande usine PSA d'une capacité de production de 20 000 voitures et 200 000 moteurs d'ici 2023.

Figure7 : Schéma : Phases de développement de l'industrie automobile au Maroc

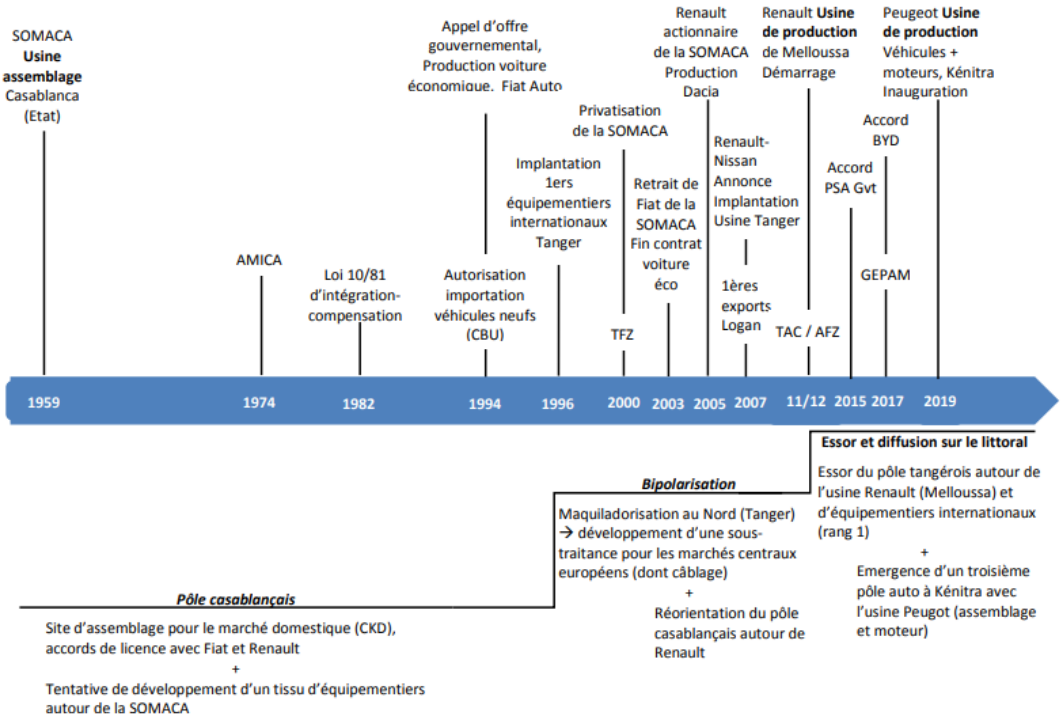

Source : (Piveteau, 2020)

La ville de Kénitra est devenue un pôle attractif des investissements d'automobile au niveau national est à l'échelle africaine, vu que « le secteur automobile est la principale industrie d'exportation du Maroc, les véhicules fabriqués dans le pays étant expédiés vers plus de 75 destinations à travers le monde, principalement en Europe**.** » (atalayar, 2026).

La renommée de l'industrie automobile de la ville de Kenitra a joué un rôle important dans l'attraction de nombreux investisseurs du secteur automobile, désireux de tirer parti de l'importance de la région en tant que pionnière dans ce domaine à l'échelle africaine. Cette région accueillera en effet, de la part de ce géant Stellantis autrefois connu sous le nom de [PSA], un nouveau projet dédié aux voitures intelligentes, destiné à approvisionner l'Afrique et le Moyen-Orient. Toujours dans le processus de la continuité vers le haut, « Aujourd'hui, Stellantis annonce le doublement de la capacité de production du site pour atteindre 400 000 véhicules par an auxquels s'ajouteront 50 000 objets de mobilité électrique avec 300 millions d'euros dans son usine de Kénitra, visant d'installer la plateforme 'smart car' » (stellantis, 2022).

3 Positionnement du Kénitra sur le marché africain de l'Industrie Automobile

À cet égard, nous mettrons en évidence l'essor de l'industrie automobile à Kenitra, malgré les obstacles et les défis auxquels se heurte ce projet géostratégique aux niveaux local et régional, et plus précisément en Afrique, qui connaît actuellement un essor concurrentiel. Dans cette partie de l'article scientifique, nous nous efforcerons d'établir une comparaison systématique entre le Maroc et Kénitra d'une part, et l'Afrique d'autre part, compte tenu de la difficulté à obtenir des informations précises.

L'Etat marocain a fait des investissements dans toutes les régions du Maroc qui « ont tous permis de redessiner le paysage des territoires marocains au profit d'un développement régional inclusif, durable et équitable » (QACHAR, 2020). La ville de Kenitra occupe une place prépondérante dans l'industrie automobile à l'échelle nationale et africaine grâce à ses atouts en matière de compétitivité et de production. Les courbes dans la figure 8 ci-dessous montrent que le secteur automobile, en termes de production, a connu un recul au Maroc et en Afrique après la pandémie de Covid-19 qui a frappé le monde en 2019. Cette pandémie a perturbé les chaînes d'approvisionnement entre les différentes étapes de production transcontinentales en raison du ralentissement du trafic maritime international. Cependant, après la reprise mondiale suite à la pandémie de Covid, la production dans le secteur automobile a connu une hausse rapide au Maroc, de 15,2 %, soit l'équivalent de 535 825 véhicules en 2023. En comparaison, le nombre total de véhicules produits la même année s'est élevé à 1 171 422, soit une augmentation estimée à 14,5 %.

Figure8 : Production de véhicules au Maroc et son positionnement en Afrique entre 2019 et 2023

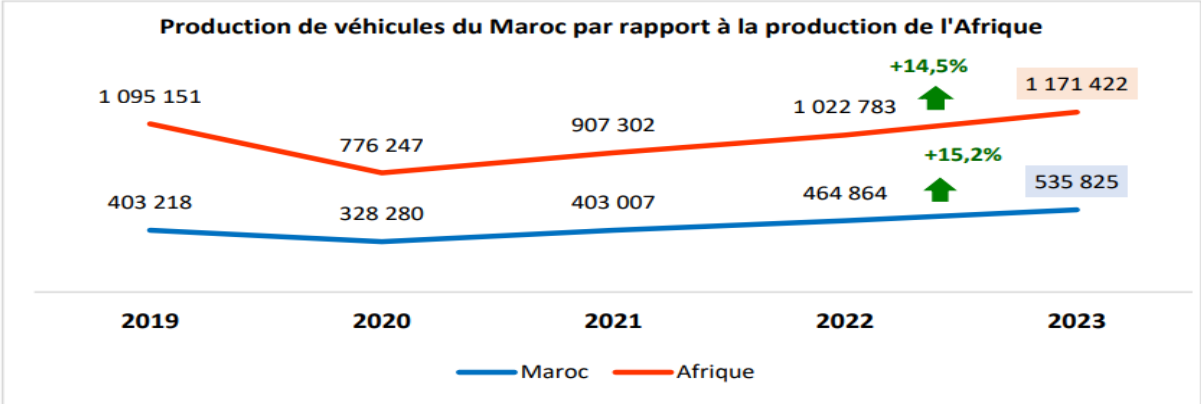

Source : OICA. World Motor vehicle production by country and Type 2019-2023. Elaboré par le Conseil de la concurrence.

(Concurrence, 2025)

Dans la figure 8 au-dessous, nous constatons que la ville de Kénitra est bien classée au niveau de la production d'automobile sous le nom de l'usine Stellantis nommé auparavant PSA par une production de 200 000 unités en 2023 en dépassant l'usine SOMACA de Casablanca, et en classant deuxième rang après Renault Nissan de Tanger. La zone

industrielle de Kénitra est devenue actuellement un pivot au niveau de l'industrie d'automobile soit au niveau national ou soit au niveau africain, surtout après la création de groupe Stellantis qui est né « Le 17 janvier 2021 Stellantis N.V. (société publique à responsabilité limitée de droit néerlandais) est née suite à la fusion entre Peugeot S.A. ("PSA") et Fiat Chrysler Automobiles N.V. (« FCA N.V. ») » (Stellantis, 2025).Ce groupe se consacre à la fabrication, à la conception, à la vente et à la distribution des différentes marques qu'elle détient, à savoir :

- ✓ Véhicules de luxe sous la marque Maserati
- ✓ Véhicules premium couverts par Alfa Romeo, Les marques DS et Lancia
- ✓ Véhicules utilitaires sport mondiaux sous la marque Jeep
- ✓ Les marques américaines couvrant Dodge, Ram et Chrysler
- ✓ Les marques européennes couvrant les véhicules Abarth, Citroën, FIAT, Opel, Peugeot et Vauxhall. (Stellantis, 2025)

Figure 9 : Capacité de production automobile annuelle par période (en unité)

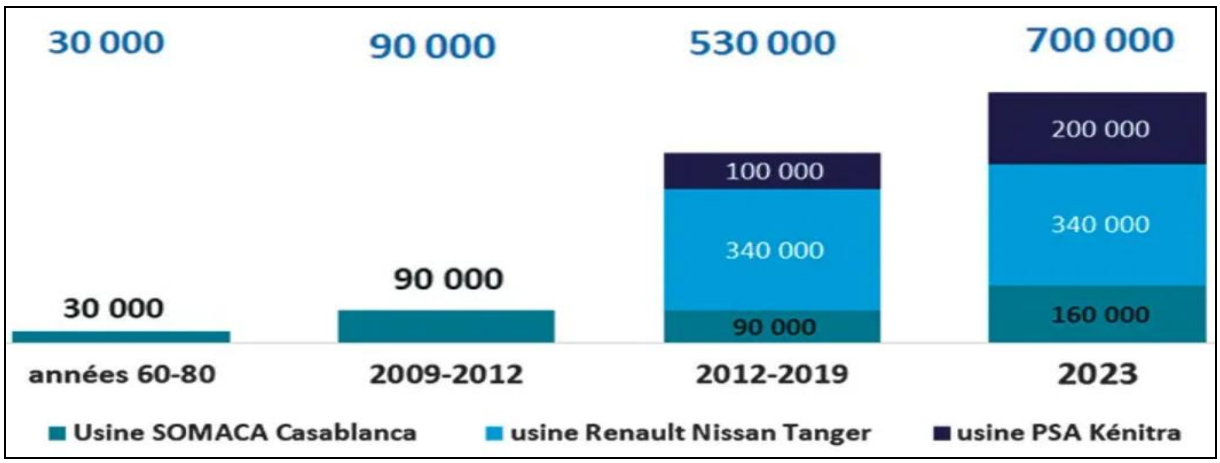

Source :(MEFRA,2020) Données du Ministère de l'Industrie, du Commerce et de l'Économie Verte et Numérique

Pour y bien justifier ce cas de développement, nous trouvons que cette zone émergente vient de conquérir les pays africains qui ont des PIB trop lourds comme l'Algérie et l'Égypte. « Selon les dernières données de l'Organisation internationale des constructeurs automobiles (OICA), la production nationale de véhicules en Algérie a atteint 30 108 unités en 2024, contre seulement 2 456 unités en 2023 » (elwatan, 2026).

Figure10 : La production de véhicules dans les pays pivots africain en 2025 en %

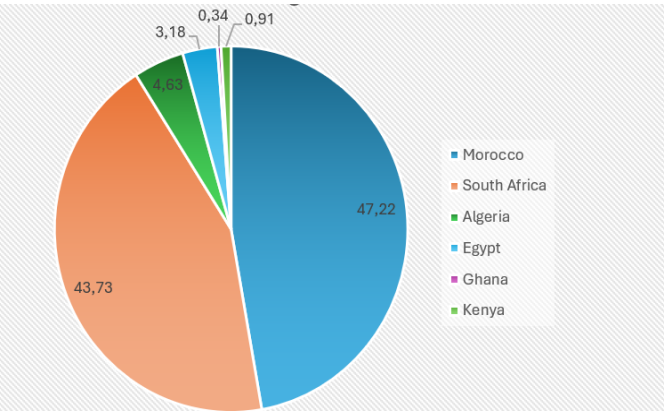

Source : (Ndiongue, 2026) avec une modification des auteurs

Dans le document 10 ci-dessus, le résultat est clair : le Maroc est devenu le premier producteur automobile d'Afrique, avec un taux de 74,22 % en 2025.La production de l'usine de fabrication automobile de Kénitra atteigne 235 372 unités. Les données indiquent que la ville de Kénitra devance les autres pays africains, notamment l'Algérie, l'Égypte, le Ghana et le Kenya, à l'exception de l'Afrique du Sud, avec une production automobile atteignant 235 372 unités et une augmentation estimée à 33,4 % par rapport à 2024, comme le montre le graphique figurant dans le document 10 ci-dessous.

Figure 11 : la contribution de Stellantis de Kénitra dans la production de véhicules au Maroc en 2025

Source : https://drivein.ma/actualites-nationales/stellantis-maroc-simpose-en-force-en-2025/602.html

Étant donné que la production du groupe « Stellantis » à Kénitra dans le secteur de l'automobile et de ses équipements dépasse actuellement celle de la plupart des pays africains, à l'exception de « Renault Dacia » au Maroc et en Afrique du Sud, cela montre que la ville de Kénitra, ou « capitale de l'Ouest », est devenue un symbole de l'industrie automobile au Maroc et à l'échelle africaine, ce qui favorisera l'afflux continu et durable d'investissements étrangers dans la région. La société Stellantis, spécialisée dans la production de véhicules et d'équipements automobiles à Kénitra, est devenue le principal partenaire émergent au niveau mondial, malgré la forte concurrence des autres entreprises

internationales. À cet égard, Stellantis est le principal fournisseur des marchés internationaux et locaux, car elle répond aux besoins régionaux et mondiaux en matière de véhicules qu'elle produit dans ce secteur. Comme le montre le tableau ci-dessous, figurant dans le document 10, Stellantis a réussi à fournir au marché environ un million d'unités de véhicules de transport entre 2019 et 2025.

Figure 12 : La livraison de véhicules par Stellantis entre 2019 et 2025 à Kénitra

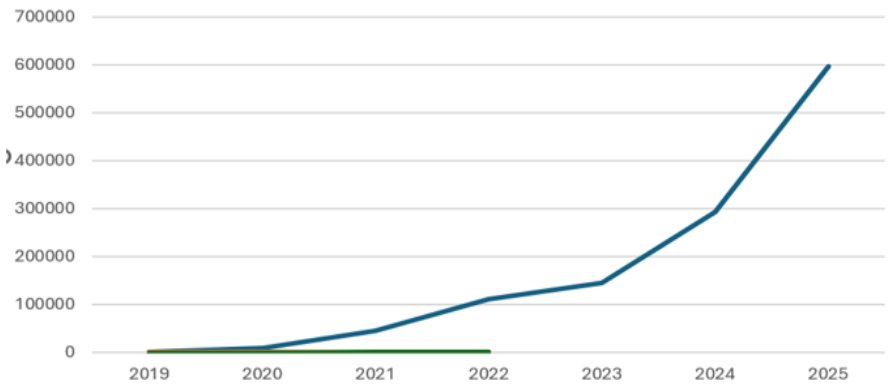

Source : graphique modifié par les auteurs : https://drivein.ma/actualites-nationales/stellantis-maroc-simpose-en-force-en-2025/602.html

Il s'agit d'une réalisation importante pour une région qui s'est lancée dans ce secteur industriel prometteur, en enregistrant des chiffres concurrentiels par rapport à la plupart des pays africains et mondiaux, ce qui en fait l'une des nouvelles destinations d'investissement les plus importantes, en particulier dans ce domaine, où Stellantis investit régulièrement des sommes considérables dans son expansion et son développement.

4 L'industrie automobile à Kénitra: atouts, défis et recommandations:

4.1 L'impact positif de l'industrie automobile sur le territoire

L'industrie d'automobile est devenue récemment un pivot principal pour l'économie, et le social de la région de Kénitra et aussi pour le territoire marocain en général. L'industrie reste toujours un élément très important pour réaliser un développement. Les pays émergents actuellement se manifestent dans l'industrie automotive comme un pont de secours vers la prospérité rapidement. Le Maroc met toujours dans ses politiques de développement l'accent sur le secteur automobile qui est devient point phare et prometteur comme celui du phosphate, en raison de son importance. Le groupe Stellantis comme un leader dans l'automotive au Maroc se dirige vers une production de véhicules durable et ami de l'environnement. Les voitures électriques deviennent un symbole de la conscience vers l'entourage écologique. Dans ce processus, le Maroc a basé sur cette méthode, de produire ce type de voiture comme une valeur ajoutée pour l'environnement. Pour illustrer ce phénomène qui vise vers un horizon écologique prospère nous trouvons que *« Cette*

mini-mobilité, pensée pour les villes africaines, sera produite à 65 000 unités par an dans une unité dédiée, preuve de l'expertise grandissante de l'ingénierie locale. Dans la continuité de cette dynamique », ajoute L'Économiste. Stellantis Kénitra veut accélérer la production de ses voiturettes électriques, telles que la Citroën Ami, l'Opel Rocks-e ou encore la Fiat Topolino. Dès janvier 2025, la production passera de 20 000 à 70 000 unités annuelles, confirmant l'orientation du groupe vers une mobilité urbaine propre et accessible » (le360, 2026). L'usine et groupe stellantis fait des efforts pour respecter les normes environnementales dans la production de véhicules pour conserver les entités locales, parce que on constate « *Sur le plan environnemental, l'usine est un modèle d'optimisation énergétique grâce à sa faible consommation d'énergie par véhicule produit (425 kWh/véhicule). Elle aura bientôt accès à des énergies renouvelables issues de la stratégie nationale de transition énergétique et de développement durable du Maroc* » (stellantis, 2022). L'environnement est devenu un élément essentiel des plans et projets de développement de l'État marocain. Cette politique met en évidence l'alignement du Maroc sur les normes environnementales mondiales, ce qui en a fait l'un des pionniers africains dans l'intégration de la dimension environnementale au sein du développement global. C'est d'ailleurs ce que font la plupart des entreprises de production, à l'instar de Stellantis à Kenitra, dans le secteur automobile.

La région de Kénitra a connu une mobilité au niveau de recrutement des employés dans des segments de production automotive comme la construction, le câblage et le powertrain. Ce recrutement dans ces entités de production a une valeur ajoutée pour le territoire à l'instar de cesser le taux de chômage qui freine les compétences des jeunes, et d'améliorer le bien-être social de la population et la main d'œuvre. Dans le secteur d'emploi, le groupe Stellantis a joué un rôle pertinent dans la richesse sociale, par une création une masse des employeurs dans différentes filiales de production comme le câblage, la construction…et l 'ingénierie. Ce groupe Stellantis « engendrera, selon les projections du groupe, la création de plus de 3000 emplois directs, en complément des 3500 postes déjà existants » (ledesk, 2025).

En réalité, on constate que le secteur automobile marocain apporte désormais une contribution significative en termes de valeur ajoutée au produit intérieur brut, tout en jouant un rôle dans la stimulation du développement et l'amélioration des indicateurs économiques. Ainsi, le tableau figurant ci-dessous dans le document 11 montre que le secteur automobile domine la valeur des exportations marocaines entre 2024 et 2025, dépassant les autres secteurs productifs tels que le phosphate, l'agriculture et l'industrie agroalimentaire, malgré un léger recul de « -2% ou -3.100MDH: Suite, principalement, à la baisse des ventes du segment de la construction (-9.656MDH), atténuée par la hausse des exportations du segment du câblage (+4.134MDH) et du segment de l'intérieur véhicules et sièges (+609MDH)» (office, 2025).

Figure 13 : Exportation par principaux secteurs au Maroc en MDH

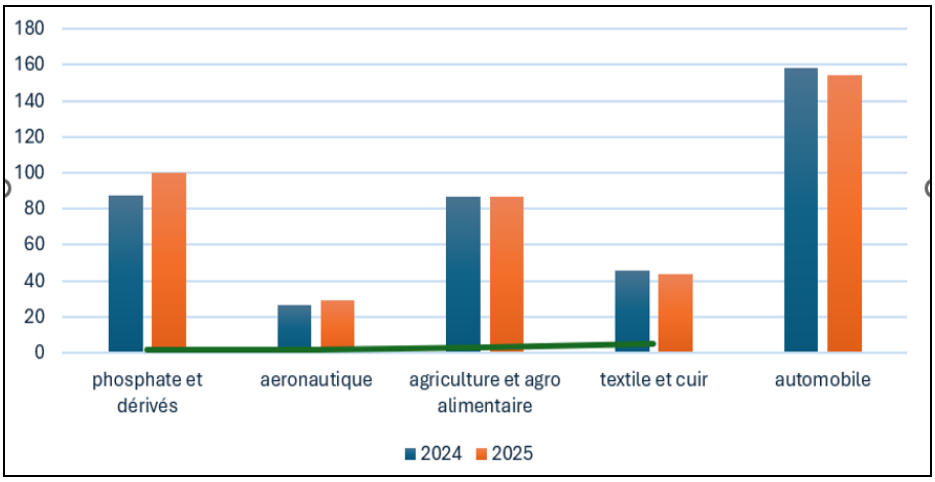

Source :la création du graphique par les auteurs à l'aide des informations de rapport office des échange 2025

Le groupe Stellantis fait partie de cette contribution concernant les exportations d'automobile vers les pays du monde. Pour y bien justifier ce manifesto, on va se baser sur l'ensemble des statistiques afin de déterminer la directive de cette croissance économique qui se croitre vers le haut dans des exportations. Le tableau ci-après dans la figure 14 nous montrons la réalité de ce manifesto qui se hisse positivement.

Figure14 : quelques statistiques de groupe Stellantis à Kénitra au Maroc en 2025

La production générale	Le nombre vendu au Maroc	Le nombre exporté
235 372 unités	**42 901 unites** vendues	192 471 unités

Source : Réalisé par les auteurs à partir des références électroniques.

Stellantis est considérée comme un symbole de la production industrielle dans le secteur automobile au Maroc, ainsi qu'en Afrique, en raison de son importance en termes de production. En termes de volume d'exportations vers le monde entier, elle devance la plupart des pays africains leaders dans ce domaine, tels que l'Égypte et l'Algérie, avec environ 192 471 voitures exportées à l'international en 2025, malgré les défis internes et externes.

4.2 les défis de l'industrie d'automobile à Kénitra

On ce qui concerne le côté de contraintes et les défis de ce secteur prometteur, on trouve que les problèmes sont très diversifiés selon les domaines qui ont des relations avec la chaîne de production d'automobile. Parmi les défis auxquels est confronté le secteur automobile au Maroc, et plus précisément à Kénitra, figure la question du niveau des salaires dans les entreprises de construction automobile, qu'il s'agisse de la fabrication, de

l'assemblage ou d'autres chaînes de production. Ce que l'on constate au Maroc en général, et à Kénitra en particulier, c'est un niveau de rémunération de la main-d'œuvre inférieur à celui de nombreux pays du monde dans ce domaine (d'autres voient ce style est un facteur d'encourageant pour les investissements, mais cela constitue en même temps un défi pour les employés marocains). Et « D'après une infographie signée Oliver Wyman et relayée par Le Desk, le Maroc détient en 2024 le plus faible coût de main-d'œuvre par véhicule dans l'industrie automobile : seulement 106 dollars, loin devant ses concurrents directs comme le Mexique (273 $), la Turquie (414 $) ou encore la Chine (597 $) » (Bellahcen, 2024). Ce chiffre a signifié et interpeller derrière-il une chute de bien-être social des employés surtout chez les travailleurs à moins expertise et diplômés a sous niveau comme les femmes de câblage, et tout cela est apparu dans le graphe au-dessus de la figure numéro 15.

Figure : 15 Graphe de comparaison de coût de production automobile mondiale en 2024

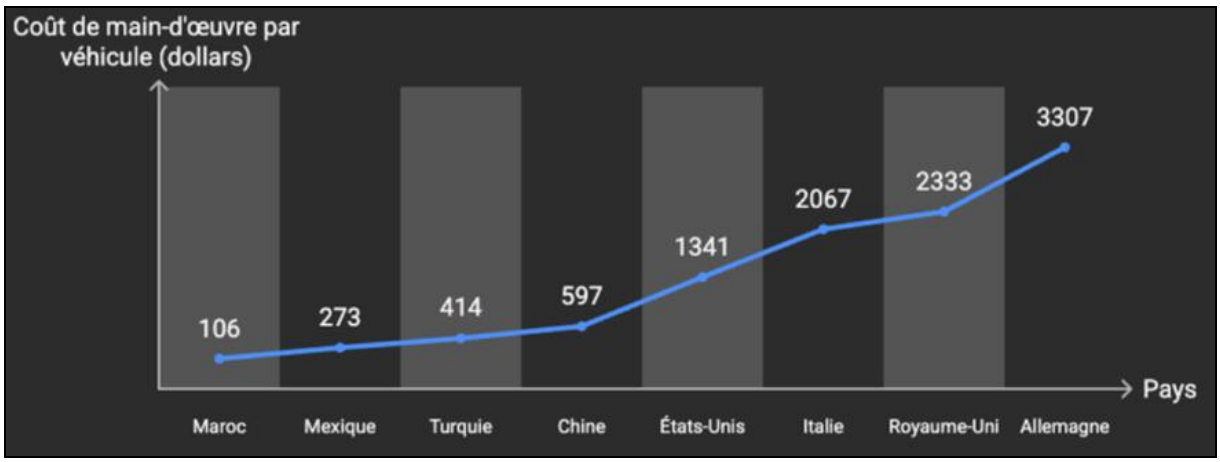

Source : https://www.lodj.ma/Le-%E2%80%8BMaroc-champion-du-monde-du-cout-de-production-automobile-en-2024_a132914.html.

Parmi d'autres défis que l'industrie d'automobile a affronté ici au Maroc et surtout dans la zone industrielle AFZ de Kenitra, nous trouvons le problème de la couverte du marché national et ses besoins demandés dans ce secteur par rapport aux autres pays africains concurrents. Pour assez bien y clarifier ces contraintes, on va citer par les statistiques de taux de propriété, ou bien les taux de motorisation par habitant à l'échelle de l'Afrique. A ce titre, le Maroc a subi de la concurrence acharnée par les leaders de l'Afrique dans ce côté de motorisation. « En 2020, le taux de motorisation au Maroc s'est élevé à 112 véhicules par 1 000 habitants, au-delà de la moyenne de l'Afrique de 49 véhicules par 1 000 habitants. Les taux de motorisations les plus élevés du continent reviennent à la Lybie avec 490 véhicules par 1 000 habitants suivi de l'Afrique du sud et de l'Algérie avec respectivement 176 et 144 véhicules par 1 000 habitants. » (conseil, 2025). Même si le Maroc en général et la zone industrielle AFZ par le cluster Stellantis sont des leaders de l'industrie d'automobile au niveau de continent africain dans la production et l'exportation

de véhicules, nous trouvons que le pays marocain est basé sur les exportations pour satisfaire les besoins du marché international au lieu d'approvisionner le marché local.

En dépit de la performance propice en matière de développement enregistrée par le Maroc durant la dernière décennie, le taux de chômage reste durement élevé pour les jeunes qualifiés dans les centres urbains comme Kénitra avec un taux national qui atteigne 12% en 2025 comme il est indiqué dans la figure numéro 16.

Figure 16 : Taux de chômage au Maroc en %

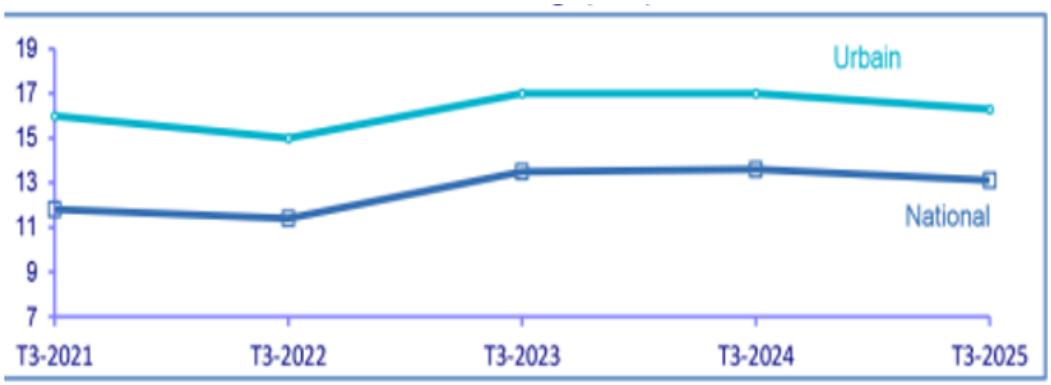

Source : (DEPF, 2025)

Cette croissance au niveau de chômage au Maroc et surtout dans les territoires urbains comme la zone industrielle de voitures à Kénitra signifie que, les entités de productions de véhicules ne peuvent pas encore absorber le taux de chômage des jeunes de la région comme un grand défi pour satisfaire les besoins territoriaux, et l'horizon de l'industrie locale de stellantis, C'est ce que l'on observe dans les grands pays industrialisés qui possèdent d'immenses usines capables d'employer un grand nombre de travailleurs locaux, comme General Motors aux États-Unis d'Amériques. En outre, il y en a d'autres défis qui freinent la hisse de l'industrie d'automobile à Kénitra et de réaliser des objectifs de futur. Ces problèmes se diversifier dans ce qui est environnemental, concurrentiel et techniques comme indiqué dans l'organigramme ci-dessous figure numéro 17 :

Figure 17 : Autres défis de l'industrie d'automobile à Kénitra

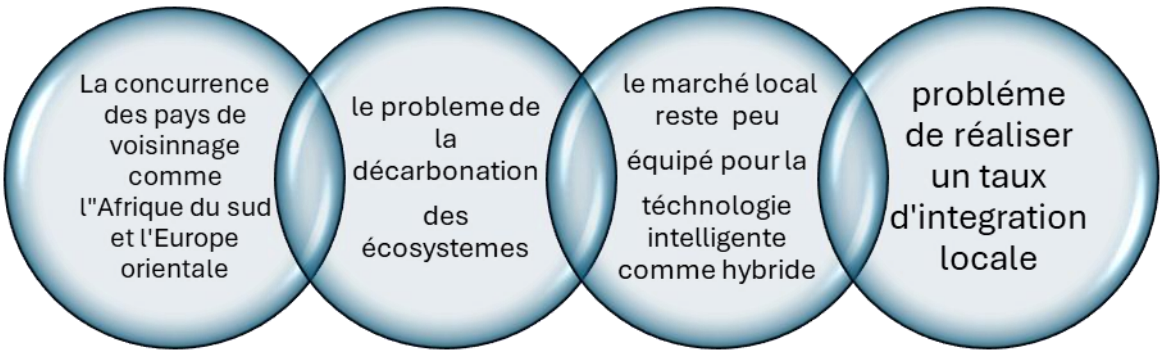

Source : (Charjaoui, 2022), avec une modification des auteurs

4 .3 les recommandations comme hub de développement durable de l'industrie d'automobile à Kénitra

Les recommandations sont un résultat et un fruit d'une série des observations pour bien étoffer et promouvoir le scénario de phénomène vers des bons résultats. De ce fait, on a pris en considération cette méthodes dans la fine de l'article pour assez bien orienter le sujet aux objectifs souhaités. Malgré l'essor de l'industrie automobile à Kénitra, tant au niveau national qu'africain, certains défis entravent le développement durable de ce secteur prometteur. C'est pourquoi nous allons présenter une série de recommandations qui peuvent être susceptibles de faciliter l'évolution positive de cette industrie clé à Kénitra, à savoir :

- Faire face à la concurrence africaine et à celle des pays d'Europe de l'Est, qui font concurrence au Maroc et à la ville de Kénitra, en se tournant vers l'industrie automobile respectueuse de l'environnement par le renforcement la production de véhicules, hybrides et de micromobilité.
- En outre, le cluster Stellantis doit développer l'industrie de voitures à bas carbone par l'approvisionnement des usines avec des énergies renouvelables, comme solaires et éoliennes pour éviter le coût élevé de la taxe hydrocarbure, et aussi de réduire les émissions de gaz CO2 qui détruit l'environnement.
- Signer les accords et les partenariats et créer des start-ups avec des universités de recherches comme Université Ibn Tofail pour développer une industrie d'automobile pleinement intelligente, verte et durable.
- Etoffer le capital humain qui est un pilier fondamental de l'industrie d'automobile à Kénitra par une création des plannings de formations en parallèle avec des travaux quotidiennes à savoir dans la mobilité électrique, la maintenance des batteries et l'industrie 4.0(ou bien la transition vers une production hyperconnectée et automatisée).
- Adosser l'intégration locale des composants automobiles, et suite à une « Portée par la montée en puissance des usines de Tanger et Kénitra, l'intégration locale des fournisseurs et l'attractivité logistique, l'industrie automobile marocaine vise 700 000 véhicules produits en 2026 » (ACHARKI, 2026)
- Equiper assez bien l'infrastructure de proximité pour faciliter la fluidité d'export et import des chaines de production via par une création un port à Kénitra, et qui pourra relier la zone industrielle et leurs clients internationaux.
- Voilà d'autres recommandations qui pourront aider d'améliorer l'industrie d'automobile à Kénitra :

Figure 18 : Principales incitations pour l'investissement dans le secteur automobile à Kénitra

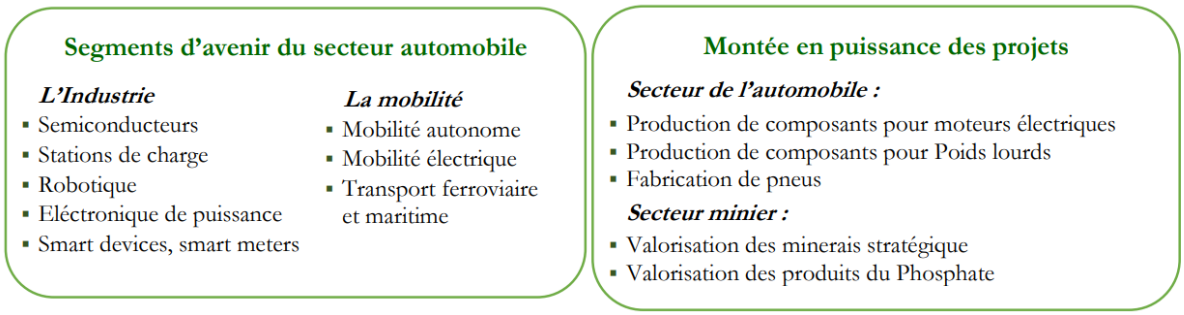

Source: AMDIE. The Investment Charter: a transparent and clear framework to encourage investment, p. 9. Elaboré par le Conseil de la Concurrence avec une modification des auteurs.

Figure 18 : Principales incitations pour l'investissement dans le secteur automobile à Kénitra

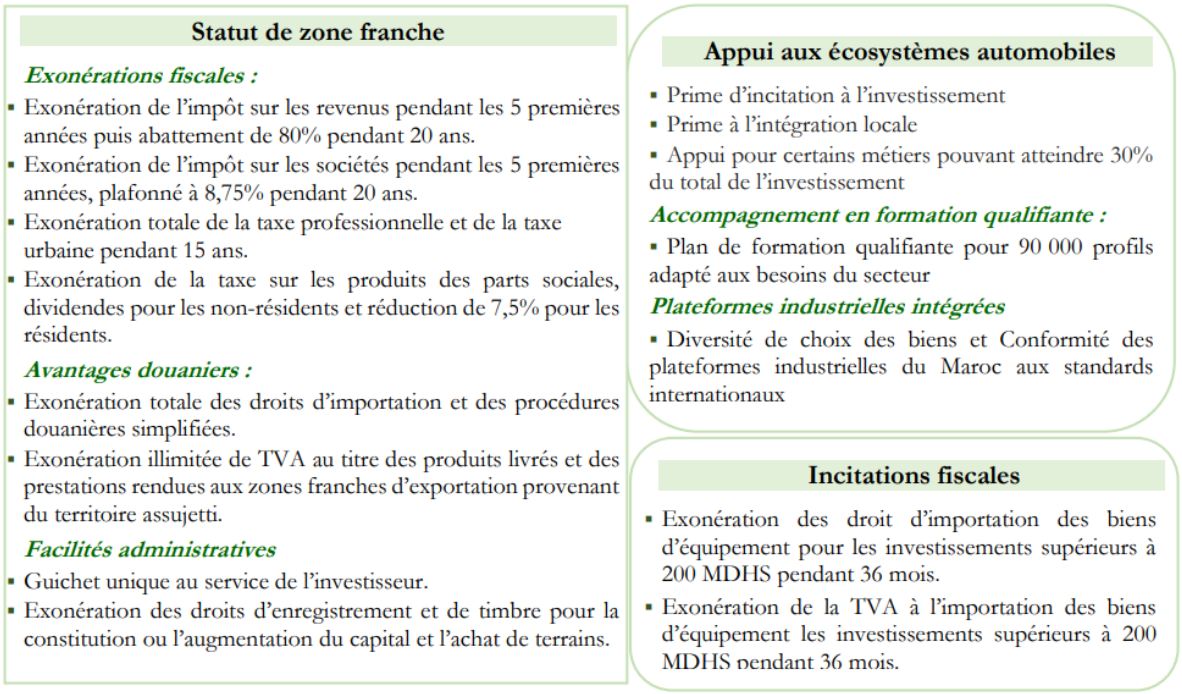

Source : Ministère du Commerce et de l'Industrie. Elaboré par le Conseil de la concurrence.

Conclusion

La zone industrielle AFZ de Kénitra demeure un socle pour l'économie marocaine durablement. En dépit, les contraintes concurrentielles, l'approvisionnement des chaînes de production à l'échelle internationale, et aussi les problèmes environnementaux y compris les empêchements de fourniture de l'énergie du carburant à cause des mutations politique comme la guerre qui se déroulent au moyen orient, et qui provoquent l'augmentation des prix des hydrocarbures, nous trouvons que cette zone résiste pour

affirmer sa présence au niveau national et africain. Pour bien construire l'Etat industriel en général et à Kénitra en particulier, les acteurs de différentes inspirations doivent s'unifier pour jouer rôle d'échange de savoir -faire entre eux, et aussi les politiciens doivent savoir comment garder la continuité de ce grand projet industriel qui est une motrice de développement local de la région via par l'attractivité des grands investisseurs du monde dans le secteur d'automobile.

Liste bibliographie :

Articles :

- Chaimaa LAOUTE, e. B. (2024). L'attractivité territoriale des investissements directs étrangers au Maroc :politiques incitatives et entraves. *African Scientific Journal*, 12.
- Charjaoui, J. (2022). L'industrie de l'automobile au Maroc réalités du présent et défis futurs. *Revue des Sciences Humaines et Sociales de l'Académie du Royaume du Maroc*, p. 87.
- QACHAR, D. e. (2020). Infrastructures d'accueil : levier de compétitivité au profit d'un territoire marocain plus attractif. *Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management (MJEIM)*, 10.
- Piveteau, A. (2020). Le secteur automobile au Maroc. Manifestation locale d'une dynamique mondiale ou émergence industrielle décisive ? 5. Récupéré sur https://hal.science/hal-03021343v1/document

Rapports :

- conseil. (2025). Monographie Sectorielle L"automobile. Récupéré sur En 2020, le taux de motorisation au Maroc s'est élevé à 112 véhicules par 1 000 habitants, au-delà
- Concurrence, C. (2025). MONOGRAPHIE SECTORIELLE L'AUTOMOBILE. Récupéré sur https://conseil-concurrence.ma/wp-content/uploads/2025/01/MONOGRAPHIE-AUTOMOBILE-JANVIER-2025.pdf

Autres webographies :

- ACHARKI, M. (2026). Industrie automobile: objectif 700 000 unités en 2026. opinion des jeunes. Récupéré sur https://www.lodj.ma/Industrie-automobile-objectif-700-000-unites-en-2026_a165646.html?utm_source=chatgpt.com
- atalayar. (2026). Le Maroc renforce son rôle de centre automobile avec la production de la Citroën C4 à Kénitra. Récupéré sur https://www.atalayar.com/fr/articulo/economie-et-entreprises/maroc-renforce-son-role-centre-automobile-avec-production-citroen-c4-kenitra/20260101070000221835.html
- Bellahcen, M. A. (2024). Le Maroc champion du monde du coût de production automobile en 2024 ? l'opinion des jeunes. Récupéré sur https://www.lodj.ma/Le-

%E2%80%8BMaroc-champion-du-monde-du-cout-de-production-automobile-en-2024_a132914.html

- CDA. (2026). cabinet Dami et Associé zone franche au Maroc. Récupéré sur https://free-zone.cabinet-dami.com/zones-franches/

- elwatan. (2026). OICA : La production nationale en chiffre. elwatan. Récupéré sur elwatan

- ledesk. (2025). Récupéré sur https://ledesk.ma/auto/stellantis-inaugure-lextension-de-son-usine-de-kenitra-et-double-sa-capacite-de-production/

- leseco. (2019). Plan d'accélération industrielle Le Maroc gagne son pari.

- le360. (2026). Stellantis Kénitra passe à la vitesse électrique. le360 éléctronique. Récupéré sur https://fr.le360.ma/economie/stellantis-kenitra-passe-a-la-vitesse-electrique_5ACI4JBRJ5CVJNDRPQ2ORYJXPQ/

- Ndiongue, M. (2026). ZLECAf et industrie automobile: l'harmonisation des chaînes de valeur en rodage. Le360Afrique. Récupéré sur https://afrique.le360.ma/economie/zlecaf-et-industrie-automobile-lharmonisation-des-chaines-de-valeur-en-rodage_ZCZWNQFR4BFLPPN4I744RW6CNU/

- Rabatinvest. (2024). LA Région rsk en chiffres. Récupéré sur LA Région rsk en chiffres

- stellantis. (2022). Une nouvelle étape pour le site de Kénitra afin de soutenir les plans de croissance de la région Afrique et Moyen-Orient. Récupéré sur Une nouvelle étape pour le site de Kénitra afin de soutenir les plans de croissance de la région Afrique et Moyen-Orient

- Stellantis. (2025). Récupéré sur https://www.ammc.ma/sites/default/files/Prospectus_Stellantis_028_2025.pdf

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Test of Nuclear Deterrence " A Case Study of the Ukrainian Crisis"

Lecturer Dr. Ayad Hilal Hussien Al-Knany

Faculty of Law and Political ScienceAl bayan University / Iraq-Baghdad

Email : ayad.h@albayan.edu.iq

https://orcid.org/0009-0009-2026-5923

Received	Accepted	Published
09/06/2026	15/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.152-168

Ayad Hilal Hussien Al-Knany. (2026). The Test of Nuclear Deterrence ; A Case Study of Ukrainian Crisis. *Journal of Strategic and Military Studies, volume8* (issue 31), pp 152 – 168.

Abstract

This study examines the effectiveness of nuclear deterrence in contemporary international politics by analyzing the Ukrainian crisis as a case study. It begins with the premise that nuclear deterrence remains a cornerstone of global security strategies and plays a crucial role in preventing direct military confrontation between major nuclear powers. However, its effectiveness is not absolute or unconditional; rather, it is influenced by a range of political, strategic, and technological factors.

The study's findings indicate that nuclear deterrence has contributed to preventing a direct conflict between Russia and NATO, but it has not prevented the continuation of conventional warfare or the provision of widespread external support to Ukraine. Furthermore, the study reveals that nuclear threats are increasingly serving as tools for strategic signaling and political influence, rather than actual indicators of imminent nuclear use. The study also demonstrates that recent technological advancements, including precision weapons, drones, and cyber capabilities, have posed new challenges to traditional deterrence theories, enabling weaker actors to impose significant costs on stronger powers without crossing the nuclear threshold. The study concludes that nuclear deterrence will remain a central element of the international security system for the foreseeable future, but its continued effectiveness depends on its ability to adapt to geopolitical shifts, technological advancements, and evolving patterns of strategic competition. Therefore, traditional deterrence theories require continuous review and development to align with the increasingly complex security environment of the 21st century

Keywords: Nuclear Deterrence- Ukrainian Crisis - Nuclear Arsenal- Russian Nuclear Rhetoric- NATO- International Security- Deterrence Effectiveness- Strategic Balance

© 2026, Al-Knany. licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

1-Introduction

Since the Cold War, nuclear deterrence has been considered a central mechanism for strategic stability in international politics. It has played a crucial role in preventing direct military confrontation between major powers by establishing what is known as the "balance of terror." However, the transformation of the international system after the Cold War, particularly with the rise of multipolarity and the increasing complexity of regional conflicts, has raised fundamental questions about the continued effectiveness of nuclear deterrence.

Although deterrence has contributed to establishing a global strategic balance, and made the cost of a large-scale nuclear war extremely high, and consequently reduced the likelihood of using these weapons despite possessing them, the transformations of the international system and the changing nature of wars, their tools, and the technology of weapons used have led to an evolution in deterrence that has become more than just reliant on military arsenals, and has become dependent on the integration of military capabilities, political strategy, and advanced technology within a comprehensive framework for managing conflicts and preventing their escalation.

However, the Ukrainian crisis has reopened the debate in a more urgent and practical way. Nuclear threats have been widely used without being translated into actual use, raising the question of whether nuclear deterrence remains an effective mechanism for preventing escalation, or whether it has become primarily a tool for political signaling and coercion.

The Russian -Ukrainian war represents one of the most significant geopolitical confrontations in the contemporary international system, not only because of its military and political dimensions, but also because of the prominent role of nuclear rhetoric in shaping the behavior of both Russia and Western actors. Repeated references from the Russian leadership to nuclear capabilities have added a new dimension to the conflict, demonstrating that deterrence is not limited to preventing nuclear war, but extends to influencing conventional military and political decisions.

Despite extensive research on nuclear deterrence, a gap remains in assessing its effectiveness in contemporary regional warfare, where nuclear weapons are primarily used as tools for signaling, coercion, and escalation management, rather than for actual use on the battlefield.

Therefore, this study seeks to examine the effectiveness of nuclear deterrence in the context of the Ukrainian crisis and analyze how nuclear threats influence strategic calculations, particularly among NATO and Western states.

1-1- Significance of Research

The significance of this research lies in its focus on testing nuclear deterrence within a contemporary conflict serving as a live model for the challenges facing international security namely the Russian Ukrainian crisis. It provides insights into the role of nuclear deterrence and its impact on the policies of major powers such as Russia and NATO while assessing the effectiveness of nuclear threats in preventing escalation or achieving political gains. Furthermore, the study clarifies the limitations of nuclear deterrence in regional conflicts compared to the role it played during the Cold War thereby enhancing the capacity of policymakers to make informed strategic decisions in crisis management.

1-2- Research Problem

While nuclear deterrence is generally perceived as a tool to prevent the use of force or escalation, the crisis demonstrates that a nuclear arsenal has not stopped the continuation of conventional military operations. This raises critical questions regarding the credibility of nuclear threats, the limits of their influence on Western actors and NATO in preventing direct military intervention, and their ability to deter continued Western military and financial support to Ukraine.

Thus, the core issue of this research revolves around the central question: to what extent can nuclear deterrence be effective in preventing escalation and shaping strategic behavior in regional conflicts, particularly in the case of the Ukrainian crisis? In addition, it raises the question of how nuclear signaling influences risk perception and strategic decision-making among major powers.

1-3- Research Objectives

1. To clarify the concept of nuclear deterrence and its strategic and theoretical dimensions in contemporary international politics.
2. Studying the evolution of nuclear deterrence and its applications in modern regional conflicts with a particular focus on the Ukrainian crisis.
3. Assessing the impact of Russian nuclear signaling has constrained direct Western military intervention in conflict.
4. Identifying the limits of nuclear deterrence effectiveness in regional conflicts and anticipating its implications for the global nuclear security framework.

1-4-Research Methodology

This research relies on a descriptive and analytical methodology to understand the nature of nuclear deterrence and its impact on the Ukrainian crisis. The descriptive approach aims to provide an accurate account of concepts and strategies related to nuclear deterrence including the theoretical framework, the evolution of deterrence theories and its roles in contemporary international politics. The analytical methodology is applied to the case study of the Russian Ukrainian crisis by examining Russian nuclear rhetoric Western policies NATO's response and the implications for the global nuclear security framework.

The study draws on recent primary and secondary sources including official statements policy documents published academic research and analytical reports from international research centers. Data are collected and analyzed objectively and systematically to understand the relationship between nuclear deterrence and the practical developments in the conflict. This methodology enables the derivation of accurate findings and the formulation of practical recommendations to enhance the effectiveness of nuclear deterrence and improve crisis management in the future.

2- The Theoretical Framework of Nuclear Deterrence

The theoretical study of nuclear deterrence requires moving beyond the general historical description towards a more accurate understanding and analysis of how deterrence operates in different strategic contexts. Deterrence has constituted a fundamental pillar in achieving a form of relative stability within the international system by creating a state of "balance of terror that prevented the outbreak of large-scale wars between major powers. Over time nuclear deterrence ceased to be merely a policy based on the possession of nuclear weapons rather it evolved into an integrated framework that combines military strength advanced technology and politics as well as strategic doctrine in the management of international conflicts.

Furthermore, the concept of nuclear deterrence has acquired new dimensions amid current geopolitical transformations and the increasing number of nuclear-armed states, rendering it a complex instrument for maintaining international balance regulating interactions among major powers and a fertile subject for analysis in contemporary security and strategic studies (Freedman: 2023, p.15-18).

2-1- The Essence of Nuclear Deterrence

This section analyzes the theoretical nature of nuclear deterrence as a concept that has shaped the global security order since the mid twentieth century. It is not limited to the possession of destructive weapons but represents a political and psychological mechanism that relies on perception, credibility, and the ability to influence an adversary's decision-making process.

Accordingly, understanding nuclear deterrence today requires distinguishing between its classical formulations during the Cold War and its contemporary transformations in an increasingly complex and multipolar international system.

Understanding nuclear deterrence today requires examining its strategic and humanitarian dimensions and its adaptation to geopolitical shifts. The analysis also highlights the evolution of deterrence theories from classical formulations to broader perspectives reflecting the new balance of power. Ultimately nuclear deterrence rests not only on weapons but on the mutual perception of risk among states.

2-1-1- The Concept and Strategic Dimensions of Nuclear Deterrence

This subsection addresses the general concept of nuclear deterrence defining its strategic and psychological dimensions and its role in shaping the international behavior of major powers.

Nuclear deterrence can be defined as a strategic approach that seeks to prevent an adversary from taking a specific action by threatening severe and unacceptable consequences, particularly through the potential use of nuclear weapons. According nuclear deterrence, nuclear weapons are capable of enormous destruction far exceeding that of conventional weapons .Thus, nuclear weapons can produce a huge social and psychological reaction, and they have a unique deterrent effect. The core of nuclear deterrence theory is to 'use the non- use' of nuclear power as a means to force an enemy to abandon the launching of a nuclear offensive or other warlike action, and thus achieve a nation's political, security, and military objectives(Deal:2014,p.358). Nuclear deterrence does not have its immediate effect—preventing an adversary from attacking—simply by possessing the deterrent weapon, It is closely linked to the concepts of credibility, capability, and communication, as the effectiveness of deterrence depends not only on possessing nuclear weapons but also on the adversary's belief in the willingness to use them if necessary. In this context, nuclear deterrence operates through two main forms:

•Direct Nuclear Deterrence: where a state deters attacks against itself.

•Extended Nuclear Deterrence: where a state extends its nuclear protection to allies, as seen in NATO's security framework (Binnendijk & Gompert: 2019 ,pp. 113-123)

In contemporary international politics nuclear deterrence remains one of the fundamental pillars of the balance of power among major nuclear states such as the United States Russia and China. After the Cold War these powers maintained their large nuclear arsenals not only to avoid direct conflict among themselves but also to expand their strategic influence in conflict prone regions. Nuclear deterrence functions as a tool for strategic stability by creating a high cost for any nuclear or conventional escalation thereby reducing the likelihood of a full scale conflict among the great powers (Kroenig: 2024, p.23).

In practical terms, the importance of nuclear deterrence is evident in strengthening military alliances such as the North Atlantic Treaty Organization (NATO) where member states rely on US and European nuclear arsenals to ensure collective security against conventional and near-nuclear threats from adversaries such as Russia. This extended deterrence demonstrates how nuclear weapons can be part of a multilateral security assurance network enhancing the deterrence capabilities of each member (Heuser: 2024, p.50).

At the same time, nuclear deterrence acts as a balancing factor among rising powers for example China seeks to expand its nuclear capabilities to improve its strategic position in

Asia while the United States and Russia continue to modernize their arsenals to prevent any decisive advantage by another party. Thus, nuclear deterrence remains a central element in managing international competition without resorting to full scale war (Freedman: 2023,p.115).

Based on what has been explained previously, there is no doubt that that nuclear deterrence in contemporary international politics has an essential role in enhancing the stability of relations between the major military powers in the world by creating a kind of strategic balance that makes the cost of waging a large scale war largely unacceptable to all parties concerned.

2-1-2-The Evolution of Deterrence Theories in Military and Political Thought

This subsection examines the historical development of deterrence theories from the Cold War to the present with a focus on the intellectual and political shifts in understanding the effectiveness of nuclear deterrence.

The theory of nuclear deterrence has undergone significant development since its emergence during the Cold War where the primary objective was to prevent war among the great powers by creating a balance of terror that would deter any party from using its nuclear weapons. At the outset of the Cold War, deterrence theories such as those proposed by Thomas Schelling focused on the concept of stability through credible threat that is the adversary's response would be catastrophic thereby preventing the initiation of any large scale nuclear or conventional attack (Acton: 2023, p,15).

Following the collapse of the Soviet Union and the expansion of international fragmentation, deterrence concepts were further developed to include sanctions extended deterrence and international alliances. In this context nuclear deterrence is no longer viewed merely as a second strike capability but as part of a broader framework encompassing comprehensive strategic deterrence which incorporates the use of non-nuclear force military support for allies and international security cooperation (Morgan: 2024, p.90).

Despite the continued strength of these theories some scholars emphasize that the limits of nuclear deterrence have become evident in contemporary regional conflicts particularly when non-nuclear states face threats from nuclear powers. This has prompted academics to reconsider the effectiveness of traditional deterrence and to develop new concepts that extend beyond mere nuclear arsenals (Futter & Zala:2024, p. 170).

Based on what was previously the theory of nuclear deterrence has maintained its strategic importance while at the same time facing complex analytical challenges amid the current transformations in international politics.

2-2- Nuclear Deterrence in Contemporary International Politics

The modern international system is witnessing rapid shifts in the balance of power making the study of nuclear deterrence vital to understanding global security. No longer limited to major powers it has become part of international relations shaping alliances and regional stability. Emerging during the Cold War it prevents large-scale wars through a balance of terror. Today nuclear deterrence remains a key instrument of strategic stability and conflict management among nuclear states.

2-2-1-The Role of Nuclear Deterrence in Achieving the Balance of Power among Great Powers.

This subsection focuses on analyzing how nuclear deterrence contributes to maintaining the balance among major powers and preventing the outbreak of large-scale wars.

In contemporary international politics nuclear deterrence remains one of the fundamental pillars of the balance of power among major nuclear armed states such as the United States, Russia, and China. After the Cold War these powers maintained their vast nuclear arsenals not only to avoid direct confrontation among themselves but also to expand their strategic influence in conflict-prone regions. Nuclear deterrence functions as an instrument of strategic stability by imposing high costs on any potential nuclear or conventional escalation, thereby reducing the likelihood of a full-scale conflict among the great powers (Acton: 2023.p.15).Thus, nuclear deterrence imposes strategic constraints on escalation, ensuring that conflicts remain below the threshold of total war, But it does not eliminate geopolitical competition among major powers, Hence deterrence contributes to what can be described as controlled instability, where rivalry persists but is regulated by the fear of catastrophic escalation (Freedman: 2023,p. 15).

In practical terms the importance of nuclear deterrence is evident in the strengthening of military alliances such as the North Atlantic Treaty Organization (NATO) where member states rely on U.S. and European nuclear arsenals to ensure collective security against conventional and semi nuclear threats posed by adversaries like Russia. This form of extended deterrence illustrates how nuclear weapons operate as part of a multilateral network of security guarantees enhancing the deterrent capabilities of each member state.

At the same time nuclear deterrence serves as a balancing factor among rising powers for instance China seeks to expand its nuclear capabilities to improve its strategic standing in Asia while the United States and Russia continue to modernize their arsenals to prevent any side from gaining a decisive advantage. Thus nuclear deterrence remains a central element in managing international competition without resorting to total war (Acton: 2023.p.17)**.**The researcher believes that nuclear deterrence in contemporary international politics plays a pivotal role in establishing the stability of relations between the world's

major military powers by establishing a strategic balance that makes the cost of any large-scale war extremely high and largely unacceptable to all parties concerned.

2-2-2-Challenges of Nuclear Deterrence within a Multipolar International System.

It has become clear that the effectiveness of nuclear deterrence faces many challenges in a world characterized by multiple centers of power and an evolving nature of security threats. Deterrence today is radically different from what it was during the Cold War. Traditional nuclear deterrence was built on clear adversaries, stable escalation protocols, and predictable outcomes, all of which have become increasingly outdated in the face of modern realities (Wang :2025, p.29)**.** The proliferation of nuclear weapons to include additional countries, as well as the possibility of non-state actors acquiring nuclear technology, introduced new complications to the strategic balance and global security (Aria:2024 ,p.167).Furthermore, technological advancements further complicate the concept of deterrence by providing states with new technological weapons that raise the possibility of nuclear war. Technological developments in warheads and advanced delivery systems have limited the effectiveness of traditional deterrence models, challenging the assumptions underlying Cold War strategies (Kang & Kugler, 2022).

Compounding these challenges, technological developments such as cyber warfare and precision-guided munitions have introduced new vulnerabilities to traditional deterrence models. Studies confirm the disruptive potential of cyber capabilities to undermine nuclear deterrence by targeting nuclear command and control systems, creating a new level of risk. The rise of precision-guided munitions also challenges traditional defense mechanisms and complicates strategic deterrence calculations. These developments necessitate an updated understanding of how deterrence operates in an era where threats are no longer confined to states or large nuclear arsenals (Aria: 2024, p. 167). Hypersonic weapons threaten deterrence stability because they reduce the warning and decision-making time available to commanders. Their maneuverability and speed also complicate missile defense systems and create uncertainty about whether an incoming strike will be conventional or nuclear. This ambiguity increases the potential for rapid escalation and miscalculation (Wang:2025, p.65)**.** Meanwhile, artificial intelligence introduces both opportunities and instability into nuclear deterrence. While AI-enhanced systems can improve threat detection and response times, they also increase the risks of automated bias, false alarms, and machine-driven escalation. These risks become even more pronounced if states delegate critical launch or response functions to autonomous systems (Wang:2025, p.66).

Despite these challenges, which make nuclear deterrence among major nuclear powers fraught with the risks of escalation and miscalculation, the most significant challenge now lies in the effectiveness of nuclear deterrence in regional conflicts involving major nuclear powers against non-nuclear states or regional powers with limited capabilities. Technological advancements in conventional weapons have enabled non-nuclear states to

acquire means of warfare capable of inflicting significant damage on major nuclear powers without reaching a level that would justify the use of nuclear weapons. Drones, precision-guided missiles, cyber warfare technologies, and modern targeting systems have provided low-cost, highly effective offensive capabilities, enabling weaker actors to drain the resources of major powers, disrupt their military, economic, and technological capabilities, and prevent them from achieving a decisive victory in regional conflicts (Goddy U. Osimen, Oluwakemi Fulani, and Nesochi Mogbolu : 2025,pp.1-18).

In this context, nuclear power becomes politically and strategically constrained, as its use against a non-nuclear adversary carries a high political, moral, and international cost, in addition to the risk of uncontrolled escalation. Thus, nuclear deterrence, while retaining its effectiveness in preventing a full-scale nuclear war between major powers, appears less capable of resolving asymmetric regional conflicts, where non-nuclear states can employ modern technology to impose equations of attrition and counter-deterrence that limit the freedom of movement of nuclear power and reduce its ability to translate its strategic superiority into an actual victory on the ground.

Perhaps the most significant of these challenges lies in the practical effectiveness of deterrence in conflicts involving a nuclear power and a non-nuclear state, as demonstrated by the Ukrainian crisis where questions arise regarding the extent to which Russia's nuclear arsenal can prevent Ukrainian military advances or influence Kiev's strategic decisions. Several recent studies indicate that nuclear deterrence has not proven to be fully effective as a regional deterrent tool when the adversary lacks a similar nuclear capability thus complicating contemporary understandings of deterrence (Tannenwald:2024, pp.9-38). Furthermore, there has been an erosion of trust in international security commitments and guarantees as illustrated by the case of Ukraine following its signing of the Budapest Memorandum under which it relinquished its nuclear arsenal in exchange for security assurances that ultimately failed to prevent Russian intervention. This situation has led some analysts to argue that traditional deterrence is facing a crisis of confidence and that international legal guarantees alone cannot substitute for robust deterrent capabilities.

Academic discourse also suggests that technological developments such as automated command and control systems and precision guided weapons affect the effectiveness of nuclear deterrence by increasing the risks of unintended escalation and unpredictable battlefield dynamics. These factors make nuclear deterrence today far more complex than it was during the Cold War requiring integrated strategies that combine conventional nuclear and cyber deterrence measures (Al-Suwaidi: 2014, p.183).

In light of the foregoing analysis, the researcher believes that nuclear deterrence in the international system is multipolar and is subject to real tests that require re-evaluating and updating traditional deterrence theories to align them with the dynamic nature of international competition and technological progress.

3-Testing Nuclear Deterrence in the Ukrainian Crisis

Since 2022 the Russia Ukraine crisis has been a real test of long-established nuclear deterrence concepts originally formulated during the Cold War. Moscow has relied heavily on pointing to its nuclear capabilities as a strategic tool to deter any direct Western intervention in the conflict using nuclear rhetoric as a military and political tool to influence adversaries' decision-making processes. In response Western countries and Ukraine have sought to balance this position by strengthening conventional deterrence strengthening defense cooperation and leveraging strong collective security frameworks such as the North Atlantic Treaty Organization (NATO) (Lewis: 2023, p.7).

Throughout the crisis, fundamental questions have emerged regarding the actual effectiveness of nuclear arsenals in preventing escalation or achieving political and strategic goals without the physical use of nuclear weapons. It has also become clear that recurring nuclear threats may lose credibility over time if they are not backed by concrete and consistent policy action. The crisis thus highlights a critical dimension of deterrence theory the delicate balance between credibility, restraint and escalation control in nuclear signals (Roberts: 2023, p.23).

Given these mechanisms, it becomes necessary to conduct an in-depth analysis of the Russian nuclear threat posture and its impact on NATO and Western security policies as well as to explore the future path of nuclear deterrence in light of ongoing geopolitical shifts technological advances and emerging challenges to global strategic stability.

3-1- The Russian Nuclear Threat " Between Reality and Strategy"

This section examines Russia’s nuclear threat within the context of the war in Ukraine analyzing how strategic tactics and actions have reflected Moscow’s attempt to establish an effective nuclear deterrent. The analysis focuses on determining whether Russian discourse constitutes a genuine actionable threat or serves primarily as a political instrument for tactical and strategic advantage. It also explores the impact of these threats on Western and NATO policies toward the conflict particularly considering increased military cooperation and joint exercises. Furthermore, the section discusses how nuclear threats have influenced the management of disputes among major powers and whether they have strengthened or weakened Moscow’s strategic credibility. It also considers the international responses including the strengthening of European and American defensive preparedness in the face of what is perceived as a complex threat. Ultimately the section evaluates the extent to which nuclear rhetoric has contributed to containing the war or conversely endangered regional and global strategic balances.

3-1-1-Russian Nuclear Discourse since the Outbreak of the War in Ukraine

Since February 2022 Russian nuclear rhetoric has been a key element of Moscow's military and political strategy in the war in Ukraine. President Vladimir Putin and state

institutions have repeatedly issued implicit threats toward the West and Ukraine asserting that any direct intervention attack on Russian territory or provision of advanced military assistance to Kiev could lead to nuclear escalation thus maintaining a constant threat element throughout the conflict. Data and analysis indicate that these threats may serve as a political pressure tool rather than a real intention to carry out nuclear strikes because the use of nuclear weapons in a geographically complex conventional conflict such as Ukraine could lead to uncontrollable consequences (Lewis: 2023, p.4).

Russian discourse aimed to convince the West that any strong military support for Ukraine might escalate into a broader confrontation. This reflects the logic of deterrence by threat rather than actual action while simultaneously prompting Ukraine's allies to reassess the limits of their support. These threats also heightened strategic uncertainty within Western decision-making circles as policymakers balanced the necessity of supporting Ukraine against the risk of potential nuclear escalation underscoring the psychological and political dimensions of nuclear rhetoric compared to its operational capacity.

Over time however the credibility of some threats has eroded repeated warnings without concrete actions or significant changes on the battlefield led some analysts to question their seriousness suggesting that excessive ambiguity could turn deterrence from a tool of pressure into a psychological burden on Russian decision makers potentially causing hesitation in critical decisions due to fear of catastrophic outcomes (Roberts : 2023.p.40). Furthermore analyses indicate that certain Russian nuclear threats may serve as tactics for political negotiation often employed to enhance Russia's bargaining position or exaggerate its strategic capabilities in response to shortcomings on the ground. This reflects a shift in understanding nuclear deterrence from a genuine threat to a political strategic negotiation tool within the context of ongoing conflict.

The foregoing analysis suggests that the Russian nuclear discourse represents a combination of tactical and strategic threats, but it faces major challenges in maintaining credibility and avoiding becoming an ineffective pressure mechanism or psychological burden within the decision-making apparatus.

3-1-2-The Impact of Russian Deterrence on NATO and Western Policies

The Russian nuclear threat has had a significant impact on the defense and strategic policies of NATO and the West since the outbreak of war in Ukraine. These threats have prompted NATO to strengthen deterrence exercises and joint military cooperation among its members including continued investment in the concept of extended nuclear deterrence and strengthening European military readiness to respond to any potential escalation in the conflict.

In practical terms the nuclear threat posed by Moscow has prompted NATO to focus more on the strategic balance in Europe, expanding exercises and troop deployments in the alliance's eastern countries. This represents a concrete response to concerns about nuclear escalation with the aim of strengthening conventional deterrence alongside nuclear capabilities.

Russian deterrence and the nuclear threat rhetoric of Russian leaders have led NATO members to refrain from issuing direct deterrent threats involving actual intervention or the deployment of troops to defend Ukrainian territory, for fear of Russian retaliation. Western officials, such as German Chancellor Scholz, have emphasized that NATO must avoid direct military confrontation with Russia, making it clear that such deterrent threats will not be issued. NATO members have even refrained from making explicit attempts to deter Russia from using nuclear weapons against Ukraine, instead issuing deterrent threats aimed at preventing any attack on NATO countries or, more generally, preventing Russia from invading the Alliance's territory. The threat to continue supplying Ukraine with weapons to deny Russia its objectives has provided a practical compromise. It has allowed NATO to support Ukraine and maintain the deterrent rhetoric, which is crucial to the existential security needs of the Alliance's members, while simultaneously allowing NATO to avoid direct confrontation with Russia in the face of Russian deterrent threats (Lupovici :2023, pp.631-632). Furthermore, these threats have sparked debates within the United States and Europe regarding the limits of military assistance to Ukraine, especially regarding long-range weapons and advanced systems in an attempt to avoid perceived) red lines (that could lead to widespread escalation. Over time, some Western countries have revised their policies to provide greater support to Ukraine as they seek to avoid nuclear escalation that reflects the influence of Russian deterrence on decision-making mechanisms (Gamal El-Din: 2023, p.195) .In addition, the Russian nuclear threat has strengthened intelligence sharing and defensive coordination among European states recognizing that Russia’s nuclear deterrence could be employed as a tool for political coercion or to undermine Western alliances. Consequently, emphasis has been placed on integrated deterrence combining nuclear conventional and defensive capabilities rather than relying solely on nuclear arsenals (Tannenwald: 2024, p.4).

From above analysis, it becomes evident that the Russian nuclear deterrence It can be described as offensive deterrence, as it enabled Russia to launch an attack on Ukraine and occupy a large part of its territory without NATO being able to deter Russia or force it to end the fighting. On the other hand, led to the reshaping of Western policies which led to an increased focus on strengthening defense capabilities and alliances providing diverse military support to Ukraine and seeking to avoid direct confrontations that could escalate into a large-scale nuclear conflict.

3-2-The Future of Nuclear Deterrence in Light of the Ukrainian War

The Ukrainian crisis has revived global debate over the future of nuclear deterrence and its effectiveness in managing contemporary conflicts. In this context, this section examines the potential implications of the Ukrainian crisis for the future of the nuclear deterrence framework and how this conflict may reshape the rules governing international power balances. The analysis focuses on the limitations of nuclear deterrence effectiveness in regional conflicts and considers whether it can remain a reliable tool against evolving and unconventional threats. It also explores the crisis's impact on confidence in security commitments and international cooperation, particularly in light of the erosion of confidence in the security assurances provided to Ukraine in the 1990s. Additionally, the section addresses the prospects for nuclear proliferation or the reinforcement of non-proliferation treaties as a consequence of the lessons drawn from the crisis. The discussion further considers how the conflict may establish a new benchmark for understanding nuclear deterrence in a multipolar global context, as well as the extent to which nuclear deterrence can continue to serve as an effective strategic instrument in the twenty-first century.

3-2-1 The Limits of Nuclear Deterrence Effectiveness in Regional Conflicts

The Ukrainian crisis reveals important limitations in the effectiveness of nuclear deterrence, while nuclear deterrence may be effective in preventing direct escalation between nuclear powers, but it is less effective in controlling indirect forms of conflict, particularly when nuclear deterrence intersects with other geopolitical challenges. The Ukrainian crisis demonstrates that possessing a nuclear arsenal does not necessarily prevent the use of conventional force or guarantee the full achievement of political objectives. Despite Russia's substantial nuclear capabilities, the conflict has persisted for years without the use of nuclear weapons raising questions about the effectiveness of nuclear deterrence in preventing prolonged conventional escalation (Kroenig and Massa: 2023, p.8).

As for Russian deterrence, the Ukrainian crisis confirmed that deterrence is less effective in controlling indirect forms of conflict, as the United States and the West were able to prevent Russia from achieving a quick and decisive victory in the war through various forms of military and intelligence support provided to Ukraine **(**Lubovici: 2023, pp. 631-632**)** However, concerns remain that if Putin feels cornered and his strategy in Ukraine is failing, he might resort to tactical nuclear weapons as a "game-changer" to break the stalemate or avoid defeat. This necessitates the development of a Western deterrence strategy to counter this type of attack (Kroenig and Massa: 2022, pp.8-9).

The limited effectiveness of nuclear deterrence in this context can be attributed to several key factors. First , Russia's nuclear deterrence doctrine is ambiguous regarding the use of nuclear weapons in a regional war with a non-nuclear power**;**(Russia's Nuclear Weapons: Doctrine, Forces, and Modernization: 2022, pp.7-9**)** this ambiguity extends to

the seriousness of nuclear threats makes it difficult for other actors such as Ukraine and its allies to determine whether these threats are actionable or merely political pressure thereby reducing the deterrent effect. Second, the operational realities in Europe indicate that effective deterrence requires a combination of nuclear deterrence and conventional defensive cooperation to repel aggression emphasizing non-nuclear military capabilities such as air power air defense and electronic warfare as integral components of a comprehensive deterrence system. Moreover, the changing regional environment including enhanced NATO defense coordination and expanded European military cooperation poses a challenge to the traditional model of nuclear deterrence. Thus, the conflict evolves from a pure nuclear threat to a broader security confrontation that includes traditional deterrence strategies and regional alliances. (Mahfuzah: 2004, p.110)

As a result, it can be observed that the Ukrainian crisis highlights the limitations of relying solely on nuclear deterrence to achieve stability in complex conflicts stressing that effective crisis management and preventing unwanted escalation requires a multi-dimensional approach that combines nuclear deterrence military alliances, and traditional defense capabilities.

3-2-2- Implications of the Crisis for the Global Nuclear Security System

The Ukrainian crisis has had profound implications for the global nuclear security framework particularly regarding confidence in security agreements and nuclear non-proliferation. Since the signing of the Budapest Memorandum in the 1990s, under which Ukraine relinquished its nuclear arsenal in exchange for security assurances from Russia the United States and the United Kingdom events have demonstrated that such guarantees may be insufficient to protect states from threats raising questions about the viability of nuclear disarmament within the non-proliferation framework (El-Azab: 2022,p. 118).This reality has influenced international commitments to non-proliferation treaties as some non-nuclear states may reconsider their security policies and contemplate developing their own nuclear capabilities as a means of strengthening national security in a world where traditional international guarantees may be perceived as ineffective. Moreover, the conflict highlights that global nuclear deterrence requires modernization considering new regional dynamics interactions among major powers and even the rise of unconventional threats to ensure that nuclear deterrence remains an effective tool for maintaining stability and preventing uncontrolled nuclear proliferation.

More broadly, the crisis indicates that global nuclear security no longer depends solely on nuclear arsenals but also on the strength of international institutions the level of cooperation among major powers and the existence of effective mechanisms to reduce the risks of nuclear escalation such as communication channels between nuclear powers and initiatives aimed at managing complex nuclear crises.

In this context, the Ukrainian crisis provides a practical example of the complexities and limitations surrounding contemporary nuclear deterrence. While it is unlikely that Russia would use nuclear weapons against Ukraine, the reality is far more complex. Russia might resort to nuclear weapons in its war with Ukraine if its ability to decisively win the war diminishes, or if the West strengthens Ukraine's capabilities to the point where they could threaten Russian national security, or if Ukraine achieves a military victory, such as the recapture of Crimea, or other developments that are unacceptable to Russia. In such a scenario, Russia might be tempted to use tactical nuclear weapons or a combination of conventional and non-conventional weapons, either to attack Ukrainian forces or to conduct a warning demonstration in an empty area (over the Black Sea, for example) in order to halt the escalation or intimidate Ukrainian forces and prevent their advance. This strategy is often referred to as escalate to de-escalate. However, such tactics carry grave consequences, as the West would not allow Russia to use nuclear weapons to achieve a decisive victory without a substantial response. Regardless of the anticipated response scenarios, a direct nuclear confrontation between Russia and the West in such a situation remains highly (Betts: 2022).

In light of these developments, the researcher concludes that the Ukrainian crisis serves as a critical test for existing nuclear deterrence frameworks underscoring the need to review and adapt these frameworks to a new international strategic reality that requires a more integrated and effective approach to preventing nuclear escalation and preserving global peace.

4-Conclusion

The study demonstrates that nuclear deterrence remains a central instrument in maintaining international stability as it contributes to reducing the likelihood of large-scale wars among major powers by creating a “balance of terror” that renders the cost of war exceedingly high. However, the Ukrainian crisis highlighted the limitations of nuclear deterrence in regional conflicts where Russia’s nuclear arsenal did not prevent the continuation of conventional military operations, illustrating that nuclear deterrence alone is insufficient to achieve strategic objectives. Furthermore, the study confirms that nuclear rhetoric functions as both a political and psychological instrument in addition to being a military threat, with its credibility dependent on support from tangible military capabilities and international alliances. In addition, the crisis revealed that nuclear deterrence cannot substitute for international security commitments as Russian nuclear threats did not prevent Western intervention in Ukraine, underscoring the importance of trust in international guarantees and multilateral institutions. Consequently, the findings indicate that the future effectiveness of nuclear deterrence relies on integrating nuclear capabilities with conventional deterrence and modern technologies, ensuring effective crisis management and the prevention of escalation.

References

1. Acton, James M. (2023a). China's Expanding Nuclear Arsenal and the Future of Strategic Stability. Carnegie Endowment for International Peace, p. 15.
2. Acton, James M. (2023b). Reassessing the Effectiveness of Nuclear Deterrence in Regional Conflicts. Carnegie Endowment for International Peace, pp. 15–17.
3. Al-Azab, Heba Gamal El-Din. (2022). Political Science Between the Impact of Artificial Intelligence Technologies and a Review of the Pillars and Functions of the Concept of the State and the Structure of the Global System. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 23(1), p. 118.
4. Al-Suwaidi, Jamal Sanad. (2014). Prospects of the American Era: Sovereignty and Influence in the World (1st ed.), p. 183.
5. Aria, Nawid. (2024). Reassessing Nuclear Deterrence: Impacts on Global Security and International Relations. Kdz Uni International Journal of Islamic Studies and Social Sciences, 1(2), p. 167.
6. Betts, Richard K. (2022). Thinking About the Unthinkable in Ukraine: What Happens if Putin Goes Nuclear? Foreign Affairs.
7. Binnendijk, Hans, & Gompert, David C. (2019). Decisive Response: A New Nuclear Strategy for NATO. Survival, 61(5), pp. 113–128.
8. Deal, Jacqueline Newmyer. (2014). The Revolution in Military Affairs with Chinese Characteristics. In Thomas G. Mahnken & Joseph A. Maiolo (Eds.), Strategic Studies: A Reader (2nd ed., p. 358). Routledge.
9. El-Din, Heba Gamal. (2023). Cybersecurity and the Transformation of the International System. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 24(1), p. 195.
10. Freedman, Lawrence. (2023). The Evolution of Nuclear Strategy (4th ed.). Palgrave Macmillan, pp. 15–18, 115–117.
11. Futter, Andrew, & Zala, Benjamin. (2024). Strategic Deterrence Beyond the Nuclear: Understanding the Integration of Military and Non-Military Tools. The Journal of Strategic Studies, 47(2), p. 170.
12. Heuser, Beatrice. (2024). NATO's Nuclear Deterrence and Extended Deterrence in the 21st Century. Survival: Global Politics and Strategy, 66(4), p. 50.
13. Kang, K., & Kugler, Jacek. (2023). Beyond Deterrence: Uncertain Stability in the Nuclear Era. Conflict Management and Peace Science, 40(6), pp. 655–674.

14. Kroenig, Matthew. (2023). Nuclear Signaling and Coercive Diplomacy in the Ukraine War. Atlantic Council, p. 8.
15. Kroenig, Matthew. (2024). The Logic of American Nuclear Strategy: Why Strategic Superiority Matters (2nd ed.). Oxford University Press, p. 23.
16. Lewis, Jeffrey. (2023). Russia's Nuclear Threats in the Ukraine War. Carnegie Endowment for International Peace, pp. 4, 7.
17. Lupovici, Amir. (2023). Deterrence by Delivery of Arms: NATO and the War in Ukraine. Contemporary Security Policy, 44(4), pp. 631–632.
18. Mahfuzah, Ali. (2004). The Arab System and Globalization. Abdul Hameed Shoman Foundation, Amman, Jordan, p. 110.
19. Morgan, Patrick M. (2024). Deterrence Now: The Evolution of Strategic Deterrence in the Post–Cold War Era. Routledge, p. 90.
20. Osimen, Goddy U., Fulani, Oluwakemi, & Mogbolu, Nesochi. (2025). The Evolving Landscape of European Security: An Assessment of NATO's Posture and Deterrence Strategies in Response to the Russia–Ukraine War. Journal of Strategic Security, 18(4), pp. 1–18.
21. Roberts, Brad. (2023). NATO's Deterrence Challenge After the Russian Invasion of Ukraine. Survival: Global Politics and Strategy, 65(5), pp. 30–40.
22. Tannenwald, Nina. (2024). The Vanishing Nuclear Taboo? How the War in Ukraine Tests the Limits of Deterrence. International Security, 49(1), pp. 9–38.
23. U.S. Congressional Research Service. (2022). Russia's Nuclear Weapons: Doctrine, Forces, and Modernization, pp. 7–9.
24. Wang, Daniel H. (2025). Death of a Doctrine: The End of Classical Deterrence in a Complex Multipolar World (MSU Graduate Theses/Dissertations No. 4064). Missouri State University, pp. 29, 65–66.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Determinants of youth predisposition to military engagement

Lobna BEN HARB;[1] Esma BELGHITH[2]

[1]Académie Militaire Fondouk Jedid, Tunisie
[2]Académie Militaire Fondouk Jedid, Tunisie
Email 1 : lobna.benharb@gmail.com
Email 2 : benese2000@gmail.com
1: 0000-0003-0598-2165
2: 0009-0004-2783-9954

Received	Accepted	Published
23/04/2026	24/05/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.169-193

Lobna BEN HARB; Esma BELGHITH. (2026). Determinants of youth predisposition to military engagement. Journal of Strategic and Military Studies,, volume8 (issue31), pp 169 – 193.

Abstract

In a global context, contemporary social, economic, and technological changes give particular importance to the issue of youth engagement in the military institution. The main objective of this research is to examine young people's perceptions of the military institution and their willingness to pursue a military career. To this end, we carried out a quantitative study based on a survey research method. The findings first reveal a relative willingness among young people to consider possible military engagement: six out of ten young people report that they could envisage pursuing a career in the armed forces one day. Second, the typological analysis identified three distinct profiles of young people regarding their disposition toward military engagement; "the reluctant group", "the potential group" and, finally, "the tent group available for being hired". Military leaders could rely on this typology to target the potential group which represents approximately 41% of the survey respondents. With suitable encouragement and better access to information, these individuals may be more inclined to pursue a military career.

Keywords: Military engagement, Young people, Typology.

© 2026, BEN HARB & BELGHITH, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Les déterminants de la prédisposition des jeunes à l'engagement militaire

Lobna BEN HARB;[1] Esma BELGHITH[2]
[1]Académie Militaire Fondouk Jedid, Tunisie
[2]Académie Militaire Fondouk Jedid, Tunisie
Email 1 : lobna.benharb@gmail.com
Email 2 : benese2000@gmail.com
1: 0000-0003-0598-2165
2: 0009-0004-2783-9954

Reçu le	Accepté le	Publié le
23/04/2026	24/05/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.169-193

Lobna BEN HARB; Esma BELGHITH. (2026). Les déterminants de la prédisposition des jeunes à l'engagement militaire . Journal of Strategic and Military Studies,, Volume 8 (Numéro31), pp169 – 193.

Résumé

À l'échelle mondiale, les mutations sociales, économiques et technologiques contemporaines confèrent une importance particulière à la question de l'engagement des jeunes dans l'institution militaire. La visée principale de ce travail de recherche est d'étudier les perceptions des jeunes à l'égard de l'institution militaire. Pour se faire nous avons mené une étude quantitative à travers la méthode de l'enquête par sondage. Notre recherche a révélé, en premier lieu, une relative disponibilité des jeunes pour envisager un éventuel engagement dans l'armée : Six jeunes sur dix évoquent pouvoir exercer un jour un métier dans l'armée. En second lieu, l'analyse typologique menée a permis de mettre en évidence trois profils de jeunes bien différenciés quant à leurs dispositions à s'engager dans l'armée ; « Le groupe des réticents », « le groupe des potentiels » et enfin « le groupe des tentés et disponibles pour l'engagement ». Les dirigeants militaires pourraient prendre appui sur cette typologie pour cibler « le groupe des potentiels » qui représentent environ 41 % des participants à l'enquête. Ces derniers pourraient devenir engagés avec les bons encouragements ou en leur communiquant des informations supplémentaires.

Mots clés : Engagement militaire, Jeunes, Typologie.

© 2026, BEN HARB & BELGHITH, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Dans un contexte mondial marqué par des transformations sociales, économiques et technologiques rapides, la question de l'engagement des jeunes dans l'armée revêt une importance cruciale. Les forces armées, en plus de jouer un rôle central dans la protection nationale, la sécurité internationale et la réponse aux crises humanitaires, dépendent fortement de la participation des jeunes pour maintenir leur cohésion et leur dynamisme. Cependant, elles font face à des défis croissants pour attirer et retenir ces jeunes talents, essentiels non seulement pour garantir l'efficacité et le renouvellement des effectifs, mais aussi pour assurer une intégration harmonieuse des nouvelles générations au sein de leurs rangs, renforçant ainsi l'unité et la solidarité des forces armées.

Toutefois, l'engagement des jeunes dans l'armée soulève de nombreuses questions, tant au niveau individuel qu'institutionnel. D'une part, il est essentiel de comprendre les motivations, les attentes et les perceptions des jeunes à l'égard d'une carrière militaire. Il est ainsi crucial d'examiner comment les institutions militaires peuvent s'adapter pour répondre aux besoins et aux aspirations de cette nouvelle génération tout en conservant leurs valeurs fondamentales et leurs exigences opérationnelles.

A l'instar de plusieurs armées dans le monde, l'armée tunisienne n'échappe pas à ce défi celui d'attirer et retenir les jeunes talents, elle doit également trouver des moyens efficaces pour motiver ses jeunes à rejoindre ses rangs, afin de garantir la pérennité et l'efficacité des forces armées dans un monde en constante évolution. Ainsi, il importe de s'interroger sur l'image que les jeunes ont du monde de l'armée et sur leurs intérêts et attitudes à son égard. La perception des jeunes à l'égard de l'armée nous permettra d'évaluer les chances d'engagement des jeunes dans le secteur de la défense et de connaître leurs éventuelles objections à l'égard de ce secteur. Partant de ces constats, la problématique qui sous-tend notre travail est la suivante:

Quels sont les déterminants derrière la prédisposition à l'engagement militaire des jeunes dans le contexte tunisien ?

Une meilleure compréhension de la prédisposition de l'engagement militaire passe par une évaluation de la connaissance des jeunes des spécificités de l'organisation militaire. L'intérêt accordé au métier militaire présente aussi un déterminant de la prédisposition de l'engagement militaire. Les perceptions, les convictions, ainsi que les jugements accordés à l'institution militaire par les jeunes, traduisent l'image attribuée à cette dernière.

2- Cadre théorique

Actuellement, la sphère militaire est marquée par sa professionnalisation, en contre parti, pour les nouvelles générations l'attrait du métier militaire prend de moins au moins d'importance. Il s'en suit un engagement affaibli vis-à-vis de l'organisation militaire. Toutefois, appréhender cette problématique suppose, au préalable, de revenir sur le

concept même d'engagement. En effet, l'engagement constitue un concept fondamental qui traverse différentes dimensions de la vie humaine. Il renvoie à la fois au rapport de l'individu à lui-même, à ses interactions avec autrui, à son implication dans la réalisation de ses objectifs personnels et professionnels, ainsi qu'à son investissement et sa participation dans des causes communes, sociales ou écologiques.

De manière générale, l'engagement se conçoit comme une force psychologique reliant l'individu à une ligne d'action, à une finalité ou à un objet d'investissement particulier (Meyer & Herscovitch, 2001). Il se traduit par une conformité aux valeurs et aux objectifs visés, ainsi que par une volonté de déployer des efforts constants en vue d'en garantir l'accomplissement (Mowday et al., 1979). Il suppose en outre une mobilisation relativement durable des ressources cognitives, émotionnelles et comportementales de l'individu dans l'accomplissement de son activité ou de son rôle (Kahn, 1990 ; Schaufeli et al., 2002).

Appliquée au contexte militaire, cette notion acquiert une signification spécifique. En effet, l'engagement militaire peut être défini comme la disposition volontaire d'un individu à intégrer l'institution militaire, à envisager une affectation ou une carrière au sein de celle-ci, et à en assumer les exigences normatives, professionnelles et opérationnelles (Woodruff et al., 2025). Ainsi, l'engagement dans l'institution militaire ne peut pas être réduit à une simple décision individuelle ni à une réponse ponctuelle isolée à une proposition d'emploi. Il se situe, en revanche, dans un réseau complexe de facteurs où se conjuguent motivations individuelles, perceptions sociales de la profession militaire, exigences professionnelles, contraintes institutionnelles et stratégies d'attractivité organisationnelle.

La question de l'engagement dans les forces armées peut être analysée sous l'angle de la gestion d'une ressource humaine stratégique, dont l'identification, l'attraction et l'affectation optimale représentent des défis essentiels. Cette perspective renvoie simultanément à l'organisation du système de recrutement ainsi qu'à la faculté de l'institution militaire à diffuser une image suffisamment attrayante pour satisfaire les attentes professionnelles d'un réservoir potentiel de candidats. Elle implique également une étude approfondie des motivations, des aspirations ainsi que des systèmes de valeurs des jeunes susceptibles de s'engager dans une carrière militaire.

Le lien entre la prédisposition d'un individu à s'engager dans une carrière militaire et la concrétisation effective de cette disposition par une décision formelle d'engagement matérialisée par la signature d'un contrat, reste une problématique complexe. Les recherches de Segal et ses collaborateurs (1998) démontrent, à ce propos, que plus de soixante-dix pour cent des militaires composant leur échantillon avaient envisagé une carrière militaire durant leur période au lycée. Dans cette même optique, de nombreuses études réalisées durant les années 1990 ont démontré que l'intention d'engagement

exprimée comme « forte » ou « assez forte » en terminale représentait le facteur prédictif le plus fiable de l'engagement réel (Bachman et al., 2000). De plus, dans certaines spécialités, en particulier les unités de combat, la propension à l'engagement se révèle plus prononcée, en raison du rôle prépondérant des motivations associées au patriotisme et aux opportunités professionnelles. Cependant, Woodruff, Kelty et Segal (2006) démontrent que ces facteurs exercent un impact distinct chez les soldats recrutés présentant initialement une faible disposition à l'engagement. Dans cette catégorie, la décision finale paraît davantage guidée par des critères liés à la position détenue au sein de l'institution ainsi qu'aux bénéfices financiers découlant de l'engagement.

Dès lors, l'engagement militaire s'inscrit dans un processus décisionnel complexe, façonné par divers facteurs qui conditionnent la perception qu'ont les individus de l'institution militaire ainsi que leur évaluation de la pertinence d'y poursuivre une carrière. Au-delà des seules caractéristiques socio-économiques, la littérature souligne l'importance de variables cognitives, motivationnelles et représentationnelles dans la genèse de l'intention d'engagement. Dans ce cadre, la littérature met en évidence plusieurs déterminants susceptibles d'agir sur la propension à s'engager. Parmi eux, la connaissance de l'armée, l'intérêt qu'elle suscite ainsi que l'image qui lui est associée occupent une place centrale dans l'analyse de l'engagement militaire.

La connaissance de l'armée constitue un premier déterminant important de l'engagement militaire, dans la mesure où elle réduit l'incertitude entourant la profession militaire et permet aux jeunes de construire des attentes plus réalistes à l'égard de la vie en uniforme. La littérature indique que la décision de s'engager ne dépend pas exclusivement des variables socio-économiques, mais aussi du niveau d'information dont les individus disposent au sujet des missions, des conditions de service, des avantages et du mode de vie militaire. En effet, l'influence exercée par l'entourage social du candidat potentiel est susceptible d'éclairer le choix d'engagement. Depuis longtemps, la sociologie militaire s'est intéressée à cette dimension en soulignant le rôle joué par la famille, en particulier les parents, mais également par les amis, les enseignants, les éducateurs sportifs, les responsables religieux et les anciens militaires. Si l'influence parentale apparaissait encore prépondérante au cours des années 1990, celle-ci semble s'être progressivement atténuée au cours des dernières décennies. Dans ce cadre, l'accès à l'information et les canaux par lesquels celle-ci circule apparaissent comme des éléments déterminants dans la formation de la propension à s'engager. Ainsi, Legree et Pifer (1996) soulignent que la connaissance du milieu militaire est conceptuellement liée à la propension à s'engager, tandis que Gehlhaus (2020) met en évidence le rôle décisif des réseaux d'information mobilisés par les jeunes dans leurs choix postsecondaires, y compris l'option militaire. Dans le même sens, Hosek et Orvis (2023) montrent que l'accès à des informations plus précises sur les emplois, la rémunération et les avantages proposés par l'armée augmente sensiblement la probabilité d'envisager une carrière

militaire, confirmant ainsi que la familiarité avec l'institution peut favoriser une disposition plus favorable à l'engagement.

L'intérêt pour l'armée renvoie, quant à lui, à une orientation positive de l'individu envers la carrière militaire, orientation qui peut se traduire par une intention déclarée d'envisager l'engagement. Cet intérêt constitue un déterminant central, car la recherche a établi depuis longtemps que la propension déclarée à servir représente l'un des meilleurs prédicteurs du passage à l'acte. À cet égard, Bachman, Segal, Freedman-Doan et O'Malley (1998) montrent que les projets exprimés à la fin du lycée sont fortement associés à l'engagement effectif ultérieur. Dans le même sens, Bachman et al. (2000) indiquent que la propension à rejoindre l'armée est étroitement liée aux attitudes favorables envers l'institution en tant qu'espace de travail, mais aussi à l'attrait exercé par certaines promesses valorisées, telles que le patriotisme, l'aventure, la sécurité de l'emploi ou encore les possibilités de formation. Ainsi, l'intérêt pour l'armée ne se réduit pas à une curiosité passagère : il constitue une prédisposition motivationnelle qui oriente l'individu vers la considération sérieuse, puis éventuellement vers l'adoption effective, d'une carrière militaire.

Enfin, l'image de l'armée renvoie à l'ensemble des perceptions, convictions et jugements que les individus attribuent à l'institution militaire. Cette image constitue un élément fondamental dans l'élaboration de l'intention d'engagement, puisque la disposition d'un individu à envisager une carrière militaire augmente en fonction de sa perception de l'armée en tant qu'institution légitime, utile, valorisante et offrant des conditions de travail satisfaisantes. Plusieurs travaux ont montré que les représentations positives de l'institution militaire constituent un facteur explicatif important de la propension à s'engager. À cet égard, Bachman, Segal, Freedman-Doan et O'Malley (2000) mettent en évidence le rôle des attitudes favorables envers l'armée dans la formation de l'intention d'engagement. De leur côté, Gibson, Griepentrog et Marsh (2007) montrent que les croyances et perceptions associées au milieu militaire influencent les attitudes et comportements d'engagement. Cette lecture est prolongée par Gehlhaus (2021), qui souligne que les réseaux d'information mobilisés par les jeunes contribuent à façonner leurs perceptions de l'institution militaire et, par conséquent, leur disposition à envisager cette voie professionnelle. Plus récemment, Snyder (2025), établit que des perceptions favorables des bénéfices militaires augmentent la probabilité d'envisager une carrière militaire. Dès lors, l'image de l'armée apparaît comme un filtre cognitif et symbolique à travers lequel les jeunes évaluent la désirabilité sociale, professionnelle et personnelle de l'engagement militaire.

À la lumière de l'examen théorique précédemment présenté, cette étude ambitionne de contribuer au débat continu sur l'engagement des jeunes par rapport à l'organisation militaire.

3- Méthodologie

Après avoir exposé la théorie relative à l'engagement militaire, les déterminants de sa prédisposition, nous passons, à travers cette investigation empirique, pour identifier les différents profils de jeune compte tenu de leurs dispositions à s'engager dans l'armée. Pour se faire, nous avons adopté pour un cadre méthodologique quantitatif, combinant plusieurs méthodes d'analyse des données.

Pour mettre en œuvre une démarche empirique, deux approches, complémentaires, sont à la disposition des chercheurs pour mener une investigation sur terrain :

- L'approche qualitative, lorsque l'étude se place dans un cadre épistémologique inductif, faisant appel au paradigme constructiviste.

- L'approche quantitative quant à elle, s'avère pertinente lorsque la recherche s'intègre dans un paradigme épistémique réaliste scientifique.

En ce qui concerne la présente recherche, elle se positionne dans un cadre épistémologique réaliste qui privilégie les méthodes quantitatives, en se basant sur des outils statistiques et mathématiques pour la génération des résultats scientifiques (Gotteland et al., 2012).

Ainsi, l'enquête quantitative a été retenue comme méthode de collecte et d'analyse des données, dans le cadre de notre investigation empirique. Elle est basée sur une approche systématique d'obtention d'informations, à partir d'un échantillon de la population, afin de fournir des résultats valides sur le plan statistique. Au-delà du simple décompte d'individus émettant une opinion ou faisant état d'un comportement, l'enquête par sondage vise à tester des hypothèses et à illustrer des théories par la mise en évidence de corrélations entre des variables. Elle mesure, sur les variables du questionnaire, des inégalités de distribution et les corrèle avec d'autres distributions.

3.1- Cadre de l'étude et caractéristiques de l'échantillon

Cette étude a été menée en Tunisie. Pour conduire notre enquête, nous avons sollicité la participation des jeunes lycéens âgés entre 16 et 18 ans. Le choix de ce cadre de recherche a été mûrement réfléchi pour répondre de manière pertinente à notre problématique, compte tenu des options disponibles qui s'offraient à nous. Les participants ont été sélectionnés en tenant compte des exigences de notre recherche. Nous avons utilisé une méthode de sondage non aléatoire à savoir la méthode de convenance. Ainsi, notre échantillon est constitué de 100 jeunes (N = 100 répondants) qui ont été anonymes et dont la répartition est consignée dans les figures ci-après :

Figure n°1 : Répartition de l'échantillon selon le genre

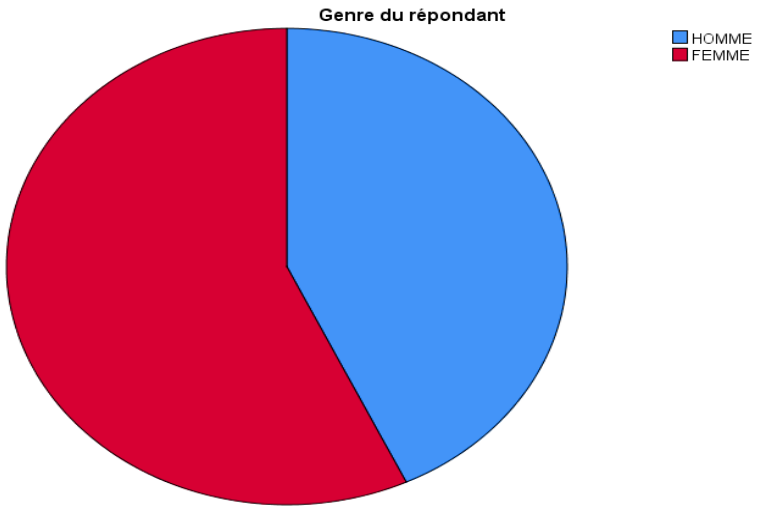

Source : Sorties SPSS

Ce graphique illustre que notre échantillon est composé de 43 hommes qui représentent 43% des répondants et 57% femmes représentant 57% % des participants.

Pour ce qui est de la variable région d'origine, il est clair à partir de la figure ci-dessous que la plupart des répondants sont originaires du nord du pays avec un pourcentage de 57 % suivi des participants du centre avec un pourcentage de 31 %. Les répondants originaires du Sud ne représentent que 12 % de notre échantillon.

Figure n°2 : Répartition de l'échantillon selon la région d'origine

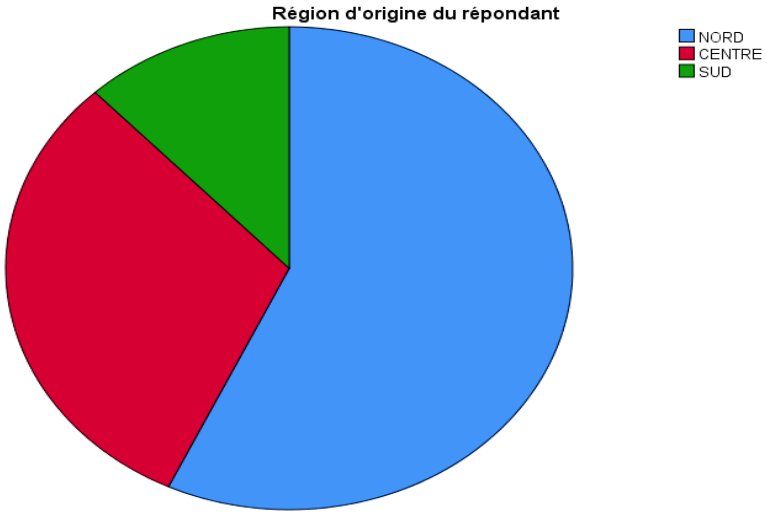

Source : Sorties SPSS

Finalement nous présentons à partir de la figure suivante, la répartition de notre échantillon selon la classe sociale. Il apparait que la classe moyenne est la plus représentée dans notre échantillon.

Figure n°3 : Répartition de l'échantillon selon la classe sociale

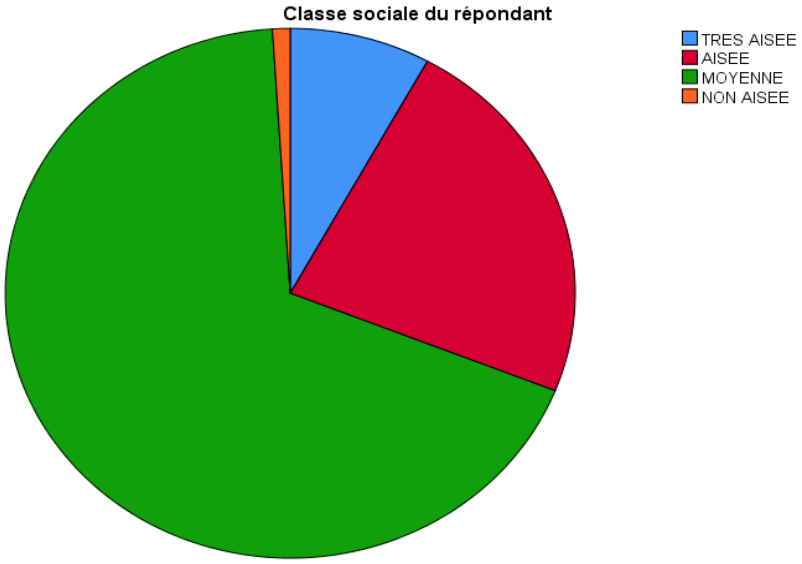

Source : Sorties SPSS

3.2- Elaboration et administration de l'instrument de mesure

Dans le cadre d'une recherche de type quantitative, le questionnaire représente l'instrument de mesure adéquat.

La revue de la littérature sur la question de l'engagement et ses déterminants, confirme bien que c'est par des actions multidimensionnelles qu'il est possible d'analyser les représentations du métier militaire auprès des jeunes. C'est en se basant sur cette confirmation théorique, relative aux construits de notre étude, que nous avons structuré notre questionnaire, qui figure à l'annexe 1, comme suit :

- Une introduction générale
- Des questions relatives aux quatre thèmes suivants :
  - Thème 1 : La connaissance de l'armée 3 questions
  - Thème 2 : L'intérêt à l'armée 3 questions
  - Thème 3 : L'image de l'armée 3 questions
  - Thème 4 : L'engagement dans l'armée 14 questions
- Une fiche signalétique comportant cinq questions relatives aux informations sociodémographiques des répondants.

Le questionnaire est composé de questions fermées, avec elles on impose à l'interviewer une forme précise de réponse et un nombre limité de choix de réponses. Nous avons ainsi

privilégié les questions dichotomiques avec comme modalités de réponse : oui/non ; et les questions à choix multiples à réponse unique pour lesquelles on utilise les échelles d'évaluation pour apprécier des prises de position spécifiques. Nous avons utilisé l'échelle de Likert, largement utilisée en sciences sociales, pour mesurer les attitudes, les opinions ou les perceptions des répondants. Cette échelle offre l'avantage d'être facilement quantifiable, elle favorise et facilite l'analyse statistique des données.

Après avoir élaboré notre questionnaire et dans le but de vérifier sa qualité en termes de clarté, précision et structure, nous avons procédé à une enquête test auprès d'un nombre réduit de répondants (5 répondants) issus de notre population mère et nous avons fait des rectifications mineures .

En ce qui concerne la méthode d'administration du questionnaire, nous avons préconisé la méthode de face à face.

3.3- Méthodes d'analyse des données

Il est à préciser que, lors de choix de la méthode d'analyse appropriée, plusieurs éléments sont à prendre en considération, dont les plus importants sont ; la nature du problème posé et le type des données recueillies. Le nombre de variables prises en compte dans l'analyse permet aussi de définir le type d'analyse adéquate ; on distingue ainsi:

- L'analyse uni-variée : concerne l'étude et l'examen des modalités de réponses de chaque variable.

- L'analyse bivariée : consiste à étudier la relation entre deux variables, en les croisant. L'avantage de cette analyse réside en sa simplicité.

- L'analyse multivariée : rend compte de la globalité d'un jeu des données. En d'autres termes, elle permet le traitement simultané de plusieurs variables. Selon qu'il s'agit d'un but descriptif ou explicatif, l'analyse multivariée se présente en deux familles de méthodes : les méthodes descriptives et les méthodes explicatives.

Dans le cadre de notre analyse, nous allons procéder aux trois types d'analyses citées. Comme mentionné plus haut, l'analyse univariée concerne l'étude d'une variable sur laquelle on dispose des mesures sur un échantillon de "n individus". Nous allons calculer des fréquences, des moyennes… ,

Pour ce qui est de l'analyse bivariée, nous allons utiliser le test d'indépendance du khi-carré dont l'écriture anglaise est « chi-square ». Ce test a été développé par Karl PEARSON (1857-1936), il sert à apprécier l'existence ou non d'une relation entre deux caractères au sein d'une population, lorsque ces caractères sont qualitatifs.

Dans la logique du test, il y a deux hypothèses :

- L'hypothèse nulle H0 qui postule que la relation entre X et Y est due au hasard autrement dit il n'y a pas de relation entre X et Y.

• L'hypothèse alternative H1, suggère que la relation entre X et Y ne peut pas être attribuée au hasard, il existe donc un lien entre les deux variables.

En sciences humaines, nous acceptons un risque maximum d'erreur de 5% (0,05) ainsi la règle de décision pour ce test est la suivante:

• Si la valeur de p ou sig est supérieure à 0,05, on accepte l'hypothèse nulle H0 et on conclut qu'il n'existe pas une relation entre les variables en d'autres termes l'association observée entre X et Y est due au hasard.

• Si la valeur de p ou sig est inférieure à 0,05, on rejette H0 et on accepte l'hypothèse alternative H1; on conclut qu'il existe une relation entre les deux variables.

Quant à l'analyse multivariée, nous allons utiliser la typologie, plus particulièrement la méthode K-means. Il s'agit d'une méthode de clustering largement préconisée en apprentissage automatique pour partitionner un ensemble de données en k groupes distincts. Le processus commence par la sélection de k centres initiaux, appelés centroïdes, qui peuvent être choisis de manière aléatoire ou selon une stratégie prédéfinie. Chaque point de données est ensuite assigné au centroïde le plus proche, formant ainsi k clusters initiaux. Ensuite, pour chaque cluster, un nouveau centroïde est calculé comme étant le centre de gravité (ou la moyenne) de tous les points assignés à ce cluster. Cette étape d'assignation des points aux centroïdes et de recalcul des centroïdes se répète de manière itérative jusqu'à ce que ces derniers ne changent plus significativement entre deux itérations consécutives ou qu'un nombre prédéterminé d'itérations soit atteint. L'objectif de l'algorithme K-means est de minimiser la somme des distances au carré entre chaque point et son centroïde associé, ce qui revient à minimiser la variance intra-cluster.

Pour la mise en œuvre des différentes méthodes d'analyse des données, nous avons fait appel à deux logiciels. Le logiciel SPSS 26 a été choisi pour l'application des méthodes d'analyse univariés et bivariées. En ce qui concerne la classification multivariée, nous avons opté pour le logiciel EXCEL 2016 et le logiciel Python 3.0.

A l'issu de la codification et des traitements statistiques des données collectées, nous avons obtenu les résultats présentés dans ce qui suivra.

4- Résultats, analyses et interprétations

Nous exposons en premier lieu les principaux résultats de l'analyse univariée de nos variables d'étude. Nous faisons le choix de présenter les résultats de l'analyse de notre questionnaire par thème.

4.1- Résultats de l'analyse univariée et interprétation

Pour le premier thème « Connaissance de l'armée », Nos résultats révèlent que plus qu'un tiers des jeunes participants à l'enquête n'ont pas de connaissance sur l'institution militaire, ils méconnaissent ses fonctions et ses missions.

Comme le souligne le tableau N°1, chez la majorité des jeunes interrogés, les représentations de l'armée se construisent, au moins partiellement, à partir de deux principales sources d'informations obtenues par le biais d'une part de discussions avec des membres de la famille et proches et d'autres parts à travers les médias traditionnels. La mémoire familiale apparaît comme un vecteur d'information de première importance : les discussions en famille et les témoignages de proches constituent, pour presque la moitié de l'échantillon (43%), un vecteur d'information sur le monde militaire. On peut penser que cette source d'information, au demeurant fort importante et certainement utile dans le processus de familiarisation des jeunes avec l'armée, est appelée à se tarir partiellement, avec la baisse des effectifs militaires ; Il s'agira alors de se demander par quoi remplacer cette importante source de familiarisation avec le monde militaire.

D'autres part les jeunes qui ont pris connaissance de l'armée dans le cadre de leurs études ne représentent que 2%. Ainsi l'organisation militaire est en mesure de se rapprocher des jeunes et d'organiser des journées d'information dans les lycées pour qu'ils prennent connaissance de l'armée.

Table n°1. Tableau des fréquences « Connaissance de l'armée »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	À travers la famille et proches engagés	43	43,0	43,0	43,0
	À travers des amis	12	12,0	12,0	55,0
	À travers les médias traditionnels (radios, TV et journaux)	29	29,0	29,0	84,0
	À travers les réseaux sociaux et internet	14	14,0	14,0	98,0
	Dans le cadre de mes études	2	2,0	2,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Source : Sorties SPSS

S'agissant du deuxième thème de notre questionnaire « Intérêt à l'armée », les constats en termes d'intérêt des jeunes pour les questions militaires consignés dans le tableau N° 2 font ressortir que plus que la moitié des jeunes affirment qu'ils s'y intéressent (16 % beaucoup et 43 % assez) contre 26 % qui s'intéressent peu et 15% qui n'ont aucun intérêt.

Table n°2. Tableau des fréquences « Intérêt aux questions militaires »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui beaucoup	16	16,0	16,0	16,0
	Oui assez	43	43,0	43,0	59,0
	Non peu	26	26,0	26,0	85,0
	Non-pas du tout	15	15,0	15,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Source : Sorties SPSS

Le troisième thème « Image de l'armée » a été appréhendé selon 3 questions. Les réponses des participants à la première question consignés dans le tableau N°3, révèlent que chez 49 % des répondants l'armée jouit d'une image neutre c'est-à-dire ni positive ni négative. De surcroît l'armée tunisienne est perçue comme étant puissante et protectrice.

Table n°3. Tableau des fréquences « Image de l'armée »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Très négative	1	1,0	1,0	1,0
	Plutôt négative	13	13,0	13,0	14,0
	Neutre	49	49,0	49,0	63,0
	Plutôt positive	22	22,0	22,0	85,0
	Très positive	15	15,0	15,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Source : Sorties SPSS

Le quatrième thème du questionnaire sous le nom « Engagement » comporte plusieurs questions se rapportant aux raisons de s'engager et éventuellement de ne pas s'engager. L'étude montre une relative disponibilité des jeunes pour envisager un éventuel engagement dans l'armée. Comme le souligne le tableau N°4, presque 6 jeunes sur dix (59 %) évoquent pouvoir exercer un jour un métier dans l'armée contre 41% qui n'envisagent pas de joindre l'armée un jour et refusent toute perspective d'engagement. Ces chiffres témoignent d'un réel potentiel d'engagement.

Table n°4. Tableau des fréquences « Engagement »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui peut être	59	59,0	59,0	59,0
	Non	41	41,0	41,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Source : Sorties SPSS

Les deux principales raisons qui poussent les jeunes à joindre l'armée sont principalement « Eviter le chômage » ainsi que « Pour les avantages offerts » avec des pourcentages respectifs de 54,2% et 67,8% (tableau N°5, tableau N°6). Ainsi, les raisons économiques dominent nettement et les critères liés à la spécificité du monde militaire ou au contenu des tâches militaires.

Table n°5. Tableau des fréquences « Eviter le chômage »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	32	32,0	54,2	54,2
	Non	27	27,0	45,8	100,0
	Total	59	59,0	100,0	
Manquant	Système	41	41,0		
	Total	100	100,0		

Table n°6. Tableau des fréquences « Avantages offerts »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Oui	40	40,0	67,8	67,8
	Non	19	19,0	32,2	100,0
	Total	59	59,0	100,0	
Manquant	Système	41	41,0		
	Total	100	100,0		

Source : Sorties SPSS

En s''interrogeant sur les raisons qu'avancent ceux qui excluent à priori de s'engager (tableau N°7), parmi les choix, apparaît tout d'abord un critère professionnel : "j'ai d'autres projets professionnels" fédère 59% des répondants. Le même pourcentage concerne aussi l'item « Le métier militaire ne laisse pas place à la vie privée » (tableau N°8). Ainsi, le métier militaire apparaît peu conciliable avec la vie privée.

Table n°7. Tableau des fréquences « Autres projets professionnels »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		59	59,0	59,0	59,0
	Oui	33	33,0	33,0	92,0
	Non	8	8,0	8,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Table n°8. Tableau des fréquences « Le métier ne laisse pas place à la vie privée »

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide		59	59,0	59,0	59,0
	Oui	29	29,0	29,0	88,0
	Non	12	12,0	12,0	100,0
	Total	100	100,0	100,0	

Source : Sorties SPSS

4.2- Résultats de l'analyse bivariée et interprétation

Pour ce type d'analyse, nous avons utilisé le test de Khi-deux (Khi-Carré) afin de tester les corrélations entre nos variables. Nous présentons dans ce qui suit les résultats du test de khi-deux effectué entre la variable « intérêt aux questions militaires » et la variable « Attributs militaires », afin de vérifier l'existence d'un lien entre ces deux variables. Avec une valeur de $p = 0.032 < 0.05$ (tableau N°9), le test confirme l'existence d'un fort lien entre les deux variables. Ce résultat est attendu et souligne l'importance des attributs militaires dans l'engagement des jeunes dans l'armée. En effet, la socialisation familiale joue un rôle indéniable dans la transmission des connaissances associées à l'univers militaire. Les jeunes dont les parents, grands-parents, frères et sœurs ou cousins ont déjà eu une expérience professionnelle militaire, semblent avoir une meilleure connaissance de l'armée et des métiers de la défense, ils sont, ainsi, susceptibles de s'engager.

Table n°9. Tests du khi-carré : Intérêt aux questions militaires/Attributs militaires

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	8,834[a]	3	,032
Rapport de vraisemblance	9,231	3	,026
Association linéaire par linéaire	1,065	1	,302
N d'observations valides	100		

a. 0 cellules (0,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 7,05.

Source : Sorties SPSS

4.3- Résultats de l'analyse multivariée et interprétation

Pour évaluer l'intérêt de chaque jeune pour l'armée, nous avons utilisé le logiciel Excel 2016 pour calculer un score basé sur les réponses des participants à six questions spécifiques, notamment les questions relatives aux thèmes 2 et 3, à savoir, l'intérêt pour l'armée et l'image de l'armée. Ce score permet de quantifier de manière précise l'attachement ou la propension de chaque participant envers les thématiques militaires . Dans le but de déterminer le nombre optimal de groupes dans lesquels on classe les individus selon leur score, nous avons utilisé le logiciel Python 3.0 et appliqué la méthode du coude. Cette technique, en analysant la variance expliquée par différents nombres de

clusters, a révélé comme l'illustre le graphique N°6, que trois groupes sont idéaux dans notre contexte.

Figure n°4 : Le graphique de coude

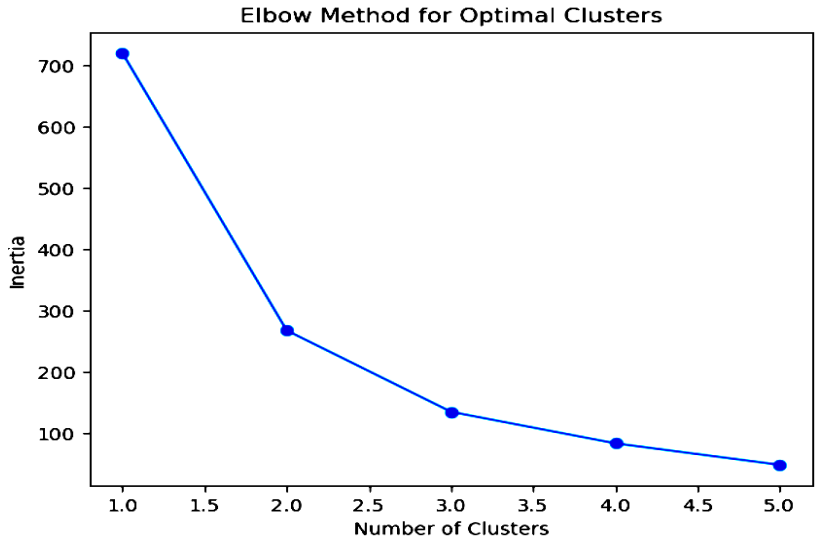

Source : Sorties Python

Ensuite, nous avons appliqué l'algorithme de clustering k-means pour classer chaque participant dans l'un des trois groupes définis. Comme indiqué par la figure N°4 les groupes sont segmentés de la manière suivante : le premier groupe rassemble les répondants dont le score est inférieur à 16, le deuxième groupe réunit les participants dont le score est compris entre 16 et 18, et enfin le troisième groupe rassembles les répondants ayant un score supérieur à 18. Cette classification permet d'obtenir une vision claire et détaillée des niveaux d'intérêt variés pour l'armée parmi les répondants, facilitant ainsi des analyses et des actions ciblées en fonction de ces segments distincts de la population étudiée.

Figure n°5 : Représentation des individus dans la typologie

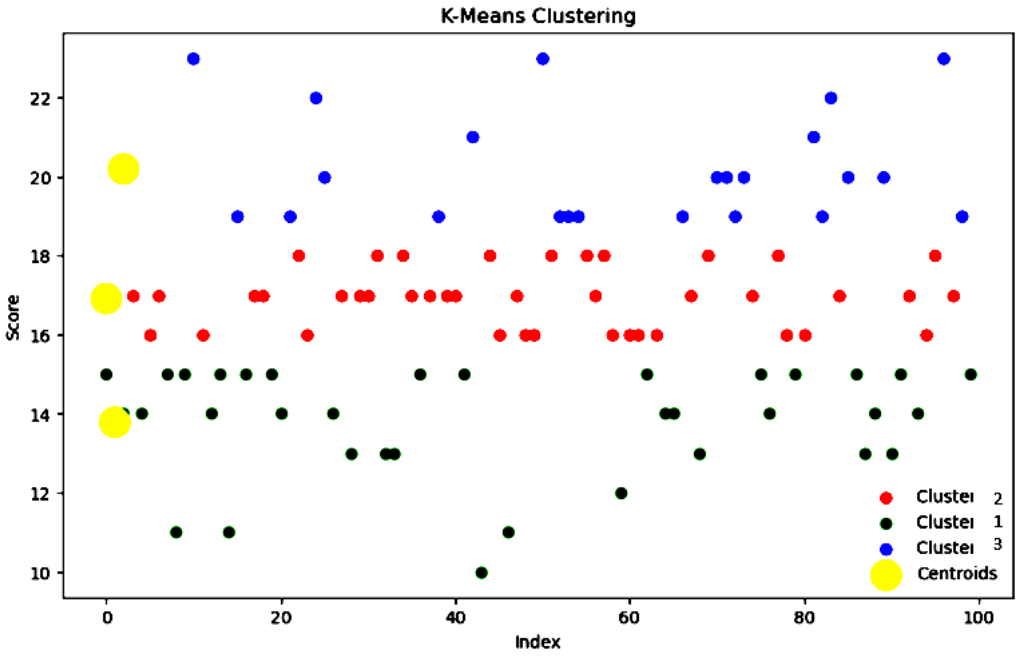

Source : Sorties Python

Le premier groupe rassemble 36% des participants, et auquel on a attribué l'intitulé suivant : « le groupe des réticents ». Il réunit les jeunes qui se montrent distants à l'égard de l'institution militaire, soit par méconnaissance soit par désintérêt et par voie de conséquence ils sont réticents à toute perspective d'engagement. Cette réticence qui peut être attribuée à plusieurs facteurs et se traduit par une faible propension à envisager un engagement militaire

Le deuxième groupe réunit 41 % des répondants, intitulé « le groupe des potentiels » ils représentent une majorité. Ce groupe est composé d'individus ouverts à l'idée de s'engager, ils montrent un certain intérêt mais ne sont pas encore pleinement engagés. Ils se situent à mi-chemin entre les réticents, qui montrent peu d'intérêt ou de disponibilité, et les tentés et disponibles. Ils pourraient devenir plus engagés avec le recours à des facteurs de motivation ou en leur communiquant des informations supplémentaires. Ils représentent le segment des militaires potetiels.

Le troisième groupe comprend 23 % des jeunes, on l'appelle « le groupe des tentés et disponibles pour l'engagement ». Ce groupe représente une fraction relativement importante de la population étudiée. Ces jeunes sont généralement caractérisés par une attitude positive envers l'idée d'un engagement militaire. Cette disposition favorable est souvent le résultat d'une socialisation militaire précoce, qui a joué un rôle clé dans la formation de leurs opinions et attitudes.

5- Discussion et recommandations

L'analyse des attitudes et des connaissances des jeunes sur l'institution militaire permet de formuler quelques recommandations stratégiques adressées aux dirigeants militaires en matière de communication ciblée sur les jeunes générations. Nos réflexions s'articulent autour de trois axes principaux:

Axe 1 : Amélioration de l'information et de la communication

Les décideurs militaires sont invités à mettre en place des campagnes de recrutement et des événements de sensibilisation à grande échelle pour informer les jeunes sur les opportunités offertes par l'organisation militaire. Ces campagnes doivent mettre en avant les avantages tels que la formation spécialisée, les opportunités de carrière, les avantages sociaux et les valeurs véhiculées par l'armée. Des événements comme les journées portes ouvertes, les salons de la défense, les visites régulières dans les lycées et dans les universités, permettent aux jeunes de découvrir concrètement la vie militaire.

Nous proposons même d'organiser une journée fixe sur l'année appelée journée d'appel à la défense « **JAD** ». Cette journée peut être un vecteur important de communication et de valorisation.

En outre, l'organisation militaire pourrait renforcer les modes de sensibilisation directe afin de faire connaître l'armée aux jeunes. Un contact direct avec les militaires et avec le personnel du ministère de la défense est souhaitable. Ce contact doit inclure les témoignages et les expériences partagées par des membres actuels de l'armée qui jouent un rôle crucial dans l'information des jeunes. Les récits authentiques des militaires sur leur parcours, leurs missions, les défis rencontrés et les réussites obtenues peuvent susciter l'intérêt et l'adhésion des jeunes .

Axe 2 : Innovation et adaptation aux nouvelles générations

Afin d'atteindre une audience plus large, l'organisation militaire pourrait optimiser l'utilisation des nouvelles technologies digitales d'information et les réseaux sociaux.
Aujourd'hui, les jeunes sont de plus en impliqués avec les nouvelles technologies, ainsi l'enceinte militaire a intérêt à communiquer avec eux à travers des nouveaux canaux, essentiellement les nouvelles technologies digitales, pour créer des pôles d'information sur les sujets clef et pouvoir sensibiliser les jeunes à la spécificité du métier. Cela inclut l'utilisation des médias sociaux, des plateformes numériques et des applications mobiles pour diffuser des informations, promouvoir des opportunités et faciliter les processus d'engagement .

De plus, l'armée doit être proactive dans l'adaptation de ses politiques et procédures pour répondre aux besoins et aux attentes des nouvelles générations, en tenant compte de leurs valeurs, de leur flexibilité et de leur désir de contribution significative. L'adoption d'une approche centrée sur l'utilisateur et la mise en place de programmes de mentorat et de développement professionnel pour les jeunes membres de l'armée sont également

essentielles pour favoriser leur épanouissement et leur réussite à long terme. Ces mesures peuvent aider l'armée à rester à la pointe de l'innovation et à tirer parti des dernières avancées technologiques pour répondre aux besoins évolutifs de la défense nationale.

Axe 3 : Décrypter les attentes des nouvelles générations de jeunes

Pour aller à la rencontre des jeunes générations l'organisation militaire a tout intérêt à décrypter les attentes de jeunes générations et à renforcer ses messages en termes éthiques. En effet, les jeunes de la génération Z se caractérisent principalement par leur résilience, leur utilisation extensive des réseaux sociaux et leur grande passion pour la technologie, ce qui ne les empêche pas de profiter de la vie réelle. Cette génération rejette toute forme d'inégalité et prône la transparence et l'immédiateté ; tout doit se voir, tout de suite. De fait, les « Z » n'hésitent pas à prendre la parole et à demander des comptes.

Les attentes des jeunes entrants sur le marché du travail se résument comme suit :

- L'équilibre vie professionnelle et vie privée.
- La qualité des conditions de travail (horaires, ambiance, charge…).
- Le bien-être au travail, la flexibilité et l'épanouissement.
- L'existence d'un climat de travail favorisant l'implication, la cohésion du groupe, l'approche participative, la collaboration et la valorisation.
- L'adoptien d'un empowerment décentralisé avec l'exercice de leaderships émergents, come le leadership authentique, inclusif, émotionnel…
- L'émergence d'une culture organisationnelle favorisant certaines valeurs préférées comme l'entraide, la solidarité, l'intégrité, l'assertivité et l'empathie.
- Possibilité de disposer d'une rémunération immédiate par rapport à des perspectives trop aléatoires compte-tenu de la durée de vie incertaine d'une organisation.

En adoptant ces recommandations, il serait possible de favoriser un environnement propice à l'engagement des jeunes, les incitant à voir l'armée tunisienne comme une carrière valorisante et enrichissante, tout en leur fournissant les ressources nécessaires pour prendre une décision éclairée.

6- Conclusion

L'investigation a permis de mettre en lumière des aspects cruciaux de l'engagement des jeunes dans l'armée, en explorant leurs perceptions, motivations et obstacles. À travers une analyse détaillée des données recueillies auprès des jeunes, nous avons pu identifier plusieurs facteurs déterminants influençant leur décision de s'engager dans une carrière militaire. L'étude a révélé les motivations des jeunes à s'engager ainsi que les principaux obstacles à l'engagement. En outre, elle a permis, à travers une analyse typologique, d'identifier trois groupes de jeunes ayant des perceptions différentes de l'organisation militaire qui est tenue de développer des stratégies de communication et de recrutement qui non seulement attirent les jeunes talents, mais aussi leur offrent une vision réaliste et engageante de la carrière militaire.

Finalement, les principaux résultats de notre recherche s'articulent autour des points suivants:

- La connaissance de l'armée, ainsi que l'intérêt qu'elle suscite chez les jeunes tunisiens, restent modestes. Les jeunes d'aujourd'hui ne sont pas antimilitaristes. L'étude montre également une relative disponibilité des jeunes pour envisager un éventuel engagement dans l'armée. Six jeunes sur dix évoquent pouvoir exercer un jour un métier dans l'armée.
- La famille est une instance de socialisation importante dans la formation des attitudes et des opinions, et joue un rôle indéniable dans la transmission des connaissances associées à l'univers militaire. Les jeunes dont les parents, grands-parents, frères et sœurs ou cousins ont déjà eu une expérience militaire semblent avoir une meilleure connaissance de l'armée et des métiers de la défense, ils sont prêts à s'engager .
- Les raisons économiques représentent le principal motif d'engagement des jeunes qui sont à la recherche d'un emploi stable et d'avantages offerts. Parmi les justifications de ceux qui n'envisagent aucunement de pouvoir un jour exercer un métier dans l'armée l'exigence de conciliation entre la vie familiale et la vie professionnelle

L'analyse typologique menée a permis de mettre en évidence trois profils de jeunes bien différenciés quant à leurs dispositions à s'engager dans l'armée. « Le groupe des réticents», « le groupe des potentiels » et enfin « le groupe des tentés et disponibles pour l'engagement ». L'organisation militaire pourrait prendre appui sur cette typologie pour cibler « le groupe des potentiels » qui représentent environ 41 % des participants à l'enquête. Ces derniers pourraient devenir plus engagés avec les bons encouragements ou en leur communiquant des informations supplémentaires .

En conclusion, ce travail nous a permis de constater que l'organisation militaire a intérêt à aller à la rencontre des jeunes générations qui ne sont plus uniquement à la recherche d'un travail qui leur permettra de réaliser une carrière à un même poste mais plutôt un travail qui leur permettra de s'épanouir professionnellement et personnellement. Elle est en mesure de communiquer à grande échelle et à s'adapter aux besoins des nouvelles générations afin de décrypter leurs attentes.

Malgré les différents apports issus de notre travail, il n'en demeure pas moins qu'un certain nombre de points auraient pu être améliorés. Premièrement, compte tenu des limites du temps, la sélection de certains aspects prioritaires de cette problématique s'est imposée. En effet il semble que les déterminants de l'engagement sont manquants. Les recherches futures devraient intégrer plus de déterminants. Dans cette perspective, plusieurs avenues de recherche peuvent être explorées, notamment considérer les déterminants contextuels comme la rareté des ressources humaines dans un secteur spécifique, le clivage générationnel, le taux de chômage…

Nous soulignons également la faiblesse de notre échantillon de l'étude composé uniquement de 100 répondants. De surcroit, la méthode d'échantillonnage retenue constitue aussi un point faible de ce travail. Il serait judicieux d'élargir la taille de l'échantillon afin de garantir sa représentativité.

En synthèse, nous souhaitons conclure que notre travail contribue à l'avancement des connaissances en matière d'engagement des jeunes dans l'armée.

Liste Bibliographique

➢ Ouvrages

- Gavard-Perret, M. L., Gotteland, D., Haon, C., Jolibert, A. (2012). "Méthodologie De La Recherche En Sciences De Gestion. Réussir Son Mémoire Ou Sa Thèse. Pearson. 398.
- Thietart, R.A., (2014). Méthodes De Recherche En Management, Editions Dunod, 4ème Edition.

➢ Articles /Chapitre dans un ouvrage

- ABOUSAID, F.Z. (2023). Méthodologie et épistémologie de recherche en Sciences de Gestion : enjeux et perspectives. Alternatives Managériales Economiques, [S.l.], v. 5, n. 2, p. 547-564. ISSN 2665-7511.
- Bachman, J. G., Segal, D. R., Freedman-Doan, P., & O'Malley, P. M. (2000). Who chooses military service? Correlates of propensity and enlistment in the U.S. Armed Forces. Military Psychology, 12(1), 1–30. https://doi.org/10.1207/S15327876MP1201_1
- Bachman, J. G., Segal, D. R., Freedman-Doan, P., & O'Malley, P. M. (2000). Who chooses military service? Correlates of propensity and enlistment in the U.S. armed forces. Military Psychology, 12(1), 1–30. https://doi.org/10.1207/S15327876MP1201_1
- Bachman, J. G., Segal, D. R., Freedman-Doan, P., & O'Malley, P. M. (2000). Who chooses military service? Correlates of propensity and enlistment in the U.S. Armed Forces. Military Psychology, 12(1), 1–30. Doi: 10.1207/S15327876MP1201_1
- Gehlhaus, D. (2021). Youth information networks and propensity to serve in the military. RAND Corporation. https://doi.org/10.7249/RGSDA1662-1
- Gehlhaus, D. (2021). Youth information networks and propensity to serve in the military. RAND Corporation. Doi: 10.7249/RGSDA1662-1

- Gibson, J. L., Griepentrog, B. K., & Marsh, S. M. (2007). Parental influence on youth propensity to join the military. Journal of Vocational Behavior, 70(3), 525–541. https://doi.org/10.1016/j.jvb.2007.03.002
- Hosek, J., & Orvis, B. R. (2023). Army enlistment options optimizer: Research approach, findings, and implications. RAND Corporation. Doi: 10.7249/RRA2214-1
- Kahn, W. A. (1990). Psychological conditions of personal engagement and disengagement at work. Academy of Management Journal, 33(4), 692–724 .
- legree, P. J., & Pifer, M. (1996, August). Military enlistment propensity: New directions for research [Paper presentation]. Annual Convention of the American Psychological Association, Toronto, Ontario, Canada .
- Meyer, J. P., & Herscovitch, L. (2001). Commitment in the workplace: Toward a general model. Human Resource Management Review, 11(3), 299–326 .
- Mowday, R. T., Steers, R. M., & Porter, L. W. (1979). The measurement of organizational commitment. Journal of Vocational Behavior, 14(2), 224–247 .
- National Research Council. (2003). Attitudes, aptitudes, and aspirations of American youth: Implications for military recruitment. The National Academies Press. Doi: 10.17226/10478
- Rachid MHENNA, Youssef JAMAL. (2020). Le cadre épistémologique: pierre angulaire de toute recherche en science de gestion. Revue Économie, Gestion et Société, N°25 août 2020.
- Schaufeli, W. B., Salanova, M., González-Romá, V., & Bakker, A. B. (2002). The measurement of engagement and burnout: A two sample confirmatory factor analytic approach. Journal of Happiness Studies, 3, 71–92 .
- Segal, M. W., Segal, D. R., Bachman, J. G., Freedman-Doan, P., & O'Malley, P. M. (1998). Gender and the propensity to enlist in the U.S. military. Gender Issues, 16(3), 65–87. https://doi.org/10.1007/s12147-998-0022-0
- Snyder, N. (2025). Why Americans consider joining the military. Armed Forces & Society. Advance online publication. https://doi.org/10.1177/0095327X251399177.
- Woodruff, T. D., Kelty, R., & Segal, D. R. (2006). Propensity to serve and motivation to enlist among American combat soldiers. Armed Forces & Society, 32(3), 353–366. https://doi.org/10.1177/0095327X05283040
- Woodruff, T., Kelty, R., & Segal, D. R. (2025). Revisiting propensity to serve and motivations to enlist: Insights and implications for contemporary military recruitment challenges and research. Armed Forces & Society, 51(2), 482–491. https://doi.org/10.1177/0095327X241259465

- Yousra Nassou, Z Bennani. (2025). Cadrage épistémologique d'un travail de recherche en science de gestion : Revue de littérature et technique de positionnement. Alternatives Managériales et Economiques, In press, 6 (2), ⟨10.48374/IMIST.PRSM/ame-v6i2.48479⟩. ⟨hal-05216972⟩

Annexe

Questionnaire

Ce questionnaire porte sur l'engagement des jeunes dans l'armée et doit alimenter une recherche académique. L'objectif de cette étude est d'analyser les attitudes et les dispositions des jeunes à l'égard de l'armée tunisienne. Vos avis, en tant que jeunes, nous intéressent particulièrement. Nous vous convions chaleureusement à consacrer quelques minutes pour répondre à ce questionnaire.
Nous tenions à préciser que tous les questionnaires seront traités de manière statistique et anonyme. Aucune information spécifique concernant les participants ne sera divulguée, et les résultats de cette étude seront traités de manière totalement confidentielle.
Nous comptons sur votre participation et remercions par avance de votre accord.

Ce questionnaire est organisé autour des quatre thèmes suivants :

1- La connaissance de l'armée
2- L'intérêt à l'armée
3- L'image de l'armée
4- Prédisposition de l'engagement militaire

Veuillez cocher la réponse qui vous convient.

I- LA CONNAISSANCE DE L'ARMEE

1- Connaissez-vous l'armée :

☐ Oui
☐ Non.

2- Si oui, d'où et de quelle manière avez-vous pris connaissance de l'armée :

☐ À travers la famille et proches engagés
☐ À travers des amis
☐ À travers les médias traditionnels (radios, TV et journaux)
☐ À travers les réseaux sociaux et internet
☐ Dans le cadre de mes études.

3- Selon vous, à quoi sert l'armée ?

☐ Défendre et protéger
☐ Faire la guerre
☐ Maintenir la paix et aider
☐ Fournir des emplois
☐ Transmettre des valeurs.

II- L'INTERET A L'ARMEE

1- Vous intéressez-vous aux questions militaires ?

☐ Oui beaucoup
☐ Oui assez
☐ Non peu
☐ Non pas du tout.

2- Le mot « armée », évoque-t-il en vous quelque chose de :

☐ Très négatif
☐ Assez négatif
☐ Ni positif ni négatif
☐ Assez positif
☐ Très positif.

3- Pensez-vous que l'armée offre suffisamment d'opportunités pour les jeunes dans votre région ?

☐ Oui
☐ Non.

III- L'IMAGE DE L'ARMEE

1- Selon vous, l'armée tunisienne jouit d'une image :

☐ Très négative
☐ Plutôt négative
☐ Neutre
☐ Plutôt positive
☐ Très positive.

2- Parmi les options suivantes, quel adjectif décrirait le mieux votre perception de l'armée :

☐ Puissante
☐ Protectrice
☐ Autoritaire
☐ Patriote
☐ Intimidante.

4- Comment évaluez-vous l'impact de l'armée sur la société :

☐ Très négatif
☐ Plutôt négatif
☐ Neutre
☐ Plutôt positif
☐ Très positif.

IV- L'ENGAGEMENT DANS L'ARMEE

1- Pensez-vous exercer un jour un métier dans l'armée ?

☐ Oui, peut-être
☐ Non.

Si oui, quelles seraient les raisons qui pourraient vous pousser à s'engager dans l'armée ?

	Oui	Non
Faire quelque chose pour le pays		
Emploi stable		
Eviter le chômage		
Pratiquer des activités sportives		
Avoir des responsabilités		
Manipuler des armes		
Aimer la discipline		
Pour les avantages offerts		

Si non, pour quelles raisons écarteriez-vous la possibilité de vous engager dans l'armée :

	Oui	Non
Je ne supporte pas la discipline		
Le métier militaire est trop risqué		
Le métier militaire est mal payé		
Le métier militaire ne laisse pas place à la vie privée		
Je ne dispose pas d'assez bonnes conditions physiques		
J'ai d'autres projets professionnels		

V- FICHE SIGNALETIQUE

Pour finir, merci de nous préciser votre situation en cochant la case correspondante :

Sexe : Homme ☐ Femme ☐

Âge :

Classe sociale : Très aisée ☐ Aisée ☐ Moyenne ☐ Non aisée ☐

Région d'origine : Nord ☐ Centre ☐ Sud ☐

Attributs militaires : Oui ☐ Non ☐

*Attributs militaires : Avez-vous dans votre entourage (famille, amis…) des personnes qui ont été ou sont militaires de carrière.

Merci pour votre participation

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 31 (يونيو 2026)
Vol : 8 / N° : 31 (June 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Sacred Bonds and Strategic Influence: The Spiritual Foundations of Moroccan-African Diplomacy

Nora Barki[1] **; Hicham Haiek**[2] **;Youssef Acim**[3]

[1&2]: Sidi Mohamed Ben Abdellah University
[3]: Sultan Moulay Slimane University
Email1: barkinora88@gmail.com
Email 2 : haiekhicham@gmail.com
Email3: acimyoussef@gmail.com
1: ORCID: 0009-0004-0661-2507
2: ORCID: 0009-0007-3022-5170
3: ORCID: 0009-0002-8893-1637

Received	Accepted	Published
10/05/2026	18/06/2026	30/06/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N31.194-208

Nora Barki ; Hicham Haiek ;Youssef Acim. (2026). Sacred Bonds and Strategic Influence; The Spiritual Foundations of Moroccan-African Diplomacy. Journal of Strategic *and Military Studies, volume8* (issue 31), pp 194 – 208.

Abstract

This article examines the spiritual dimension as a constitutive variable in Moroccan-African foreign policy, tracing its evolution from a diffuse historical and emotional heritage into a structured institutional framework of soft power. Drawing on constructivist international relations theory and Joseph Nye's concept of soft power, the study argues that Morocco has systematically transformed its centuries-old religious and Sufi legacy in sub-Saharan Africa into a deliberately engineered form of spiritual diplomacy. The analysis proceeds across two principal axes: first, the historical and doctrinal foundations of the Moroccan-African spiritual commons, encompassing the Almoravid expansion, the Maliki-Ash'ari doctrinal tradition, and the transnational influence of Sufi brotherhoods—most notably the Tijaniyya; and second, the institutional architecture through which this heritage has been operationalized, including the Mohammed VI Foundation for African Scholars and the Mohammed VI Institute for the Training of Imams. The article further interrogates the functional deployment of spiritual diplomacy in the domains of security—specifically counter-extremism in the Sahel—and geopolitics, particularly in Morocco's reintegration into the African Union and the management of the Western Sahara issue. Finally, it maps the competitive landscape in which Morocco's spiritual strategy operates, confronting rival religious diplomacies emanating from Algeria, Turkey, and Saudi Arabia. The study concludes that Morocco's spiritual soft power constitutes a structurally significant instrument of national interest projection, yet one whose efficacy remains contingent upon sustained institutional investment, regional adaptability, and the management of geopolitical friction.

Keywords: spiritual diplomacy; soft power; Morocco-Africa relations; Tijaniyya; Sufi brotherhoods; counter-extremism; Islamic moderation; Mohammed VI Foundation; African Union; religious institutionalization

© 2026, Barki & Haiek & Acim, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

1. Introduction

The academic study of international relations has long been dominated by paradigms that privilege material capabilities: realist accounts foreground military power and strategic interest, while liberal institutionalist frameworks emphasize economic interdependence and multilateral governance. Within this architecture of analysis, the immaterial dimensions of statecraft—the capacity to attract, persuade, and legitimize through shared values, symbols, and cultural resonance—have occupied a marginal status. Joseph Nye's theorization of soft power partially remedied this lacuna by demonstrating that attraction, not coercion, can be a decisive instrument of international influence (Nye, 2004). Yet even within the burgeoning literature on soft power, the specifically religious and spiritual register of diplomatic action has received insufficient systematic attention, particularly as it manifests in relations between Muslim-majority states.

Morocco's relationship with sub-Saharan Africa constitutes a paradigmatic case for examining precisely this neglected dimension. Unlike many postcolonial bilateral relationships, the Moroccan-African nexus was never reducible to political calculation or commercial interest. It was structured, over centuries, by dense organic interactions—trans-Saharan trade routes, the diffusion of Sunni Islam through Maliki jurisprudence, the networks of Sufi brotherhoods, and the institutional prestige of Morocco's religious establishments—that collectively produced what this article conceptualizes as a 'spiritual commons.' This common, historically characterized by its spontaneous, uncoordinated character, has undergone a qualitative transformation over the past two decades, as the Moroccan state has progressively institutionalized it as an instrument of foreign policy.

The central question animating this research is: to what extent has Morocco succeeded in converting its shared spiritual heritage with Africa from a historical and emotional legacy into an institutional apparatus and a form of soft power capable of addressing the security and developmental challenges confronting the African continent? This question generates several subsidiary inquiries: What are the historical and doctrinal foundations of this shared spiritual identity? How has Morocco navigated the transition from classical religious diplomacy to the institutionalized management of the African religious field? What role does the spiritual dimension play in countering extremist penetration and advancing Moroccan national interests? And how does Morocco's spiritual strategy position itself within an increasingly competitive landscape of Islamic influence projection?

The article's analytical framework integrates four methodological approaches: a historical method for tracing the deep roots of Moroccan-African spiritual entanglement from the eleventh century to the contemporary period; a descriptive-analytical method for mapping the operations and outputs of relevant institutions; a neo-institutionalist framework for understanding how informal religious legacies are codified into formal

policy instruments; and a comparative method to situate Morocco's approach against rival models—Saudi, Turkish, Algerian—of religious diplomacy in Africa.

The article proceeds as follows. Section 2 establishes the historical and doctrinal foundations of the Moroccan-African spiritual commons. Section 3 analyses the institutionalization of Morocco's religious diplomacy through constitutional frameworks and dedicated organizations. Section 4 examines the functional deployment of spiritual soft power in geopolitical and security domains. Section 5 maps the competitive environment confronting Morocco's spiritual strategy. Section 6 offers conclusions and policy recommendations.

2. Historical and doctrinal foundations of the moroccan-african spiritual commons

2.1 The Historical Expansion of Morocco into Sub-Saharan Africa

The structural entanglement of Morocco with sub-Saharan Africa predates the modern state system by nearly a millennium. Its earliest systematic expression is located in the Almoravid movement, which emerged from the Sanhaja Berber confederacy of the western Sahara around 1040 CE. The Almoravids, as Al-Tazi (1986) documents, established a unified political-religious order that extended from the Maghreb and al-Andalus into the western Sudan, propagating Sunni Islam of the Maliki school as its doctrinal foundation. Their military intervention in Ghana (1076 CE) and the capture of Aoudaghost (1054 CE) embedded Moroccan religious and cultural influence within the networks of the western Sudanic world (Al-Tazi, 1986, p. 145).

The trans-Saharan trade routes that flourished under and after the Almoravids served not merely as arteries for gold and salt, but as vectors for the transmission of Islamic jurisprudence, Arabic language, and religious learning. The caravan networks connecting Sijilmasa—the great Moroccan entrepot—with Timbuktu were staffed not only by merchants but by scholars, judges, and Sufi teachers. By the fourteenth century, Timbuktu had become one of the most important nodes of Islamicate intellectual life in the world, its scholarly networks deeply intertwined with those of Morocco. Ibn Battuta's celebrated account of his visit to Mali in 1352 CE attests to the vitality of Islamic cultural exchange between Morocco and the Sudan (Hmimnat, 2015, p. 204).

The University of al-Qarawiyyin in Fes, founded in 859 CE, functioned as a central institution for the formation of African Muslim scholars throughout this period. Ibn Khaldun, writing in the fourteenth century, noted the convergence of scholars from al-Andalus, the Maghreb, and surrounding regions upon this institution, testifying to its role as a civilizational hub (Ibn Khaldun, 2010, p. 534). Moroccan religious influence reached its geopolitical apex at the end of the sixteenth century with Sultan Ahmad al-Mansur al-Dhahabi's military expedition to the Sudan (1591), which brought the Niger Bend region

under Moroccan sovereignty and further consolidated the integration of Moroccan and African political-religious space.

2.2 Sufism and the Zawiya Networks as Mechanisms of Spiritual Consolidation

2.2.1 The Social and Religious Function of Sufi Brotherhoods

If the Almoravid and Saadian expansions established the geopolitical parameters of Moroccan-African engagement, it was Sufism that provided its deepest and most durable civilizational cement. Sufi brotherhoods (turuq) and their associated lodges (zawaya) constituted the primary institutional form through which Moroccan religious influence was transmitted, reproduced, and internalized across sub-Saharan Africa over centuries.

The Qadiriyya brotherhood, originating in the eastern Islamic world through Abd al-Qadir al-Jilani, found its African vocation through Moroccan intermediaries. As Al-Shukrawi (2011) documents, the brotherhood established a prominent presence in the western Sudan through the agency of the scholar Muhammad ibn Abd al-Karim al-Maghili, who played a central role in its diffusion across the Sahel and northern Niger (Al-Shukrawi, 2011, p. 44). The zawaya served simultaneously as centers of religious learning, nodes of Maliki jurisprudential transmission, and institutions of social mediation, facilitating the resolution of local conflicts, the organization$ of pilgrimage routes, and the protection of trade caravans (Al-Amari, 2012, p. 85).

During periods of weakened central authority, the zawaya assumed expanded social and economic functions, providing services that state institutions could not deliver and thereby accruing significant legitimacy and influence within African communities (Qasim, 2018, p. 225). This historical pattern of Sufi institutional authority has direct implications for contemporary Moroccan spiritual diplomacy: it means that Morocco's engagement with African Muslim communities is not merely state-to-state but mediated through pre-existing networks of religious loyalty and institutional trust.

2.2.2 The Tijaniyya: Transnational Spiritual Influence and Moroccan Centrality

The most consequential single vehicle of Moroccan spiritual influence in sub-Saharan Africa is the Tijaniyya brotherhood, founded by Sidi Ahmad al-Tijani in the late eighteenth century and definitively anchored in Fes following the founder's settlement there in 1796 (Triaud, 2010, p. 118). The Tijaniyya's subsequent expansion into the Senegambia, the Sudan, and the Chad basin—driven by figures of the stature of al-Hajj Umar al-Futi and Ibrahim Niass—created a transnational community of believers whose spiritual center of gravity remained the zawiya in Fes (Kane, 1994, p. 67).

The geopolitical significance of this configuration cannot be overstated. An estimated one hundred million adherents of the Tijaniyya across West and Central Africa maintain a devotional relationship with Morocco that transcends the formal inter-state domain. Tijaniyya pilgrims from Senegal, Mali, Niger, and Nigeria travel regularly to the shrine of

the founder in Fes, generating flows of persons, capital, and symbolic attachment that constitute a unique form of soft power—one that pre-dates and structurally undergirds Morocco's contemporary diplomatic engagement with the African Union (Al-Amari, 2012, p. 82).

Importantly, Moroccan Sufi influence was never reducible to a single confraternal network. The combined presence of the Qadiriyya, the Tijaniyya, and numerous smaller brotherhoods produced a pluralistic landscape of Moroccan-mediated Islamic spirituality across sub-Saharan Africa, characterized by its embrace of local traditions, its resistance to scripturalist and puritanical reform movements, and its social embeddedness in the rhythms of everyday life. As Qasim (2018) argues, Moroccan Sufism functioned not merely as a religious phenomenon but as a 'civilizational mechanism' for the consolidation of social cohesion and cultural communication across the Saharan divide (p. 228).

3. The institutionalisation of morocco's spiritual diplomacy

3.1 Constitutional and Legal Foundations

The transformation of Morocco's spiritual heritage from a diffuse historical resource into a structured foreign policy instrument required a prior process of domestic institutionalization. The 2011 Moroccan Constitution provides the foundational legal architecture for this project. Article 41 enshrines the King as Commander of the Faithful (Amir al-Mu'minin), vesting him with exclusive authority over the country's religious affairs and monopoly over the issuing of religious edicts (fatawa). Article 55 designates the King as the supreme representative of the state in international affairs and the arbiter of strategic foreign policy orientations (Government of Morocco, 2011).

The institution of the Commander of the Faithful, as Al-Hayyan (2021) argues, is not circumscribed by the geographical boundaries of the Moroccan state. It carries historical Bay'a (allegiance) relationships and spiritual extensions that reach into West and North Africa, conferring upon the monarchy a supra-territorial religious legitimacy that no other Moroccan institution possesses (Al-Hayyan, 2021, pp. 112-115). This legitimacy constitutes the symbolic capital upon which Morocco's spiritual diplomacy is built, enabling the Kingdom to position its engagement with African Muslim communities not as external cultural projection but as the exercise of a historically grounded pastoral responsibility.

The Ministry of Endowments and Islamic Affairs (Wizarat al-Awqaf wa al-Shu'un al-Islamiyya) serves as the principal bureaucratic vehicle for translating this constitutional mandate into foreign policy action. Since 2012, the Ministry has dramatically expanded the volume of bilateral religious cooperation agreements with African states: from fewer than five agreements in the period 1975-1999 and eighteen in the decade 2000-2011, to

approximately thirty-six in the five years following 2012 alone, representing a qualitative acceleration unprecedented in Moroccan diplomatic history (Mipa Institute, 2026).

3.2 Key Institutional Mechanisms

3.2.1 The Mohammed VI Foundation for African Scholars

Established by Royal Decree No. 1.15.75 in June 2015, the Mohammed VI Foundation for African Scholars (Mu'assassat Muhammad al-Sadis lil-'Ulama' al-Afriqiyyin) constitutes the most architecturally significant institution of Morocco's spiritual diplomacy. The Foundation operates under the direct presidency of the King and is designed to serve as a high-level diplomatic platform for coordinating the efforts of Muslim scholars across Africa in defense of Maliki-Ash'ari Islamic moderation and the rejection of extremism.

In the address delivered at the Foundation's inaugural session, King Mohammed VI explicitly framed the institution's mission in terms that rejected any narrow interest-driven logic: the Foundation was presented as a response to formal requests from African partner states seeking assistance in protecting their communities from the ideological penetration of extremist movements (Al-Salami, 2022, p. 105). By 2021, the Foundation had established forty-eight branches across African countries, each operating in conformity with local national legislation while remaining networked to the Moroccan secretariat-general, thereby creating a continental influence architecture grounded in legal compliance and institutional trust (Foundation Secretariat Reports, 2021, pp. 12-19).

3.2.2 The Mohammed VI Institute for the Training of Imams

Established by Royal Decree No. 1.14.103 in July 2014, the Mohammed VI Institute for the Training of Imams, Guides and Morshidat constitutes the academic and professional arm of Morocco's religious soft power projection. The Institute offers a comprehensive curriculum that integrates the traditional Islamic sciences—Quran, hadith, Maliki fiqh, Ash'ari theology, and Junaydi Sufism—with modern disciplines including the social sciences, constitutional law, and the national legislations of beneficiary countries, thereby equipping graduates to function as effective religious authorities within their own national contexts (Al-Tawfiq, 2018, p. 89).

The Institute's international intake has expanded rapidly since its foundation. In 2015 alone, it hosted 447 foreign students, including 212 from Mali, 100 from Guinea, and 75 from Cote d'Ivoire. By 2023, cumulative alumni from sub-Saharan Africa had exceeded 3,000, drawn from states including Libya, Gabon, Somalia, Guinea-Conakry, Burkina Faso, and Chad (Al-Azouzi, 2023, p. 54). A defining feature of the enrolment pattern is its correlation with security fragility: the majority of sending states are those confronting active Jihadist insurgencies, intercommunal religious conflict, or acute deficits of trained religious leadership—suggesting that Morocco's spiritual diplomacy functions not merely

as cultural projection but as a form of preventive security cooperation (Al-Benhamou, 2018, p. 122).

3.2.3 Mosque Construction and Religious Infrastructure

Morocco's spiritual diplomacy extends into the built environment through an ambitious program of mosque construction and religious infrastructure development across sub-Saharan Africa. Beginning in 2013, Morocco has funded and constructed several landmark mosques in the region, including the Mohammed VI Mosque in Conakry (Guinea) at a cost of USD 14.3 million, and the Mohammed VI Mosque in Abidjan (Cote d'Ivoire). These edifices, built in distinctive Moroccan Andalusian architectural idiom, serve as cultural and civilizational poles that complement the institutional work of the Foundation and the Institute, anchoring Moroccan spiritual presence in the material landscape of African cities (FMES, 2023, pp. 8-11).

4. THE FUNCTIONAL DEPLOYMENT OF SPIRITUAL DIPLOMACY

4.1 Spiritual Diplomacy and the Western Sahara Question

Morocco's spiritual strategy in Africa has been deployed, with considerable deliberateness, in the service of its core territorial interest: the consolidation of international support for its position on Western Sahara. Morocco's withdrawal from the Organization of African Unity in 1984, and its consequent exclusion from the continental body until its readmission to the African Union in 2017, inflicted significant reputational and diplomatic costs, reducing the country's effective African engagement to what former Education Minister Abdallah Saaf described as 'Royal Air Maroc diplomacy'—bilateral relations limited to states served by Moroccan aviation (McNamee et al., as cited in translated article on Morocco's return to the AU).

Morocco's reintegration strategy relied substantially on its religious networks. As Boussouf (2026) argues, the symbolic centrality of the Commander of the Faithful institution, the organizational credibility of Morocco's religious management apparatus, and the establishment of the Mohammed VI institutions all served as powerful signals to African Muslim-majority states of Morocco's commitment to substantive Pan-African religious cooperation—signals that were received, in the vocabulary of Sufi politics, as expressions of reliable and spiritually grounded partnership (Boussouf, 2026).

The Tijaniyya networks proved particularly instrumental in this regard. Given the profound reverence in which the Tijaniyya leadership is held by political elites across West Africa—from Senegal and Mali to Niger and Chad—Morocco's custodianship of the Tijaniyya zawiya in Fes constituted a form of structural leverage that no other African state could replicate. Tijaniyya leaders' advocacy for Morocco's AU membership within their respective national contexts, while unquantifiable in precise terms, represents a dimension of diplomatic influence that operates beneath the threshold of formal interstate

politics yet carries concrete consequences for voting behaviour and political positioning (Kane, 1994).

Bonkhe and al-Najawi (2025) further argue that Morocco's spiritual soft power has had measurable, if variable, effects on African states' positions regarding the Western Sahara. In states with significant Tijaniyya constituencies and strong historical ties to Morocco—Senegal, Mali, Guinea—the influence appears direct and substantial. In more contested cases, such as Nigeria, the effect has been to moderate hostility and reduce active opposition rather than generate active support, a distinction that nonetheless carries strategic significance (Bonkhe and al-Najawi, 2025, p. 4).

4.2 Spiritual Diplomacy and Counter-Extremism Security Architecture

The most consistently articulated rationale for Morocco's spiritual diplomacy—in royal addresses, ministerial statements, and institutional documentation—is the imperative of countering the penetration of extremist ideologies in the Sahel and West Africa. This framing reflects a genuine strategic calculation: Morocco has long recognized that the security of its southern approaches is inseparable from the ideological stability of its African neighborhood, and that 'hard' security approaches—military operations, intelligence sharing, and border control—are insufficient to address the foundational ideological drivers of Jihadist mobilization.

King Mohammed VI articulated this position most explicitly in his address at the inauguration of Malian President Ibrahim Boubacar Keita in September 2013: 'Any international initiative coordinated without according adequate importance to the cultural and doctrinal dimension will be destined to fail.' This statement constituted Morocco's most authoritative formulation of a comprehensive counter-extremism doctrine in which religious and spiritual intervention is positioned not as a supplement to but as a precondition for durable security (Mipa Institute, 2026).

Morocco's 'soft' counter-extremism architecture functions through several complementary mechanisms. The training of imams at the Mohammed VI Institute immunizes communities against extremist recruitment by providing graduates with both the theological competence to refute radical doctrines and the credibility—as locally embedded religious authorities—to do so effectively. The Foundation's continental branch network provides an institutional infrastructure for the dissemination of the 'Islam of the middle way' (Islam al-wasatiyya). Targeted religious media initiatives—including a weekly radio program in Niger—extend reach to publics beyond the formal institutional circuit. Scientific conferences, such as the International Symposium on Spiritual Security held in Uganda in February 2024, generate academic and professional networks that reinforce Morocco's positioning as the intellectual hub of African Islamic moderation (FMES, 2023, pp. 8-11).

This approach has garnered significant international validation. Morocco's presentation of its counter-extremism experience before the United Nations Security Council Counter-Terrorism Committee in New York on 30 September 2014 represented a formal recognition by the international community of the strategic value of Morocco's model—and an implicit endorsement of its replicability (Mipa Institute, 2026). The model has attracted interest from European states and the United States, which have identified in Morocco's approach a capacity to address the ideological deficits that conventional military counter-terrorism strategies cannot fill.

A further strategic objective of Morocco's religious diplomacy in the security domain is the circumvention of Algeria's efforts to monopolize the Sahel security agenda. Algeria has consistently sought to exclude Morocco from Sahel-related security frameworks on the grounds that Morocco lacks a territorial frontier with the Sahel region, as evidenced by the composition of the Joint Operational Staff Committee (CEMOC) established in Tamanrasset in September 2010. Morocco's religious diplomacy, by operating through transnational confraternal networks rather than through territorial contiguity, bypasses this exclusion, enabling Morocco to maintain a meaningful presence in Sahel security governance through non-territorial means (Mipa Institute, 2026).

5. THE COMPETITIVE LANDSCAPE: REGIONAL AND INTERNATIONAL RIVALS

5.1 Algeria's Competing Spiritual Diplomacy

Morocco's spiritual strategy in Africa operates within an intensely competitive environment, in which Algeria represents the most consequential and structurally proximate rival. Algeria's engagement with African religious diplomacy intensified significantly from 1999 onward, as the Bouteflika administration systematically integrated Sufi confraternal networks into the conduct of its foreign policy in the Sahel and West Africa (Bel'our and Al-Aqrid, 2024).

Algeria's principal asset in this competition is its own relationship with the Tijaniyya—specifically, the zawiya of Ain Madi in the Algerian Sahara, birthplace of the brotherhood's founder Ahmad al-Tijani. Under Bouteflika, Algeria invested substantially in the promotion of Ain Madi as an alternative pilgrimage and educational centre to the Fes zawiya, organizing international conferences on the Tijaniyya (notably the 2006 symposium at the University of Laghouat attended by scholars from twenty-nine countries) and facilitating the continental travel of Algeria's Tijaniyya khalifa (Bel'our and Al-Aqrid, 2024).

The transfer of the remains of a Tijaniyya leader from Senegal to Algeria, and the subsequent diplomatic ceremonies surrounding this event, exemplified Algeria's strategy of using confraternal symbolism to challenge Morocco's custodial claims over the

Tijaniyya heritage. Algeria has also deployed the Alawiyya brotherhood—a Sufi order with a progressive reputation for interfaith dialogue, gender equality, and environmental stewardship, and with a significant international following—as a vehicle for projecting an image of tolerant, cosmopolitan Islam that complements its Tijaniyya strategy.

Under President Tebboune, Algeria has continued to prioritize the reconstitution of its Sufi confraternal networks as instruments of cultural foreign policy, promoting a religious reference framework grounded in Maliki jurisprudence, the Warsh Quranic recitation, and a discourse of moderation and anti-extremism that closely mirrors Morocco's own positioning (Bel'our and Al-Aqrid, 2024). The convergence of these two states' religious diplomacy frameworks—both invoking Maliki moderation, Sufi legitimacy, and anti-Wahhabi positioning—means that their competition in Africa is less about substantive doctrinal difference than about the institutional capacity to project and sustain influence.

5.2 Turkey and Saudi Arabia as Rival Religious Actors

Beyond the Maghrebian competition, Morocco's spiritual strategy confronts the expanding religious diplomacies of Turkey and Saudi Arabia, each mobilizing different assets and pursuing different models of Islamic influence projection in Africa.

Turkey's engagement with Africa has been dramatically reconfigured since the Justice and Development Party's (AKP) accession to power in 2002, reversing decades of Kemalist disengagement from African Muslim populations. The AKP's neo-Ottoman framing of Turkish foreign policy has led to a sustained effort to capitalize on the memory of Ottoman administrative presence in North and East Africa (Egypt, Libya, Tunisia, Algeria, Eritrea, Somalia, and Sudan between 1536 and 1912) as a basis for relational credibility (Zawawi, 2011).

Turkey's African religious architecture is multi-layered. The Diyanet (Directorate of Religious Affairs) operates through its international foundation to spread Turkish-inflected Hanafi Islam, building mosques, distributing Qurans, and running Imam Khatib schools across the continent. The Maarif Foundation, established as the state's designated operator of international educational services, has absorbed the schools previously associated with the Gulen movement, expanding Turkey's educational footprint in Africa. Turkish humanitarian organisations—notably IHH (the Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief) and foundations associated with the Naqshbandi Sufi order—operate complementary networks of social provision and religious outreach (Balci and Binate, 2026).

Turkey's deployment of cultural soft power through translated television drama series has also proven remarkably effective in generating popular affinity for Turkish culture and, by extension, for Turkish Islamic references, in African Muslim societies. This media dimension of religious diplomacy—largely absent from Morocco's toolkit—represents a

significant asymmetric advantage for Ankara in the competition for African Muslim publics (Nada, 2026).

Saudi Arabia, for its part, has historically deployed vastly greater financial resources in Africa than Morocco, funding mosque construction, Quranic school networks, and the training of African scholars at Saudi institutions aligned with Wahhabi-Salafi doctrine. However, the social consequences of Saudi-funded Salafism in West Africa—its corrosive effect on Sufi traditions, its contestation of local Islamic practices, and its indirect contribution to the ideological environment in which Jihadist movements have flourished—have progressively undermined the Saudi model's legitimacy and generated space for Morocco's alternative positioning. Morocco's consistent self-presentation as the antithesis of Wahhabi influence—rooted in Maliki legal tradition, Ash'ari theology, and Junaydi Sufism—thus derives much of its persuasive power from the failures, real and perceived, of Saudi-funded religious projection (Bayloc and Halwa, 2016, p. 115).

6. CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

6.1 Key Findings

This article has argued that Morocco's spiritual diplomacy in Africa constitutes a structurally significant and analytically undertheorized dimension of contemporary Islamic soft power politics. Four principal findings emerge from the analysis.

First, Morocco has accomplished a historically unusual transition: the conversion of a spontaneous, centuries-old civilizational heritage into a deliberately designed institutional architecture of foreign policy. The establishment of the Mohammed VI Foundation for African Scholars and the Mohammed VI Institute for the Training of Imams represents not merely the bureaucratization of religious diplomacy but the creation of a genuinely novel instrument of interstate soft power—one that operates through the formation of human capital rather than the projection of financial or military resources.

Second, spiritual soft power has demonstrably contributed to Morocco's core geopolitical objectives, most notably its reintegration into the African Union in 2017 and the management of African states' positions on Western Sahara. The Tijaniyya networks, in particular, function as a form of structural diplomatic leverage that no rival power can fully replicate, grounding Morocco's influence in a pre-political domain of religious loyalty that persists independently of formal interstate relations.

Third, the functional coupling of spiritual diplomacy with counter-extremism security policy represents one of Morocco's most innovative contributions to the architecture of Sahel governance. By positioning Islamic moderation as a preventive security instrument, Morocco has articulated a comprehensive doctrine of spiritual security that complements rather than displaces conventional security cooperation, and that has attracted meaningful international validation.

Fourth, Morocco's spiritual strategy operates in an increasingly competitive environment in which Algeria, Turkey, and Saudi Arabia each contest Moroccan religious influence through distinct but overlapping mechanisms. The convergence of Algeria's Maliki-Sufi framing with Morocco's own positions means that this competition is increasingly about institutional capacity and network depth rather than doctrinal differentiation.

6.2 Policy Recommendations

The following recommendations emerge from the foregoing analysis:

- Deepening interdisciplinary research on the nexus between spiritual security and other security domains (energy, economic, humanitarian) is essential for a comprehensive understanding of Morocco's 'guarantor' role in African strategic partnerships.
- Morocco should invest in the digitalization of its spiritual diplomacy—expanding targeted religious media to address African youth populations through social media platforms—to counter extremist online recruitment with authoritative, locally resonant Islamic discourse.
- The institutional capacity of the Mohammed VI Institute should be expanded to cover underserved geographical areas, particularly Central and East Africa, where Moroccan religious presence remains limited relative to Turkish and Saudi competition.
- The strategic role of Sufi brotherhoods as agents of Morocco's 'parallel diplomacy' should be more formally acknowledged and systematically coordinated, enabling these networks to act as structured channels for soft power projection rather than informal adjuncts to state diplomacy.
- Morocco should develop a more rigorous framework for evaluating the impact of its spiritual diplomacy, producing evidence-based assessments of its effects on African states' policy positions, security outcomes, and public opinion.

In sum, Morocco's spiritual soft power represents one of the most sophisticated and historically grounded instruments of religious diplomacy in the contemporary Muslim world. Its further development—through institutional investment, adaptive strategy, and rigorous evaluation—remains essential both to Morocco's national interest and to the broader project of stabilizing the religious field in an African continent confronting the severe challenges of extremism, fragmentation, and contested Islamic authority.

REFERENCES

- Al-Amari, H. (2012). *Al-turuq al-sufiyya bil-Maghrib wa Ifriqqiya al-Gharbiyya* [Sufi brotherhoods in Morocco and West Africa]. Maktabat al-Najah al-Jadida.
- Al-Azouzi, S. (2023). International cooperation agreements for Morocco in the field of African imam training: A study in international law and bilateral agreements. *Moroccan Journal of International Law and Strategic Relations, 14,* 54-68.
- Al-Benhamou, M. (2018). *Al-siyasa al-Ifriqiyya lil-Maghrib* [Morocco's African policy]. Moroccan Centre for Strategic Studies.
- Al-Hayyan, A. (2021). *Imarat al-Mu'minin fil-Maghrib: Al-imtidad al-ruhi wa al-siyasi fi Ifriqqiya janub al-Sahara* [The Commander of the Faithful in Morocco: Spiritual and political extension into sub-Saharan Africa]. Matbaat al-Ma'arif al-Jadida.
- Al-Salami, R. (2022). Institutionalisation of Morocco's external religious field: Institutional intersections between the diplomatic and the spiritual. *Journal of Law and Politics, Mohammed V University, 8,* 100-115.
- Al-Shukrawi, K. (2011). *Al-tasawwuf wa al-zawiya bi-Ifriqqiya al-Gharbiyya: Al-imtidad wa al-ta'thir* [Sufism and the zawiya in West Africa: Extension and influence]. Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- Al-Tawfiq, A. (2018). *Tadbir al-haql al-dini fil-Maghrib: Al-namudhaj wa al-khususiyya* [Management of the religious field in Morocco: The model and its specificities]. Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- Al-Tazi, A. H. (1986). *Al-tarikh al-diblumasi lil-Maghrib* [The diplomatic history of Morocco] (1st ed.). Matbaat al-Ma'arif al-Jadida.
- Balci, B., & Binate, I. (2026). La Turquie en Afrique de l'Ouest: Les ressorts d'une influence entre diplomatie, religion et reseaux [Turkey in West Africa: The drivers of influence between diplomacy, religion and networks]. Retrieved from *Sciences Po* website: https://www.sciencespo.fr
- Bayloc, C., & Halwa, I. (2016). Diffusing centrist Islam. *Afrique Contemporaine, 257,* 110-125.
- Bel'our, H., & Al-Aqrid, M. (2024). The role of Algerian religious diplomacy in activating soft power in Africa. *Al-Mi'yar Journal, Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, 1.*

- Bonkhe, A., & Al-Najawi, A. R. (2025). Morocco's soft power in sub-Saharan Africa: A reading of the roles of the Mohammed VI Foundation for African Scholars. *Strategic Affairs Journal, 22,* 1-20.

- Bouras, I. (2020). Morocco's foreign policy towards Africa: A study of soft power mechanisms. *Moroccan Journal of Public Policy, 12(3),* 77-92.

- Boussouf, A. (2026, May 15). In the African dimension of Moroccan Islam. Mohammed VI Foundation for African Scholars website. Retrieved from https://www.fm6oa.org

- Foundation Secretariat Reports. (2021). Results of local branches of the Mohammed VI Foundation for African Scholars. *African Scholars Journal, 5,* 12-19.

- FMES (Mediterranean Institute for Strategic Studies). (2023). *Morocco as a security and spiritual actor in the African Sahel: A geopolitical analysis.* FMES.

- Government of Morocco. (2011). *Constitution of the Kingdom of Morocco 2011* (Royal Decree No. 1.11.91, Official Gazette No. 5964). Secretariat-General of the Government.

- Hmimnat, S. (2015). *Al-dini wa al-siyasi fil-Maghrib* [The religious and the political in Morocco] (1st ed.). Al-Shabaka al-Arabiyya.

- Hmimnat, S. (2021). Morocco's State Islam: Securitization, legitimization, and authoritarian (-neoliberal) modernization. *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 44(4),* 1-24.

- Ibn Khaldun, A. R. (2010). *Diwan al-mubtada' wa al-khabar fi tarikh al-'Arab wa al-Barbar* [The Book of Lessons: History of Arabs and Berbers] (Vol. 1, K. Shahada, Ed.). Dar al-Fikr.

- Kane, O. (1994). *Les relations entre la communaute tijane du Senegal et la zawiya de Fes* [Relations between the Tijaniyya community in Senegal and the zawiya of Fes]. Universite Cheikh Anta Diop.

- Lanza, N. (2011). Liens et echanges entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne: Elements pour une perspective historique [Links and exchanges between Morocco and sub-Saharan Africa: Elements for a historical perspective]. In *Migrations subsahariennes au Maroc* (p. 2).

- Mipa Institute (Moroccan Institute for Policy Analysis). (2026, May 9). Exporting the model of moderate religiosity. Retrieved from https://mipa.institute

- Nada, S. (2026). Turkish influence in Africa: Opportunities and challenges. *Dimensions Centre for Strategic Studies.* Retrieved from https://dimensionscenter.net

- Nye, J. S. (2004). *Soft power: The means to success in world politics.* PublicAffairs.

- Qasim, S. (2018). The spiritual dimension in African relations: Context and stakes. *Madarrat Siyasiyya, 4,* 222-228.

- Royal Decree No. 1.14.103. (2014, July 18). On the establishment of the Mohammed VI Institute for the Training of Imams, Guides and Morshidat. *Official Gazette of the Kingdom of Morocco, 6278.*

- Royal Decree No. 1.15.75. (2015, June 24). On the establishment of the Mohammed VI Foundation for African Scholars. *Official Gazette of the Kingdom of Morocco, 6374.*

- Triaud, J.-L. (2010). La Tidjaniya, une confrerie musulmane transnationale [The Tijaniyya, a transnational Muslim brotherhood]. *Revue Politique Etrangere, 4,* 116-128.

- Zawawi, M. S. (2011). Dimensions of the Turkish role in Africa and its prospects. *African Readings Journal, 9.*

شروط وضوابط النشر الخاصة بمجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

1. قواعد النشر ومعايير التحكيم الأولي لقبول النشر

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى، أو أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية
- ألا تكون البحوث المرسلة مستلة من كتب مطبوعة، أو جزءًا من أطروحة.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية،
- تشجع المجلة الباحثين على استعمال المعرف الدولي للباحثين ORCID مما يضمن أن يتم الاعتراف بأعمالهم بشكل صحيح، ويتم نشر معرف ORCID الخاص بالباحث مع مقالته حتى يتمكن الباحثون من الوصول إلى ملفه الشخصي على ORCID ومن هناك الانتقال إلى منشوراته الأخرى.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة، ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على إذن رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحقّ نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجها الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيحات أو تعديلات مقترحة من قبل لجنة القراءة، تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- يُبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- النشر برسوم (ابتداءً من عدد مارس آذار 2025)
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

- تستعمل المجلة البرامج المعتمدة من طرف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لكشف السرقات العلمية وتحديد نسبة الاستلال، وأي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.
- ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

strategy@democraticac.de

Publication Guidelines and Preliminary evaluation criteria for Acceptance

(Journal Of Strategic and Military Studies)

- **Proposed research must have serious scientific originality and depth**
- **The The article must not have been previously published or submitted to another journal, or any other electronic or print publication platform.**
- **The submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation**
- **The research must be accompanied by a brief curriculum vitae (CV) of the researcher in both Arabic and English or French.**
- **The journal encourages researchers to use the ORCID (Open Researcher and Contributor ID), which ensures that their work is properly recognized. The researcher's ORCID ID is published with their article so that fellow researchers can access their ORCID profile and from there link to their other publications.**
- **The journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them**
- **Do not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal**
- **The journal is not obligated to return the rejected researches to their owners**
- **Researches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them**
- **The proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation**
- **All proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that**
- **The journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content**
- **The researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal**
- **The researcher is notified of the receipt of their research, and their work is immediately forwarded to the scientific advisory board.**

- **The authors of accepted research papers are notified of the decision of the scientific committee and the approval of the editorial board for publication.**
- **Each researcher who has published in the journal receives: a publication certificate, which is an official document issued by the Arab Democratic Center and the journal's management, certifying the publication of the peer-reviewed scientific article. The researcher receives their certificate within a maximum of one week from the date of the journal's issue.**
- **Publication is subject to fees (starting from the March 2025 issue).**
- **The journal has an exclusive electronic edition issued by the Arab Democratic Center and holds the international code: ISSN 2626-093X.**
- **No priority is given to the publication of scientific materials in the journal's issues. The primary criterion for acceptance is the quality and originality of the scientific material, the accuracy of the language, and adherence to methodological standards in scientific research.**
- **The journal uses software approved by universities and academic institutions to detect plagiarism and determine the percentage of similarity. Any report issued by the scientific committee regarding plagiarism will hold the researcher accountable, in accordance with the journal's international policies.**
- **All ideas published in the journal represent the views of their authors, and the order of published research is subject to editorial discretion.**
- **Articles are reviewed and proofread by language editors before being published in the journal's issues.**
- **The journal's languages are: Arabic, English, and French.**
- **In the case of translation, please provide a brief biography of the original author and the original publication source.****
- **Research should be sent to the journal's email address**

strategy@democraticac.de

2. كيفية إعداد البحث للنشر

§ يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها، وبريده الإلكتروني.

§ الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية للبحوث باللغة العربية والإنجليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (العربية والأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

§ يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

§ يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

أ- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla

ب- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

ج- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

د- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية والفرنسية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

هـ- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

How to Prepare a Research Paper for Publication

• The research title should be written in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), along with a brief introduction of the researcher and the academic institution they belong to, as well as their email address.

• The executive summary should be provided in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), followed by keywords (approximately five words). The summary should be presented in short, precise, and clear sentences, including the main research problem, the methods used to address it, and the results obtained.

- **The research problem, objectives, and significance of the study should be clearly defined. Previous studies addressing the topic of the research, including the latest publications in the field, should be mentioned. The characteristics of the research hypothesis or thesis should be outlined, along with the conceptual framework, key indicators, research methodology, and analysis of results and conclusions.**
- **The research must be accompanied by a bibliographic list that includes the most important references relied upon by the researcher. References should be listed in their original language (Arabic and foreign) if multiple sources in different languages are used.**
- **The research must adhere to the documentation specifications according to the referencing system adopted by the "Arab Democratic Center" in writing footnotes and presenting references.**
- **Superscript numbers should be used for in-text citations, and the corresponding number and reference should be listed in the references section.**
- **References are numbered sequentially in the references list, after arranging them alphabetically in the list according to the author's name, as follows:**

a) If the reference is a journal article:

Author(s) name, title of the article, journal name, volume number, issue number, page numbers, and year of publication.

b) If the reference is a book:

Author(s) name, title of the book, publisher name and country of publication, and year of publication.

c) If the reference is a master's thesis or doctoral dissertation:

Author's name, title, mention "Master's Thesis" or "Doctoral Dissertation" in italics, university name, and year.

d) If the reference is a report or statistical publication issued by an official entity:

Name of the entity, title of the report, page numbers, and year of publication.

- **The research paper should range between 2000 and 7000 words. However, the journal may, at its discretion and in exceptional cases, publish some research papers and studies that exceed this word count.**
- **The paper should be formatted on A4 size, with the font type and size as follows:**

a) For research papers in Arabic, the font type is "Sakkal Majalla".

b) Font size "16 bold" for the main title, "14 bold" for subheadings, and "14 regular" for the body text.

c) Font size "11 regular" for tables and figures, "12 regular" for the abstract, and "10 regular" for footnotes.

d) For research papers in English and French, the font type is "Times New Roman", with font size "14 bold" for the main title, "12 bold" for subheadings, "12 regular" for the body text and page numbers, "11 regular" for tables and figures, and "10 regular" for the abstract and footnotes.

e) When submitting the research material, single spacing should be used, with appropriate margins (2.5 cm) on all sides.

وتعتمد "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والإفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وحيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

The "Journal of Strategic and Military Studies" relies on the formal and substantive standards of internationally peer-reviewed journals in selecting the content of its issues. The journal is published quarterly (every three months) and has a specialized editorial board and an active international advisory board that oversees its operations. It adheres to an ethical charter governing publication rules and the relationship between the journal and researchers. It also follows internal regulations that organize the peer-review process and an approved list of reviewers in all specializations.

The journal's advisory board includes a large group of top academics from Arab and African countries, who are required to participate in reviewing the research papers submitted to the journal. The "Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies" is the issuing body of the "Journal of Strategic and Military Studies"

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Democratic Arabic Center Gmbh
Berlin / Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

Mobile: 00491742783717

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد القادر التايري

العدد 31

المجلد الثامن

يونيو 2026 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والعسكرية
JSMS